وزارة الثقافة

القضية الفلسطينية؛ تحليل ونقد

يوسف هيكل

رقمنة

وزارة الثقافة
Ministry of Culture

القضيَّة الفِلَسطينيَّة

تحليل ونقد

تأليف: يوسُف هيكل

صدرت الطَّبعة الأولى عام ١٩٣٧
عن مطبعة الفجر في يافا

وزارة الثقافة الفلسطينية
سلسلة الموروث الثقافي
اسم المؤلف: يوسُف هيكل
اسم الكتاب: القضيّة الفلسطينيَّة؛ تحليل ونقد
الطبعة الأولى: ١٩٣٧ عن مطبعة الفجر في يافا

الإشراف العام: عبد السَّلام عطاري
مراجعة وتدقيق: رشيد عِناية - حنين خالد عِناية
صف وتنضيد: شادية الخطيب
تصميم الغلاف: فاطمة حسين

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعمال المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذنٍ مسبق من الناشر.

All rights are reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission of the publisher.

فلسطين
www.moc.pna.ps

القضيَّة الفلسطينيَّة

تحليل ونقد

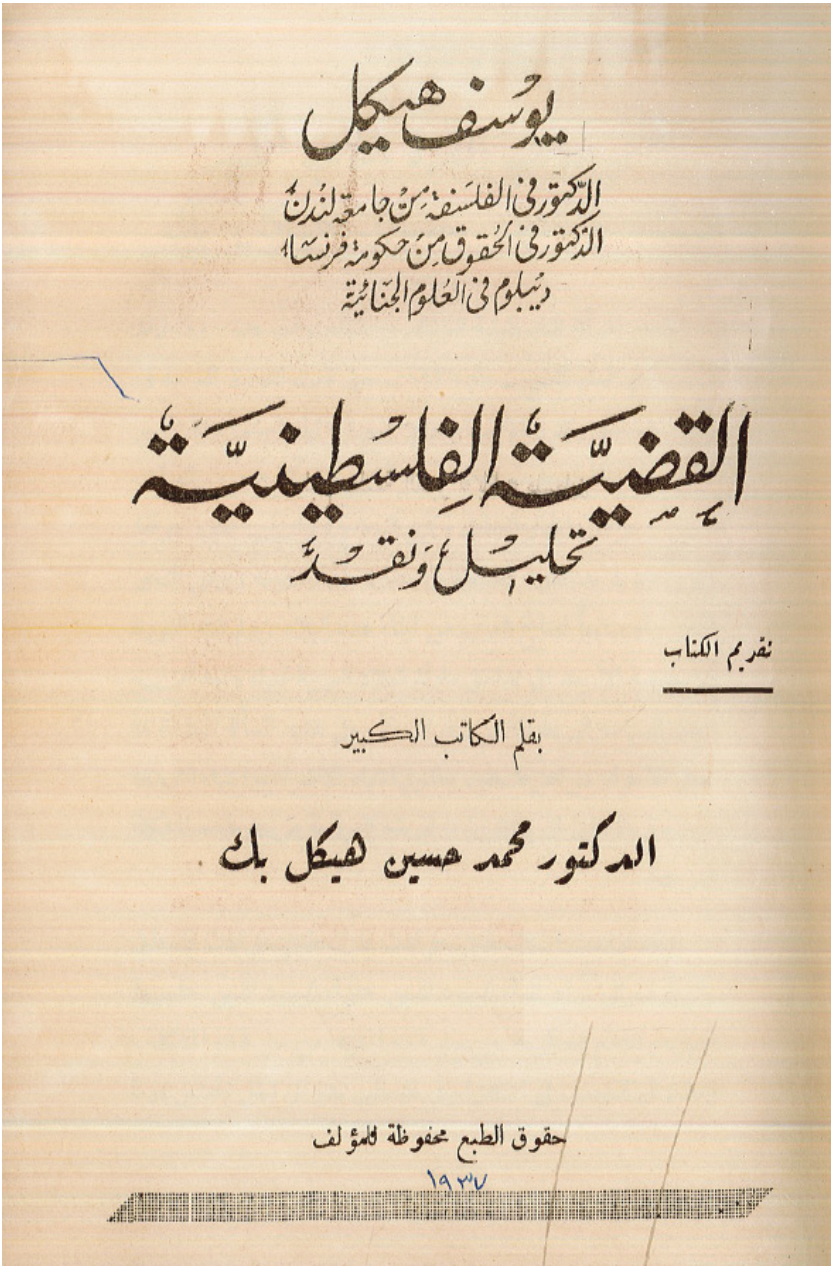

الغلاف الأصلي للكتاب

تقديم

سيادة الرَّئيس محمود عبَّاس «أبو مازن»

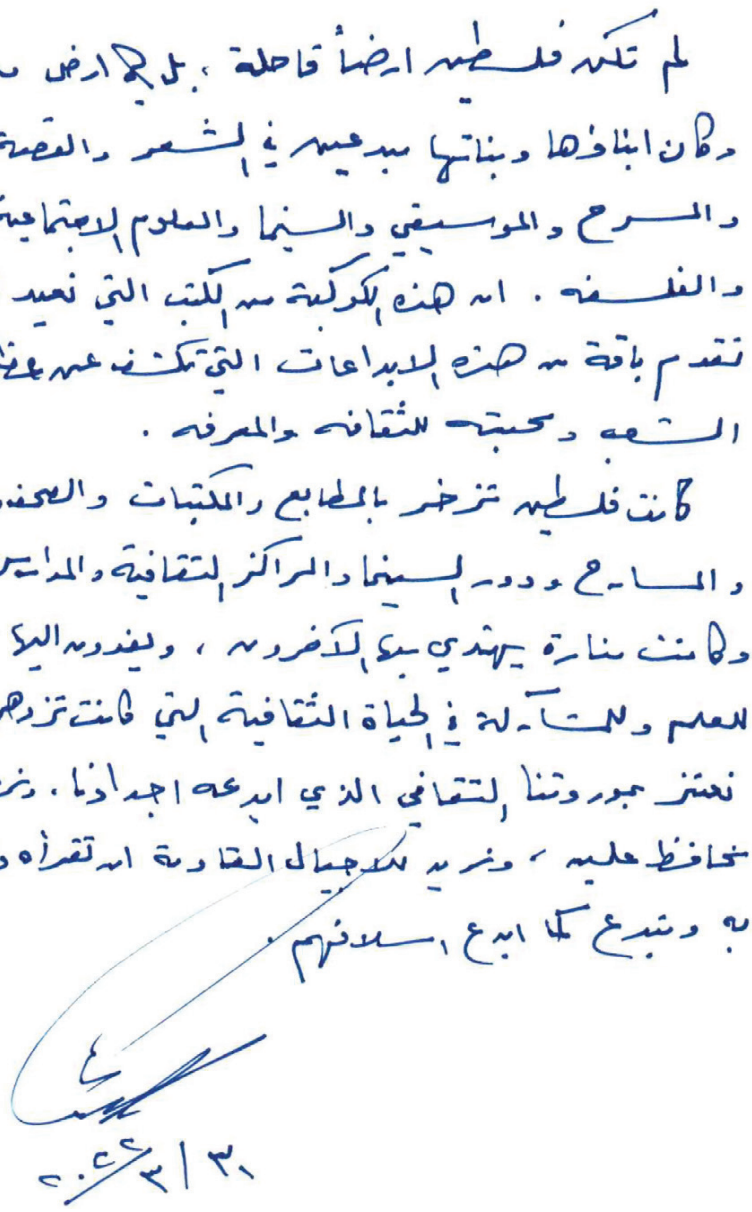

المؤلِّف الدّكتور يوسُف هيكل

تقديم الكتاب
بقلم صاحب العزَّة الكاتب الكبير
الدكتور محمد حسين هيكل بك

تشغل المسألة الفلسطينية العالم العربي منذ سنوات عدة. وقد زاد شغله بها في العام الماضي - عام ١٩٣٦ - حين قامت الثورة العربية في البلاد المقدسة وتقرر الإضراب في جميع أنحائها واستمر ستة أشهر كاملة. إذ ذاك اضطرت البلاد العربية كلها لأن تخرج من الموقف السلبي، موقف إظهار العطف وتمنى النجاح، وأن تقف موقفا إيجابياً تمدّ به يد المعونة لفلسطين في حدود ما تستطيعه، وعلى النحو الذي تراه منتجاً لصالح العرب من أبناء هذه البلاد. ولم تنته الثورة الفلسطينية إلا بعد أن تدخل ملوك البلاد العربية فيها، وبعد أن أبدت السياسة البريطانية من الحرص على حل هذه المسألة المعقدة مما جعل الأحرار من أهل فلسطين يعلنون انتهاء الإضراب وانتهاء الثورة ويهيبون بالأهلين أن ينتظروا ما تعرضه السياسة من حل لهذه المشكلة العويصة.

وقد أوفدت إنجلترا لجنة اللورد بيل لتحقيق حوادث فلسطين والوقوف على آراء العرب من أهلها، وآراء اليهود الذين هاجروا إليها، ولتقدم للحكومة البريطانية ما ترتئيه من حل لهذه المشكلة. وما تزال الصحف في إنجلترا وفي فلسطين تشير إلى الحل المحتمل، وما يزال أكثرها يذهب إلى أنه سيتناول تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: منطقة ساحلية لليهود، ومنطقه تتناول البلاد المقدسة كبيت المقدس وبيت لحم والناصرة تكون تحت الانتداب البريطاني، ومنطقه ثالثة تكون للعرب.

ويميل كثيرون إلى الظن بأن هذا الحل لن يرضي العرب، ولن يرضي اليهود. ويرى كثيرون كذلك أنه سيكون منشأ لمشاكل كثيرة من الناحيتين الدينية والسياسية. فبقاء البلاد المقدسة تحت الانتداب البريطاني جدير بأن يفسره المسلمون وبأن يفسره اليهود أنفسهم على وجه يثير الشبهة في النفوس، ويدعو إلى الظن بأن فكرة الوطن القومي الصهيوني قد اتخذت وسيلة لغاية دينية؛ فإذا ذهب الحلم الذي داعب اليهود من إقامة هيكل سليمان مقام قبة الصخرة قبالة المسجد الاقصى أضاع ذلك على اليهود آمالا لعلها هي التي كانت تدعو ملايينهم المنتشرة في أنحاء العالم إلى البذل لإنشاء الوطن القومي في فلسطين، وإذا ساورت المسلمين الشبهة في إقدام اليهود على إقامة هذا الهيكل بتشجيع بريطانيا أثار ذلك العالم الاسلامي كله، لا العالم العربي وحده. أما إعطاء السهول المجاورة للشاطئ إلى اليهود فيدعو عرب فلسطين إلى الاعتقاد بأنه قد قضي عليهم أن يعيشوا في الجبال الجرداء فلا مفر لهم من أن يوطنوا أنفسهم على استعادة المناطق الخصبة التي تمكنهم من العيش في شيء من الطمأنينة. وهذا وذاك من أسباب القلق ليس مما يساعد على قبول هذا الحل الذي تتحدث الصحف الآن به، فإذا صح أن إعطاء منطقة الساحل لليهود سيجعل منها وطنا لهم يكونون أصحاب السلطان والسيادة فيه كان الامر أدعى إلى إثارة القلق. وإن بعضهم ليذهب إلى أن اليهود سيحشدون يومئذ جموعهم من مختلف أنحاء العالم في المنطقة المذكورة وسيجيشون فيها الجيوش، ولن يستطيع أحد أن يمنعهم من أن يفعلوا. فإذا أتيحت لهم الفرصة بعد ذلك حاصروا عرب فلسطين وهاجموهم. وسواء أصح هذا التخوف أم أنه كان مبالغا فيه فإنه يدل على شدة حذر أهل فلسطين ويصور حالهم النفسية المتحفزة.

الحوادث الدامية التي وقعت في هذه البلاد المقدسة، واللجنة الملكية البريطانية التي قدمت إليها لتحقيق تلك الحوادث، وهذه الحلول التي يتحدث الناس عنها، والخوف على مآل الوطن، والحرص على الدفاع عنه، ذلك كله هو ما دفع الدكتور يوسف هيكل إلى وضع هذا الكتاب بين يدي القارئ وإلى وضع كتاب مثله في اللغة الفرنسية. وهو لم يضعه في قالب خطابي أو شعري ليحفز به همم أبناء وطنه بل وضعه نقدا تحليليا شرح فيه أطوار القضية الفلسطينية منذ قامت الثورة العربية بزعامة المغفور له الملك حسين بن علي إلى وقتنا الحاضر. وهو قد سار في نقده التحليلي هذا على طريقة علمية تاريخية دقيقة غاية الدقة. ومن الحق لذلك أن يقال إنه في كتابه هذا محام يترافع في قضية حقة مرافعة نزيهة، لم يبتغ بها تشويه واقعة من الوقائع، أو إضافة خيالات لتجسيم أمر وقع، أو الطعن على خصوم وطنه شفاء لشهوة التشهير والطعن، بل قصد به إلى وجه الحقيقة كما يراها كل منصف؛ وهو لذلك قد عاد الى التاريخ القديم يحقق عنده دعوى اليهود ودعوى العرب في فلسطين، ثم أوضح بجلاء أن إنجلترا إنما دخلت فلسطين أثناء الحرب الكبرى حليفة لأهلها تحقيقا للاتفاق الذي عقدته مع الملك حسين بإقامة دولة عربية مستقلة تكون فلسطين جزءا منها، وأن وعد بلفور إنما جاء نكثًا لهذا الاتفاق، وأن العرب في فلسطين لم يروا مع ذلك أن يقفوا في وجه بريطانيا بسبب نكثها العهد والميثاق، بل حاولوا منذ سنة ١٩١٩ إلى وقتنا الحاضر أن يصلوا وإياها إلى تفاهم، لكن تحكم السياسة الصهيونية في دوائر لندن السياسية حال دون التفاهم، إذ كان يقف عقبة في سبيل كل خطوة تريد السياسة البريطانية أن تخطوها نحوه.

ولقد جعل الدكتور يوسف هيكل التقارير الرسمية البريطانية وتصريحات الساسة البريطانيين وأقوال زعماء الصهيونية أنفسهم عمدته في هذا الكتاب. ويكفي أن تلقي نظرة على ذيل صحيفة قبل أن تقرأها لترى أن تقارير اللجان الإنجليزيَّة التي جاءت إلى فلسطين في سنوات مختلفة لتحقيق ما جرى فيها، وأن تفسيرات الساسة البريطانيين لتصريح بلفور، وأن الكتب الإنجليزيَّة البيضاء، وأن محاضر البرلمان البريطاني، كانت المراجع التي يعتمد عليها، فضلا عن اعتماده على الكتب الإنجليزيَّة وعلى آراء زعماء الصهيونية. لهذا، ولسوق الوقائع والحوادث في سياق منطقي دقيق يشعر الإنسان إذ يقرأ الكتاب بشوق ولهفة متزايدين لمتابعة قراءته واستيعابه كلّه، ويشعر أثناء ذلك بأنَّه ينتقل من حقيقة إلى حقيقة، ومن مسألة مقرَّرة لا سبيل إلى النّزاع فيها إلى مسألة مقرَّرة ثابتة مثلها، ويزيد الإنسان طمأنينة على الدِّقَّة فيما يقرأ من ذلك كلّه ظهور القصد فيه إلى الحقيقة، والبعد فيه عن التَّجريح والطَّعن، والتَّنزُّه عن كلّ قول تبدو فيه نزوات الغضب. وإذا لم يكن هذا كلّه عجيبًا من رجل تثقَّف ثقافة الدّكتور يوسف هيكل وبلغ من العلم مبلغه، فهو لا ريب عجيب من شاب في مثل سنّه لمَّا يبلغ الثَّلاثين، وصدوره من هذا الشَّابّ أدعى إلى العجب، والأمر يتعلَّق بوطنه ومصير هذا الوطن. هذا المصير المعلَّق اليوم في كِفَّة القدر، والذي يهدِّد عرب فِلَسطين بإجلائهم عنها أو بالقضاء عليهم فيها إذا هم لم يتدبَّروا الأمر بالرَّويَّة والحزم لأنفسهم ولأبنائهم من بعدهم.

وأشهد لو أنَّني كنت مؤلّف هذا الكتاب، وكان وطني قد أصيب بما أصيبت به فِلَسطين في الزَّمن الأخير لتعذَّرَ عليَّ ان أجد قدرًا من

ضبط النَّفس كالقدر الذي وجده الدّكتور يوسف هيكل على تفاوت ما بيننا في السنّ تفاوتًا يجعلُني منه في مقام الأبوَّة أو العمومة. ذلك بأنَّني أعمل في شؤون مصر العامَّة مناضلًا لا أعرف الهوادة، أمَّا الدّكتور يوسف فعهده بالدّراسة العليا وبالبحث العلمي في الشُّؤون السِّياسيَّة والاقتصاديَّة قريب. وهو بعد لم يندمج في السّياسة العمليَّة هذا الاندماج الذي يجعلنا مرهفي الحسّ إلى حدّ ننسى معه في كثير من الأحيان هدوء العلم والطّمأنينة إلى نتائج البحث العلمي، ولو لم ترضَ عواطفنا ونزاعتنا الذَّاتيَّة، وهو من هذه النَّاحية جدير بأن يهنأ مرَّتين: مرَّةً لأنَّه عصم شبابه من التَّحكُّم في بحثه والتَّسلُّط على نتائج هذا البحث؛ والثَّانية لأنَّه خاض غمار هذا الميدان السِّياسيّ بنزاهة علميَّة في الوقت الذي يتعذَّر على غيره فيه أن يضبط نفسه وأن يرى ما تقضي به النَّزاهة العلميَّة.

وإذا كان الدّكتور يوسف هيكل لم يصف لمشكلة بلاده حلًّا عمليًّا حاسمًا بعد البحث القيِّم الذي قدَّم به للمسألة تحليلًا ونقدًا، فله من العذر عن ذلك أنَّ المشكلة الفلسطينيَّة أعقد من أن تُحَلّ وحدها منفردةً عن سائر أجزاء المسألة العربيَّة، على أنَّه إذا جاز اقتراحٌ لحلّ المسألة في طورها الحاضر، فالحلّ عندي أن تقنع إنجلترا بكفالة مواصلاتها البريطانيَّة على نحو ما فعلت في مصر والعراق، وأن تدع المسألة بين العرب واليهود يحلّونها هم بطريقة نظاميَّة هي الطَّريقة الدّستوريَّة النّيابيَّة، وأن تعتبر أنَّها حقَّقت لليهود وعد بلفور إلى الحدّ الذي يستطيع اليهود معه أن يتولّوا أمرهم بأنفسهم دون حاجة إلى حماية أجنبيَّة لا تشرّفهم ولا تفاخر بها الدَّولة التي ندبها اليهود لحمايتهم. فإذا كان اليهود قادرين بعلمهم وبمالهم بعد ذلك على

أن يجعلوا فِلَسطين كلَّها وطنًا قوميًّا لهم فسيكون ذلك ذنب العرب. وإذا كان العرب قادرين بحكم اتِّصالهم بالبلاد مدى مئات السِّنين على احتمال شدائدها وجني خيراتهم على أن يجعلوا منها وطنهم وحدهم، فسيكون ذلك ذنب اليهود، وإذا استطاعت القوّتان العيش في أمان متضامنتين كان ذلك دليلًا على إمكان تعاونهما في بلاد المسجد الأقصى ومبكى اليهود.

ومهما تكن النَّتيجة، فإنَّ الوقت قد حان لترك العوامل الطبيعية لذاتها تعمل عملها دون تدخُّل من دولة أجنبيَّة، وهذه العوامل الطَّبيعيَّة هي الكفيلة بأن تجد الحلَّ لمشكلة لا سبيل إلى حلّها بأيّ وسيلة أخرى.

محمد حسين هيكل

الكتاب الأوّل

الحركتان القوميّتانِ العربيّة والصهيونيّة

والحقّ التاريخي

مقدِّمة

سفرة إلى فِلَسطين

القضيـة الفلسـطينيَّة حديثة العهد، ووليدة الحرب الكبرى.

ليسـت فِلَسـطين بـلادًا مسـتقلَّة بالمعنـى الجغـرافيّ: هـي مـن إقليـم سـوريا الكـبرى، وقـد قسـم الحلفـاء هـذه الوحـدة الجغرافيَّـة إلى قسـمين؛ وضـع القسـم الشّـماليّ تحـت الانتـداب الفرنـسيّ، وشـطر القسـم الجنـوبيّ إلى شـطرين: شرق الأردن؛ تأسَّسـت فيـه إمـارة مسـتقلَّة تحـت النّفـوذ البريطانيّ، وفِلَسـطين، وُضِعَـت تحـت الانتـداب الإنجليـزيّ.

وفي ٢ نوفمـبر سـنة ١٩١٧، صرَّح اللـورد بلفـور بوعـده المشـور باسـمه، الـذي يرمـي إلى إنشـاء وطـن قومـيّ في فِلَسـطين، ولمَّـا وضعـت الحـرب أوزارهـا، عملـت الصّهيونيَّـة عـلى تحقيـق منهاجهـا القائـل بجعـل فِلَسـطين مملكـة صهيونيَّـة، ومنـذ ذاك الحـين، ظهـرت القضيَّـة الفلسـطينيَّة، وابتـدأ الـصِّراع بـين العـرب والصّهيونيِّـين، واتَّخـذ ألوانًـا عـدَّة.

وقـد ضلَّلـت الصّهيونيَّـة الـرَّأي العـام «في الغـرب» بدعايتهـا المختلفـة الأنـواع، فكثـيرون يعتقـدون الآن أنَّ منشـأ اليهـود مـن فلسـطين، وأنَّهـا حـقّ لهـم، وإذا مـا تحدَّثـت عـن فِلسـطين خطـر عـلى فكـر مـن تحـدَّث اليهـود، وإذا مـا ذكـرت اليهـود عـاد سـامعك يفكّـر بفلسـطين، وكثـيرون يعتقـدون أن الصَّهيونيِّـين جعلـوا مـن فِلَسـطين الصَّحـراء جنَّـةً خـضراء، وأنَّهـم جلبـوا إلى مَـنْ في فِلَسـطين مـن العـرب الرَّخـاء والسَّـعادة!

وكانـت هـذه الدِّعايـة الصّهيونيَّـة شـديدة حتَّـى أنَّهـا ضلَّلـت المؤرِّخـين والعلـماء. كنـت أتحـدَّث ذات يـوم مـع أسـتاذ كبـير في «الحقـوق العامَّـة»

مـن أسـاتذة جامعـة باريـس، مثَّـل فرنسـا أمـام لجنـة الانتدابـات في جنيـف، فذكـرت لـه أنَّنـي أودّ وضـع كتـاب عـن القضيَّـة الفلسـطينيَّة، أبـيِّن فيـه حقيقـة الحالـة في فِلَسـطين، وموقـف العـرب، فأجـاب مسـتفهمًا: «أتريـد أن تكتـب عـن الأقلِّيَّـات؟!».

ونـشرت المطابـع كتبًـا عديـدةً في مختلـف اللُّغـات عـن القضيَّـة الفلسـطينيَّة، غـير أنَّ أكثريَّتهـا السَّـاحقة، للأسـف، وُضِعَـت لغايـة التَّضليـل والدِّعايـة، ولم يخـدم مؤلِّفوهـا الحقيقـةَ والتَّاريـخ، ولكنَّهـم خدمـوا قضيَّـة سياسـيَّةً فريـدة في نوعهـا، خدمـوا الصّهيونيَّـة. وكان هـؤلاء المؤلّفـون أحـد نوعـين: إمَّـا صهيونيِّـين، خصَّصـوا أوقاتًـا في الكتابـة لخدمـة قضيَّتهـم، وإمَّـا كتّابًـا ابتاعتهـم الأمـوال الصّهيونيَّـة.

وجهـل «الـرَّأي العـامّ الغـربيّ» حقيقـة الحـال في فِلَسـطين لا حـدّ لـه، وقـد ظهـر ذلـك جليًّـا خـلال عـام ١٩٣٦ حينـما اشـتعلت نـيران الثَّـورة في فِلَسـطين.

كنـت حينئـذٍ في لنـدن، فأخـذت أتتبَّـع مـا كانـت تنـشره الصّحافـة البريطانيَّـة عـن حـوادث فِلَسـطين، فوجـدت مـع الأسـف أنَّـه يخالـف الواقـع، وظهـر لي أنَّ أعمـدة الصُّحـف في بـلاد الإنجليـز مفتوحـة للأقـلام الصّهيونيَّـة ومغلقـة أمـام كلّ مـن يـودّ إظهـار الحقيقـة، وتدويـن الحـوادث بصـدق وأمانـة، ولا غـرو في ذلـك إذ إنَّ المـال الصّهيـونيّ كثـير، ولا يصعـب عليـه اسـتعباد الصّحافـة.

وعـدت إلى فرنسـا في ٦ يونيـو (حزيـران) ١٩٣٦، فوجـدت مـا تنـشره صحافتهـا عـن ثـورة فلسـطين وأسـبابها موجـزًا، ولا يختلـف في جوهـره عـمَّا كانـت تكتبـه الصَّحافـة الإنجليزيَّـة.

وإظهارًا للحقيقة؛ وخدمةً لقضيَّتنا الفلسطينيَّة، عزمت على وضع كتاب عنها باللُّغة الفرنسيَّة، وهو الذي أنشر ترجمته الآن؛ ولأجل أن أكون مطَّلعًا تمام الاطِّلاع على الحوادث الخطيرة التي اجتاحت فِلَسطين حينئذٍ، ولعلمي حقّ العلم أنَّ ما كان يصلنا عنها في أوروبا ناقص مغلوط، عزمت على السَّفر إلى الوطن؛ لدرس تلك الحوادث من مكانها.

وفي أصيل ١٧ يوليو (تموز) أبحرت الباخرة «شمبليون» بنا من مرسيليا متوجِّهة نحو الأرض المقدَّسة، وصعد الرُّكَّاب على ظهر الباخرة ليتمتَّعوا بمناظر مرسيليا الهادئة وشواطئ فرنسا الآخذة في الابتعاد عنَّا والتَّلاشي تحت نور الشَّمس، وكان هناك جماعتان وقفت كلّ منهما بعيدة عن الأخرى ومهتمَّة بشأنها. كانت الجماعة الأولى مؤلَّفة من الرُّكاب العرب والأخرى من اليهود القادمين إلى فِلَسطين، ولم يكن العرب من إقليم واحد، بل كان بينهم المصريّ والفلسطينيّ والسُّوريّ والعراقيّ، على أنَّه من الصَّعب التَّفريق بينهم، إذ ملامحهم واحدة، وحركاتهم جدّ متشابهة ولغتهم واحدة. وكانت الوحدة مفقودةً بين أفراد الفريق الثَّاني: كان من بينهم السكسونيّ في الصِّفات والجرمانيّ الملامح، والسّلافيّ الشّكل ... وكلّهم لم يرثوا الأنف المعقوف، الذي خدم كثيرًا في تمييز اليهود من غيرهم، وكان دليل القرابة فيما بينهم. وحينما تقدّمت منهم وجدتهم يتفاهمون بلغات عدَّة، فلم أستطع الامتناع عن التَّفكير: كيف حلم اللّورد بلفور، وكيف تريد الحكومة البريطانيَّة خلق أمَّة واحدة لها ميّزات الأمم التي كوَّنتها القرون والأجيال، من هذه الأفراد المتباينة والمتفرِّقة التي لا يجمع بينها غير الدّين! كأنَّ تكوين أمّة يتوقَّف على إرادة رجل أو حكومة!

وكانت هاتان الجماعتان تتبادلان نظرات الحقد والبغضاء، وتأنف كلّ منهما مجالسة الأخرى والسَّكن في غرفة مشتركة، والأكل على مائدة واحدة، وكانت إدارة الباخرة تجتهد لإبعادهما عن بعض منعًا للاحتكاك ... ويمكن القول إنَّ وضعيَّة هاتين الجماعتين على ظهر الباخرة لم تكن إلَّا صورة مصغَّرة لوضعيَّة الشَّعب العربيّ واليهود في فِلَسطين.

***

وصلنا حيفا صباح ٢٤ يوليو (تمّوز) فودَّعت من تركت من الرِّفاق على ظهر الباخرة، واستقبلت بعض الأصدقاء الذين تلطَّفوا بالقدوم لمقابلتي.

وقبل وصولي بيت مضيفي، أخبرنا أنَّ حادثة مؤلمة قد وقعت: فحواها أنَّ أحد موظَّفي دائرة التَّحرّي في فِلَسطين (الجواسيس)، وهو عربيّ، أراد دخول الجامع، واتَّفق أ، كان واقفًا على باب الجامع أحد الفلَّاحين، فقال: «أأنت آت لتتجسَّس على ماذا يقول النَّاس حتَّى في الجامع؟!» ثمَّ تناول مسدَّسه وأطلقه على (الجاسوس) فجرحه في رأسه، وكان هناك بوليس تحرّ آخر فأفرغ مسدَّسه في صدر الفلَّاح، فألقاه صريعًا وجرح طفلًا.

لفتت نظري هذه الحادثة، لاسيَّما وأنَّ بطلها أحد الفلَّاحين، والتفت إلى صحفي صهيونيّ كان برفقتنا قائلًا: «هذا هو الفلَّاح العربيّ الذي تقولون عنه، إنَّه لا يهتمّ بالسِّياسة، وإنَّه راضٍ عن السِّياسة الصّهيونيَّة مرحّبٌ بها!».

وتناولنا الغذاء على عجل حتَّى أتمكَّن من أخذ القطار في السَّاعة الثَّانية عشرة والدَّقيقة الأربعين قاصدًا يافا. وقيل لي إنَّ لا خطر على قطارات الرُّكَّاب، إذ الثُّوار لا يعتدون عليها حفاظًا على الأرواح البريئة.

وكلّ ما هنالك أنَّهم يهاجمون قطارات البضائع ويلحقون بها أضرارًا جسيمة. وقبيل وصولي محطَّة اللد، شاهدت قطارًا مقلوبًا، كما أنَّني رأيت في المحطَّة عددًا عظيمًا من العربات المهشَّمة.

ووجدت في محطَّة اللدّ بعض الأهل والأصدقاء في انتظاري، فذهبت وإيَّاهم بالسَّيَّارة إلى يافا. وفي طريقنا لفتت نظري سيَّارة ركَّاب يهوديَّة تسير في مقدّمتها ومن خلفها سيَّارتان كبيرتان مملوءتان بالجند البريطانيّ! ولاحظ الرِّفاق استغرابي، فأعلموني بأنَّ كلّ سيارة يهوديَّة تسير محروسة بسيَّارة بريطانيَّة، أو أكثر. وفي كثير من الأحيان لا يقلّ عدد الجند البريطانيّ عن خمسين!

وصلنا يافا ... وبينما كنت أتناول فنجان القهوة، إذ بِدَوِيٍّ هائل يرجُّ جدران البيت، فترتجّ يدي وتتساقط القهوة، ويبتسم الجميع من موقفي!

فقالت سيِّدة: «ما ذلك إلَّا دويّ قنبلة، وقد اعتدنا هذه الأصوات وأصبحت مألوفة لدينا».

وكان حديثنا أثناء العشاء وبعده عن حوادث فلسطين، وقصّت عليَّ قصصًا عن مواقع الثُّوَّار مع الجند البريطانيّ، يلوح لأوَّل مرَّة أنَّها خرافيَّة، غير أنَّ القاصّين أكَّدوا وقوعها، وسأعرض بعضها في هذا الكتاب. ولمَّا دقَّتِ السَّاعة العاشرة، قالت ربَّة البيت: «لا شكَّ أنَّكَ تَعِبٌ من عناء السَّفر، الأوفق أن تأخذ راحتك»، فذهبت إلى الغرفة المُعَدَّة لي، غير أنَّ النَّوم لم يأتني، إذ أخذت أفكِّر في ثورة فِلَسطين والمنهاج الذي أتَّبعه للوقوف عليها. ودقَّت السَّاعة الحادية عشر وأنا على هذه الحال، وبعد دقائق سمعت طلقات ناريَّة تبعتها أصوات المدفع الرَّشَّاش «مترليوز» ودويّ القنابل، وظلّ ذلك حتَّى الفجر؛ تخلَّلته فترات هدوء.

ولمَّا عاد السُّكون، وكان النَّسيم عليلًا، غلب عليّ النُّعاس فنمت نومًا عميقًا غير أنَّ نعيمه لم يدم طويلًا، فقد أطار النَّوم من عيني صياح عالٍ فأخذت أصغي إليه، وإذا به صياح بائعي الجرائد من الصِّبيان، بأسماء الجرائد التي يحملونها، وكان سكَّان الحيّ ينادونهم من النَّوافذ والشّرفات؛ ليطَّلعوا على ما وقع من حوادثَ خلال السَّاعات الأربع والعشرين الماضية ... ظننت أنَّ السَّاعة الثَّامنة صباحًا. نظرتُ إلى ساعتي بعينين تعبتين، وما كان أشدّ دهشتي عندما رأيت أنّ السَّاعة الخامسة فقط؛ ظننت لأوَّل وهلة أنَّ ساعتي واقفة، فوضعتها قرب أذني، فسمعتُ «تك تك» ثمَّ أخذتُ أنصت هل في البيت حركة؟ فلم أسمع صوتًا، فتأكَّدت أنَّ ساعتي لم تخطئني، فحاولت النَّوم ولكن عبثًا، صراخ بائعي الجرائد كان قويًّا، وحديث المارَّة كان عاليًا.

وحوالي السَّاعة السَّابعة، سمعت صوتَ حركة في البيت، فقمت، ولمَّا دقَّتِ السَّاعة الثَّامنة، كنَّا جميعًا حول المائدة.

- لعلَّك نمتّ جيِّدًا في هذه اللَّيلة؟ سألتني شقيقتي مبتسمةً.

- كان نومي كنوم الذي يكون في جبهة حربيَّة لأوَّل مرَّةٍ.

- مع أنَّ اللَّيلة كانت هادئةً بالنِّسبة إلى ما سبقتها من ليال ..

وأُعلِمتُ أثناء الحديث، أنَّ الحكومة منعت التَّجوُّل من السَّاعة السَّابعة مساءً حتَّى السَّاعة الخامسة صباحًا؛ ولهذا فإنَّ أصحاب الجرائد ينتظرون أوَّل دقيقة من ساعات الحريَّة، فيطلقون البائعين في الشَّوارع. وأصواتهم تعلم النَّاس بأنَّ ساعات السِّجن قد انتهت، فيخرجون باكرًا ليستعيضوا عن ساعات المساء التي حُبِسوا أثناءها!

وتـدرَّج الحديـث إلى الإضراب الـذي لم تعرفـه مثيلـه فِلَسـطين ولا أيّ بلـد آخـر مـن بـلاد العـالم، وقـد دام ١٧٦ يومًـا، كان الأمـن خلالهـا مفقـودًا، وتثبـت لنـا الحالـة في فِلَسـطين أنَّ سـلطان الحكومـة مسـتمدّ مـن ثقـة الشَّـعب بهـا، ومعاونتـه لهـا. فـإن زالـت ثقتـه منهـا، وكـفَّ عـن مسـاعدتها، أضاعـت الحكومـة قوَّتهـا الحقيقيَّـة، وعـادت عاجـزة عـن تنفيـذ إرادتهـا وتثبيـت الأمـن، مهـما كان لديهـا مـن قـوَّات عسـكريَّة ومـوادّ حربيَّـة.

***

وقبـل الدُّخـول في الموضـوع، تحسـنُ الإشـارة إلى أنَّ الصّهيونيَّـة تريـد أن يعلـم «الـرَّأي العـام» أنَّ الـصِّراع القائـم في فِلَسـطين صراع عرقـيّ ودينـيّ، والحقيقـة طبعًـا خـلاف ذك: العـرب واليهـود ينتمـون إلى جنـس واحـد، إلى الجنـس السَّـاميّ، فكيـف يمكـن التَّكلُّـم عـن الـصِّراع العرقـيّ الجنـسيّ بـين شـعبين مـن جنـس واحـد؟! ولقـد عـاش، قبـل الحـرب، قسـم مـن اليهـود في فِلَسـطين، فلـم يعتـدِ عليهـم أحـد، بـل كانـوا في أمـان واتِّفـاق وديّ مـع العـرب، فـإن كان بـين الشَّـعبين عـداء «جنـسيّ» أو «دينـيّ» فلـماذا لم يقـعِ الخـلافُ مـع اليهـود طيلـة المـدَّة التـي مكثوهـا قبـل الحـرب بـين ظهـراني العـرب، وكانـوا أثناءهـا عـزلًا مـن كلّ سـلاح وسـلطان؟! بـل رأينـا الاختـلاف ينشـب، والقتـال يأخـذ أشـكالًا متنوّعـةً بـين الفريقـين منـذ الاحتـلال البريطـانيّ، ألا يـدلّ ذلـك عـلى أنّ هنـاك أسـبابًا تريـد الصّهيونيَّـة إخفاءهـا؟

ورأينـا إنَّـان الثَّـورة الأخـيرة الصُّحـف البريطانيَّـة، وعـلى رأسـها جريـدة «التّايمـز» تنسـب الثَّـورة إلى أيـد أجنبيَّـة، تريـد بهـا إيطاليـا. غـير أنَّهـا أمـام ثبـات الثُّـوَّار وتفـاني كلّ عـربيّ في فِلَسـطين، وأمـام هيـاج الـرَّأي العـام العـربيّ وسـخط واشـتراك العـرب جميعًـا في الثَّـورة، عـادت واعترفـت أنَّ دواعـي الثَّـورة في فِلَسـطين سياسـيَّة محضـة.

ومـمَّا لا شـكَّ فيـه أنَّ النِّضـال القائـم في فِلَسـطين نضـال سـياسيّ، وأسـبابه السِّياسـيَّة الصّهيونيَّـة. الصّهيونيَّـة تعمـل عـلى إنشـاء مملكـة يهوديَّـة في الأراضي المقدَّسـة، وتتَّخـذ مـن عمـوم الوسـائل لإخـراج العـرب، أصحـاب البـلاد، مـن وطنهـم. ولمَّـا يئـس العـرب مـن إنصـاف الحكومـة البريطانيَّـة إيَّاهـم، وشـعروا بالخطـر الـذي يهـدِّد كيانهـم، قامـوا قومـةً واحـدةً مدافعين عـن كيانهـم، ومطالبـين بحقوقهـم المهضومـة، فالسِّياسـة الصّهيونيَّـة إذن هـي سـبب «المأسـاة الفلسـطينيَّة». ومـمَّا يؤسـف لـه أنَّ موقـف الحكومـة البريطانيَّـة إزاء هـذه المأسـاة لم يكـن مشرّفًا، وأقـلّ مـا يُقـال فيـه إنَّـه بعيـد عـن كلّ عدالـة.

والعـرب ليسـوا بأعـداء لليهـود، وتاريخهـم يـري أنَّهـم كانـوا لهـم أصدقـاء مخلصـين، وهـم حتَّـى اليـوم لا يناضلـون اليهـود، بـل يقاومـون المهاجمـين باسـم الصّهيونيَّـة، فلـو رجـع اليهـود عـن سياسـتهم الصّهيونيَّـة، لـزال كلّ خـلاف بـين الفريقـين، ولعـاش العـرب واليهـود لسـلام؛ ولتمكَّنـوا مـن العمـل سـويَّة في ترقيـة البـلاد وتحسـينها.

وقبـل أن أختـم هـذه المقدِّمـة، أودّ التَّصريـح بأنَّنـي لسـت مـن أعـداء اليهـود لأنَّهـم يهـود، بـل إنَّ درسي «الواقعـي» للقضيَّـة الفلسـطينيَّة، المبنـيّ عـلى التَّقاريـر الرَّسـميَّة، وعـلى «وضعيَّـة الحـال» في فِلَسـطين، قـادني إلى التَّقريـر بـأنَّ السِّياسـة الصّهيونيَّـة غـير إنسـانيَّة، ظالمـة خطـرة، تعمـل عـلى إبـادة شـعب أو إبعـاده عـن بـلاده. إنَّنـي ضـدّ هـذه السِّياسـة كعـربيّ، وإنَّنـي ضدّهـا أيضًـا كإنسـانيّ يبغـض العـدوان والظّلـم.

لا تسـتطيع الصّهيونيَّـة الادِّعـاء بأنَّهـا قـد حلَّـت المشـكلة اليهوديَّـة، ووضعت حـدًّا لآلام لنـي إسرائيـل: وقبـل كلّ شيء، ليـس في إمـكان فلسـطين؛ لأسـباب عـدَّة نعرضهـا في هـذا الكتـاب، إيـواء الملايـين مـن اليهـود المضطهديـن في

أنحاء العالم وإعاشتهم. بل على خلاف ذلك، فإنَّ الصّهيونيَّة زادت في شدَّة موجة البغض الموجَّهة ضدّ اليهود. ففي الوقت الذي يلاقي فيه اليهود في أوروبا أنواع الشَّدائد، لم تسعَ الصّهيونيَّة للاحتفاظ بالعطف أو التَّساهل الذي كان يتمتَّع به اليهود في الشَّرق الأدنى، فطموحها إلى البلاد العربيَّة عامَّة، وإلى فلسطين خاصَّة، نبَّه أصحاب البلاد، وحضَّهم على محاربة الصّهيونيَّة وكره اليهود، فانتشرت في الشَّرق موجة البغض التي ولّدها اليهود في الغرب.

ألم يكن من الأنسب لهم أن يحتفظوا بالشَّرق الأدنى كملجأ يأوون إليه في أيامهم العصيبة، كما كانت العادة طيلة العصور السَّابقة؟ وعلى كلّ حال، فإنَّ الوقت لم يفت، وفي إمكانهم المحافظة على مكانتهم في الشَّرق الأدنى والعالم العربيّ والإسلاميّ، بتخلّيهم عن المطامع الصّهيونيَّة، وبعدم إيقاع الأضرار بكيان العرب في فلسطين وحقوقهم، وبإزالة سبب الخلاف بين العرب واليهود، تعود الحالة إلى مجراها السَّابق، ويتَّسع حقل العمل لليهود، ليس في فِلَسطين فحسب، بل في جميع البلاد العربيَّة. هنا هي مصلحتهم الحقيقيَّة، فهل لعقلاء اليهود أن يقدِّروا قيمة الفرصة الحاليَّة، وهل لديهم الشَّجاعة الكافية التي تمكِّنهم من انتهازها قبل فواتها؟

وإنَّني لست من الذين يبغضون الشَّعب البريطانيّ، فالشَّعب الإنجليزيّ شعب عظيم، يعجب به ويحترمه كلّ من عرفه وفهمه، ولقد خالطت الإنجليز، ودرست في جامعاتهم، ودخلت في معتركاتهم، فتمكَّنت من تقدير عاداتهم الطيّبة، ونبلهم في الخصومة، ورحابة الصّدر التي يقابلون بها كلّ نقد صحيح؛ ولهذا فإنَّني أعلن هنا بكلّ صراحة، اعتقادي الرَّاسخ بأنَّ الحكومة البريطانيَّة لم تقدر الحقائق في سياستها

الفلسطينية، وقد حادت عن العدالة في معاملتها العنصرين اللذين يقطنان في الأرض المقدَّسة، وممَّا يدعو إلى الارتياح أنَّ عددًا كبيرًا من مفكّري الإنجليز وساستهم، يريدون من حكومة جلالته تغيير سياستها العقيمة التي اتّبعتها حتَّى الآن في فِلَسطين، فتخرج من المأزق الذي تورَّطت فيه، وأنَّ هذا التَّغيير لجدّ ضروريّ أن رامت بريطانيا العظمى أن تحتفظ بحسن سمعتها، وبصداقة العرب، وإن أرادت المحافظة على مصالحها العديد في البلاد العربيَّة والإسلاميَّة.

***

صحيح أن أصل اليهود من فلسطين؟ وهل «الحقّ التَّاريخي» يجيز لهم الاستيلاء على الأراضي المقدّسة؟ ام أنَّ العرب هم أصحاب البلاد من الوجهتين التَّاريخيَّة والحقوقيَّة؟ ثمَّ ما هي الاستنادات الحقوقيَّة والسِّياسيَّة التي يستند عليها الوطن القوميّ اليهودّ؟ وما هي حقيقة العلاقات بين العرب والصّهيونيِّين؟ ما هي أسباب الثَّورة الفلسطينيَّة؟ وكيف نشأت وتطوَّرت؟ وأخيرًا، هل من حلّ عادل عمليّ للمشكلة الفلسطينيَّة؟ هذه هي المسائل التي حاولت درسها في هذا الكتاب.

وهذا الكتاب هو ترجمة كتاب وضعته بالفرنسيَّة وأسميته: «المأساة الفلسطينيَّة»، والطّبعة العربيَّة تختلف عن الطَّبعة الفرنسيَّة بعض الاختلاف، إذ قد حذفت ممَّا كتبت بالفرنسيَّة عدَّة صفحات، وزدت عليها فصلًا كاملًا، وهو الفصل الخامس من الكتاب الثَّالث.

وقد اتَّبعت الطَّريقة العلميَّة في هذا الكتاب، كما كانت عادتي في كتبي التي نشرتها بالفرنسيَّة، وابتعدت عن الأسلوب الصَّحفيّ الذي أعتقد أنَّه لا يفيد إن لم يكن يضرّ القرَّاء، ويحطّ مستواهم الفكريّ، وحاولت مخاطبة العقل، وليس الشّعور؛ لأنَّ الغاية التي أرمي إليها في هذه

الطّبعة العربيَّة هي عين الغاية التي رميت إليها في الطَّبعة الفرنسيَّة: إيقاف «الرّأي العام» على حقيقة القضيَّة الفلسطينيَّة، فاجتنبت الجمل الجوفاء، والأسلوب الحماسيّ الذي يهيّج العاطفة مؤقتًا، ولا يغذّي العقل ولا يساعد على التَّفكير، ولا يفيد القضيَّة إلا قليلًا.

فإن قُدِّرَ لكتابي هذا أن يحقِّق قسمًا من الغاية التي كُتِبَ من أجلها، أكون قد وُفِّقتُ، فأرتاح لقيامي بقسط زهيد من الواجب الذي عليَّ نحو فِلَسطين، بلادنا العزيزة.

الفصل الأوّل
الحركة العربيّة القوميَّة
**
١
قبل ١٩١٤

قُـضِيَ عـلى اسـتقلال الأمَّـة العربيَّـة في القـرن الخامـس عـشر، وانتقـل السُّـلطان والخلافـة منهـا إلى الـتُّرك.

ومنـذ ذلـك التَّاريـخ، أخـذت الأمَّـة العربيَّـة في التقهقـر، وسـاد الجهـل بـين طبقاتهـا، بعـد أن كانـت مصـدر العلـم والنّـور ومركـز المدنيَّـة طيلـة العصـور الوسـطى، وقـد سـعى الأتـراك عمـدًا إلى قتـل كلّ حركـة فكريَّـة في البـلاد العربيَّـة، وإلى تعميـم الجهـل فيهـا ليسـهل حكمهـا عليهـم.

نـشرت ثـورة ١٧٨٩ الفرنسـيَّة في العـالم مبـادئ عديـدة، منهـا مبـدأ القوميَّـة، وتشرَّبـت الشُّـعوب المسـتعبدة روح هـذه المبـادئ، وأخـذت تعمـل خـلال القـرن التَّاسـع عـشر عـلى التَّحـرُّر مـن سـلطان الأجنبـيّ، وتكويـن وحدتهـا السِّياسـيَّة، فـكان اسـتقلال اليونـان ورومانيـا وتكويـن الوحـدة الإيطاليَّـة والألمانيَّـة.

كان لهـذه اليقظـة القوميَّـة التـي اجتاحـت أوروبـا صـدى في البـلاد العربيَّـة، فقامـت في مـصر والحجـاز حركـة اسـتقلاليَّة، وتمكَّنـت مـصر مـن الانفصـال عـن الآسـتانة، وتكويـن حكومـة منظَّمـة، وكان جيشـها قويًّـا وأسـطولها مهابًـا، حتَّـى أنّ جيشـها هـزم جيـش الـتّرك، واكتسـح سـوريا وآسـيا الصغـرى وهـدَّد العاصمـة التّركيَّـة، وأخـذ المفكِّـرون مـن العـرب في بـثّ روح الميـل إلى

العلـم بـين الشَّـبيبة، ولمَّـا تكاثـر عـدد المتعلّمـين، كـثرت الخطـب وتعـدَّدت المقـالات، وتنوَّعـت الكتـب المـلأى بالمبـادئ القوميَّـة، والتـي تـري الشَّـعب أنَّ لـه تاريخًـا مجيـدًا، وحضـارة سـامية خدمـت الإنسـانيَّة خدمـات جليلـة.

وزكـت الـرُّوح القوميَّـة أواخـر القـرن التَّاسـع عـشر، وعمّـت فكـرة الحريَّـة بـين الطَّبقـات المتعلّمـة في جميـع الأقطـار العربيّـة، وأخـذ سياسـيُّو العـرب يطالبـون «البـاب العـالي» بإدخـال إصلاحـات عـلى نظـام حكـم بلادهـم، وأن يشـغل العـرب وحدهـم مراكـز الحكومـة في الأقطـار العربيَّـة.

وكانـت الحكومـة التّركيَّـة تقبـل تـارة هـذه المطالـب، وتعـد بتنفيذهـا، وتماطـل تـارة أخـرى، وأخـيرًا وضعتهـا جانبًـا، فهـاج الـرَّأي العـام العـربيّ، واشـتدَّت الحمـلات الكتابيَّـة عـلى البـاب العـالي.

ومـن مفكّـري العـرب وشـخصيَّاتهم أواخـر القـرن التَّاسـع عـشر «الكواكبـي» وهـو حلبـيّ الأصـل، حـرَّر المقـالات وألَّـف الكتـب القوميَّـة، بينهـا كتابـه الشَّـهير «طبائـع الاسـتبداد»، الـذي نُـشِرَ عـام ١٩٠٦، وخاطـب في نهايتـه بنـي قومـه بهـذا التَّعبـير: «هـل أنـا أمـام أحيـاء أم أمـام أمـوات يترحـم عـلى أرواحهـم؟ يـا لكـم مـن تعسـاء، أليـس لكـم راحـة الأمـوات ولا قـوّة الأحيـاء. إلى متـى تنعمـون في سـباتكم العميـق؟ انظـروا إلى النمسـا والمجـر وإلى الولايـات المتَّحـدة الأمريكيَّـة، فـإنَّ يقظتهـم وتقدّمهـم مكَّناهـم مـن نيـل وحدتهـم القوميَّـة، لمـاذا لا نعـبر السَّـبيل الـذي عـبروه ونقـول للأغـراب الذيـن لا يتكلَّمـون لغتنـا: لتحـي الأمَّـة! ليحـيَ الوطـن! لنعـش أحـرارًا أقويـاء[1]».

(١) مترجم عن الفرنسية. أنيس الصغير Le Sionisme et le mandate anglaise en palestine، صفحة ٤١.

وقد تجاوز نشاط الشَّباب العربيّ في الشَّرق الأدنى فعمل في أوروبا، وفي عام ١٩٠٥ أسَّس من في باريس من العرب «عصبة الوطن العربيّ» «La ligue de la patrie arabe»، وكان رمزها «البلاد العربيَّة للعرب»، وكتب في هذا الموضوع أحد مؤسِّسي العصبة كتابًا أسماه «يقظة الأمَّة العربيَّة في آسيا التّركيّة».

***

وبينما كان العرب في نضالهم هذا، قام شباب تركيا بثورة عام ١٩٠٨، وأعلنوا الدستور، وصدر أمر «بانتخاب نوّاب يمثّلون البلاد في البرلمان الجديد، وكان مجلس النُّوَّاب يتألف في دورته الأولى من ٢٧٣ نائبًا، للعرب منهم ٧٠»[١]، فسرَّ العرب وتركوا نضالهم مع الترك وأيَّدوا الاتِّحاديِّين اعتقادًا منهم أنَّهم سينالون الحريَّة والمساواة في ظلّ الدّستور الجديد، ولكن ما لبثت الأيَّام أن خيّبت ظنّهم، إذ رأوا أنّ رجال تركيا الحديثة يسيرون على سياسة تتريك العناصر غير التُّركيَّة في الإمبراطوريَّة العثمانيَّة، ولاسيَّما العنصر العربيّ. فعادوا إلى النِّضال بقوى مضاعفة وهمم قعساء للوصول إلى الغاية النَّبيلة، فأسَّسوا الصُّحف وألقوا الخطب والمحاضرات، ووضعوا الكتب، ولم يكتفِ قادة الحركة القوميَّة بهذه الأعمال، بل أنشأوا الجمعيَّات، بعضها سريّ، والنَّوادي، وعقدوا مؤتمرات عديدة[٢]، وأخذت هذه التَّشكيلات تطالب الحكومة

(١) أمين سعد: الثورة العربية الكبرى، الجزء الأول: صفحة ٣.

(٢) وأشهر هذه التّشكيلات منذ عام ١٩٠٨، هي:

- جمعيّة الإخاء العربي: أنشئت في الأستانة عام ١٩٠٨، كان لها ناد استقبلت النُّوَّاب العرب استقبالًا فخمًا لم تعش طويلًا.

- المنتدى الأدبي العربي، أنشئ في الأستانة عام ١٩٠٩، حلّ محلّ جمعيَّة الإخاء العربيّ، وكان رئيسه عبد الكريم قاسم الخليل، غايته تحرير البلاد العربيَّة، أغلقته الحكومة التّركيَّة عام ١٩١٥ بعد أن

العثمانيَّـة بإنصـاف العـرب وإعطائهـم اسـتقلالًا داخليًّـا. واشـتدَّت الحركـة اللامركزيَّـة بعـد الحـرب البلقانيَّـة اشـتدادًا عظيـمًا، وتألّـف حـوالي عـام ١٩١٢، حـزب اللامركزيـة في القاهـرة برئاسـة «رفيـق بـك العظـم»، وأخـذ

أعدمت رئيسه.

- الجمعيَّة العربية الفتاة: جمعيَّة سريَّة، أسسها ثلاثة من الطُّلَّاب العرب في باريس، وهم عوني عبد الهادي، رستم حيدر، والدكتور أحمد قدري، وقد انضمّ إليهم رفيق التّميمي. كانت غايتها العمل على استقلال البلاد العربيَّة وتحريرها. انتقل مركزها إلى بيروت عام ١٩١٢ ثمَّ إلى دمشق أثناء الحرب.

- الجمعيَّة القحطانيَّة: تأسَّست في الأستانة عام ١٩٠٩، غايتها جمع الكلمة وتوحيد الصُّفوف وبثّ المبادئ الصَّحيحة بين أفراد الأمَّة.

- العلم الأخضر: أُسِّست في الأستانة عام ١٩١٢، غايتها تقوية الرّوابط بين الطُّلَّاب العرب وتوجيه قواهم إلى تحرير أمّتهم.

- حزب اللامركزية: تأسَّس في القاهرة حوالي عام ١٩١٢ برئاسة رفيق بك العظم، غايته إبانة محاسن الإدارة اللامركزية والمطالبة بتنظيم الحكومة على قواعد اللامركزية في الإدارة، في جميع ولايات الدّولة العثمانيَّة.

- جمعية بيروت الإصلاحيَّة: تأسَّست عام ١٩١٢، وعملت على نشر مبادئ حزب اللامركزية.

- جمعية البصرة الإصلاحية: أنشأها السَّيّد طالب النَّقيب.

- النَّادي الوطني العلمي في بغداد: تأسَّس عام ١٩١٣ برئاسة مزاحم الباجه جي ليكون فرعًا لحزب اللامركزية.

- مؤتمر باريس العربي: عُقِدَ عام ١٩١٣، ارتبط بحزب اللامركزية.

- جمعية العهد: أنشأها في الأستانة البكباشي عزيز علي المصري عام ١٩١٣، وهي سريَّة في الأصل؛ وغايتها السَّعي لاستقلال البلاد العربيَّة الدَّاخليّ. أيَّدها الشُّبَّان والضُّبَّاط. أنشأوا لها فرعين في بغداد والموصل، وخشيتها الحكومة التُّركيَّة ففرَّقت رجالها.

- الجمعيَّة القحطانيَّة في مصر: ألّفها حقي العظم بعد أن أقصاه حزب اللامركزيَّة عن حظيرته، وغايتها مقاومة التّرك وتحريض العرب على الثَّورة.

- جمعيَّة الجامعة العربيَّة: ألَّفها السَّيّد محمد رشيد رضا في القاهرة. غرضها إيجاد الوفاق بين أمراء جزيرة العرب ونبذ الشّقاق، والتَّعاون على عمران البلاد والدّفاع عنها وإيجاد صلة بين الجمعيَّات العربيَّة في جميع الأقطار العربيّة.

تجد في كتاب أمين سعد «الثَّورة العربيَّة الكبرى» معلومات مفصَّلة عن هذه الجمعيَّات، الجزء الأوَّل، ص٦-ص٥٠.

هـذا الحـزب عـلى عاتقـه إظهـار فوائـد اللامركزيَّـة والمطالبـة بتنظيـم حكومـة في الإمبراطوريَّـة العثمانيَّـة عـلى قواعدهـا.

ودمـج هـذا الحـزب أعمالـه مـع أعـمال الجمعيَّـات الإصلاحيَّـة التـي تأسَّسـت في البـلاد العربيَّـة: سـوريا «ضمنهـا فلسـطين» والعـراق والحجـاز، وعظـم نفـوذه فهابتـه تركيـا كثـيرا، ثـمَّ انتقمـت مـن رجالـه بشـنق كثـير منهـم أثنـاء الحـرب العالميَّـة.

ولم يقتـصر عمـل العـرب في هـذا الـدَّور عـلى داخـل البـلاد العربيَّـة والتُّركيَّة، بـل تعدَّاهـا إلى أوروبـا والعـالم الجديـد، فتأسَّسـت في الأمريكيتـين جمعيَّـات وهيئـات عديـدة لخدمـة القضيَّـة العربيَّـة، وكانـت هـذه الجمعيَّـات عـلى اتِّصـال متمـرّ بالجمعيَّـات العربيَّـة في الـشَّرق الأدنى.

وشـعر الشُّـبَّان العـرب، والجاليـة العربيَّـة في باريـس، وكان عددهـا ٣٠٠، بـضرورة المسـاهمة في العمـل الوطنـيّ؛ لوقايـة الوطـن مـن الطَّـوارئ؛ ولإصـلاح أمـوره عـلى قاعـدة اللامركزيَّـة؛ ولنيـل الحريَّـة التـي يسـعون وراءهـا، ورأوا وصـولًا إلى الغايـة وجـوب عقـد مؤتمـر عـام في باريـس، فألَّفـوا لجنـة تحضيريَّـة، كان مـن بـين أعضائهـا عـوني بـك عبـد الهـادي، وقـرَّرت هـذه اللَّجنـة يـوم الثّلاثـاء الموافـق ١١ مـارس ١٩١٣، الارتبـاط بحـزب اللامركزيَّـة، وفي يـوم الأربعـاء الموافـق ١٨ يونيـو (حزيـران) ١٩١٣، افتتـح المؤتمـر جلسـته الأولى في منتصـف السَّـاعة الثَّالثـة في قاعـة الجمعيَّـة الجغرافيَّـة بشـارع «سـنت جرمـن»، برئاسـة عبـد الحميـد الزّهـراوي، وحـضر هـذا المؤتمـر ممثّلـون عـن الجمعيَّـات والهيئـات السِّياسـيَّة العربيَّـة مـن مختلـف الأقطـار.

وأهـمّ المسـائل التـي تناولهـا البحـث هـي: الحيـاة الوطنيَّـة ومناهضـة

الاحتلال، وحقوق العرب في المملكة العثمانيَّة، وضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزيَّة.

وعقد المؤتمر أربع جلسات، كانت نهايتها يوم الإثنين الموافق ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩١٣، ووضعوا عدَّة قرارات رفعوها إلى الباب العالي، وإلى حكومات الدُّول الأوروبيَّة، وكان أهمّ هذه القرارات: المطالبة بحقوق العرب السِّياسيَّة واشتراكهم في الإدارة المركزيَّة اشتراكًا فعليًّا، والإلحاح بتنظيم الإدارة على قاعدة اللامركزيَّة في البلاد العربيَّة.

لم تقابل حكومة الأستانة عقد المؤتمر العربيّ في عاصمة فرنسا بارتياح، فسعت لإحباطه فلم تفلح، فحقدت كلّ الحقد على الذين قاموا به، ولما رأت أن صدى المؤتمر قويّ، وأنَّ الحركة العربيَّة آخذة في الاتِّساع، وأنَّها إن لم ترض العرب، ستجابه ثورة لا تقدر على إخمادها، تساهلت مؤقتًا، واتّفقت مع قادة العرب على منهاج يضمن للبلاد العربيَّة حريّتها الدَّاخليَّة ويعطيها حقًّا بالاشتراك الفعليّ في حكومة الأستانة. وبعد أن قلّدت نفرًا من رجالات العرب مراكز عالية، أخذت تماطل في تنفيذ المطالب العربيَّة التي وعدت بها، وأمام هذه المماطلة اشتدّ حقد العرب، وأخذ التَّذمُّر ينتشر، فزاد توتُّر العلاقات بين العرب والأتراك.

هذه هي حالة العرب النَّفسيَّة قبيل الحرب الكبرى. إنَّ الثَّورة على سلطان الحكومة التُّركيَّة ابتدأت تتمركز في القلوب العربيَّة، ولم يعد العرب قادرين على الصَّبر أكثر ممَّا صبروا. كرهوا العيش تحت نير الظّلم والاستعباد. طالبوا بحريَّتهم، وسعوا إلى نيلها بالطُّرق السِّلميَّة، فأبت عليهم حكومة الأستانة ما يرومون. فأصبحوا مضطرين إلى سلوك طرق أخرى. هم يريدون الحياة حرَّة في بلادهم، أو الموت الشَّريف

– وما أشبه حالهم حينئذ بحال عرب فلسطين اليوم – أضاعوا الثِّقة بحكومة الأستانة واعتقدوا أنّ لا منجى لهم من غير نير الاستعباد التّركيّ غير الثَّورة. الثَّورة الكبرى التي تعمّ جميع البلاد العربيَّة، فتقضي على القوى التُّركيَّة وتعود على العرب بالحريَّة والاستقلال التَّام. لقد عزموا على التَّضحية، وقبلوا شراء حريَّتهم بدمائهم.

وفي تلك الأثناء أعلنت الحرب، فاعتبرها رجالات الأتراك فرصة سانحة للقضاء على العناصر الثَّائرة في الإمبراطوريَّة العثمانيَّة، فتساندت القوى التُّركيَّة وعزمت على الانتقام من العرب ورجالاتهم: أرسلوا القُوَّاد والجنود العربيَّة إلى أشدّ ساحات الحرب خطورةً، ودفعوا بهم تعمّدًا في أحضان الموت. زجّوا المفكّرين من العرب في السُّجون، ونفوا العائلات. ثمَّ ابتدأت تلك المحاكمات العسكريَّة الفظيعة في عاليه، وانتهت بإعدام كثير من صفوة من كان في البلاد من قادة العرب السياسيين والحكم بالموت على كثيرين ممن كانوا خارج الحدود العثمانيَّة.

لم يكن الذين ذهبوا ضحيَّة وطنهم العزيز عليهم من إقليم واحد من البلاد العربيّ، بل كان بينهم الفلسطينيّ واللبنانيّ والسُّوريّ والعراقيّ.

على أنَّ هذه الفظائع التي أوقعها الأتراك بالعرب لم تثبط عزائم العرب، ولم ترجعهم عن الخطَّة التي اختطوها لنيل الاستقلال والحريَّة «لا فائدة لهم من قتلنا، إن الفكرة التي عملنا من أجلها ستبقى بعدنا» صاح في ساحة البرج في بيروت الشاب المرحوم محمد الحمصاني، ويد الجزار تطوّق عنقه بالحبل.

كانت هذه المأساة شرارة نار الثَّورة. أبى الشَّعب العربيّ الخضوع والذُّلّ، فقام بثورته الكبرى تحت قيادة الشَّريف حسين أمير مكَّة المكرّمة.

٢
بعد عام ١٩١٤

لم يعلن الشَّريف حسين الثَّورة دون تروٍّ، ولم تكن الثَّورة العربيَّة وليدة ساعتها، إذ فكرة الثَّورة كانت مختمرة قبل الحرب الكبرى في البلاد العربيَّة، وكان الشَّريف حسين على اتِّصال مع الجمعيَّات العربيَّة السِّياسيَّة. وهو لم يقم بالثَّورة العربيَّة إلَّا بعد أن أخذ عهودًا قاطعةً على الحلفاء بمساعدته وباستقلال البلاد العربيَّة بعد الحرب، اتَّفق الطَّرفان على حدودها، بمكاتبات رسميَّة، بين الشَّريف حسين والحكومة البريطانيَّة بوساطة معتمدها في مصر، السّير ماكماهون. على أنَّ هذه المكاتبات بين الشَّريف حسين والسّير ماكماهون لم تكن أولى الصِّلات بين الشَّريف والإنجليز، ونذكر هنا بإيجاز كيف ابتدأت الصِّلات بين الطَّرفين، والاتِّفاق الذي أدَّت إليه:

رأت الحكومة البريطانيَّة أنَّ الألمان قد اكتسبوا ودّ الأتراك، فعاد مركزها في بلاد الشَّرق الأدنى حرجًا، فعمدت إلى اكتساب عطف العرب في شخص الشَّريف حسين.

وفي عام ١٩١٣، انتهز اللورد كتشنر معتمد بريطانيا في مصر، مرور الأمير عبد الله بن الحسين بالقاهرة، وكان الأمير يومئذ ممثّل مكَّة في مجلس النُّوّاب العثمانيّ، فزاره اللورد مصحوبًا بالمستر ستورس، السكرتير الشَّرقيّ للوكالة البريطانيَّة يومئذ، زيارة شبه رسميَّة، وأخبر اللّورد الأمير العربيّ أنَّه اغتنم فرصة مروره بالقاهرة فأتى ليبلّغه شكر حكومته على ما يلقاه الحجّاج الهنود رعاياها من عناية والده ورعايته، فشكره الأمير على زيارته ومجاملته ووعده بأن يبلغ والده ذلك.

وفي أواخر يوليو (تموز) ١٩١٤، مرَّ الأمير عبد الله بالقاهرة، في طريقه إلى الأستانة، وكان النّزاع حينئذ على أشدَّه بين الشَّريف والوالي التّركي على الحجاز، واجتمع الأمير في هذه المرة أيضًا باللورد كتشنر والمستر ستورس، ودار الحديث حول السِّياسة التي تنوي إنجلترا اتِّباعها إزاء العرب، وبيَّن اللورد أنَّ بريطانيا حريصة على إبقاء علاقاتها وديَّة مع تركيا، وأنَّها تساعد العرب ضمن هذه الدَّائرة مراعاةً لتقاليدها القديمة.

وأُعلِنَت الحرب، والأمير عبد الله وأخوه الأمير فيصل في الأستانة، فعادا إلى الحجاز عن طريق مصر، وكان اللورد كتشنر حينئذ وزير الحربيَّة في إنجلترا، وبعد وصولهما إلى القاهرة، زار مستر ستورس الأمير وسلَّمه كتابًا من الحكومة الإنجليزيَّة إلى شريف مكَّة «تشكره فيه على حسن قيامه بخدمة الأماكن المقدَّسة، وسهره على راحة الحجَّاج، وتقول أيضًا إنَّها لا تعارض في إرجاع الخلافة إلى العرب»[١].

وفي أواخر سبتمبر (أيلول) ١٩١٤، وصل إلى مكّة تاجر مصريّ يحمل كتابًا من المستر ستورس إلى الشَّريف عبد الله، يقول فيه: «أمرني اللورد كتشنر وزير الحربيَّة البريطانيَّة أن أكتب إلى سيادتكم لأسألكم فيما إذا كنتم وسيادة والدكم ما تزالون على رأيكم الأوَّل الخاص بالدّفاع عن حقوق العرب، ولقد سبق أن أجابكم بعدم إمكانه مساعدتكم في تحقيقها، فإنّ في استطاعة حكومة جلالة الملك أن تقدّم لكم المساعدات اللَّازمة بسبب عزم الحكومة التُّركيَّة على الدُّخول في زمرة الأعداء، وخرق تقاليد الصَّداقة القديمة بين البلادين»[٢].

(١) أمين سعد: الثورة العربية الكبرى، الجزء الأول، ص١٢٧.

(٢) المرجع نفسه.

لم يجب الشَّريف على هذا الكتاب. وفي نوفمبر (تشرين الثَّاني)؛ أي بعد دخول تركيا الحرب، عاد الرّسول يحمل كتابًا آخر من مستر ستورس، هذا نصّه: «بما أنَّ التّرك دخلوا الحرب في جانب الأعداء، فنحن على أتمّ الاستعداد لمساعدة شريف مكَّة في قضيَّته وتقديم كلّ ما يريده من مساعدة» فأطلع الأمير عبد الله والده على الكتاب، فأجاب الشَّريف: «ليس في استطاعتي أن أعمل شيئًا قبل أن أستشير العرب وأسألهم رأيهم»[1]، فكتب الأمير إلى المستر ستورس مستمهلاً وواعدًا بإبداء اقتراحات والده في المستقبل القريب.

***

وابتدأت المكاتبات الرَّسميَّة في ١٤ يوليو (تمّوز) ١٩١٥، بين الشَّريف حسين أمير مكَّة، والسّير ماكماهون معتمد بريطانيا في مصر، واقترح الشَّريف حسين في تحريره الأوَّل بتاريخ ١٤ يوليو (تمّوز) ١٩١٥ مساعدة بريطانيّة حربيًّا على شرط أن تعترف بريطانيا وحلفاؤها باستقلال البلاد العربيَّة، وتساعد على ذلك، ضمن الحدود الآتية:

من الشَّمال، خطّ يبتدئ من مرسين - ادنه ويمتدّ على درجة ٣٧ من خطوط العرض حتَّى الحدود الفارسيَّة، ومن الشّرق حدود بلاد فارس والخليج الفارسيّ، ومن الجنوب المحيط الهنديّ، ويستثني من ذلك عدن التي تبقى كما هي، وغربًا البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسّط حتَّى مرسين، وعلى أن توافق إنجلترا على إعلان خليفة عربيّ على المسلمين.

(١) أمين سعد: الثورة العربية الكبرى، الجزء الأول، ص١٢٨.

وقد أجاب السر ماكماهون بتحرير مؤرخ في ٣٠ اغسطس (آب) ١٩١٥، أن الحكومة البريطانية ترغب في استقلال البلاد العربية، وتوافق على أن يكون الخليفة عربيا وعريق العروبة. غير أنها ترى أن بحث مسألة حدود الدولة العربية المستقبلة في مثل هذه التفاصيل، والوقت قصير والحرب قائمة، سابق لأوانه لا سيما وأن تركيا لا تزال تحتل قسما كبيرا من البلاد العربية.

ورد الشريف حسين في تحرير بتاريخ ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩١٥، مبينا ضرورة مناقشة مسألة الحدود، التي هي نقطة أساسية. وقد صرح الشريف أن الحدود التي ذكرها في تحريره السابق، ليست مطلب رجل واحد يمكن مفاوضته وإرضاؤه بعد الحرب، وإنما هي مطلب الشعب العربي بما فيه سكان البلاد العربية التي كانت ولا تزال تقاسي الاحتلال التركي. والشعب العربي يعتقد كل الاعتقاد أن هذه الحدود ضرورية لسلامته السياسية والاقتصادية. وأبان الشريف أنه إن لم يبت في مسألة الحدود فإنه لا أمل في تقدم المفاوضات. وقد أخذت وزارة المستعمرات البريطانية علما بهذا الكتاب في ٨ اكتوبر (تشرين الاول). واستلم الشريف حسين جواب السير ماكماهون المؤرخ في ٢٤ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩١٥، يقول فيه: بما أن العرب يعلقون أهمية كبرى على مسألة الحدود ويعتبرونها من المسائل الحيوية، فقد طلب بعض التعليمات من الحكومة البريطانية، وإنه لسعيد أن يرسل إلى الشريف البيانات التالية التي يعتقد أنها ستفوز برضاه: إن الحكومة البريطانية تعتبر أن «مرسين» و«إسكندرونة » وبعض الأقسام السورية الواقعة غربي دمشق، وحمص، وحماة، وحلب، لا يمكن أن يقال عنها إنها عربية

محضة، فيجب استثناؤها من الحدود التي ذكرتموها ... أما ما يتعلق بولايتي البصرة وبغداد، فإن العرب يعرفون أن مراكز إنجلترا ومصالحها فيها، تتطلب شكلا إداريا خاصا، ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الأنحاء من الاعتداءات الخارجية، وتأمين راحة واطمئنان السكان، وتوطيد مصالحنا المشتركة فيها.

وعلى أساس تلك التعديلات، فإن إنجلترا مستعدة أن تعترف باستقلال العرب وتقديم المساعدة لهم في الحدود التي اقترحها شريف مكة (فأجاب الشريف حسين في تحريره المؤرخ في ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٥، إنه لا يستطيع التنازل عن «أقضية حلب وبيروت وسواحلهما» أي البلاد الواقعة غربي دمشق، وحمص وحماة، وحلب، لأنها عربية صرفة، وليس هناك فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي، فكلاهما من نسل واحد. غير أنه يتنازل عن ضم مرسين وأضنه إلى المملكة العربية. أما فيما يتعلق بالعراق، فإنه ليس في الإمكان إقناع الشعب العربي بالتنازل عن هذا القطر، الذي كان مهد حضارة العرب ومدنيتهم ... غير أن الشريف، تسهيلا للاتفاق، يوافق على ترك الأراضي التي احتلتها الجيوش البريطانية تحت إدارة إنجلترا أثناء الحرب. وكتب السير ماكماهون إلى الشريف حسين في ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٥، إن الحكومة البريطانية أخذت بعين الاعتبار ما جاء في تحرير الشريف. وبما أن لحليفتها فرنسا مصالح في ولايتي حلب وبيروت، فهي ستنظر إلى المسألة دقيقا وستخابر الشريف بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب. وأكدت الحكومة البريطانية أنها «لا تنوي إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الترك والألمان».

فأجاب الشريف حسين في ١ يناير (كانون الثاني) ١٩١٦، مؤكدا أن ما جاء في كتابه السابق فيما يتعلق بالأقسام الشمالية ومرافقها، هي أقصى ما يمكن أن يوافق عليه من تعديلات - وخلافا لأضنه ومرسين فإن الشعب العربي لا يترك أي جزء من أجزاء الاقاليم الشمالية. وكل ما هنالك أنه يتجنب أثناء الحرب كلَّ ما من شأنه أن يسيء إلى تحالف إنكلترا وفرنسا. فأعلم السير ماكماهون الشريف حسين بتاريخ ٣٠ يناير (كانون الثاني) ١٩١٦، أن «الحكومة البريطانية قد عنيت عناية خاصة بملاحظته بشأن ولاية بغداد ، وستبحث هذا الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الاعداء، وتصل إلى التسويات السلمية». وأنه ، أي السير ماكماهون ، قد لفت نظر الحكومة البريطانية إلى رغبة الشريف، فيما يتعلق بالجهات الشمالية، في تجنب كل ما من شأنه الإساءة إلى تحالف إنكلترا وفرنسا . وختم السير ماكماهون كتابه بقوله: «والآن... وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق والحريات، وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة ، فإننا لنرجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة ، وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة ، تعود على الجميع بالسرور والغبطة».

وبعد شهرين[1] كتب السير ماكماهون إلى شريف مكة، أن الحكومة البريطانية مغتبطة جدا من الإجراءات الفعالة التي اتخذها الشريف، والتي توافق الأحوال الحاضرة حينئذ . وأكد له مرة أخرى أن حكومة جلالته وافقت على جميع مطاليبه.

هذه هي النقاط الهامة في مراسلات الحسين - ماكماهون ، التي تري

(١) الرسالة العاشرة والأخيرة من الرسائل التي تبادلها الشريف حسين والسير ماكماهون و تاريخها ١٠ مارس ١٩١٦.

بصراحة كيف أن الحكومة البريطانية تعاهدت مع الأمة العربية في شخص الشريف حسين ، على ضمان استقلالها ضمن الحدود التي عرضها الشريف . والقيام بالواجبات التي يفرضها هذا الاتفاق على العرب ، ولنيل الحرية والاستقلال؛ رفع العرب راية الثورة وحاربوا الترك والألمان.

لم يقم بهذه الثورة أهل الحجاز وحدهم، بل اشترك فيها عرب فلسطين وسوريا والعراق. والتحق بها فريق من الجنود والضباط العرب من مختلف الأقطار العربية، الذين كانوا فى الجيش التركي، وقسم كبير من الأسرى العرب، من مختلف الأقطار العربية ، الذين كانوا في معتقلات الأسر البريطانية بمصر. انضم هؤلاء جميعًا إلى الجيش العربي الذي حارب الترك في الحجاز وأخرجهم منها، ثم زحف على شرق الأردن فاحتله، وسند جيش اللورد اللنبي في زحفه على فلسطين. وقد سار الأمير فيصل على رأس جيش لفتح الشام ، فدخل مدينة دمشق ظافرًا، وتأسست فيها دولة عربية نودي بفيصل ملكا عليها.

وساعد عرب فلسطين المحتلين ومهدوا لهم السبيل. وكانت مساعدتهم عاملا كبيرا على فوز جيش اللورد اللنبي في احتلال الأراضي المقدسة[1]. ولو كان أهالي فلسطين غير راضين عن دخول الإنكليز بلادهم لكان من الصعب جدا، إن لم يكن محالا، على الجيوش الإنكليزية احتلال

(١) «ومما لا شك فيه أن فلسطين كانت في ذلك الوقت (١٩١٧) إحدى البلاد العربية، وكان ما لا يقل عن ٩٣٪ من السكان عربا، ورغم وجود القوى التركية في البلاد، فإن مفاتيحها كانت في أيديهم، وقد قدموا لنا مساعدات قيمة أثناء تقدم جيش اللنبي».
السير ميخائيل أودوبر The Saturday Review (Selling the Arabs to the Jews)

البلاد. ويعترف بذلك كثير من الضباط البريطانيين الذين اختبروا البلاد ورأوا حماس الشعب ورجولته. وشاهدوا الصعوبات التي عاناها الجيش الإنكليزي أثناء الثورة الفلسطينية الاخيرة عام ١٩٣٦.

أما ادعاء الصهيونية بأن عرب فلسطين لم يحاربوا بجانب الحلفاء ، فادعاء باطل قائم على التضليل والبهتان. زيادة على ما قلناه من تسهيل عرب فلسطين للاحتلال وعدم مقاومتهم للجيوش البريطانية، فإن عددا كبيراً من عرب فلسطين اشتركوا في الثورة العربية، وحاربوا الترك والالمان لغاية واحدة: استقلال البلاد العربية؛ ومن ضمنها فلسطين طبعا[1].

ثم إن العرب لم يكونوا يومئذ فلسطينيين وسوريين وعراقيين و حجازيين إلخ... بل كانوا عربا أولا و آخرا. قام قادة الفكر عندهم بتأسيس الجمعيات التي كانت تضم رجالا من جميع الأقطار العربية، وتعمل لنيل حقوق العرب السياسية بصفتهم عربا وليس بصفتهم فلسطينيين أو سوريين أو عراقيين ... ولم تكن الفكرة الإقليمية موجودة في تلك الأيام ، ولم تكن البلاد العربية مقسمة كما هي اليوم ، وما هذه التقسيمات إلا عمل دول الحلفاء. «فرق تسد» مبدأ خدم كثيرًا حتى الآن دول الغرب.

وكانت ثورة العرب عامة وليست إقليمية. ثار الشرق العربي وحارب

(١) «... وحتى شهر حزيران سنة ١٩١٨ ، كان تجنيد الجنود قائما في فلسطين لجيش الشريف حليفنا، وقد أفهم الذين جندوا بأنهم إنما يحاربون في سبيل القضية الوطنية وتحرير بلادهم من نير الترك، ويعتقد بأن أولئك الجنود اشتركوا في الهجوم على الترك». من تقرير اللجنة العسكرية التي عينت للتحقيق في الاضطرابات التي وقعت في القدس في شهر نيسان ١٩٢٠. وقد ضمنتها (لجنة شو) في تقريرها صفحة ١٦٧. راجع ايضا تقرير شو صفحة ٠١٦٦

الترك في سبيل استقلال فلسطين وسوريا والعراق والحجاز وغيرها من البلاد العربية ووحدتها. وعلى ذلك يكون أهل فلسطين قد اشتركوا في الثورة العربية اشتراك أهل سوريا وأهل العراق وأهل الحجاز فيها، إذ كل مجاهد كان يحارب لأجل استقلال جميع البلاد العربية وليس لاستقلال إقليم واحد منها.

إن قول الصهيونيين بأن «الفلسطينيين» لم يدخلوا الحرب هو كالقول الذي يريد إقناع العالم بأن (النورمانديين) - سكان مقاطعة نورماندي في فرنسا - أو (الولزيين) في بريطانيا، لم يشتركوا في الحرب!

لا شك في أن الثورة العربية كانت العامل الرئيسي على فوز الجيش الإنكليزي الذي عبر القناة وهزم القوى التركية في فلسطين وسوريا. وقد اعترف جمال باشا ، قائد الجيش التركي في البلاد العربية، وأكبر عدو للعرب أثناء الحرب، بأنه لولا مساعدة العرب للإنكليز لما عبر هؤلاء القناة ولما تقدموا في فلسطين وسوريا لمحاربة الترك، الذين اضطروا إلى شطر قواهم والقتال في جبهتين: الجبهة الإنكليزية، والجبهة العربية، مما أدى إلى انكسارهم وإلى انتصار العرب والإنكليز. وإليك ما قاله في مذكراته : «وكان جل همي في ذلك الوقت فبراير (شباط) ١٩١٦، أن أعمل لحمل الشريف على إرسال كتيبة إلى فلسطين بقيادة أحد أبنائه؛ ولتحقيق هذه الغاية كاشفت الشريف فيصلا وفاوضته مليا، وتبادلنا مع الشريف حسين سلسلة رسائل وافية، وفي النهاية أصبحت يوم ٢ يونيو (حزيران) ١٩١٦ أمام ثورة الشريف حسين ، فكانت ضربة قاضية على حملة القناة».

«وقد أخذت أفكر في أمر الإنكليز ، فرأيت أنهم لو أرادوا مهاجمة فلسطين برا لتعين عليهم إنشاء خط مواصلات بين القناة وفلسطين كما

فعلنا، وربط هذين القطرين بسكة حديد. ولم تجرؤ كتيبة إنكليزية في عام كامل (١٩١٥ - ١٩١٦) على أن تطأ ضفة القناة الشرقية».

«وأول ما اكتشفناه من أعمال الإنكليز الدفاعية كان في أواخر شهر يناير (كانون الثاني) عام ١٩١٦ ، فقد حفروا استحكامات عند «رؤوس الجسور» في ضفة القناة الشرقية تجاه القنطرة والإسماعيلية. ويوافق تاريخ إنشاء هذه آخر خطاب أرسله الحسين إلى الانكليز وأكد لهم فيه فيه خروجه علينا. ومن هذا يتبين أنهم لم يقرروا العبور إلى الشاطئ الشرقي، أو بعبارة أخرى، لم يبدأوا بالهجوم على فلسطين إلا بعد أن استوثقوا من الشريف، وتأكدوا أن ثورته ستضطرنا إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية الحجاز، بل إلى أن نسحب من فلسطين بعض قواتها. وفضلا عن ذلك، فقد كانوا واثقين أن البدو الذين أغروهم بالأموال الطائلة المرسلة بواسطة الشريف، سيثورون ضدنا وأن ثورتهم ستضعفنا كثيرا[1]».

وبعد أن انتهت الحرب، التي مكن العرب فيها الحلفاء من التغلب على الترك في فلسطين وسوريا والعراق، عقد اجتماع «سان ريمو»، وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا، وبريطانيا العظمى الانتداب على فلسطين والعراق، مخالفين في ذلك، اتفاقهم مع العرب ، والمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم.

(١) مذكرات جمال باشا: تعريب أحمد شكري ، صفحة ٢٨٩.

الفصل الثّاني

الحركة الصّهيونية

**

إن الصهيونيـة حركـة قوميـة ، ذات صفـة خاصـة: نشـأت في قـوم شـتتوا في أنحـاء العـالم منـذ أكـثر مـن عشريـن قرنـا، وهـذا التشـتت جعـل هـذا القـوم فاقـدا للوحـدة الجنسـية، ومحرومـا مـن لغـة خاصـة وثقافـة مشـتركة أثنـاء تلـك المـدة الطويلـة، ولا رابـط بـين أفـراده إلا الوحـدة الدينيـة والمعاملـة السـيئة.

وقـد اختلـف هـدف الصهيونيـة حسـب العصـور، فكانـت، في أول الأمـر، تعـرب عـن رغبـة اليهـود في ايجـاد وطـن لهـم وإحيـاء لغتهـم وثقافتهـم، ورمـت أخـيرا إلى تحقيـق هذيـن الهدفـين في فلسـطين .

والصهيونية اليوم حركة قومية، ودينية، واسـتعمارية (امبرياليسـت).

١

منشأ الحركة الصهيونية

نشـأت الصهيونيـة في النصـف الثـاني مـن القـرن التاسـع عـشر. ولا يبعـد تاريخهـا ، باعتبارهـا حركـة قوميـة يهوديـة، عـن عـام ١٨٨٢ . وحتـى هـذا التاريـخ، كان العامـل الدينـي وحـده يقـرب فيـما بـين اليهـود، الذيـن كانـوا

متأكدين أن ليس في الإمكان إنشاء هيئة اجتماعية يهودية في كل شيء[1].

وكان لتنبه القوميات خلال القرن التاسع عشر ، وانتصار الوطنيين في ألمانيا وايطاليا، واليونان، وبلغاريا، ورومانيا، تأثير على الصهيونيين، فحددوا مبدأهم ، وأخذوا منذ ذلك الحين ينادون بأن لحركتهم وأعمالهم هدفا قوميا. ويظهر لنا أن الحركة الصهيونية لم تكن نتيجة لمجرد التقليد في المبادئ، وأن وضعية اليهود الشاذة والصعبة، في كثير من البلدان الأوروبية، كانت عاملا أساسيا في إنشائها. وتؤيد ذلك قائمة اضطهادات اليهود في أوروبا في ذلك العهد:

نال اليهود في روسيا عام ١٨٨١ ، في بداية حكم إسكندر الثالث، اضطهاد عظيم، فاضطر ألوف من اليهود إلى الخروج من بلاد الروس ، بعد أن أعدم مئات عديدة وضيقت الحكومة عليهم الحياة، فحددت قبول الطلاب منهم في المدارس والجامعات، وضيقت عليهم مجال العمل في كثير من الأعمال الحرة، كما أنها حرمهم من الالتحاق بالجيش إلا في مراكز مهينة. وعمليا حرم اليهود في روسيا حينئذ من جميع الحقوق إلا من حق الهرب، فهاجروا في جماعات عظيمة إلى الولايات المتحدة. وكان عدد من دخلها منهم ما بين ١٨٨١-١٨٩١، يزيد عن ٢٠٠،٠٠٠ مهاجر. وأسس البارون موريس دي هيرش (Maurice de Hirsh) عام ١٨٩١ جمعية الاستعمار اليهودي: (L› Association de la Colonisation Juive) في لندن، واهتم بمهاجرة اليهود إلى الأرجنتين، فدخل بعنايته هذه البلاد ١٠,٠٠٠ يهودي روسي غير أن معظم اليهود كانوا ولا يزالون

(١) السير هربرت صمويل ١٤٩٩ Cind. تقرير عن الإدارة المدنية في فلسطين، ١٠ يوليو (تموز) ١٩٢٠ - ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٢١ صفحة ٤.

يفضلـون الإقامـة في مـدن الولايـات المتحـدة الكبـيرة؛ فدخلهـا بـين (١٩٠١-١٩١٠) ٩١٩,٠٥٩ مهاجـرا.

وقـد سرت موجـة الاضطهـادات اليهوديـة بـين عامـي (١٨٨١-١٩١٠) مـن روسـيا إلى أوروبـا الشرقيـة الوسـطى، فاضطـر ٢٨١,١٥٠ مـن يهـود النمسـا والمجـر و٦٧,٥٧ مـن يهـود رومانيـا، إلى الهجـرة إلى الولايـات المتحـدة. وفي الوقـت نفسـه هاجـر كثـير مـن اليهـود إلى بـلاد الإنكليـز وجنـوب أفريقيـا وكنـدا واسـتقروا فيهـا.

واتخـذ الصهيونيـون الاضطهـادات المتواليـة عـلى اليهـود أداة لاسـتثارة الشـفقة، والعطـف عـلى قضيتهـم . وفي الوقـت نفسـه أحيـوا شـعور الاتحـاد بـين يهـود العـالم، فنشـأت و ظهـرت فكـرة وجـود اليهـود كأمـة[1].

٢

النظريات الصهيونية

ليسـت الصهيونيـة نظريـة موحـدة. فقـد كان لهـا أهـداف مختلفـة. وكان القائمـون بهـا مختلفـين في الغايـة التـي يرمـون إليهـا مـن حركتهـم. وعـلى كل، يمكـن التمييـز بـين ثلاثـة أنـواع مـن الصهيونيـة: الصهيونيـة السياسـية، والصهيونيـة الروحيـة الثقافيـة، والصهيونيـة العمليـة.

ومفكـر «الصهيونيـة السياسـية» الأول كان يهوديـا روسـيا يدعـى ليـو بنسـكر (Leo Pinsker)، نـشر كتابـا في برلـين ، عـام ١٨٨٢، عنوانـه «التحـرر الـذاتي»

(١) «إن الامة في نظري، جماعة من الناس لها كيان تاريخي ووحدة ظاهرة، يؤلف بينها عدو مشترك. أضيفوا إلى ذلك كلمة «يهود» تعرفوا ما أفهم من عبارة «الأمة اليهودية». وإنني أجد عدوها المشترك في اللاسامية» رأي ثيودور هرتسل جاء في شهادته أمام اللجنة الملكية الانكليزية عام ١٩٠٢ صفحة ١٠.

(Auto-Emancipation). والمبادئ الأساسية لنظريته هي كما يلي:

ليس اليهود طائفة دينية فحسب، إنما هم أمة؛ ولهذا، فإن تحريرهم المدني والسياسي لا يكفيان لرفعهم في أعين الشعوب. والعلاج لذلك واحد: خلق قومية يهودية وإعطاء اليهود بلاداً خاصة. وهذا، ما يسميه بنسكر، وسيلة تحرير اليهود الذاتي[١].

ولم يعين بنسكر البلاد التي يفكر في إعطائها إلى اليهود، ولم يرجح بلادا على أخرى. وكان كل همه أن من الضروري إعطاء اليهود بلادا يمكن اعتبارها ملكا خاصا لهم؛ ليأمنوا فيها خطر الطرد. وفي مثل هذه البلاد، كان يريد أن «يجلب بنو إسرائيل معهم أقدس الثروات التي أنقذوها من أرض أجدادهم القديمة الغارقة : فكرة وجود الله والتوراة»[٢].

ويعتقد بنسكر ، فيما يتعلق بفلسطين أنه «لا يجب على اليهود أن يتعلقوا بالمكان الذي زالت منه حياتهم السياسية بعنف»[٣].

وكانت في ذلك الوقت، فكرة إيجاد دولة سياسية يهودية ، لا تزال في الهواء .

زار ثيودور هرتسل، وهو من يهود النمسا ودكتور في الحقوق من جامعة فيينا، باريس عام ١٨٩٥. فأثرت عليه كثيرا الضجة العظيمة التي قامت حول حادثة دريفوس (Dreyfus)، وانتشار اللاسامية حينئذ فى فرنسا. وفي ذلك العام كتب هرتسل في باريس كتابه «الدولة اليهودية» (L›Etat Juif) وكانت له ضجة عظيمة. وخلاصة بحث المؤلف تشبه

(١) راجع كتاب Lio pinsker بعنوان L›Auto - Emancipattion صفحة ٢٢ و٢٣.

(٢) كتاب (L›Auto-Emancipation - Leo Pinsker)، ص١٨.

(٣) كتاب (L›Auto-Emancipation - Leo Pinsker)، ص١٥.

كثيراً ما وصل إليه بنسكر قبل أربعة عشر عاما. والغريب في ذلك أن هرتسل صرح، فيما بعد، بأنه لم يكن يعلم بوجود كتاب بنسكر أثناء كتابته «الدولة اليهودية»[١].

وقبل أن يضع هرتسل قواعد «المملكة اليهودية» التي يرتئيها، حكم على الخطط التي كانت ترسم لحل المسألة اليهودية. فقال إن فكرة الحكومة الروسية في تحويل اليهود العائشين في بلادها إلى مزارعين، قائمة على خطأ رئيسي، وإن فكرة إنشاء مستعمرات يهودية في الأرجنتين وفي فلسطين، لا تحل المشكلة اليهودية، ولا تستطيع تقديم النجدات إلى ملايين اليهود المضطهدين في العالم. وكان هرتسل بعيد النظر. وتنبأ بأنه لا يمكن استمرار استعمار اليهود في الأرجنتين وفي فلسطين إلا إلى حد تكون نهايته فاجعة مؤلمة؛ لأن أهل البلاد سيشعرون يوما ما بأن مصالحهم مهددة وكيانهم في خطر ، فيثورون على الاستعمار اليهودي ويوقفون الهجرة اليهودية بالقوة[٢]. وفي مؤتمر «بازل» أعاد رأيه هذا بشدة، وكرر تحذيره لليهود بهذا القول: «إن هؤلاء الذين يعتقدون أن في إمكانهم دخول أرض أجدادهم «فلسطين» خفية لعلى خطأ عظيم أو هم يضللون الآخرين»[٣].

وبعد أن انتهى من نقد آراء مخالفيه، وضع برنامجه لإنشاء الدولة اليهودية. وكان يعتقد أن من الواجب، قبل كل شيء، إحياء الروح

---

(١) راجع: History of the Jews in Russia & Poland: S. M. Dubnow، جزء ٣، ص٤٣. ترجمه من الرُّوسيَّة إلى الإنجليزيَّة: Friedlaender.

(٢) هرتسل - L›Etat Juif، صفحة ٩.

(٣) من خطاب هرتسل في المؤتمر الصهيوني الأول راجع: the Congress Addresses of Theodor Herzel، صفحة ٧.

القومية عند اليهود وإنعاشها. وقد اعتقد أنه وصل بالفعل إلى هذا الهدف بعد عقد المؤتمر الصهيوني الأول الذي سعى لعقده في مدينة «بازل» عام ١٨٩٧، وضم ٢٠٤ من المندوبين اليهود، جاؤوا من جميع البلاد. كتب في مذكراته: «أسست الدولة اليهودية ... إن الدول تشاد على إيمان الشعوب بحقها في إنشاء الدول. وإن الأرض، ما هي إلا الأساس المادي للدولة. وحتى أنه متى وجدت تلك الأرض فالدولة شيء غير ملموس».

هنا نلمس النقطة المركزية في نظرية هرتسل. ففي اعتقاده أن الإيمان القومي اليهودي هو الشيء الضروري لإنشاء الدولة اليهودية. وما الأرض إلا أمر ثانوي. ومع ذلك فقد أسهب كثيرا فى الكلام عن هذه المسألة الثانوية في نظره، وقال «أعطونا السيادة على قطعة من الكرة الأرضية، تكون مساحتها كافية لتفي بحاجات الأمة اليهودية المعقولة، ونحن نقوم بما يتبقى»[1]. وكان يعتقد أنه ليس من صالح اليهود إنشاء مملكتهم في بلاد لا يتوفر فيها شرطان أساسيان:

١ - أن يعترف باليهود فيها أنهم مستقلون، وتكون لهم فيها السيادة المطلقة، وألا يكونوا مهددين من الداخل، من السكان الأصليين الواصلين إلى درجة من المدنية والإدارة، ولا من حكومة أجنبية تود مراقبة السياسة الداخلية أو الخارجية في الدولة الجديدة .

٢- وأن تكون مساحة تلك البلاد كافية لتسد حاجات خمسة عشر مليونا من اليهود المشتتين في أنحاء العالم .

(١) هرتسل: L›Etat Juif، صفحة ١٢.

وليس من الغريب ان زى المفكر اليهودي البعيد النظر يحارب بكل قواه، في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد عام ١٨٩٧ فكرة أيدها كثير من المندوبين، اصروا على ان يكون إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين . والسبب الدائم لهذا الإصرار عندهم، أن فلسطين كانت ارض الاجداد » ، « الأرض التي فيها ازدهرت سابقا المدنية اليهودية» و«وطن اليهود القديم» .

هذه العقيدة الشعورية والنفسية كان لها صدى هائل بين جماهير اليهود الجاهلة ، كما هي حال جميع الجماهير ، والتي هي أعجز من ان تفهم الصعوبات، الحالية والمستقبلة، في مثل هذا المشروع. ومع ذلك ، فإن أقلية كبيرة ، من مفكري اليهود ورجالهم العمليين ، فهمت رأي هرتسل والخطر الذي يلحق باليهود من تشبثهم في إنشاء دولة يهودية في فلسطين .

وانشقت صفوف الصهيونيين بعد مؤتمر عام ١٨٩٧ ، وتكون فرعان للصهيونية السياسية: (١) الصهيونية العاطفية، التي كانت قواها وعاطفتها تتجه نحو فلسطين، (٢) والصهيونية «العاقلة» التي بشر بها نخبة من مفكري اليهود، وكانت تريد القيام بعمل دائم، وإنشاء الدولة اليهودية، على أسس منطقية، حاسبة للواقع حسابه. وأتباع هرتسل الحقيقيون، هم الذين دانوا بهذا الفرع من الصهيونية السياسية. وقادهم فيما بعد إسرائيل زانكويل (Israil Zangwill)، وانتهى بهم الأمر إلى أن انفصلوا عن الصهيونيين الآخرين وأسسوا عام ١٩٠٦ «الهيئة اليهودية للبحث عن الأرض» (L›Organisation Territoriale Juive)، وعرف أعضاؤها «بالباحثين عن الأرض» (Les Territorialistes).

***

ولنعرض الآن بإيجاز مفاوضات اليهود الفاشلة التي قاموا بها، بدافع من الصهيونيين العاطفيين ، بين ١٨٨٢ و ١٩١٤، مع حكومة الآستانة حينئذ للوصول إلى السماح لهم بالمهاجرة الواسعة إلى فلسطين.

ففي ربيع عام ١٨٨٢ ، انشأ فريق من شباب اليهود الجامعيين «أبناء الجامعات» في «كراكوفي في بولونيا»، جمعية غايتها تسهيل إنشاء مستعمرات زراعية عديدة في فلسطين. وابتدأ هذا الشباب المتعلم بمفاوضة الدولة العثمانية لنيل إذن بإنشاء المستعمرات في قسم كبير منها، ولكن جهودهم ذهبت عبثا، ولم يسمح إلا لعدد قليل من اليهود بدخول الأرض المقدسة والإقامة في المستعمرات اليهودية القديمة.

واتجهت الهجرة اليهودية نحو أوروبا الغربية ونحو الأميركيتين، وظلت الطلائع اليهودية في فلسطين محدودة؛ لأن الحكومة العثمانية جدت في منع اليهود من الهجرة إليها والاستيلاء على الاراضي فيها. وزيادة على ذلك ، فقد كانت مالية هذه الطلائع محدودة جدا، وكانوا عديمي الخبرة الزراعية ، فمنيت أعمالهم بالفشل.

وكان يأتي الولايات المتحدة سنويا ، حتى عام ١٨٨٢ ، نحو عشرين ألف مهاجر يهودي، فشعرت حكومتها بالخطر وأرادت تحويل المهاجرة عنها. فتحادث السفير الأميركي في الآستانة مرارا مع وزير الخارجية التركي في شأن إسكان اليهود في فلسطين وسوريا، فقبلت الحكومة العثمانية بسكنى اليهود في الأراضي غير المأهولة في العراق، وحوالي حلب، وعلى ضفاف نهر العاصي في سوريا. ورفضت رفضا باتا إسكان اليهود في فلسطين.

وتدخلت إنكلترا في الأمر عام ١٨٨٧، دون جدوى. وبدلا من أن تلين الحكومة العثمانية في سياستها، فقد أصدرت عام ١٨٨٨، أنظمة جديدة

حددت فيها المدة التي يستطيع خلالها اليهود الأجانب الإقامة والتجول في فلسطين، بثلاثة أشهر، ولم يسمح بالدخول إلا للذين يحملون منهم «جوازات سفر» تشير إلى أن حامليها ذاهبون الى القدس للزيارة، ولا ينوون الإقامة في الأرض المقدسة .

وفي ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٠١ أعاد الباب العالي أنظمة عام ١٨٨٨. حاول هرتسل، «تحت ضغط الصهيونيين العاطفيين» المفاوضة مع السلطان عبد الحميد، بين عامي ١٨٩٣ و ١٩٠٣. وكان السلطان يود منح اليهود أراضي للاستعمار في تركيا، غير أنه أعاد رفضه البات في السماح لهم بسكنى فلسطين.

وفي عام ١٩٠٣ قدم هرتسل إلى المؤتمر الصهيوني السادس نتيجة مفاوضاته. وكانت الخطة التي قبلت بها الحكومة التركية تنص على إنشاء مستعمرات يهودية متفرقة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، دون أن يكون بينها رابط[1]، فلم يثر هذا المنهاج حماس اليهود ولا رضاهم.

ولما أعلنت الثورة التركية عام ١٩٠٨ ، عاد إلى اليهود نشاطهم، واعتقد كثيرون منهم أن فتيان تركيا أكثر تساهلا ومودة إلى اليهود من رؤساء «الحكم القديم»، ولكن خاب ظنهم سريعا. وافقت الحكومة الجديدة على سياسة عبد الحميد الفلسطينية كل الموافقة، وأبقت أنظمة عام ١٨٨٨ التي حددت وضيقت المهاجرة اليهودية إلى فلسطين. وأخذ عداء الحكومة العثمانية للصهيونية يظهر بجلاء. ففي خلال عام ١٩١١ و ١٩١٢ هاجم كثير من النواب، في البرلمان العثماني، الصهيونيين لطموحهم

(١) راجع خطاب هرتسل في المؤتمر الصهيوني السادس صفحة ٣٤، The Congress Adresses of Theodor Herzel.

في فلسطين وأمرت الحكومة السلطة في فلسطين أن تسهر جيداً على تنفيذ الأنظمة التي تحظر على اليهود امتلاك الأراضي.

وعام ١٩١٤، قبيل الحرب الكبرى، سنت حكومة الأستانة أنظمة أخرى من شأنها أن تشل حركة المهاجرة اليهودية إلى فلسطين.

هذا الموقف الثابت الذي اتخذه الترك أمام الصهيونية، موقف التوجس واليقظة والحرص على سلامة فلسطين، حمل الصهيونيين العاطفيين على التفكير.

وتحققوا، بعد جهود عقيمة، أن فلسطين ليست بلادا خالية؛ بل يعيش فيها، منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنًا، قسم من الشعب العربي، تحميه الحكومة العثمانيَّة التي أظهرت أنها لا تقبل بتضحيته خدمة للمصالح الصهيونية. وزيادة على ذلك، فقد شملت الشعب العربي، في فلسطين وغيرها من الأقطار العربية، منذ سنين، حركة استقلالية، وكانت هذه الحركة تناهض الصهيونية وتحارب مطامحها في فلسطين. وبالإيجاز فإن الحوادث جاءت دليلا ساطعا على صواب رأي هرتسل ومن تابعه من الصهيونيين المتعقلين الذين رأوا ببعد نظرهم، أن القضية اليهودية لا تحلها فلسطين. وكان هؤلاء المفكرون من اليهود يريدون إيجاد حل عملي تام لقضيتهم، قائم على الواقع والعمل وليس على العاطفة.

***

ونشأت «الصهيونية العقلية» بعد عام ١٨٨٢. وبما أنه من الصعب استثارة حماس الجمهور بمخاطبة عقله وذكائه بدلا من عاطفته، لم يتمكن هذا النوع من الصهيونية، من اجتذاب قلوب الجماهير اليهودية. فلم تبذل هذه الجماهير مجهودا لفهمه ولم تعطه المساعدة

اللازمة ، بالرغم من أن الزعيمين بنسكر وهرتسل هما اللذان وضعا مبادئه.

ومع ذلك فإن محاولات الصهيونيين العقليين أو الواقعيين، لحل المسألة اليهودية، تستحق الذكر:

اقترح هرتسل عام ١٨٩٩ بأن يحول مجرى المهاجرة اليهودية إلى جزيرة قبرص. فولد اقتراحه جدلا طويلا في جميع الدوائر اليهودية، وأخيرًا لم يرق لهم فترك.

وارتأى هرتسل عام ١٩٠٢ إسكان اليهود المضطهدين، ولاسيما يهود روسيا ورومانيا، في جنوب فلسطين وشمالي صحراء سينا. فلم يكن لرأيه هذا نجاح أكثر من اقتراحه السابق.

وفي السنة التالية، قبيل عقد المؤتمر الصهيوني السادس، عرضت إنكلترا على اليهود بلاد أوغندا، وذلك في كتاب من وزارة الخارجية مؤرخ في ١٤ أغسطس ١٩٠٣، صرحت فيه بأن بريطانيا تنظر بعين الرضا إلى سكنى اليهود في هذه البلاد. وإنها مستعدة لوضع مساحات شاسعة منها تحت تصرف اليهود، وأن في إمكانهم المحافظة على عاداتهم، وتنمية ثقافتهم وأخلاقهم القومية دون أدنى معارض. وزيادة على ذلك فإن رئيس الإدارة المحلية يكون يهوديا، والبلاد تصبح مستقلة استقلالا داخليا. ولا يكون للحكومة البريطانية غير مراقبة عامة على البلاد وإدارتها[1].

وقد وافق مبدئيا المؤتمر الصهيوني، المنعقد عام ١٩٠٣، على عرض الحكومة البريطانية، وكان عدد الأصوات التي قبلت به ٢٩٥ صوتا

(١) راجع Die weit عدد ٢٧ أغسطس ١٩٠٣ صفحة ١.

والتـي رفضتـه ١٧٨ صوتـا والذيـن تغيبـوا ٨٠ مندوبـا. وقـرروا إرسـال وفـد إلى أوغنـدا ، قبـل إرسـال الجـواب الأخـير ، لـدرس أحـوال البـلاد وتقديـم تقريـر عنهـا.

وفي السـنة التاليـة، عـام ١٩٠٤ ، مـات هرتسـل، ففقـدت الصهيونيـة بموتـه زعيمهـا الصائـب الـرأي والعظيـم النفـوذ، وتبلبـل الـرأي الصهيـوني في السـنين التاليـة. ورجعـت الحركـة القوميـة اليهوديـة، مـا بـين ١٩٠٤ و ١٩١٤، إلى الـوراء، وخمـدت نـار الحـماس التـي أشـعلتها في الجماهـير اليهوديـة .

وعقـد عـام ١٩٠٧ المؤتمـر الصهيـوني السـابع، ورفـض عـرض الحكومـة البريطانيـة، بعـد أن وقـف عـلى تقريـر اللجنـة التـي ذهبـت إلى أوغنـدا. وكان رفضـه هـذا قائمـا عـلى أن أوغنـدا ليسـت غنيـة، وقليلـة الاتسـاع (!) ولا تسـتطيع إمـداد الاسـتعمار اليهـودي مـا يحتاجـه مـن مـواد.

لم يـرض هـذا الرفـض جماعـة «الباحثـين عـن الارض» (Territorialistes) الذيـن أسسـوا عـام ١٩٠٦ جمعيـة خاصـة بهـم، فحاولـوا في أواخـر عـام ١٩٠٧ مفاوضـة بريطانيـا، والحصـول عـلى مـا عرضتـه، إذ كان عرضهـا جـد مفيـد لليهـود، وخـير الحلـول للمشـكلة اليهوديـة. غـير أن الفرصـة كانـت قـد زالـت ، إذ إن الحكومـة البريطانيـة سـحبت عرضهـا بـلاد أوغنـدا بتأثـير مـن اللـورد «دلامـار» (Delamare) الـذي كان لـه نفـوذ عظيـم في الدوائـر السياسـية الانكليزيـة.

وأخـذ ، إسرائيـل زانكويـل ، رئيـس «الباحثـين عـن الأرض» في البحـث عـن مـكان يسـتوعب المهاجـرة اليهوديـة الواسـعة . ففكـر بـاديء الامـر في شرقـي طرابلـس الغـرب، وفي شـمالي العـراق . غـير ان تركيـا حالـت بينـه وبـين مـا كان يريـد. فحـاول فتـح أبـواب كنـدا للهجـرة اليهوديـة ، ثـم سـعى للحصـول عـلى بعـض مقاطعـات اسـترالية ، واخـيراً جـرب نيـل حقـوق في

أنجـولا Angola ، ولكنـه لم يتمكـن في جميـع محاولاتـه مـن الوصـول الى نتيجـة عمليـة .

وقصـارى القـول ، كانـت جهـود الصهيونيـين الواقعيـين عقيمـة كجهـود الصهيونيـين العاطفيـين . فضعـف إيمـان كثيريـن مـن اليهـود في إعـادة دولـة بنـي إسرائيـل.

***

وتكـون ، حـوالى عـام ١٩١٠ ، شـكل جديـد مـن الصهيونيـة ، عظيـم الاهميـة: «الصهيونيـة الثقافيـة» (spirituel) وكان مؤسسـها المفكـر اليهـودي المعـروف باسـم «أحـد هاعـام[١] (Achad Haam).

نـشر كتابـا عـن المسـألة اليهوديـة وعنوانه «الطريـق الوعـر» (La mauvaise voie)، وقـد صرح بجـرأة ووضـوح أنـه خصـم كبـير لـكل مـشروع مهاجـرة يهوديـة واسـعة إلى فلسـطين، لاعتقـاده أن هـذه الطريقـة غـير كافيـة ولا تحـل المشـكلة اليهوديـة. وبنـى حكمـه هـذا عـلى المبـادئ التاليـة:

«إن إنشـاء دولـة عـلى عجـل، ومـن عنـاصر متفرقـة ومختلفـة، كـما هـي حـال اليهـود القادمـين مـن جهـات العـالم الأربـع، لا تسـتطيع تأمـين اليهـود عـلى راحتهـم، ولا يكـون ذلـك علاجـا لبؤسـهم الحـالي. إن العمـل الواجـب القيـام بـه قبـل كل شيء، هـو تقويـة «الـروح القوميـة»؛ حتـى يصبـح جميـع اليهـود مسـتعدين لتضحيـة أنفسـهم، إن أحـوج الأمـر، في سـبيل هنـاء الأمـة الجديـدة ومسـتقبلها»[٢].

(١) اسمه الحقيقي آشر جنز برك، مات في تل أبيب ٢ يناير ١٩٢٧.

(٢) أحد هاعام: Essays on Zionism & Judaism ترجمه عن العبرية ليون سايمن، لندن ١٩٢٢ صفحة ١٢.

وكان أحد هاعام يرى المملكة اليهودية «ملجأ خاصاً للفكرة اليهودية»، ورابطة ثقافية لوحدة الأمة الجديدة.

وأوضح عام ١٩١٢ فكرته هذه مقرونة بفلسطين، بقوله: «إن الأرض المقدسة تصبح «مركز الثقافة القومية اليهودية». نحوها يتجه جميع اليهود بعاطفتهم، وتكون حلقة وصل بينهم. إنّها تصبح مركزا دراسيا، وعلميا، لغويا، وأدبيا، ومكان أعمال يدوية، وتنقية روحية... وبالإيجاز تصبح فيها الطائفة اليهودية صورة مصغرة للحالة التي يجب أن يصل إليها بنو إسرائيل»[1].

ومالت الصهيونية ، خلال السنين التي سبقت الحرب، إلى التحول من حركة سياسية، إلى حركة ثقافية. وعمل اليهود، خلال تلك المدة ، على إحياء اللغة العبرية. فكان للغتهم المكان الأول فى المناقشات التي دارت في المؤتمر الصهيوني لعام ١٩١١. وفي مؤتمر عام ١٩١٣، بحثوا مسألة تأسيس جامعة عبرية؛ ليتمكن فيها الشباب اليهودي المثقف من تنمية ذكائه وإظهار مهارته.

وقف فجأة هذا التطور في المبادئ الصهيونية حين إعلان الحرب عام ١٩١٤ ونهجت الصهيونية نهجاً آخر ، واكتفت بأن تكون «عملية « حسب الظروف. مهدت الحرب العامة للصهيونية ظروفا كانت جد مفيدة فتركت النظريات وعملت على استخدام هذه الظروف من الوجهة العملية. وعلى كل حال، فإنه يمكن القول، بكل تأكيد، إن الصهيونية لم تكن موفقة في انتخابها الحل الذي وصلت إليه عام ١٩١٧. ولم تنتهز الصّهيونيَّة تلك الظُّروف النَّادرة لحلّ المشكلة اليهوديَّة حلًّا مفيدًا ونهائيًّا.

(١) أحد هاعام: Summa Summarum، صفحة ١٥٥.

٣

نتائج الصّهيونيَّة حتَّى عام ١٩١٤

عند عرض قائمة أعمال الصّهيونيَّة حتَّى عام ١٩١٤، نرى أنّ «الصّهيونيَّة السّياسيَّة»؛ سواء بشكلها «العاطفيّ» الذي بشّر جماهير اليهود أو بشكلها «العقليّ» الذي كان يدين به نخبة مفكّري اليهود، قد فشلت، وكان سبب فشل الشكل الأوّل منها، مخالفته للمنطق، وبعده عن التَّطبيق العمليّ. وأمَّا الشَّكل الثَّاني منها فقد أخفق لجهل الجماهير ولعدم فهمهم إيّاه. ضاعت جهود الصّهيونيِّين العاطفيين؛ لتركهم العقل جانبًا، وسيرهم وراء العاطفة، وذهبت مجهودات الصّهيونيِّين العقليِّين أدراج الرّياح؛ لعدم تمكّنهم من جمع صفوف الجماهير حولهم.

إنَّ «الصّهيونيَّة الثَّقافيَّة» وحدها، لو انتشرت لأتت بنتائج مفيدة.

وأمَّا فيما يتعلَّق بفلسطين، فقد رأينا أنّ كبار قادة الصّهيونيَّة السّياسيَّة لم يحبّذوا مهاجرة اليهود الواسعة إلى فِلَسطين. وقد تنبَّأ هرتسل بأنَّ محاولة كهذه تنتهي بفاجعة مؤلمة، ورغم ذلك، تبعت الجماهير القائلين بالعودة إلى «أرض الأجداد والتّوراة»، وأخذت تتلقَّى، بكلّ تلهُّف أخبار «الطّلائع» التي سكنت فِلَسطين، وضحت كثيرًا في سبيل مساعدتها ماليًّا.

وكانت المستعمرات اليهوديَّة في فِلَسطين في عجز مستمرّ، رغم المساعدات الماليَّة التي كانت تنالها من الخارج. وحكم على جميع أعمالهما بالفشل منذ عام ١٨٨٣؛ ولم تقيّض لها الحياة إلّا بمساعدة البارون دي روتشيلد العظيمة، فقد صرف وحده عليها حينئذ ما لا يقلّ عن عشرين مليون دولار.

وحالت السِّياسة التُّركيَّة بين المهاجرة اليهوديّة الواسعة وفلسطين. ورفضت حكومة الأستانة عقد اتّفاق مع العالم اليهوديّ؛ رغم الفوائد الماليَّة والسِّياسيَّة التي تعود عليها منه. إذ كان في وسعها زيادةً عن الفائدة الماليَّة استخدام وجود اليهود في فِلَسطين وسوريا أداة تستعملها لشلّ حركة القوميَّة العربيَّة التي انتشرت في هذه البلاد، وسبَّبت للتُّرك مصاعب عدّة.

ومن الواجب هنا الاعتراف بفضل قادة السِّياسة التُّركيَّة فيما قبل الحرب الذين لم يضحّوا بالشَّعب الضَّعيف الذي كان تحت حكمهم. لقد وقفوا موقفًا شريفًا، موقف المدافع عن حقوق العرب، الذين سكنوا قرونًا عديدةً البلاد التي تودّ الصّهيونيَّة الاستيلاء عليها. وما أعظم الفرق بين موقفهم وموقف الحكومة البريطانيّة. لقد قدّمت حكومة جلالته فِلَسطين إلى الصّهيونيَّة وضحَّت بأهلها، مع أنّها كانت، قبل ذلك، قد تعهَّدت إلى حلفائها العرب بإنقاذهم من النّير التُّركيّ، وتحقيق وحدتهم واستقلالهم.

٤

نجاح الصّهيونيَّة عام ١٩١٧ وأسبابه

قدّمت الحرب العالميَّة فرصة ثمينة إلى الصّهيونيَّة، فتركت النّظريَّات والتّشبُّث بالمبادئ، وسعت إلى الاستفادة من وضعيَّة الحرب، فنشأت «الصّهيونيّة العمليَّة» التي حسبت للظُّروف حسابها، وعرفت طريق الاستفادة منها، فازدهرت منذ عام ١٩١٤ حتّى أيَّامنا هذه.

كان اليهود، إبّان الحرب، يميلون إلى دول أوروبا الوسطى، ولا يرغبون في الاتّفاق مع الحلفاء لوجود روسيا بينهم، التي اضطهدت اليهود

كثيرًا، وعذّبتهم، ومع ذلك، فقد أصبحت بريطانيا، أواخر عام ١٩١٤، مركزًا لحركة الصّهيونيَّة. أخذ الدّكتور حاييم وايزمن يعمل في بريطانيا على إحياء الحركة اليهوديَّة القوميَّة، فاستخدم الصَّحافة لغايته، وقام بدعاية هائلة كان يرمي بها إلى حمل الحكومة الإنجليزيّة على مساعدة القضيَّة الصّهيونيَّة[1]. وأيَّد كثيرون من اليهود الإنجليز هذه الحركة، وكان من بينهم السير هربرت صموئيل ومستر نورمان بنتويش وكثير من أفراد عائلة روتشيلد.

وأنشئت في لندن جمعيَّة ادّعت أنَّها تمثّل يهود العالم، وكان لها هدفان أساسيَّان: تحضير منهاج عمليّ لاستعمار فِلَسطين، وتنظيم الدّعاية الصّهيونيَّة.

وأخذ الدّكتور وايزمن ورفاقه يتردَّدون على باريس، منذ عام ١٩١٥، لإلقاء الخطب والمحاضرات.

وفي أكتوبر (تشرين الأوّل) ١٩١٦، عرض قادة الصّهيونيِّين على الحكومة البريطانيَّة منهاجًا لتنظيم إدارة جديدة في فِلَسطين؛ ولتسهيل سكنى اليهود فيها.

ولم تجب الحكومة البريطانيَّة، بادئ الأمر، على اقتراحات الصّهيونيِّين، غير أنّها شرعت في مفاوضتهم رسميًّا، ابتداءً من ٢ فبراير (شباط) ١٩١٧.

فدخل السير مارك سايكس، صاحب معاهدة سايكس - بيكو، في محادثات مع الدكتور وايزمن من جهة، ومع جورج بيكو، ممثّل فرنسا، من جهة ثانية. وأرسل الصّهيونيُّون إلى باريس، في مارس ١٩١٧، ممثّلًا لهم ليتابع هذه المحادثات. وفي ٢٢ مارس قابل وزير الخارجيَّة

(١) راجع بوجه خاص «المانشستر غارديان في ذلك العهد.

الفرنسيَّة، وأوضح له المنهاج الصّهيونيّ، فوافقت الحكومة الفرنسيَّة عليه. وذهب ممثّل الصّهيونيِّين إلى روما، فأكَّدت له الحكومة الإيطاليَّة أنّ رأيها لا يختلف عن رأي الحلفاء في هذا الموضوع، وعاد إلى باريس في ٢٨ أيار (مايو) ١٩١٧، فأعاد له مسيو جول كامبون رئيس الوزارة حينئذ التَّأكيد خطيًّا[١]، بأنّ فرنسا تعطف على القضيَّة الصّهيونيَّة.

أزعج نجاح الصّهيونيَّة السّريع في أوروبا الغربيَّة بعض الدّوائر البريطانيّة. ونشرت «التايمز» عريضة نقد للسِّياسة اليهوديَّة[٢]، وكان لهذا النَّقد تأثير عظيم على الرَّأي العام. وممَّا زاد في قيمته احتواؤه على توقيعي رئيس جمعيّة اليهود البرلمانيَّة، ورئيس جمعيَّة أعداء اليهود البرلمانيّة! وهاجم النَّاقدون نقطتين رئيسيّتين في المنهاج الصّهيونيّ: طلب الصّهيونيَّة أن يكون لإقامة اليهود في فلسطين «صبغة قوميَّة بالمعنى السِّياسيّ» وأن تكون «حقوق اليهود معترفًا بها في صكّ رسميّ» و«أن تدير شؤونهم وتحكمهم شركة يهوديَّة» ورأوا أنّ هذه السِّياسة الصّهيونيَّة ستكون، في الشّرق، سببًا لقتال متواصل بين اليهود وجيرانهم الذين يختلفون عنهم في الجنس وفي الدّين.

هاج هذا الانتقاد عاصفة احتجاجات في العالم اليهوديّ، على أنّه لم يوهن عزيمة الصّهيونيِّين، فقاموا بوضع اقتراحات جديدة، قدّمها اللورد روتشيلد في ١٨ يوليو (تموز) ١٩١٧ إلى الحكومة البريطانيّة، وكانت تنصّ على أن تصبح فلسطين «وطنًا قوميًّا للشَّعب اليهوديّ»، وأن تدير الاستعمار القوميّ اليهوديّ فيها «شركة تعاونيَّة» تعمل على ترقية اقتصاديَّات البلاد.

---

(١) ذكر N.sokolow رسالة كامبون في كتابه «History of Zionism» مجلد ٢، ص٥٣.

(٢) التايمز ٢٤ أيار (مايو) ١٩١٧.

فأجابت الحكومة البريطانيَّة باقتراحات أصبحت فيما بعد أساسًا لتصريح بلفور. لم يرض الصّهيونيُّون عن هذه الاقتراحات كلّ الرِّضا، فتابعوا محادثاتهم مع لندن حتَّى في شهر نوفمبر (تشرين الثَّاني) ١٩١٧، وكانت الحكومة البريطانيَّة وكثير من اليهود غير الصّهيونيِّين لا يريدون بقاء كلمة «قوميّ» في عبارة «الوطن القوميّ للشَّعب اليهوديّ[١]» فاحتجّ الصّهيونيُّون على ذلك احتجاجًا شديدًا وأصّروا على بقائها، فرضخت الحكومة لمشيئتهم. وكان الصّهيونيُّون يريدون «تعمير فلسطين كوطن قوميّ لليهود»؛ أي أن تكون فلسطين وطنًا قوميًّا خاصًّا بهم، فعارضت الحكومة البريطانيَّة في ذلك أشدّ المعارضة، وصرَّحت بأنَّها لن تقبل إلَّا بإنشاء وطن قوميّ لليهود «في فِلَسطين»، والفرق بين التَّعبيرين عظيم[٢]، ففي الحالة الأولى تصبح فِلَسطين خاصَّة لليهود، وأمَّا في الحالة الثَّانية، يكون الوطن القوميّ اليهوديّ في فِلَسطين، دون أن يحوِّل صبغة البلاد ويمسّ كيان من فيها من السُّكّان.

وأدَّت هذه المحادثات إلى «تصريح بلفور» الشّهير. ووضع هذا التّصريح بصورة كتاب أرسله اللُّورد بلفور، وزير خارجيَّة حكومة لندن حينئذ، بتاريخ ٢ نوفمبر (تشرين الثَّاني) ١٩١٧، إلى اللورد روتشيلد جوابًا على الاقتراحات التي قدّمها إلى الحكومة البريطانيَّة بخصوص إنشاء وطن قوميّ يهوديّ.

---

(١) راجع جريدة الديلي ميل ٩ يناير ١٩٢٣.

(٢) «وظنَّ البعض أنّ ذلك ما هو إلاَّ فرق بسيط في الشّكل، فحاولوا، بعد ذلك، في مفاوضاتهم مع بريطانيا استعمال عبارتهم الخاصَّة؛ منوّهين بها عن محتوى تصريح بلفور، ولكنَّ الحكومة البريطانيَّة كانت تعيد، كلّ مرة، في جوابها، العبارة التي استعملها اللورد بلفور، وهذا يبرهن على أنّ التَّعبيرين لا يعنيان شيئًا واحدًا، وأنَّ الوعد محدود تمامًا بكلمات التَّصريح ولا يتعدّاها أبدًا». أحد هاعام: Essays on Zionism & Judaism.

وصرّحت حكومة لندن أنَّها تنظر بعين الرِّضا إلى إنشاء مثل هذا الوطن في فِلَسطين، وأنَّها تبذل جهدها لتسهيل بنائه، غير أنّها اشترطت لذلك شرطًا هامًّا، وهو ألَّا يضرّ، الوطن القوميّ اليهوديّ، بحقوق سكَّان فِلَسطين، من غير اليهود، الدّينيَّة والمدنيَّة.

***

في ٢ نوفمبر (تشرين الثَّاني) رأت الصّهيونيَّة، التي كانت عبارة عن حلم ظريف حتَّى عام ١٩١٤، أنَّها قد حازت على أهمّ شيء لتحقيق غايتها، وما هذا التَّغيُّر السَّريع في وضعيَّتها إلَّا نتيجة أسباب غير عاديّة:

كانت نتيجة الحرب أوائل عام ١٩١٧، غير معلومة، ووضعيَّة الحلفاء فيها حرجة. وكان العالم اليهوديّ قوَّة هامّة، فسعت دول الحلفاء ودول أوروبا الوسطى إلى اجتذابه؛ ليس فقط للمساعدات الماديَّة العظيمة التي في إمكانه تقديمها؛ ولكن لنفوذه العظيم في بلاد عديدة، لاسيَّما في الولايات المتّحدة.

ورأينا أنّ اليهود كانوا يميلون إلى الدُّول التي كانت تحارب روسيا، فأظهرت ألمانيا رغبة شديدة في الاحتفاظ بميل اليهود وربطهم بها برباط صداقة جديدة. وتوسَّطت لدى الباب العالي؛ ليسمح لليهود بسكنى فِلَسطين. فمنح طلعت باشا، رئيس الوزارة التّركيَّة، أوائل ١٩١٧ الصّهيونيِّين بعض الامتيازات، وفي شهر سبتمبر (أيلول) من العام نفسه، تدخَّلت ألمانيا من جديد، وألحَّت على صديقتها تركيا بالتَّسامح مع الصّهيونيِّين للاحتفاظ بصداقة اليهود، وللاستفادة من أموالهم ونفوذهم[1].

(١) راجع A History of the peace conference of Paris: Temperley، مجلد ٦ صفحة ١٧٢-١٧٣.

وفي تلـك الأثنـاء أخـذ الحلفـاء يعتـبرون جديًّـا اقتراحـات الصّهيونيِّـين، وعملـوا عـلى إرضائهـم خوفًـا مـن انضمامهـم إلى الألمـان، فتسـاهلوا معهـم واتَّفقـوا وإيَّاهـم عـلى تصريـح بلفـور الـذي أرضى جماهـير اليهـود وجعلهـا تنـصر الحلفـاء[1].

ويمكـن اعتبـار اتّفـاق الحلفـاء مـع الصّهيونيِّـين «منـاورة حربيّـة» مـن ناحيـة أخـرى:

كانـت نتيجـة الحـرب أوائـل عـام ١٩١٧، متوقّفـة عـلى الوضعيَّـة التـي تتَّخذهـا الولايـات المتَّحـدة، إذ لم يكـن للحلفـاء أمـل في الانتصـار دون مسـاعدتها، فبذلـوا جهـودًا عظيمـةً لنيـل هـذه المسـاعدة. وكان الحلفـاء يعرفـون النّفـوذ الهائـل الـذي لليهـود في دوائـر الولايـات المتَّحـدة السِّياسـيَّة والماليّـة، وتأكَّـدوا أنَّـه مـن الصّعـب جـدًّا، إن لم يكـن محـالًا، إدخـال الولايـات المتَّحـدة الحـرب في صفوفهـم، إن لم يجتذبـوا أوّلًا قلـوب اليهـود الذيـن فيهـا، فـكان تصريـح بلفـور.

---

(١) «لم يدن بالصّهيونيَّة من كبار اليهود غير القليل، وكانوا أقلّ عددًا وشأنًا في فرنسا. وكان نفوذ اليهود الإنجليز مستعملًا بشدّة واستمرار، ضدّ سياسة التّصريح، الذي كان موضع البحث، خارج الوزارة وداخلها.

«... لقد زالت أو خفّت احتجاجات أعداء الصّهيونيَّة تحت ضغط حاجة الخلفاء، فظهر للملأ تصريح بلفور في ٢ نوفمبر (تشرين الثّاني) ١٩١٧.

«... وكان ذلك بمثابة جهود مجازفة وخيالية؛ لتمتع العالم اليهودي ونفوذهم الذي لا يُحدّ، من العمل في صالح دول أوروبا الوسطى.

«وبحثت الفوائد التي تُرجى من اتّباع سياسة التّصريح بكلّ عناية ودقّة في جميع نتائجها، ووزنت كلّ كلمة من كلمات التّصريح واحدة فواحدة، وكانت موضع التّغيير والتّنقيح مرارًا». راجع A History of the peace conference of Paris: Temperley، مجلد ٦ صفحة ١٧١-١٧٢. راجع أيضًا: Rasvjet (وهي جريدة روسية يهوديَّة صدرت في باريس) العدد الصادر بتاريخ ٤ يناير (كانون الثّاني) ١١٢٥.

وكانـت وضعيَّـة فلسـطين الدَّوليَّـة، وطمـوح بريطانيـا إليهـا، سـببًا خاصًّـا لنجـاح الصّهيونيَّـة عـام ١٩١٧، إذ إنَّ حكومـة لنـدن رأت في سياسـة تصريـح بلفـور وسـيلة تمكّنهـا مـن الرُّجـوع عـن الاتّفاقـات التـي تعـوق سياسـتها «الإمبراطوريَّـة»، وسـأعود إلى بحـث هـذه النُّقطـة في الفصـل التَّـالي.

الفصل الثَّالث

الحقُّ التَّاريخيُّ والمصالح البريطانيَّة

اكتسحت الدِّعاية الصَّهيونيَّة العالم، وكان أهمّ دعائمها، ولا يزال، أنّ لليهود حقًّا تاريخيًّا في فِلَسطين. وأخذ «الرَّأي العام» يعتقد أنّ أصل اليهود من فِلَسطين، وأنَّ فِلَسطين بلادهم، فهل هذا صحيح؟ وما هو حكم التَّاريخ في ذلك؟

وللإجابة عن هذين السُّؤالين دون تغرّض أو محاباة، نرى من المفيد للحقيقة أن نعرض بإيجاز تاريخ فِلَسطين، فتظهر لنا صحَّة الادّعاء الصّهيونيّ بحقّه التَّاريخيّ في فِلَسطين أو خطأه، ونسمع حكم التَّاريخ الفصل في هذه القضيَّة.

١

لمحة تاريخيَّة

«لم تكن فِلَسطين تابعةً لأمَّة واحدة خلال العصور القديمة»[١]؛ وتاريخها مربوط بتاريخ الأمم التي تحيط بها، إذ هي «بلاد صغيرة لا يمكنها أن تؤلِّف وحدة جغرافيَّة، وقد قطنتها أمم متعدِّدة، وكانت في سائر أدوارها، إمَّا مندمجة بسوريا وإمَّا ملحقةً بمصر»[٢].

(١) الموسوعة البريطانيّة عدد ١٧، صفحة ٦٠٥.

(٢) المصدر نفسه.

ومـن أقـدم الشُّـعوب التـي عرفهـا التَّاريـخ في جنـوبي فلسـطين، قبيلـة عربيّـة تدعـى قبيلـة «مغـان»، جـاء ذكرهـا في آثـار بابـل أنَّ نـرام سـين بـن سرجـون حـارب تلـك القبيلـة في جزيـرة سـيناء عـام ٣٧٥٠ ق.م، وأسر أميرهـا وحمـل بعـض أحجارهـا إلى بلـده[١].

وللعمالقـة صلـةٌ كـبرى بفلسـطين، وهـم العـرب القدمـاء الذيـن قطنـوا شـمالي الحجـاز، وجزيـرة سـيناء، وقـد فتحـوا مـصر باسـم الشّاسـو (البـدو أو الرّعـاة)، ويسـمّيهم اليونـان «هيكسـوس». اشـتغلوا حـوالي عـام ٢٥٠٠ ق.م بنقـل التّجـارة إلى بابـل، وكان موقعهـم في الأيَّـام التَّاليـة بـين المصريِّـين والفلسـطينيِّين والكنعانيِّـين. وبعـد أن دخـل بنـو إسرائيـل فِلَسـطين، حاربهـم العمالقـة وتغلَّبـوا عـلى «جدعـون» و«شـاوول» وامتـدّت سـلطنتهم حتَّـى نابلـس.

ومـن أهـمّ الشُّـعوب التـي قطنـت في فِلَسـطين، وأثَّـرت في تاريخهـا، قبيلـة الكنعانيِّـين، وقـد سُـمِّيَت البـلاد باسـم: أرض كنعـان نسـبةً إليهـم. نزحـت هـذه القبيلـة مـن جزيـرة العـرب، واحتلَّـت فلسـطين زمنًـا طويـلًا قبـل مجـيء اليهـود إليهـا. وأسَّسـت فيهـا دولـة منظّمـة امتـدّ سـلطانها حتّـى حـماة. ولمَّـا دخـل اليهـود البـلادَ حاربَهـم الكنعانيّـون مـرارًا، وظلّلـوا لهـم أعـداء ألـدَّاء.

وسـكن مـا بـين القـدس والخليـل فريـق مـن الحيثيّـين، وهـم فـرع مـن الحيثيِّـين الذيـن أسَّسـوا دولـة قويَّـة في سـوريا، وكانـت عاصمتهـم «حتـى» وتدعـى الآن «بوغـاز كـوي».

ولمَّـا دخـل اليهـود فلسـطين بقيـادة «يشـوع بـن نـون» واحتلّـوا قسـمًا

(١) راجع جورجي زيدان «تاريخ العرب قبل الإسلام» صفحة ٥٥.

منهـا، كان يسـكن القـدس وحواليهـا اليبوسـيّون (وهـم عـلى الغالـب فـرع مـن الكنعانيِّـين). فحـاول اليهـود اسـتملاك القـدس فردّهـم هـؤلاء عنهـا خائبـين. وظلّـت القـدس في أيـدي اليبوسـيِّين حتـى حاربهـم داود ودخـل المدينـة عنـوةً وجعلهـا عاصمتـه عـام ١٠٤٩ ق.م.

وترجـع فلسـطين باسـمها إلى الفلسـطينيِّين الذيـن أتـوا أرض كنعـان مـن جزيـرة كريـت، قبيـل مجـيء اليهـود إليهـا، واحتلّـوا القسـم الواقـع مـا بـين يافـا وغـزّة، وظلّـوا في قتـال مسـتمرّ مـع اليهـود، وأخـذوا يتوغّلـون في البلـدان التـي في قبضـة أعدائهـم، فهزموهـم في مـرج بـن عامـر، فقتـل «شـاوول» الملـك الأول لبنـي إسرائيـل نفسـه مـن شـدَّة الغيـظ؛ وخوفًـا مـن الأسر ... وقصَّـة الفلسـطينيِّين مـع شمشـون شـهيرة، تُـري الحقـد المتأصّـل بـين الشّـعبين، والتَّاريـخ يعيـد نفسـه، والمأسـاة التـي حصلـت في العصـور الأولى تُعـاد الآن عـلى المـسرح الفلسـطينيّ.

وسـكن فِلَسـطين غـير مـن ذكرنـا مـن القبائـل، وأهمّهـم المديانيـون، وهـم عـرب، حاربـوا اليهـود وأزعجوهـم كثـيرًا، وكان في شرق الأردن المؤابيـون والعمونيـون، وهـم مـن القبائـل العربيّـة، ظلّـوا في حـرب مسـتمرّ مـع الإسرائيليِّـين، ولم يتمكّـن هـؤلاء مـن إخضاعهـم.

أمَّـا الأدوميُّـون الذيـن كانـوا يقطنـون جنـوبي البحـر الميـت، فكانـوا أعـداء ألـدّاء لليهـود. واشـتهر منهـم في أواخـر عهـد اليهـود بفلسـطين «هـيرودوس» الأدومـيّ، الـذي عيّنـه أغسـطس أميـرًا عـلى اليهوديّـة فقـضى عـلى سـلطان الميكابيـين وابتـدأت بـه الدّولـة الهيرودسـية.

***

إنَّ من الخطأ القول إنّ أصل اليهود من فِلَسطين. هم قبيلة كانت تسكن جنوبي العراق «أور الكلدانيين» فهاجر إبراهيم وأهله، وساروا شمالًا حتَّى وصلوا شمالي سوريا، ثمّ انعكفوا إلى الجنوب يرعون ماشيتهم في مراعي سوريا الخصبة، وانتهت مرحلتهم مؤقتًا إلى أرض كنعان - فلسطين - فسكن إبراهيم ومن معه الخليل، وأخذوا يرعون ماشيتهم في الوادي الكبير الذي لا يبعد عن المدينة.

رُزِقَ إبراهيم ابنان، واحد يُدعى إسحاق من زوجته «سارة» والآخر يسمّى إسماعيل من جاريته «هاجر». ووُلِدَ لإسحاق غلام سمّاه يعقوب، ولُقِّبَ بعدئذ «إسرائيل» فانتسب إليه اليهود معتقدين أنّهم تحدّروا من صلبه!

أمَّا يعقوب فخلّف اثني عشر ولدًا كان صغيرهم يوسف، وقصَّته مع إخوته مشهورة. ولمَّا حصل القحط وجفَّت المراعي التي استقاموا من أجلها في «أرض كنعان» تابع أولاد إبراهيم السّير متّجهين نحو مصر حيث النّيل وحيث الخصب والمراعي الطّيبة.

دخل اليهود «أرض كنعان» بقيادة يشوع «بن نون» حوالي عام ١٤٠٠ ق.م، ومن ذلك الوقت يبدأ تاريخ بني إسرائيل في أرض كنعان الذي هو صفحة من تاريخ فلسطين[١]. وقد عاشوا حتّى القرن الحادي عشر في منطقة الخليل، عيشة بدويّة، دون أن يكون لهم حينئذ شأن يُذكَر، وكانوا محصورين بين أعدائهم، ولا همّ لهم إلَّا ردّ غارات جيرانهم ودفع شرّهم عنهم.

وبعد أن مضى عليهم نحو خمسة قرون، وهم على الفطرة البدويّة،

(١) الموسوعة البريطانيّة، مجلد ١٧، ص٦٠٥.

وفي حالة انقسام مستمرّ، شعروا بضرورة توحيد الصُّفوف، ومالوا إلى الحضارة، فأخذوا يقلّدون جيرانهم في الإدارة، واتّفقوا على تنصيب ملك بينهم، فاختاروا شاوول عام ١٠٩٥ ق.م، أميرًا عامًّا على جميع بني إسرائيل. وبقي لكلّ سبط من الأسباط الاثني عشر أمير خاص، يحكم شعبه خاضعًا للسُّلطة العليا. ولم يتّخذ شاوول عاصمة له؛ لأنَّه قضى جلّ حياته محاربًا أعداء قومه الذين كانوا يحيطون بهم.

ولمّا أخذ سبطا يهوذا وبنيامين خبر انتحار شاوول، انتخبا داود ملكًا عليهما عام ١٠٥٥ ق.م، فحاربه ابن شاوول مع الأسباط العشرة، الذين لمّا رأوا كِفَّة داود راجحة قتلوا ملكهم، وقدّموا رأسه إلى داود، فتُوِّج ملكًا عامًّا على بني إسرائيل؛ وظلّت عاصمته الخليل حتّى افتتح القدس من اليبوسيِّين عام ١٠٤٩ ق.م، فجعلها مركز مملكته.

وورث سليمان عام ١٠١٥ ق.م ملك أبيه داود، فعقد المحالفات السّلميَّة مع جيرانه، وتمكَّن من بناء الهيكل بمساعدة الفينيقيِّين، وكان عصر سليمان عصر بني إسرائيل الذَّهبيّ، وبه تمّ عقد وحدة بني إسرائيل الذي دام مدّة ١٢٠ سنة، والمؤلّف من ثلاث خرزات فقط، الأولى شاوول، والثَّانية داود، والثَّالثة سليمان، وبعد وفاة سليمان تفرّقت الكلمة، وعاد الشّقاق حادًّا، فانقسمت المملكة إلى قسمين: مملكة إسرائيل، ومملكة يهوذا.

وعاشت «مملكة إسرائيل» من عام ٩٧٥ إلى ٧٢١ ق.م، أي ٢٥٤ عامًا. وولي عليها ١٩ ملكًا لم يكونوا من أسرة واحدة، إذ كثيرًا ما كان يخرج على الملك قائد أو أمير أو رجل له مكانة، فيحاربه ويخلعه ويجلس على عرشه؛ ولهذا يمكن القول بأنّه قد حكم مملكة إسرائيل تسع حكومات لأنّ كلّ ملكين كانا من أسرة واحدة! ولم يكن النّظام سائدًا

ولا الأمـن مسـتتبًّا فيهـا، وقـد غـيّروا عاصمـة بلادهـم مـرارًا. كانـت الأخـيرة السّـامرة (سبسـطية) وهـي اليـوم بلـدة صغـيرة شـمالي نابلـس.

ولم يكتـفِ اليهـود بالانقسـام إلى مملكتـين، بـل جعلـت هاتـان المملكتـان تتحاربـان وتتحالـف إحداهـا مـع الـدُّول المجـاورة لتقـضي عـلى الأخـرى. وظلّـوا عـلى هـذه الحـال حتَّـى هاجمتهـم المملكـة الأشـوريَّة فقضـت عـلى مملكـة إسرائيـل عـام ٧٢١ ق.م، وهدمـت عاصمتهـا، وأسرت رجالهـا، وقادتهـم إلى «نينـوى» وأسـكنت مكانهـم السَّـامريِّين مـن أهـل العـراق.

وكانـت حيـاة مملكـة يهـوذا أطـول مـن حيـاة مملكـة إسرائيـل بمائـة وخمسـين عامًـا، غـير أنّهـا قضـت حياتهـا في قتـال وحـروب؛ لأنّ جيرانهـا «الدّاخليِّين» أي الشّـعوب التـي كانـت تقطـن فلسـطين قبـل مجـيء اليهـود إليهـا، كانـت تبغضهـا وتريـد اسـترداد القسـم الـذي اسـتولى عليـه اليهـود الدّخـلاء مـن البـلاد وكان لهـذه الدّولـة الصّغـيرة جـيران «خارجيّـون» أشـدّ وطـأة وأعظـم خطـرًا عليهـا مـن جيرانهـا الدَّاخليِّـين: أي حكومتـي مـصر وبابـل. فكانـت كلّ منهـما تطمـع بفلسـطين لموقعهـا الجغـرافيّ ولتتّخذهـا درعًـا لـردّ غـارات الدّولـة الأخـرى عليهـا.

ورغـم وجـود مملكـة يهـوذا، فـإنّ البـلاد كانـت خاضعـة تـارة للسِّـيادة المصريّـة وتـارة للسّـيادة البابليّـة. وأخـيرًا، أغضـب اليهـود ملـك بابـل لعصيانهـم واحتمائهـم بملـك مـصر، فـأتى «نبوخـذ نـصر» القـدس وحاصرهـا، ثـمّ دخلهـا عنـوة عـام ٥٨٦ ق.م، فخـرّب الهيـكل وحـرق المدينـة وسـبى معظـم السُّـكّان إلى بابـل، فقـضى بذلـك عـلى حكومـة اليهـود في فِلَسـطين.

ويمكـن القـول إنّ اليهـود خرجـوا مـن العـراق ومـرّوا بسـوريا، واسـتراحوا في فِلَسـطين، ثـمّ خرجـوا منهـا وابتعـدوا عنهـا زمنًـا طويـلًا، وبعـد ذلـك

عادوا إليها ومكثوا في قسم منها مدّة، وأخيرًا أعيدوا إلى العراق وطنهم الأصليّ.

***

ولمَّا أسَّس «كورش» المملكة الفارسيّة على أنقاض آشور وبابل، ضمّ إليه سوريا وفلسطين، وأعاد اليهود إلى القدس عام ٥٣٦ ق.م؛ ليستند عليهم في فتح مصر. ثمّ دخلت فلسطين ضمن إمبراطوريَّة الإسكندر عام ٣٣٢ ق.م، ومن بعده تناوب الحكم في فِلَسطين، البطالسة في مصر، والسّلوقيّون في سوريا؛ وكلتاهما دولة يونانيّة، إلى أن دخلت ضمن الإمبراطوريَّة الرُّومانيّة عام ٦٤ ق.م.

وممَّا هو جدير بالذّكر أنّ العنصر اليهوديّ أصبح قليل الأهميَّة في فلسطين، بعد أن قضى البابليّون عام ٥٨٦ ق.م، على مملكتهم، وعلى عكس ذلك، فإنّ العناصر العربيّة حوالي فلسطين وداخلها، أخذت تزداد بكثرة.

وقبل القرن الرّابع ق.م، أتى من الشّرق شعب عربيّ عرف في التّاريخ باسم الأنباط، وأسَّس في الجنوب والشّرق من البحر الميّت مملكة عربيّة ذات ملوك ووزراء وإدارة منظّمة، وكان اليونان يسمّون بلادهم «Arabia Petra» أي «العربيّة الحجريَّة» نسبة إلى عاصمتهم «بطرا» ومعناها الحجر.

واختلفت حدود مملكتهم حسب العصور، واتّسعت حتّى شملت سيناء وجنوبي فلسطين وشرق الأردن وسوريا الدّاخليَّة بما فيها دمشق حتّى العراق. وكان الأنباط يحترفون التّجارة، وظلّت بلادهم مركزًا

تجاريًّا بين أمّهات البلدان حينئذ. وظلّ نفوذ مملكة الأنباط سائدًا في تلك البلاد حتّى أوائل القرن الثّاني بعد الميلاد.

وفي أيّام يوليوس قيصر، وأواخر حكم هيرودس، وُلِدَ السيّد المسيح في بيت لحم، وعاش في النّاصرة مع والدته مريم ومربّيه يوسف النّجّار. ولمّا بلغ سنّ الرُّجولة، أخذ يبثّ دعوته، وينشر مبادئه وتعاليمه، فهاج عليه من في القدس من اليهود؛ لأنّه كفر في عرفهم، وقبضوا عليه، وعذّبوه كلّ العذاب وسعوا في صَلبه.

وكان كثيرًا ما يثور من في القدس وحواليها من اليهود على الحكم الرُّوماني، وكان آخر ثوراتهم نهاية أيّام الإمبراطور نيرون. فقَدِمَ «طيطس» القائد الرُّوماني القدسَ وحاصرها بجيش كان فيه فرقة عربيّة - نبطيّة - وأخيرًا دخلها عنوةً عام ٧٠م، وأجهز على البقيّة الباقية من اليهود، وأحرق الهيكل، وهدم المدينة، وبعد ذلك بسنين قليلة، تشتَّت اليهود في أنحاء الأرض، وخلت فِلَسطين منهم، ومُحِيَت آثارهم فيها.

***

نشأت في الحجاز، أوائل القرن السّابع، دولة عربيّة فتيّة لعبت طيلة العصور الوسطى الدَّور الأوّل في التَّاريخ، ودخلت جيوشها سلمًا عام ٦٣٧م. وتوطّنت الجيوش العربيّة فلسطين واندمج بها من كان يسكن البلاد، فأصبحت فلسطين عربيَّة في حكومتها وشعبها، وظلّت فلسطين، منذ ذلك التّاريخ حتّى اليوم، عربيَّة في كلّ شيء. وإنّ دخولها ضمن الإمبراطوريَّة العثمانيَّة عام ١٥١٦ لم يغيّر شيئًا في وضعيَّة السُّكّان وأحوال البلاد، إذ لم يقطن الشَّعب التُّركيّ فِلَسطين، بل بقي السُّكّان عربًا يتمتّعون بجميع حقوقهم.

وقصارى القول، إنّ تاريخ فلسطين يرينا أنّ اليهود لم يكونوا فيها أمَّة بالمعنى السِّياسيّ إلَّا مدّة أربعة قرون، وإنَّ هذه السّنين لم تكن متواصلة، بل تخلّلها عهد التَّسلُّط الأجنبيّ.

ويظهر لنا أيضًا أنّ العصر العربيّ كان موجودًا في فِلَسطين قبل مجيء اليهود إليها، وأثناء وجودهم فيها، وبعد نزوحهم عنها.

وبينما أنّ فلسطين لم تكن يومًا ما يهوديّة في كلّ شيء، أصبحت عربيّة في كلّ شيء، ابتداءً من عام ٦٣٧م، وظلّت كذلك حتّى الاحتلال البريطانيّ؛ أي مدّة ثلاثة عشر قرنًا.

٢

الحقّ التّاريخيّ

كيف يمكن لليهود الادّعاء بفلسطين بموجب الحقّ التَّاريخيّ، وأصلهم ليس من فِلَسطين، والمدَّة التي أقاموا خلالها فيها أقلّ بكثير من المدّة التي أقامت فيها الأمم الأخرى، من جهة، ومن المدّة التي أصبحت فيها فلسطين عربيَّة في كلّ شيء من جهة أخرى؟

إذا أردنا تحكم التَّاريخ بحقّ ملكيّة فلسطين، فإنَّه يحكم دون شكّ بأنَّ فِلَسطين عربيّة، وإنَّها حقّ للعرب وحدَهم؛ لأنّ العنصر العربيّ، كما رأينا سابقًا، كان فيها منذ ابتداء تاريخها، وبقي فيها مع العناصر التي هاجمت فِلَسطين، ومن بينها العنصر اليهوديّ، ثمّ أخذ في التَّغلُّب حتَّى أصبحت فلسطين عربيَّة الحكومة والسُّكّان منذ أواسط القرن السَّابع للميلاد.

وحين صدر تصريح بلفور، كان عدد العرب في فِلَسطين لا يقلّ عن سبعمائة ألف، بينما كان عدد اليهود لا يتجاوز الخمسة والخمسين ألفًا[1]، وبعبارة أخرى، كان العرب يؤلّفون ٩٣٪ من مجموع السُّكّان.

أمام هذه الحقائق التَّاريخيَّة، يتّضح أنّ ادّعاء اليهود «بالحقّ التَّاريخيّ» قائم على غير أساس. ولم تتَّخذه الصّهيونيّة حجّة لها إلَّا لأنّها لا تمتلك أدنى حجّة قانونيَّة تسند بها رغبتها في الاستيلاء على فِلَسطين، ومع ذلك، فقد أظهر اليهود مهارة فائقة في عرض قضيّتهم القائمة على ادّعائهم بحقّهم التَّاريخيّ في فِلَسطين، فخلبوا أفكار الجماهير، وضلّلوا كثيرًا من المتعلّمين والمثقّفين.

والحكم لليهود بفِلَسطين لأنّ أجدادهم الغابرين سكنوها قبل ستّة وعشرين قرنًا، حكم غريب في بابه، ولا يقبل به أيّ عقل فهم التّاريخ وسنَّته، ويحبّ العدالة ويرغب في تطبيقها.

وإن تابعنا المنطق الصّهيونيّ؛ فيحقّ للعرب المطالبة بشبه جزيرة إسبانيا؛ لأنَّ أجدادهم ملكوها وصبغوها بالصّبغة العربيّة مدّة ثمانية قرون، وأقاموا فيها مملكة ازدهرت وكانت مركز المدينة في الغرب في العصور الوسطى. كما أنّه يحقّ للإيطاليِّين المطالبة بإعادة القسم الجنوبيّ من فرسا، على الأقلّ، إليهم لأنّ أجدادهم ملكوها، وكانت يومًا ما مدينة «Nimes» أي «نيم»؛ عاصمة إمبراطوريّتهم؛ ويحقّ لهذا الشّعب أيضًا المطالبة بملكيّة جنوبيّ بريطانيا العظمى؛ لأنَّ أجدادهم فتحوها وأقاموا فيها مدّة ما ... فمثل هذه الادّعاءات تدعو إلى الابتسام، وإذا كانت

(١) يُنظَر: Great Britaim & Palestine ١٩١٥-١٩٣٦، كتاب أصدره المعهد الملكّي للعلاقات الدّوليَّة في لندن، ويظهر من قراءته أنّ واضعيه من أصدقاء الصّهيونيِّين.

تحتوي على شيء من الحقّ والعدل، فشبيه بها الادّعاء الصّهيونيّ القائل بوجوب إعادة فلسطين إلى الشّعب اليهوديّ، إن لم يكن أقلّ وأضعف.

وتطبيق المنطق الصّهيونيّ يضطر الأمم إلى الرّحيل والتّنقُّل المستمرّ من بلاد إلى أخرى. وفي هذه الحالة، أقترح على كبار المتموّلين تأسيس شركة «للنّقل الدّوليّ» وإنّني أضمن لها استمرار العمل والأرباح العظيمة!

واتّخذ الصّهيونيُّون دليلًا آخر على حقّهم في فِلَسطين، قائمًا على أنّ اليهود البالغ عددهم خمسة عشر مليونًا يقدّسون فِلَسطين، ويحنّون إلى الرُّجوع إليها! وهم ينسون أنّ فِلَسطين مقدّسة أيضًا لدى المسلمين الذين ينيف عددهم على ٣٥٠ مليونًا، وكانت قبلتهم الأولى، وفيها ثالث الحرمين، وأنّها المكان الأوّل المقدّس عند المسيحيِّين البالغ عددهم أكثر من ٤٥٠ مليونًا، وفيها قبر السيِّد المسيح.

ففلسطين، من النّاحية الدّينيَّة؛ مقدّسة لدى الأديان الثّلاثة، ولو فرض أنّه لم يعتبر الحقّ القوميّ للشّعب العربيّ فيها، يمكن القول إنّ فلسطين بلاد دوليَّة، لا يحقّ لطائفة دينيّة أن تسيطر عليها، وعلى هذا الأساس جعلت منها معاهدة سايكس - بيكو - بلادًا دوليَّة؛ فالحجّة الصّهيونيَّة الدّينيَّة لا تخدمهم في هذا المضمار، بل هي سلاح يُستَعمَل ضدّ المطامع الصّهيونيَّة، إذ لا يحقّ لليهود الذين لا يتجاوز عددهم خمسة عشر مليونًا أن يستولوا على بلاد يقدّسها حوالي ثمانمائة مليون مسلم ومسيحيّ.

موّهت الصّهيونيَّة على العالم بحقّها التّاريخيّ في فِلَسطين، فأخذ كثير من النّاس، حتّى كبار السّياسيِّين، يقولون بهذا القول! وقد اتَّخذته الحكومة البريطانيَّة أساسًا لوعدها اليهود بفلسطين. وقالت في الكتاب الأبيض الذي أصدرته عام ١٩٢٢؛ لتبيّن خطتها السّياسيَّة في فِلَسطين إنّه

«من الضّروريّ عليها – أي الطَّائفة اليهوديَّة – أن تعلم بأنّ وجودها في فِلَسطين حقّ وليس مِنَّة؛ ولهذا من الضَّروريّ ضمان إنشاء «الوطن القوميّ» ضمانًا دوليًّا، والاعتراف رسميًّا بأنَّه قائم على أساس علاقات تاريخيَّة قديمة».

وفي هذا التّصريح نقطتان رئيسيّتان؛ الأولى أنّ وجود اليهود في فِلَسطين قائم على حقّ. والثَّانية أنّ الوطن القوميّ قائم على أساس علاقات تاريخيّة قديمة.

لنأخذ أوّلًا النُّقطة الثَّانية. رأينا ممَّا سبق أنّ احتلال اليهود قسمًا من فِلَسطين أثناء العصور القديمة، وإقامتهم فيه، مدّة ثمانية قرون، كانوا خلال القرون الأربعة؛ الأوّل منها قبيلة لا شأن لها ضاربة في مقاطعة الخليل، لا يعطيهم الحقّ بالادّعاء بملكيّة فِلَسطين. وكلّ ادّعاء من هذا القبيل إن هو إلَّا تضليل وقائم على غير منطق صحيح، فعلاقات اليهود القديمة بفلسطين لا تجيز لهم تجديد مثل هذه العلاقات، وإقامة مملكة صهيونيَّة في الأراضي المقدّسة.

ثمّ لماذا ينحصر الكلام عند البحث في تاريخ فلسطين، على علاقات اليهود القديمة بها؟! ألا توجد أمم أخرى لها علاقات تاريخيّة بفلسطين تزيد شدّة وأهميَّة عن علاقات اليهود؟ أليست علاقات العرب بفلسطين متينة، لا في الأيَّام القديمة وحدها، بل طيلة العصور الوسطى والحديثة؟ وإذا ضربنا صفحًا عن علاقات العرب القديمة بفلسطين، ألم تصبح البلاد المقدّسة عربيّة في كلّ شيء منذ ثلاثة عشر قرنًا؟ إذن لماذا تقوم الحكومة البريطانيَّة بالدّفاع عن علاقات اليهود القديمة بفلسطين التي أكل عليها الدّهر وشرب، وتغضّ النّظر، بل تتجاهل علاقات العرب بها وحقّهم فيها؟! تريد الحكومة البريطانيَّة أن تكون «قاضية»

للتَّاريخ فتصحّح مساره، وتعيد إلى اليهود حقًّا تاريخيًّا قديمًا، ولكنّها لإقامة العدل ترتكب جناية! إنَّها تنظر إلى البلاد بمنظار واحد، منظار الصّهيونيَّة، ترى اليهود مظلومين في البلاد الغربيّة؛ فتعمل لإنصافهم، وفي سبيل إنصافهم تتجاهل كلّ حقّ آخر حقيقي. إنَّها تتجاهل تاريخ فلسطين العربيّة وسياستها حتّى الآن، تؤدّي إلى إبعاد الشّعب العربيّ القائم فيها منذ ثلاثة عشر قرنًا. أوليس عملها هذا بمثابة ارتكاب جناية كبرى في سبيل إرضاء الصّهيونيِّين؟!

لا أدري ما هو الحقّ الذي تعنيه الحكومة البريطانيَّة في الشّطر الأوّل من تصريحها المتقدّم: أهو الحقّ التَّاريخيّ؟ إن كان هذا فقد رأينا فساده وبطلانه؛ أم أنّ هذا الحقّ قائم على «تصريح بلفور»؟!

إنَّني لا أودّ مناقشة هذا التَّصريح لإظهار عدم قانونيَّته من الوجهة الحقوقيَّة؛ ويكفي أن أثبت هنا أنّ كبار متشرّعي الحقوق الدّوليَّة؛ يجزمون بأنّ تصريح بلفور ليس معاهدة ولا قيمة حقوقيَّة له[1]. والذي يهمّني هو أنّ الحكومة البريطانيَّة أعطت هذا الوعد تحت ظروف حربيّة قاهرة، والبلاد ليست تحت حكمها، بل كانت ما تزال تحت الحكم التُّركيّ، وتركيّا تنازلت عن البلاد على أن يعود حقّ مصيرها لأصحاب الشَّأن فيها، و»أصحاب الشَّأن» في رأينا، لا يمكن أن يكونوا غير أهلها، أي إنّها تنازلت عن فِلَسطين للشَّعب الذي كان يسكنها حينئذ[2]. وكان سُكَّان فِلَسطين وما يزالون من الشّعب العربيّ.

والشَّعب العربيّ الفلسطينيّ لم يتنازل عن حقوقه في بلاده، ولم يعترف

(١) راجع قرار محكمة العدل العليا في القدس سجل ١٩٣٢ صفحة ١١.

(٢) راجع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وخصيصًا المادة ١٦.

بتصريح بلفور، فلا قيمة سياسيَّة لتصريح بلفور من هذه النَّاحية أيضًا.

٣

المصالح البريطانية

أصحيح أنّ الحكومة البريطانيَّة تؤازر الصّهيونيَّة بكلّ قواها لاعتقادها بحقّ اليهود التَّاريخيّ في فِلَسطين؟! كلّ يعلم أنّ حكومة لندن لا تتّخذ النّظريَّات ولا العواطف قاعدة لسياستها، فلا يمكن أبدًا إذن الاعتقاد أنّ رائد بريطانيا في سياستها الفلسطينيَّة إنصاف اليهود من «مظالم التَّاريخ» التي ترجع إلى قبل عشرين قرنًا. وما هذه إلَّا حجّة باطلة يُراد بها إخفاء الأسباب الحقيقيَّة، وتمويه يراد به تضليل الجماهير والباحثين السَّطحيِّين:

كان الحلفاء عام ١٩١٧، في حاجة ماسّة إلى المساعدات الخارجيَّة من جهة، وإلى تقليل الأصدقاء عند أعدائهم من جهة ثانية؛ ليخرجوا من الحرب ظافرين. فرأوا في اجتذاب اليهود نحوهم تحقيقًا لغايتهم؛ إذ هم بذلك يحولون بين دول أوروبا الوسطى وعطف اليهود عليهم، ومساعدتهم إيّاهم، وفي الوقت عينه، يستعملون القوى اليهوديّة في سبيل مصالحهم؛ ولليهود قوى عديدة منها المال والنُّفوذ الدَّوليّ، وكان الحلفاء حينئذ في أشدّ الحاجة إليهما.

ورأينا أنّ موقف الولايات المتّحدة عام ١٩١٧، كان عاملًا هامًّا في مصير الحرب، فأراد الحلفاء ضمّها إليهم، ونيل المساعدات المالية منها،

وإدخالها الحرب في صفوفهم. غير أنّ ذلك لم يكن من الميسور إلّا بإرضاء اليهود؛ لأنّ ماليّة الولايات المتّحدة تحت إشراف هيئة صغيرة قويّة، معظم أعضائها من اليهود؛ زيادة على ما لبني إسرائيل من النُّفوذ في الدَّوائر السِّياسيَّة الأمريكيَّة. فعمل الحلفاء على إرضاء اليهود، فدفعوا لهم ثمنًا لذلك إنشاء وطن قوميّ لهم في فِلَسطين.

ويظهر جليًّا أنّ تصريح بلفور، ما كان إلّا «خطّة حربيّة»، ووصف مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانيَّة أثناء الحرب، الظُّروف التي دعت إلى إصدار تصريح بلفور، بقوله: «وكانت تلك الأيَّام من أشدّ أيَّام الحرب ظلامًا ... كان الجيش الفرنسيّ، في ذلك الوقت، ثائرًا، وكان الجيش الإيطاليّ على وشك التّلاشي، وكانت الولايات المتّحدة قد ابتدأت فقط بالاستعداد ... فتقرَّر لدينا أنّ اكتساب عواطف الطَّائفة اليهوديّة أمر حيويّ لنا»[1].

وكانت بريطانيا في مفاوضاتها مع الصّهيونيِّين، تسير أيضًا وراء مصلحتها الخاصّة؛ محافظةً في الوقت عينه على فائدة الحرب العامّة: إنّ لمركز فِلَسطين الجغرافيّ أهميَّة كبرى للمحافظة على سلامة الإمبراطوريَّة. وأهميّتها تعظم بخروج بريطانيا من مصر. فرأت حكومة لندن، أنّ لا بدّ لها من الاستيلاء على فِلَسطين، إن رامت تأمين السّلامة لطريق مواصلات الإمبراطوريَّة، غير أنّ ذلك لم يكن سهلًا؛ لتعدُّد المصالح؛ ولوجود اتّفاقات تحدّد وضعيّة فِلَسطين الدّوليَّة. فلسطين بلد عربيّ، مأهول بقسم من العرب الذين كانوا يحاربون مع الحلفاء بكلّ ما أوتوا من قوّة؛ لتحقيق وحدة بلادهم، ونيل استقلالهم اللذين وعدتهم

(١) راجع Hansard ١٩-٦-١٠٣٩ col.١٣٤٣.

بهما الحكومة البريطانيَّة في اتّفاقها مع الشّريف حسين. ثمّ إنّ اتفاق سايكس - بيكو وضع الأرض المقدّسة تحت نظام دوليّ لا يحقّ بموجبه لدولة ما أن تسيطر عليها. فكانت وضعيّة فلسطين هذه، تحول بين حكومة لندن، وبين وضعها فلسطين رأسًا تحت سيادتها، فعملت على إيجاد حيلة للوصول إلى غايتها؛ فوجدتها في الصّهيونيَّة. فكان تصريح بلفور حجّة لبريطانيا في عدم اعترافها باستقلال العرب في فِلَسطين، وفي الحيلولة دون تطبيق نظام دوليّ على الأرض المقدّسة.

واعتقدت حكومة لندن حينئذ أنّ في السِّياسة الصّهيونيَّة ما يؤمن لها البقاء في فِلَسطين. إذ هي لا تستطيع البقاء فيها كدولة فاتحة؛ لأنَّها لم تدخل بلاد أعداء، وإنَّما احتلّت بلاد العرب؛ حلفاءها، الذين حاربوا معها للتَّغلُّب على العدوِّ المشترك؛ ولنيل الاستقلال. وحتَّى لو أنَّها حصلت، بعد الحرب، على الانتداب على فلسطين، فإنَّ ذلك لا يخوّلها البقاء فيها، ولا بدّ للانتداب أن ينتهي أمده، كما انتهى بعد ذلك، انتدابها في العراق، وانتداب فرنسا في سوريا؛ لأنَّ عرب الشَّرق الأدنى توَّاقون إلى الحريَّة التي عملوا من أجلها منذ سنين، وحاربوا في سبيلها. وهم يودّون تحقيق وحدة بلادهم ويسعون إليها لإرجاع مجدهم الغابر والقيام بما قام به أجدادهم، من المساهمة في تقدُّم الحضارة.

فحبُّ الحريَّة وتعشُّق الاستقلال والنَّهضة العلميَّة؛ كلّها حائل منيع بين البلاد العربيَّة وأطماع المستعمرين. وكانت بريطانيا تعرف ذلك حينما وضعت الخطوط الكبيرة لسياستها في فِلَسطين عام ١٩١٧. فعزمت على استخدام «تضارب المصالح الصّهيونيَّة مع الحركة القوميَّة العربيّة» لتبقى هي في فِلَسطين.

فهل إسكان اليهود فلسطين ممَّا يؤمن لبريطانيا المستقبل فيها، ويحفظ لها النُّفوذ في الشَّرق الأدنى؟

التَّاريخ يظهر أنّ اليهود متى استقووا في بلاد لا يحتملون سيادة أجنبيَّة، ويعملون بكلّ ما في وسعهم على إبعادها، وهم لا يتردَّدون في التَّحالف مع عدوّ سابق للقضاء عليها؛ وبعبارة موجزة، لم يكن اليهود أبدًا أصدقاء أوفياء للدُّول التي حمتهم.

ورغم أنّ اليهود ما يزالون أقليَّة في فِلَسطين، وفي حاجة إلى مساعدة الحراب والمدافع والطيَّارات البريطانيَّة لحفظ كيانهم فيها؛ فإنَّهم لم يلاطفوها، بل كالوا لها التَّهديد كيلا:

صارح إبرلين «Eberlin» منذ ١٩٢٠، والصّهيونيّة لم تقف على رجليها: «لا يأخذ الشّعب اليهوديّ فلسطين إلَّا عندما يضعف «الإمبرياليزم» البريطانيّ[١]، وقال الدّكتور وايزمن في العام نفسه: «سنبقى في فِلَسطين أردتم ذلك أيُّها البريطانيُّون أم لم تريدوا»![٢].

وصرّح أوسكار كوهين في اجتماع عُقِدَ في برلين: «إنَّنا نعلم أنَّ الدَّولة البريطانيَّة لم توجد إلَّا منذ زمن يوازي سدس مدّة تاريخنا. ولا يستولي اليهود على فِلَسطين إلَّا عندما تزول الإمبراطوريَّة البريطانيَّة»[٣].

ولا يصحّ الاعتقاد بأنَّ هذه الأقوال ليست إلّا كلمات مرسلة في الهواء، أو اعتبارها آراء فرديَّة. إنّ الوقائع في فِلَسطين منذ الاحتلال، تثبت

---

(١) راجع Our tasks in the lands of our fathers in the eve of regeneration, Eberlin.

(٢) راجع الجريدة الألمانيّة الصّهيونيَّة: Die Judishe Rundshau، العدد ٤، عام ١٩٢٠.

(٣) ذكرها الدّكتور كنعان في كتابه: The Palestine Arab Cause، ص١٥. راجع في الكتاب ذاته كلمة جولدمان: «لن يكون مستقبل في فِلَسطين في يد بريطانيا، إنَّنا نحقق الصهيونيَّة تحت أيّ حكومة»..

أنَّ هنالك خطّة منظّمة يعمل لتنفيذها كلّ صهيونيّ. لقد نجحت الصّهيونيَّة، ولمَّا تزل أقليَّة في الأرض المقدّسة، في التَّسلُّط على إدارة فلسطين وحكومة لندن. لا يُسنّ قانون، ولا يُؤتى بعمل، إلَّا بعد موافقة الصّهيونيَّة، ولو كان ذلك يمسّ الكرامة البريطانيَّة، ويضرّ بمصالحها ... ولقد عظم نفوذ الصّهيونيِّين حتَّى أصبح لهم حقّ الرَّقابة على تعيين الموظّفين في فِلَسطين. إذا لم يعجبهم موظَّف، إنجليزيّ أو غير إنجليزيّ، فلا يجدون أدنى صعوبة في إقصائه عن عمله، وإبعاده عن فِلَسطين، مهما كانت مكانته في الحكومة. والأمثلة عديدة كان بينها إبعاد مندوب سام، وسكرتير عام للحكومة، وقاضي القضاة، ولم يكن ذنبهم إلَّا أنّهم كانوا شرفان يحبّون العدل، ويأبون الخضوع للسِّياسة الصّهيونيَّة.

ونفوذ الصّهيونيَّة في لندن جدّ عظيم. ومن المهمّ أن يقف المرء على خفايا القضيَّة التي أقيمت على مستر توماس، وزير المستعمرات السَّابق. كلّ شيء في هذه القضيَّة يحمل على الاعتقاد بأنَّها لم تكن إلَّا مؤامرة حاكها الصّهيونيُّون للانتقام من مستر توماس؛ لأنَّه أصرّ على إنشاء مجلس تشريعيّ في فِلَسطين، لم يكن الصّهيونيُّون راضين عنه. وكم كان فوزهم عظيمًا عندما تمكّنوا من استبداله بصديقهم الحميم، وداعية قضيّتهم الكبير: السير أورمسبي غور ...

وأخيرًا، أليس عجز حكومة جلالته عن العمل بما أوصت به لجانها الرّسميَّة، التي درست الحالة في فِلَسطين، بل أليس عجزها عن تنفيذ قرارها الذي ضمنته في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠، واضطرار مستر ماكدونالد رئيس الوزارة حينئذ، إلى محادثة الصّهيونيِّين، وإرسال كتاب إلى الدّكتور وايزمن، يلغي به ما جاء في الكتاب الأبيض لصالح العرب،

أليست هذه الوقائع دليلًا ساطعًا على خضوع الحكومة البريطانيَّة للصّهيونيَّة، وتحكُّم الصّهيونيِّين فيها؟

ليس من مصلحة بريطانيا إيجاد أكثريَّة يهوديَّة في فِلَسطين، وإنَّما مصلحتها تقضي في بقاء فلسطين بلدًا عربيًّا تسكنه أكثريَّة عربيّة.

لقد بذلت بريطانيا جهودًا عظيمة قبيل الحرب الكبرى وأثنائها؛ لنيل صداقة العرب، فوثق العرب بها وصادقوها وأخلصوا في صداقتهم لها. والعرب عامل كبير وقويّ في تأمين مركزها ومصالحها في الشّرق الأدنى، والإنجليز لا ينكرون ذلك، وبريطانيا لا تستطيع المحافظة على المركز الذي لها في الشّرق الأدنى، ولا تأمين مصالحها في بلاد العرب، إلَّا إذا كان العرب راضين عنها.

وقد زادت أهميَّة هذه الحقيقة بعد الانقلاب الأخير الذي طرأ على الوضعيَّة الدَّوليَّة، فقوي مركز إيطاليا في أفريقيا الشَّرقيَّة، وفي البحر الأحمر، بالقرب من باب المندب، وفي البحر الأبيض المتوسّط.

ومن درس نفسيَّة العرب، وصلابتهم في مبدئهم، وتعلّقهم بفلسطين؛ التَّعلُّق الذي يفوق حدّ الوصف، يعرف أنَّ العرب في جميع بلادهم، لن يرضوا عن السِّياسة الصّهيونيَّة الطَّامحة إلى جعل فلسطين مملكة يهوديَّة. وهم بالطَّبع لن يرضوا عن الحكومة البريطانيّة إن استمرّت خاضعة للصّهيونيَّة، وسائرة على سياسة تهويد فلسطين، وإنّ موقف الأقطار العربيَّة من الثَّورة الفلسطينيَّة الأخيرة، واشتراكها فيها معنويًّا وماديًّا، واهتمام ملوكها بشأنها، لخير دليل على صحَّة هذا الحكم. كلّ عربي سواء أكان من فِلَسطين أو من سوريا او من العراق أو من قلب الجزيرة ... إلخ، يبغض الصّهيونيَّة ومن يساعدها، ويجد في محاربتها.

وأخـذ هـذا البغـض يعظـم ويشـتدّ حتَّـى قلقـت النُّفـوس واضطربـت، وعـادت لا تصـبر، وعزمـت عـلى التَّخلُّـص مـن الصّهيونيَّـة مهـما كلَّفهـا الأمـر.

ومـا أقـرب الشّـبه بـين موقـف العرب مـن الـترّك قبـل الحـرب، وموقفهم الآن مـن الإنجليـز، لم يكـن العـرب براضـين عـن الحكومـة التُّركيَّـة، فلـمَّا سـنحت الفرصـة ثـاروا عليهـا وانضمّـوا إلى الإنجليـز، وحاربـوا الـترّك، فكانـوا العامـل الأكـبر عـلى انكسـارهم وانتصـار الإنجليـز في سـاحات القتـال الشَّرقيَّـة. ومـمَّا يؤسـف لـه أنَّ الحكومـة البريطانيَّـة لم تنصـف العـرب فيـما بعـد الحـرب ... وأخـذت تنفِّـذ السِّياسـة الصّهيونيَّـة في فِلَسـطين، رغـم احتجاجـات العـرب الصَّارخـة؛ فـأدَّى ذلـك إلى امتعـاض العـرب وتشـكّيهم مـن بريطانيـا، التـي كانـت أعـزّ أصدقائهـم، وأخـذ هـذا الامتعـاض يتحـوّل إلى سـخط؛ لأنَّ حكومـة لنـدن لم تـزل أسـبابه، وهـذا السّـخط يشـتدّ ويعظـم لاسـتمرار حكومـة جلالتـه في سياسـة تهويـد فِلَسـطين.

وإذا لم تغـيّر الحكومـة البريطانيّـة سياسـتها الصّهيونيَّـة في فِلَسـطين، ولم تـرضِ العـرب، فالتَّاريـخ يعيـد نفسـه. ويكـون العـرب، هـذه المـرَّة، ضدّهـا في السَّـاعات العصيبـة، وطبيعـيّ أن ينقلبـوا عليهـا ويكونـوا مـع الـدّول التـي تنازعهـا النُّفـوذ في الـشّرق الأدنى، ولا يحـقّ لبريطانيـا أن تلومهـم؛ لأنَّهـا هـي التـي تكـون قـد حملتهـم عـلى سـلوك هـذا السَّـبيل مكرهـين.

وفي إمـكان بريطانيـا اجتنـاب هـذا الخطـر بسـهولة، والاحتفـاظ بصداقـة العـرب المفيـدة، وذلـك بـأن تحـلّ القضيّـة الفلسـطينيَّة حـلًّا عـادلًا لا يقبـل بـه العـرب كلّهـم. وليـس هـذا الخطـر وهميًّـا لأنَّ أكـثر مـن أمّـة تتـودَّد إلى العـرب؛ وتسـعى لنيـل صداقتهـم لاتّخاذهـم فيـما بعـد سـهمًا تـضرب بـه بريطانيـا. ولا مجـال للجـدل فيـما إذا كان العـرب يسـتفيدون مـن مجازفـة كهـذه؛ لأنَّ الشّـعب العـربيّ عاطفـيّ وسريـع الغضـب، ويفضّـل في كثـير مـن

الأحيان شعور الاطمئنان إلى أنّه ثأر لنفسه، ويقدّم ذلك على المصلحة الحقيقيَّة التي قد يقرّرها العقل والمنطق وكثير من الأمثال تري هذه النَّاحية من النَّفسيّة العربيَّة.

وأهميَّة العرب لبريطانيا زادت اليوم عمَّا كانت عليه قبل الحرب العامّة لأسباب عدّة. منها ما يتعلَّق بأنابيب البترول: إن فوز الأسطولين البريطانيَّين البحريّ والجويّ، في حرب مقبلة، في البحر الأبيض المتوسّط، يتوقَّف على حسن تموينهما البترول ... ومستودع هذا البترول حيفا. ويأتي البترول إلى حيفا من مسافة بعيدة، من الموصل، البلد العربيّ؛ مارًّا ببلاد كلّها عربيَّة؛ ولأجل أن يصل هذا البترول إلى حيفا، يجب أن يكون العرب أصدقاء للإنجليز، أو أن يخصّص الإنجليز أسطولًا خاصًّا من الطيَّارات لحفظ خطّ الأنابيب ومنع العرب بالقوَّة من مهاجمتها وإتلافها. فهل بريطانيا في غنى عن مثل هذا الأسطول لتخصّصه للمحافظة على الأنابيب؟ ثمّ إن كانت في غنى عنه، هل تستطيع الطيَّارات، مهما كان عددها، من المحافظة عليها ليلًا، وردّ هجمات العرب عنها في الظَّلام؟ من الأكيد أنّ الجواب سلبيّ. فينقطع عندئذ البترول عن حيفا، وتضطرب حركة التّموين، التي يتوقَّف على استمرارها بانتظام الأمل في الفوز في الحرب المقبلة.

ولا يجب أن يغيب عن البال أنّ الحكومة البريطانيَّة أكبر دولة تحكم شعوبًا إسلاميّة. وأريد الكلام بصورة خاصّة عن مسلمي الهند، معلوم أنّ الحكومة البريطانيَّة لا تستطيع البقاء في الهند، أو على الأقل، لا تستطيع حكم هذه البلاد الغنيّة بسلام، دون مساعدة الطَّائفة الإسلاميَّة فيها. وإنّ خسران الهند، أو اختلال الأمن والإدارة فيها، له عواقب جدّ خطيرة على مصير الإمبراطوريَّة البريطانيَّة، فإن تساهلت إنجلترا في

تهويد فلسطين، أو في إيجاد أكثريَّة يهوديَّة فيها، فإنَّها تغضب بذلك مسلمي الهند، وهي لا تجهل أنّ هؤلاء قد أظهروا مرارًا عديدة حبّهم وتعلّقهم بالأرض المقدّسة.

فهل تريد بريطانيا تضحية صداقة العرب وولاء المسلمين في سبيل إرضاء الصّهيونيَّة، دون أن تعترض إمبراطوريَّتها للأخطار؟

وفي الواقع ليس هناك من سبب رئيسيّ يفرق بين الإنجليز والعرب غير الصّهيونيَّة، فإذا زال خطر الاستعمار الصّهيونيّ، زال معه السَّبب الرَّئيسيّ الذي يبعد العرب عن الإنجليز، ولا يبقى بعد ذلك شيء يحول دون التّفاهم الذي يضمن للعرب استقلالهم، وللإنجليز مصالحهم وسلامة طرف مواصلات الإمبراطوريَّة.

نرى من هذه الكلمة السَّريعة أنّ السِّياسيِّين البريطانيِّين الذين يعتقدون بأنّ وجود أكثريَّة يهوديَّة في فلسطين، ممَّا يفيد المصالح البريطانيَّة، على خطأ عظيم.

إنّ َعلى الحكومة البريطانيَّة؛ حرصًا على مصالحها، أن تفكّر مليًّا في أهميَّة فلسطين الحديثة، النَّاجمة عن استقلال مصر، وعن التَّغيّر الكليّ الذي طرأ على الوضعيّة السِّياسيَّة في البحر الأبيض المتوسّط. وهذه الحالة تقضي عليها بألَّا تدع الصّهيونيَّة تستولي على فِلَسطين، وأن تحافظ على عروبتها.

الكتاب الثّاني

الوطن القوميُّ اليهوديُّ

«لا أستطيع أن أصدّ نفسي عن القول بأنّ هذه التّجربة (الوطن القوميّ) تجربة عظمى؛ لأنَّ العالم لم يجرّب واحدة مثلها من قبل؛ ولأنَّها بحذافيرها بدعة».

اللورد بلفور ١٩ نوفمبر (تشرين الثَّاني) ١٩٢٧

إذن، فالوطن القوميّ اليهوديّ في فِلَسطين تجربة، وتجربة فيها مجازفة؛ لأنَّه لم يسبق أن رأى العالم مثلها، وحظّ كلّ تجربة النَّجاح أو الفشل. والفشل ينجم إمَّا عن خطأ في النَّظريَّة التي قامت التَّجربة لتحقيقها، وإمَّا عن اعوجاج في الطَّريقة التي اتُّبِعَت لتطبيقها.

ونرى من الوقائع التي سادت فِلَسطين منذ الاحتلال حتّى اليوم، أنّ هناك شيئًا غير عاديّ، يمنع الأمن من الاستباب، ويدخل في نفوس أهل البلاد الخوف على مصيرهم وكيانهم، ويدفعهم إلى التَّشكّي ثمّ إلى الثّورة، فهل الدَّافع إلى هذه الحالة الجديدة التي سادت فِلَسطين، هو الخطأ في نظريَّة الوطن القوميّ نفسها، أم الخطأ في الطّريقة التي اتُّبِعَت في تطبيقها؟

ولنقف على الجواب الصَّحيح، يجب أن نعرف أوّلًا، على أيّ أساس يقوم الوطن القوميّ اليهوديّ في فِلَسطين؟ وهل هذا الأساس خال من كلّ عيب؟ ثمّ، ألم تسعَ الهيئات الصّهيونيَّة في تأويله وتحويره حسب أغراضها ومآربها؟ وأخيرًا، هل طبقت التّجربة حسب الغاية التي وضعت من أجلها، أم وقعت في تطبيقها أغلاط فادحة؟

هذه ثلاث نقاط من الأهميَّة بمكان، أفرد لدراسة كلّ منها فصلًا من هذا الكتاب.

الفصل الأوّل

وعد بلفور وصكّ الانتداب

**

رأينا أن الحكومة البريطانية أصدرت عام ١٩١٧ تصريح بلفور، تحت ظروف قاهرة. وكانت الغاية منه اجتذاب العالم اليهودي نحو الحلفاء للحصول على مساعدته المالية، ولاستخدام نفوذه في التأثير على الولايات المتحدة، لتخرج من حيادها، وتدخل الحرب في صفوفهم.

وضمنت إنكلترا، بعد الحرب، سياسة التصريح في صك الانتداب على فلسطين. فأصبح التصريح وصك الانتداب الأساس الذي تقوم عليه السياسة في الأرض المقدسة.

فما هي الواجبات التي تضمها هاتان الوثيقتان على عاتق الحكومة البريطانية؟ وما هي قيمة كل من التصريح وصك الانتداب؟

١

واجبات الحكومة المنتدبة

في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٧، أرسل اللورد بلفور، وكان حينئذ وزير خارجية بريطانيا العظمى، كتابا إلى اللورد روتشيلد، هذا نصه:

«عزيزي اللورد روتشيلد،

«يسرني أن أبعث إليكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك، بالتصريح (الوعد) الذي ينم عن العطف على أماني اليهود الصهيونيين، والذي رُفِعَ إلى الوزارة ووافقت عليه.

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، مع البيان الجلي بألا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن، ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى»[1].

إن هذا التصريح كتب بأسلوب ديبلوماسي ماهر. روعي فيه التيقظ، ووزنت كل كلمة منه مراراً، وأريد فيه الغموض. فهو لم يعرف معنى «الوطن القومي» وحدوده، ولم يبين ما هي (الحقوق المدنية والدينية) التي يجب ألا يضيرها «الوطن القومي». وذلك لأن التصريح تجربة لا عهد للتاريخ بمثلها، ولكي يكون المجال واسعاً لأعمال اليهود، فينالوا بجهودهم ما لم ينالوه بالوعد. وعلى كل حال فالتصريح يحتوي على شقين:

الأول - العطف على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وبذل الجهد لتسهيل تحقيقه.

والثاني - ألا يفعل شيء (الوطن القومي) يضير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين.

على السياسة التي تريد العمل بموجب تصريح بلفور أن تراعي شقيه حق المراعاة. ومما زاد في صعوبة تلك السياسة الاختلاف الواقع في أولية الشقين، وضعف الحكومة المنتدبة أمام الصهيونيين.

فالصهيونيون يدعون بان القسم الرئيسي من التصريح والمهم فيه هو الشق الاول. ويريدون تنفيذ شقي التصريح. حسب ترتيب نصها.

(١) ترجمة رسميّة.

ويعتقدون بات واجب الحكومة المنتدبة انشاء الوطن القومي اليهودي قبل كل شيء، ومتى تم ذلك، تراعي الشق الثاني، وتعمل على تنفيذه (!). أما لجنة الانتدابات، والحكومة البريطانية، فعلى خلاف هذا الرأي، وقد صرحتا مراراً، بأن أهمية الشق الثاني كأهمية الشق الأول، ولا يصح إنشاء الوطن القومي اليهودي دون مراعاة ما جاء في الشق الثاني من التصريح. ومما يؤسف له أن الحكومة المنتدبة لم تدعم هذا الرأي بالعمل، بل تركت الأمور تسير حسب أهواء الصهيونيين.

***

لو كان «تصريح بلفور» المستند الوحيد الذي ترتكز عليه السياسة في فلسطين، لكان في إمكان الحكومة أن تبرر بموجبه أي عمل سياسي تقوم به... على أن هناك مستنداً آخر يشمل تصريح بلفور، ويرسم قواعد السياسة الواجب اتباعها في إنشاء الوطن القومي. وهذا المستند هو «صك الانتداب» الذي أصدرته عصبة الأمم عام ١٩٢٢. وهو مؤلف من ديباجة ومن ٢٨ مادة، بعضها يتعلق بالوطن القومي[١] وأهمها المادتان الثانية والسادسة[٢].

(١) وهي: ٢، ٤، ٦، ٧، ١١ (٢)، ٢٢، و٢٣.

(٢) المادَّة الثَّانية: «تكون الدّولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسيَّة وإداريَّة واقتصاديَّة، تكفل إنشاء وطن قوميّ لليهود، كما جاء في ديباجة هذا الصكّ، وترقية أنظمة الحكم الذَّاتيّ وضمان الحقوق المدنيّة والدّينيَّة لجميع سكَّان فِلَسطين، بقطع النّظر عن الجنس والمذهب.

المادَّة السَّابعة: على حكومة فِلَسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضّرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي، أن تسهّل الهجرة اليهوديَّة، في أحوال وشروط مناسبة».

تضع المادة الثانية، التي تضمنت تصريح بلفور، على عاتق الحكومة المنتدبة ثلاثة أمور:

١ - إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

٢ - ترقية الحكم الذاتي.

٣ - ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بقطع النظر عن الجنس والمذهب.

أما المادة السادسة، التي تنص على الهجرة، فتلقي على عاتق الحكومة البريطانية ثلاثة واجبات:

١ - أن تسهل الهجرة اليهودية.

٢ - في أحوال وشروط مناسبة.

٣ - مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي.

ومع أن صك الانتداب أوضح من تصريح بلفور، فهو لم يعرف معنى «الوطن القومي» ولم يبين متى يتم إنشاؤه. وعلى كل حال فهو صريح من جهة تأثير إنشاء الوطن القومي على مصالح العرب. ويفهم منه جلياً بأنه:

١ - لا يجوز الاستمرار في إنشاء الوطن القومي إذا كان ذلك الاستمرار يضر بمصالح الاهالي غير اليهود.

٢ - على الحكومة أن ترقي أنظمة الحكم الذاتي، أثناء إنشاء الوطن القومي لا بعده.

٣ - لا يجوز استمرار الهجرة اليهودية متى صارت مجحفة بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي.

رغم صراحة صك الانتداب، من هذه الناحية، فإن الصهيونيين نجحوا في الضغط على الحكومة لتنفذ الفقرات، التي في صالحهم فحسب من صك الانتداب. عندها زاد خوف العرب على مصيرهم، فأرسلوا وفداً إلى لندن، ليطالب الحكومة البريطانية بإنشاء حكومة وطنية. فرفضت حكومة لندن طلبهم، ورفضها إنشاء حكومة نيابية ديمقراطية، معناه وضع العرب في حالة لا يستطيعون فيها الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

***

ولإزالة المخاوف؛ ولتهدئة العواطف الثائرة، أصدرت الحكومة البريطانية، عام ١٩٢٢، بيانا لسياستها في فلسطين. واعتبرت هذا البيان تفسيرا «للوطن القومي»، وخطة تسير عليها في سياسها الفلسطينية. ومما جاء فيه:

«... وهي (حكومة جلالته) تلفت النّظر إلى الواقع بأنّ أحكام التَّصريح المشار إليه، لا ترمي إلى تحويل فِلَسطين برمّتها إلى وطن قوميّ لليهود، بل إلى إنشاء وطن قوميّ لليهود في فِلَسطين».

«وتنفيذًا لهذه السِّياسة، من الضَّروريّ أن تتمكَّن الطَّائفة اليهوديَّة في فِلَسطين من زيادة عدد أفرادها بوساطة المهاجرة. ولا يجوز أن تكون هذه المهاجرة كبيرة؛ لدرجة بحيث تزيد على مقدرة البلاد الاقتصاديَّة عندئذ على استيعاب مهاجرين جدد. ومن الضّروريّ ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئًا على أهالي فِلَسطين كافَّة، وعدم حرمان أيّة طبقة من الأهالي الحاليين من عملهم...».

«إنَّ اللَّجنة الصَّهيونيَّة في فِلَسطين، المعروفة الآن باللّجنة الصّهيونيَّة التَّنفيذيَّة لا ترغب في أن يكون لها، كما أنَّها لا تملك أيّ قسط في إدارة

البلاد العامَّة ... وإنَّما ينحصر عملها الخاصّ، في التّدابير التي تتعلّق باليهود، ومساعدة البلاد في تقدمها، دون أن يخولها ذلك حقّ الاشتراك، بصورة ما، في حكومتها»[1].

لم يرضَ الصّهيونيُّون بادئ الأمر، عن هذا البيان، وبذلوا جهودًا عظيمةً لإلغائه. غير أنَّ شخصيَّة مستر تشرتشل الكبيرة، حالت بينهم وبين ما كانوا يريدون. فاضطرت، في النّهاية، الجمعيَّة الصّهيونيَّة إلى قبوله، وتعهّدت بأن تدير سياستها على مقتضاه. وهي إنَّما تعهّدت بذلك مرغمة مضطرة، وفي نيّتها، كما أظهرت الوقائع فيما بعد، تمزيقه حينما تسمح الظُّروف. ثمَّ أخذت في الانحراف عنه، وأتباع سياسة معاكسة للسِّياسة التي خطّها البيان. إلى أن بلغت الجرأة بهم أن قرَّروا في المؤتمر الصّهيونيّ السَّادس عشر، عام ١٩٢٩ ما نصّه:

«يرى أنّ الوقت قد حان لمطالبة الدّولة المنتدبة باتّخاذ التَّدابير التي تضمن قيام الوكالة اليهوديّة بقسطها الحقيقيّ في ترقية البلاد عن طريق اشتراكها اشتراكًا تامًّا، في إدارة البلاد»!. وممَّا لا شكَّ فيه أنّ هذا القرار مخالف كلّ المخالفة لبيان مستر تشرتشل ولتعهد الصّهيونيّين. وقد أدَّت هذه السّياسة التي اتّبعها الصّهيونيُّون، والمخالفة لأقوالهم وتعهّداتهم، إلى «عدم نجاح بيان المستر تشرتشل في إزالة الغموض الذي ساد البلاد عام ١٩٢٢، بشأن السّياسة المقبلة في فِلَسطين»[2]، بل زادت الحال سوءًا. وفي الواقع، إنّ الغاية من وضع بيان مستر تشرتشل كانت «تصحيح الأماني التي تغنّى بها بعض طبقات من الشَّعب

(١) الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢. تجد نصه في الذّيل الخامس لتقرير «لجنة شو» ١٩٣٠.
(٢) تقرير لجنة شو ١٩٣٠، صفحة ٨٣. إنَّنا نورد الوقائع التي تثبت مخالفة الجمعيّة الصهيونيّة بيان مستر تشرتشل في مكان آخر.

اليهـوديّ، لا تفسـير حقـوق غـير اليهـود مـن أهـالي فلسـطين»[1].

وكان غمـوض السِّياسـة البريطانيَّـة، وتلوّيهـا، في فلسـطين، وطمـع الصّهيونيَّـة في «جعـل فلسـطين يهوديَّـة كـما أنّ بريطانيـا إنجليزيَّـة»، السَّـبب الرئيـسيّ لتخـوُّف العـرب عـلى مصيرهـم؛ ولحـدوث اضطرابـات وثـورات في الأرض المقدّسـة.

«وفي رأينـا، أنّـه لـو أصـدرت حكومـة جلالتـه تفسـيرًا أوضـح مـن التَّفسـير السَّـابق لمعنـى الشـقّ الثَّـاني مـن تصريـح بلفـور، وأحـكام صـكّ الانتـداب التـي لكونهـا بنيـت عـلى ذلـك الشـقّ مـن التَّصريـح، تنـصّ عـلى صيانـة حقـوق الطَّوائـف غـير اليهوديَّـة في فِلَسـطين؛ لـكان عملهـا هـذا جزيـل الفائـدة».

«وفضـلًا عـن ذلـك، فإنَّنـا نحـثّ حكومـة جلالتـه؛ حبًّـا في مصلحـة جميـع أهـالي فِلَسـطين عـلى السّـواء والحكومـة المحليَّـة أيضًـا، أن تفسّر، بصراحـة وجـلاء، المعنـى الـذي تعلّقـه عـلى تصريـح بلفـور برمّتـه، وأن تبـيّن أيضًـا بنفـس الصّراحـة مجـرى السّياسـة التـي تريـد أن تتبعهـا في تلـد البـلاد في المسـتقبل»[2].

***

وكان لتقريـر اللّجنـة التـي درسـت الحالـة في فِلَسـطين برئاسـة السّـير والـتر شـو، ولوصايـا الخبـير الكبـير السـير جـون هـون سمبسـون، وقـع عظيـم لـدى حكومـة لنـدن، وفي الدَّوائـر السِّياسـيَّة الإنجليزيَّـة. وظهـر لهـا رسـميًّا وبوضـوح جـليّ، الخطـر الـذي يداهـم كيـان العـرب في فِلَسـطين. فعزمـت

(١) تقرير لجنة شو، صفحة ١٨٢.

(٢) تقرير لجنة شو، صفحة ١٨٢، و١٨٣.

على تبديل السّياسة التي كانت متّبعة حتّى ذلك الوقت، واختطاط سياسة جديدة مستقاة من وصايا الخبراء القديرين.

وبعد درس الموضوع، أصدرت حكومة لندن كتابها الأبيض في أكتوبر ١٩٣٠، وشرحت فيه، بعض الشَّرح، صكّ الانتداب، وأبانت بغموض أقلّ من المعتاد، السِّياسة التي تنوي اتّباعها في فِلَسطين.

وخاطبت الحكومة البريطانيَّة، في كتابها الأبيض، زعماء الصّهيونيَّة قائلةً: إنَّه ليس من الصَّواب، ولا من الحكمة أن يتابعوا الضّغط على حكومة جلالته؛ لتتبع سياستهم في مسألتي المهاجرة والأراضي. إذ معنى عملهم هذا، أنّهم يتجاهلون واجب الحكومة نحو سكّان البلاد من غير اليهود، المعادل تمامًا لواجبها نحو السُّكّان اليهود[1].

وممَّا يؤسَف له، أنّ الحكومة لم تفسّر في كتابها الأبيض لعام ١٩٣٠، معنى «الوطن القوميّ»، تفسيرًا جديدًا، بل اكتفت بأن تورد تفسير المستر تشرتشل له عام ١٩٢٢، ذلك التَّفسير الذي أثبتت الحوادث والتّقارير بأنّه لم يزل خوف العرب على حقوقهم ومصيرهم، ولم يكشف تلك الغيوم الظّلماء التي تلبّدت في جوّ فلسطين، منذ تصريح بلفور حتّى اليوم. وتفسير مستر تشرتشل يقول:

«ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القوميّ اليهوديّ في فِلَسطين، يمكن أن يجاب عن ذلك بأنّه لا يعني فرض الجنسيَّة اليهوديَّة على أهالي فِلَسطين إجمالًا، بل زيادة رقيّ الطَّائفة اليهوديَّة بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم؛ حتَّى تصبح مركزًا يكون فيه للشَّعب اليهوديّ برمّته، مكانة وفخر من الوجهتين الدّينيَّة

(١) راجع الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ صفحة ٥، (من الطَّبعة الإنجليزيَّة).

والجنسـيَّة»[1].

ويُـرى مـن هـذا النـصّ بأنَّـه ليـس بتعريـف صريـح للوطـن القومـيّ، بـل يمكـن تأويلـه وتفسـير حسـب أهـواء وأغـراض الطَّائفـة اليهوديَّـة. ويمكـن القـول إنّـه إن أخـذ هـذا التّعريـف عـلى حدتـه، كان أشـدّ ظلـمًا وعدوانًـا عـلى حقـوق العـرب مـن تصريـح بلفـور وصـكّ الانتـداب. إذ هـما يشرطـان في إنشـاء الوطـن القومـيّ، عـدم إيقـاع الـضّرر بحقـوق عـرب فلسـطين الدّينيَّـة والمدنيّـة وعـلى ترقيـة الحكـم الـذَّاتيّ. أمَّـا تعريـف المسـتر تشرتشـل فيوقـف إنشـاء الوطـن القومـيّ عـلى مشـيئة وإرادة اليهـود فحسـب. إذ هـو يـرى الاسـتمرار في عمليَّـة الإنشـاء حتّـى يصبـح اليهـود شـاعرين بأنّهـم قـد صـار لهـم فخـر، في فلسـطين، مـن الوجهتـين الدّينيَّـة والجنسـيَّة! ولكـن متـى يشـعر اليهـود بذلـك؟ أولا يجـوز ألّا يشـعروا بذلـك إلَّا بعـد «أن تصبـح فلسـطين يهوديَّـة كـما أنّ بريطانيـا إنجليزيَّـة»؟ وألم تظهـر الصّهيونيَّـة بأنَّهـا عاملـة عـلى تحقيـق أمنيتهـا هـذه؟

وكـم كان حريًّـا بـوزارة مسـتر ماكدونالـد، وضـع تعريـف آخـر عـادل وصريـح للوطـن القومـيّ، كـما أوصـت بذلـك لجنـة شـو.

وعـرض في الكتـاب الأبيـض بعـد ذلـك، السّياسـة التـي عزمـت الحكومـة البريطانيَّـة اتّباعهـا في مشـكلتي المهاجـرة والأراضي، وحـدّدت وضعيَّـة الوكالـة اليهوديّـة، وعلاقتهـا بحكـم البـلاد. وسـنعود إلى بحـث هـذه النّقـاط في مـكان آخـر.

والـذي يهمّنـا هنـا أن نذكـر أنّ الكتـاب الأبيـض أظهـر خطـأ تفسـير الصّهيونيَّـة لصـكّ الانتـداب بادّعائهـا بـأنّ الغايـة الأساسـيَّة مـن الانتـداب

(١) الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢.

إنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ، وأن نصوص صكّ الانتداب الأخرى شيء ثانويّ. وأكّدت حكومة جلالته بأنّها تعتبر دائمًا ادّعاء الصّهيونيَّة هذا خطأ فاضحًا، وقائمًا على غير أساس، وصرحت، من جديد، بأنّ واجبات الحكومة المنتدبة نحو العنصرين اللذين يتألف منهما سكان فلسطين، متساوية، تمام المساواة في الأهميَّة[1].

وأنَّ الوقت حان لتأسيس الحكم الذَّاتيّ في فِلَسطين، لفائدة جميع السُّكَّان، وأنَّ حكومة جلالته ستشرع في ذلك فورًا بلا تأخُّر[2].

ووعد مستر ماكدونالد، بشرفه وشرف حكومة جلالته، بتنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض، فيعيد بذلك السَّلام إلى الأرض المقدّسة.

وما كاد الصَّهيونيُّون يطَّلعون على هذا الكتاب حتّى ثار ثائرهم. وأخذ قادتهم يتردَّدون على وزارة المستعمرات، ويناقشون، بحدّة، وزير المستعمرات، اللورد باسفيلد، ورئيس الوزارة، مستر ماكدونالد، مظهرين سخطهم، رافضين قبول السِّياسة الجديدة التي تنوي الحكومة اتّباعها في فِلَسطين، وعقدوا الاجتماعات وأرسلوا برقيَّات الاحتجاجات، ثمَّ هدَّدوا حكومة جلالته بإعلان حرب اقتصاديَّة عليها.

تراجعت حكومة جلالته، إمَّا ع نضعف أو عن خوف من عواقب مثل هذه الحرب، وخضعت لمشيئة وايزمن وجماعته ... وأرسل إليه مستر ماكدونالد كتابًا في ١٣ فبراير (شباط) ١٩٣١، أرضى فيه الصّهيونيّين ومحا كلّ ما جاء في الكتاب الأبيض لصالح العرب. وأكَّد مستر ماكدونالد أنّه لا يحيد عن مبادئ السّياسة التي وضعها مستر تشرتشل عام ١٩٢٢،

(١) الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠، صفحة ١٠ و١١ (من الطّبعة الإنجليزيَّة).
(٢) الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠، صفحة ١٣ (من الطَّبعة الإنجليزيَّة).

تلـك السِّياسـة التـي أظهـرت اللّجـان الرَّسـميَّة أنَّهـا عقيمـة، وإنَّهـا سـبب جميـع الاضطرابـات التـي حدثـت في فِلَسـطين.

ودعـا هـذا الخضـوع مـن حكومـة جلالتـه لإرادة الصّهيونيَّـة المـلأ، إلى أن يـرى في ذلـك تسـلُّط الصّهيونيَّـة عـلى الحكومـة البريطانيَّـة وتحكّمهـا بهـا. وأنَّهـا هـي التـي تديـر السّياسـة الفلسـطينيَّة كـما تشـاء، غـير ناظـرة إلى مضمـون صـكّ الانتـداب، وغـير مراعيـة حقـوق أهـل البـلاد، حتَّـى تلـك التـي نـصّ صـكّ الانتـداب عـلى وجـوب المحافظـة عليهـا. وأضرّ رجـوع مسـتر ماكدونالـد عـن قـرار حكومـة جلالتـه، الـذي جـاء في الكتـاب الأبيـض، بالهيبـة والعدالـة البريطانيَّـة. وأقنـع العـالم عامّـة، والعـرب خاصَّـة، بـأنّ لا قيمـة لآراء اللّجـان والخـبران الرَّسـميِّين؛ لأنَّ حكومـة جلالتـه مهـما كان حسـن نيّتهـا فهـي عاجـزة عـن تنفيذهـا، وليـس لهـا الحـول ولا القـوَّة لإقامـة العدالـة في فِلَسـطين، والمحافظـة عـلى حقـوق العـرب المهضومـة هضـمًا فاحشًـا.

ويظهـر مـمَّا سـبق أن شـقي تصريـح بلفـور، أي الواجبـات المزدوجـة التـي يلقيهـا صـكّ الانتـداب عـلى عاتـق الحكومـة، يجـب أن تسـير جنبًـا لجنـب، ولا يجـوز تطبيـق الشـقّ الأوّل؛ أي إنشـاء الوطـن القومـيّ، دون مراعـاة الشـقّ الثَّـاني، أي المحافظـة عـلى حقـوق العـرب، وترقيـة نظـام الحكـم الـذَّاتيّ في البـلاد. فـكلّ سياسـة تسـير عـلى خـلاف ذلـك، معناهـا محابـاة أحـد الفريقـين، وعـدم تطبيـق صـكّ الانتـداب.

ولنبحـث الآن فيـما إذا كان تصريـح بلفـور، الـذي أدمـج في صـكّ الانتـداب، غـير منـافٍ بعهـود قطعهـا الحلفـاء عـلى أنفسـهم، وصرّحـوا بأنّهـم حاربـوا في سـبيلها، ولمعاهـدة عقدتهـا حكومـة جلالتـه مـع العـرب.

٢

قيمة تصريح بلفور وصك الانتداب

لقد اشتمل صكّ الانتداب على تصريح بلفور، فكلّ نقد يوجّه للثّاني يتناول الأوّل.

لا أريد مناقشة قيمة تصريح بلفور من الوجهة الحقوقيَّة، بل أكتفي بذكر رأيين في هذا الموضوع:

صرّح ميرس «S.D.Myers»، وهو كاتب يهوديّ، بأنّ «الوطن القوميّ اليهوديّ جديد في نوعه، ولا يوجد مثيل له في الحقوق الدّوليَّة ... ولقد أنشئ في بلاد أكثريَّة سكّانها السَّاحقة من شعب آخر»[١]. وجاء في قرار لمحكمة العدل العليا في فِلَسطين، أنّ صكّ الانتداب «مستند سياسيّ وليس بحقوقيّ ... يحتوي على نوايا حسنة، كتابتها أسهل من قراءتها»[٢].

وإن المرء ليدهش، عند قراءة تصريح بلفور، من الاضطراب المنطقي في السياستين الإنكليزية والصهيونية، المذكورتين فيه:

منحت بريطانيا الشعب اليهودي حقوقا في بلاد لم تكن لها. كما أنه لا يحق لها اليوم ادعاء حقوق فيها مكتسبة أثناء الحرب، لأنها لم تفتح فلسطين، وإنما هي احتلت قسما من بلاد حلفائها العرب، الذين حاربوا إلى جانبها. وموقف بريطانيا مع اليهود كموقفها فيما لو عملت

(١) السِّجلّ القضائي. نوفمبر (تشرين الثاني)، ص٩.

(٢) السجل القضائي، ١٩٣٢، ص١١.

على إقناع إيطاليا بدخول الحرب لقاء اعتراف لها بحقوق خاصة في إحدى المقاطعات الفرنسية، دون علم حكومة باريس.

وتعدت الحكومة البريطانية، بإصدارها تصريح بلفور، على معاهدتين سابقتين وقعت عليهما: معاهدة حسين - مكماهون، ومعاهدة سايكس بيكو... واتخذت مبرراً لعملها هذا، دفاعها عن الإنسانية، وإنقاذ اليهود من حال البؤس، التي هم فيها! هي تريد العدالة وتصحيح التاريخ! ولكيما ترفع ظلما لحق باليهود قبل ألفي عام، ضحت بعرب فلسطين، الذين ليسوا بمسؤولين عن الظلم الذي حاق باليهود. وبريطانيا لم تخسر شيئا في إنصافها لليهود، بل رأت في مشروع إنصاف اليهود فائدة تعود عليها.

والعبارة التي صيغ بها تصريح بلفور غامضة ومطاطة - فهو يقول بأن وطنا قوميا لليهود ينشأ في فلسطين. وذلك يعني أن فلسطين تظل عربية، ويكون فيها فقط وطن قومي لليهود. وإن كان هذا التفسير خطأ، فلا معنى حينئذ لعبارة «في فلسطين». وصعوبة سياسة تصريح بلفور تظهر عندما يتساءل المرء: ما هو «الوطن القومي»؟ ومتى يتم إنشاؤه في فلسطين؟ ومتى يجب وقف الساعة حتى لا تتحول فلسطين إلى مملكة يهودية. وماهي الضمانات التي تضمن للعرب بأن الوطن القومي لا يتعدى الحدود التي إذا اجتازها أضر بحقوقهم ووضعيتهم في فلسطين؟! إنه لم يعط لهذه المسائل الهامة إلا تفاسير سطحية، مكنت بريطانيا من القيام بما شاءت من مناورات، وجعلت الصهيونيين يأملون خيراً، وجلبت للعرب أخطارا جساما.

وليس تصريح بلفور، فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الصهيونية، بمنطقي ولا بمفيد للقضية اليهودية:

فلسطين بلاد صغيرة لا تكاد تكفي من فيها من السُّكّان. فبدهيّ أنّها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود، بل اليهود المضطرين لمغادرة البلاد التي يلاقون فيها شديد الاضطهاد ... وإن تمكَّن الصّهيونيُّون من إيجاد مملكة خاصَّة لهم في فِلَسطين، فمملكتهم تظلّ عاجزة عن الوقوف على قدميها، وتبقى في قتال مستمر مع البلاد المجاورة لها؛ لأنَّ العرب لن يرضوا بانسلاخ فلسطين عن بلادهم. وسأعود إلى الكلام عن هذه المسألة الهامَّة في مكان آخر من الكتاب. ولسنا في حاجة إلى توضيح أنّه ليس من مصلحة بريطانيا إيجاد دولة شابَّة في فِلَسطين؛ مجهّزة بالأسلحة الماليَّة، وقادرة على منافستها في الشَّرق الأدنى.

ويتضارب صكّ الانتداب هو ومعاهدة فرساي، وعهد عصبة الأمم. إذ إنّ الفقرة الرَّابعة من المادّة ٢٢ من معاهدة فرساي تفرض على فلسطين انتدابًا من درجة (أ)، مع جميع ما يتضمّنه هذا الانتداب من النَّتائج، وقد وقع هذه المعاهدة عن العرب، رستم حيدر، وعوني عبد الهادي، وضمّنت أحكام هذه الفقرة من معاهدة فرساي، في الفقرة الرَّابعة من المادّة ٢٢ من عهد عصبة الأمم. أمَّا مؤتمر «سان ريمو» الذي لم يمثّل العرب فيه، فقد فرض على فلسطين انتدابًا مخالفًا، كلّ المخالفة، لنصوص معاهدة فرساي وعهد عصبة الأمم. ففي صكّ هذا لانتداب اشترط إنشاء وطن قوميّ في فِلَسطين لشعب غريب عنها.

ومن عيوب تصريح بلفور وصكّ الانتداب، أنّه لم يراعِ فيهما البتة مبدأ «حقّ المصير» الذي ادّعى الحلفاء أنَّهم قد حاربوا في سبيله، والذي أقرَّته عصبة الأمم وجعلته من مبادئها الأساسيَّة. وقد أظهر أهل فِلَسطين رأيهم للجنة «كراين» الأمريكيَّة التي أوفدتها عصبة الأمم إلى البلاد العربيَّة للاطّلاع على رأي أهلها، إنّهم يريدون الوحدة مع سوريا

والاستقلال التام، وإنّهم يقاومون بكلّ قواهم الوطن القوميّ، والهجرة اليهوديَّة. وصرح المستخدمون الإنجليز للجنة الاستفتاء الأمريكيَّة، بأنَّه لا يمكن إنشاء الوطن القوميّ إلَّا بالقوَّة المسلّحة، التي يجب ألَّا تقلّ عن خمسين ألف جنديّ. وهذا في حدّ ذاته برهان ساطع على ما في تصريح بلفور من الإجحاف بحقوق سكّان البلاد من غير اليهود، وهم الأكثريَّة السَّاحقة.

وممَّا هو جدير بالذّكر أنّ اللورد بلفور نفسه اعترف بأنّه كان يجهل عندما قام بتصريحه المشهور، أن فلسطين مأهولة بالعرب! وكلّ ما كان يعتقده، أنّه متى انسحب التّرك منها، خلت البلاد، وأصبحت دون أهل، ولا حقّ لشعب فيها، فيكون حينئذ من السّهل إنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ دون أن يؤدّي ذلك إلى هضم حقوق، وإلحاق أضرار بشعب آخر![1]

***

وتناقض تصريح بلفور، وصكّ الانتداب مع معاهدة الحسين - ماكماهون، يستحقّ أن يُفرَد له مكان خاصّ.

ادَّعت بريطانيا أنّ فلسطين لم تكن داخلة ضمن البلاد التي وعدت الحسين باستقلال العرب فيها. وادّعاؤها هذا لا يقتنع به المؤرّخ، ولا يقبل به العرب. وتحليل مضمون المفاوضات التي جرت بين ماكماهون والحسين، يؤدّي إلى نتيجة تخالف كلّ المخالفة ادّعاء بريطانيا، ويرسّخ اعتقاد العرب، ويقوّي حجّتهم. وزيادةً على ذلك، فالعرب لم ينسوا الظُّروف التي سبقت عقد المعاهدة الإنجليزيَّة العربيَّة، وتلتها، وهي

(١) السير إرنست بنيت: The Nineteenth Century، سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦، صفحة ٣٣٤.

تزيـد حجّتهـم قـوّة، وتثبـت إيمانهـم في عدالـة قضيّتهـم:

ففـي أوائـل عـام ١٩١٧، كانـت طائـرات بريطانيَّـة تلقـي نـداءات أن «اهربـوا وتعالـوا إلينـا ...» وكانـت هـذه النّـداءات موجّهـة «إلى الضُّبَّـاط والجنـود والعـرب في الجيـش الـتُّركيّ في فِلَسـطين» ومذيّلـة بعبـارة «الجيـش الإنكليـزيّ في فِلَسـطين».

وفي جملـة مـا كانـت تلقيـه الطَّائـرات الإنجليزيَّـة مناشـير موقّعـة بإمضـاء الملـك حسـين، تؤيّـد النّـداءات الإنجليزيّـة، وقـد جـاء في أحدهـا:

«إلى جميـع العـرب وسـواهم مـن الضُّبَّـاط والرّجـال الموجوديـن في الجيـش العثمانيّ. لقـد كانـت المملكـة العربيَّـة مسـتعبدة تحـت سـلطة الـتّرك مـدَّة طويلـة ... هلمّـوا للانضـمام إلينـا، نحـن الذيـن نجاهـد لأجـل الدّيـن وحريَّـة العـرب، حتّـى تصبـح المملكـة العربيَّـة كـما كانـت في عهـد أسـلافكم...».

«ويقـول العـرب إنّـه إذا كانـت هـذه المناشـير والنّـداءات لا تشـكّل عهـدًا، فليسـت إذن إلَّا خداعًـا مـن أمَّـة عظيمـة، في وقـت محنتهـا لشـعب وثـق بهـا، واتّـكل عليهـا، وهـم يجزمـون أنَّهـم لـو اشـتبهوا بـأنّ سياسـة بريطانيـا العظمـى، كانـت ترمـي، أو بأنّهـا قـد ترمـي يومًـا مـا، إلى إنشـاء وطـن قومـيّ لأولئـك الذيـن يعتبرونهـم أمّـة غريبـة عـن البـلاد التـي عاشـوا فيهـا ثلاثـة عـشر قرنًـا، لمـا فعلـوا مـا فعلـوه، ولمـا تحمّلـوا الأخطـار التـي اسـتهدفوا لهـا»[١].

لم تلجـأ الحكومـة البريطانيَّـة إلى الحجّـة القائلـة إنَّ التَّحفُّـظ في مراسـلات السّـير ماكماهـون يشـمل فلسـطين[٢]، إلاَّ بعـد أن طالبهـا أهـل البـلاد

(١) تقرير لجنة شو ١٩٣٠، صفحة ١٦٥، ١٦٦.

(٢) راجع الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢.

بإلحاح، بإنشاء حكومة وطنيّة حسب وعدها لهم في شخص الملك حسين. ولم تتّخذ حكومة لندن هذه الحجّة مؤخرًا إلّا لتبرّر عملها في إنشاء الوطن القوميّ؛ ولتظهر نفسها بأنّها لم تخلف عهدها.

وتظهر حجَّة العرب قويَّة من قراءة المراسلات التي دارت بين السّير ماكماهون والشّريف حسين؛ ولإزالة الشك الذي ربَّما يكون قد حدث في بعض الأذهان، يحسن بنا أن نكتب كلمة عن النّظام الإداريّ الذي كان متّبعًا في سوريا وفلسطين أثناء الحكم العثمانيّ:

كانت الإمبراطوريَّة العثمانيّة مقسّمة إداريًّا، إلى ولايات. فكلمة «ولاية» تدلّ على وحدة إداريّة تقابلها بالفرنسيَّة «مقاطعة» (Deprartement). وكلّ ولاية كانت تشمل سناجق وأقضية. وكانت سوريا مقسّمة إلى ثلاث ولايات، و«سنجق» مستقلّ، وهي: ولاية سوريا، وكانت تدعى أيضًا ولاية دمشق، ولاية بيروت، ولاية حلب، وسنجق القدس المستقلّ. وكانت ولاية دمشق مثلًا تحتوي على أربع سناجق، منها حوران والكرك جنوبًا، وحماة شمالًا، وعلى عدّة أقضية أيضًا، كما أنّ سنجق القدس كان يحتوي على عدَّة أقضية.

وكان مركز كلّ ولاية عبارة عن سنجق، يشمل عدّة أقضية ولم يكن اسم المركز يعني الولاية كلّها، كما أنَّ «باريس» لا تعني مقاطعة السّين. وكثير من ولايات الإمبراطوريَّة العثمانيَّة لم تكن تدعى باسم مراكزها. فمثلًا كان مركز ولاية «محمرة عزيز» مدينة «خربوط»، كما أنّ دمشق كانت مركز ولاية سوريا. وعليه فإنّ كلمة «دمشق» لا تعني قطّ ولاية دمشق.

يمكننا، بعد هذا الشّرح الموجز، الوقوف على حظّ الادّعاء الإنجليزيّ الصّهيونيّ من الصِّحّة: أكَّد السّير ماكماهون، في تحريره المؤرّخ في ٢٤

أكتوبر (تشرين الأوّل) ١٩١٥، المرسل إلى الشّريف حسين، بأنّ حكومة جلالته تعترف باستقلال العرب ضمن الحدود التي اقترحها شريف مكّة بعد هذه التّعديلات: لا تضمّ «مرسين وإدنه وبعض الأقسام السُّوريَّة الواقعة غربي دمشق وحمص، وحماة وحلب»، إلى المملكة العربيَّة؛ لأنَّه «لا يمكن أن يقال عنها أنّها عربيَّة محضة». ومن هذا النصّ الصَّريح يُستنتَج:

١ – إنَّ ذكر المدن الأربع: دمشق، حمص، حماة، وحلب، التي هي على خطّ واحد، دون تمييز بينها، مع أنّ وضعيَّتها الإداريَّة تختلف كثيرًا، يدلّ على أنَّ المراد من استثناء السير ماكماهون، كان القسم الواقع غربي هذه المدن فحسب.

٢ – لو كان المراد من كلمة «دمشق» ولاية سوريا، لما كان السّير ماكماهون في حاجة إلى ذكر حمص وحماة؛ لأنَّهما يدخلان ضمن ولاية سوريا دخول الأقسام الجنوبيَّة، سنجق حوران، وسنجق الكرك. ولكان يكفي أن يؤكّد السّير مكماهون أنّ الجهات الواقعة غربي دمشق وحلب تخرج عن البلاد التي تعد حكومة جلالته استقلال العرب ضمنها.

ولو كان المراد من «دمشق» سنجق دمشق، لما كان ذكر حمص لازمًا؛ لأنَّها كانت ضمن سنجق دمشق، ولما استثنى فِلَسطين؛ لأنّ سنجق حوران، وسنجق الكرك، الواقع غربيهما قسم من فلسطين، كانا مستقلين عن سنجق دمشق.

ويُستَنتَج من هذا أنّ المراد من تحفّظ بريطانيا كان القسم الواقع غربي «قضاء» دمشق فحسب، وليس الواقع غربي ولاية دمشق.

٣ – لو أُريدَ من كلمة «حلب» ولاية حلب، بالمعنى الذي تفسّر به حكومة جلالته كلمة دمشق؛ لشمل التَّحفّظ ليس فقط القسم الشّماليّ

الغـربيّ مـن سـوريا، بـل ولايـة إدنـة، في حـين أنّـه قـد أفـرد تحفُّظًـا خاصًّـا بإدنـة ومرسـين.

٤ – إنّ عـدم ذكـر سـناجق الكـرك، عجلـون وعـمّان، كـما ذكـرت حمـص وحـماة، يـدلّ دلالـة واضحـة عـلى أنّـه لم يكـن المـراد حينئـذ إخـراج القسـم الواقـع غـربي شرق الأردن مـن البـلاد العربيَّـة الموعـود اسـتقلالها[1].

وأخـيرًا، لـو أنّ بريطانيـا كانـت حقًّـا تريـد عـام ١٩١٥ الاحتفـاظ بفلسـطين، كـما احتفظـت بلبنـان، فلـماذا لم تذكـر ذلـك بصـورة واضحـة وموجـزة، كقولهـا مثـلًا إنَّهـا تحتفـظ بالقسـم السَّـاحليّ مـن سـوريا، مـن الإسـكندرونة حتّـى العريـش؟

***

إنَّـه مـن الأكيـد الواضـح أنّ فِلَسـطين كانـت داخلـة ضمـن البـلاد التـي وعـدت بريطانيـا، عـام ١٩١٥، العـرب باسـتقلالهم فيهـا، وقـد منحـت اليهـود عـام ١٩١٧ بعـض الحقـوق في الأرض المقدّسـة. وبعبـارة أخـرى، قـد وعـدت فارسـين بجـواد واحـد، أحدهـما صاحـب الجـواد الشَّرعـيّ والمتصرّف بـه، والآخـر يدّعـي بأنّـه وُعِـدَ بـه. ومـن هـذه الوضعيَّـة الشَّـاذَّة نشـأت الصّعـاب في فِلَسـطين، وتعـدَّدت الاضطرابـات والثَّـورات. وليـس هنـاك مـن أمـل أن تهـدأ الحـال، أو أن تقطـع الاضطرابـات والثَّـورات بإظهـار القـوَّة أو اسـتعمالها، بـل الحـال سـتتفاقم، والاضطرابـات والثَّـورات تتكـرَّر، مـا دام الفارسـان في تخاصـم، وقـد صرّح الدّكتـور وايزمـن في خطـاب ألقـاه في لنـدن بتاريـخ ٢٠ أغسـطس (آب) ١٩١٩، بـأنّ الوعـد المعطـى للصّهيونيِّـين سـيعقّد الحالـة السِّياسـيَّة في فِلَسـطين.

(١) راجع أنيس الصَّغير: Le Sionisme et Le Mandat Anglais en Palestine.

إنَّنا نعتقد بأنَّ الواجبات المزدوجة التي يلقيها صكّ الانتداب على عاتق الحكومة، متضاربة وغير قابلة التَّوفيق[1]، وخصيصًا إذا فسرّت كما تفسّرها الصّهيونيّة، ونُفِّذَت كما تنفّذها الحكومة البريطانيَّة.

نعم، إنَّ حكومة جلالته لم تملّ من تكرار تأكيداتها بأنّ لا تضارب بين واجباتها المزدوجة في فِلَسطين، وأنّها آخذة في تنفيذها بعدل وإنصاف. ولكنَّ التَّأكيد وحده ليس برهانًا ولا يحمل المرء على الاعتقاد بصحَّته، خصيصًا عندما يأتي الواقع، ويظهر أنّ الحالة خلاف ذلك. فقد أثبتت لنا الوقائع حتَّى اليوم، بأنَّ الوطن القوميّ لا ينمو إلَّا بمقدار الأضرار التي يوقعها بأصحاب البلاد.

وأجابت الحكومة المنتدبة بصراحة في دورتين متتابعتين لاجتماع عصبة الأمم (١٩٢٤ و١٩٢٥)، بأنَّه لا يمكن إنشاء مجلس تشريعيّ في فِلَسطين يمثّل العرب فيه حسب عددهم؛ لأنَّ ذلك في اعتقادها يحول بين الحكومة وبين تنفيذ الشّقّ الأوَّل من صكّ الانتداب، أي إنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ[2].

أليس هذا الجواب بمثابة اعتراف من الحكومة البريطانيَّة بأنَّه لا يمكن إنشاء الوطن القوميِّ اليهوديّ دون هضم حقوق العرب، كعدم ترقية الحكم الذَّاتيّ مثلًا؟ أليس جواب حكومة جلالته هذا دليلًا ساطعًا على أنَّ الواجبات المزدوجة التي جاءت في صكّ الانتداب متضاربة ولا يمكن

(١) قال أحد هاعام «يجب أن يبنى الوطن القوميّ للشَّعب اليهوديّ من المواد المتروكة التي في البلاد، وممَّا يجلبه اليهود معهم من الخارج، أو يشتغله المقيمون منهم في فلسطين، دون أن يهدموا وطن السُّكّان الموجودين. ولمَّا كان الوطنان متجاورين، فإذن لا بدّ من الاختلاف على مصالح الطَّرفين، وإذن لا محالة من وقوع اصطدام بينهما». ضمنه محمد اختر كتابَه: وعد بلفور.
(٢) البروفيسور كاسترانك: The Observer، ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦.

التَّوفيـق بينهـا؟

وأخـيرًا، ليـس تصريـح بلفـور معاهـدة، وإنَّمـا هـو وعـد. وهـذا الوعـد يتضـارب مـع المعاهـدة العربيَّـة الإنكليزيَّـة السَّـابقة لـه. ويحكـم الحقـوق الـدّولي، بأنّـه إذا وقـع تضـارب بـين اتّفاقـين دوليَّـين، فـلا يمكـن للاتِّفـاق أو المعاهـدة الحديثـة أن تمـسّ بسـوء محتويـات الإنفـاق أو المعاهـدة القديمـة. وليـس لمحتـوى اتّفـاق جديـد، يتضـارب مـع اتّفـاق سـابق لـه أيّ قيمـة حقوقيَّـة، بـل يُعتَـبَر لاغيًـا[1]. فـإذن يجـب أن تتقـدَّم المعاهـدة العربيَّـة الإنكليزيَّـة، حسـب الحقـوق الدَّوليَّـة عـلى تصريـح بلفـور، المتضـارب معهـا.

(١) البروفيسور جورج سيل: L›Europe Nouvelle، مارس (آذار) ١٩٣٦.

الفصل الثّاني
المطامع الصّهيونية

**

رأينا كيف أنَّ الدَّوائر الرَّسميَّة، التي حاولت تفسير معنى الوطن القوميّ، تؤكِّد بأنَّه ليس المراد منه جعل فِلَسطين يهوديَّة، بل إيجاد وطن قوميّ لليهود في فِلَطين، على ألَّا يمسّ ذلك بسوءٍ حقوقَ سكَّان البلاد[1]. فكيف كان موقف الصّهيونيَّة إزاء تصريح بلفور وصكّ الانتداب؟ وما هو الهدف الذي يرمي إليه الصّهيونيُّون؟

١

كيف قابل الصّهيونيُّون تصريح بلفور وصكّ الانتداب؟

طرب الصّهيونيُّون كثيرًا لتصريح بلفور؛ لأنَّه أوَّل مستند تصل إليه أيديهم، وأوَّل وعد يُعطى لهم، ويعطف به على قضيّتهم رسميًّا، فأخذوا يتغنّون بمملكة صهيون الجديدة، ويعدّون العرب القاطنين فلسطين غرباء ... وقاموا يخطّون الخطط لإجلائهم عنها.

تنبَّه العرب إلى الخطر الذي يحيق بهم، وتنبَّهت فيهم غريزة الدّفاع عن النّفس، فوقعت اضطرابات عام ١٩٢٠، والبلاد كانت ما تزال تحت الحكم العسكريّ، وملأى بالجنود والذَّخائر الحربيَّة. نبّه ذلك الصّهيونيّين من سكرتهم، ورأوا أنّ ليس من السّهل الاستيلاء على

(١) الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، والكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠.

فلسطين دفعة واحدة، وجعلها «يهوديَّة، كما أنّ بريطانيا إنكليزيَّة»، لاسيَّما والحكومة المنتدبة ترى في تصريح بلفور غير ما يرون.

رأى الصّهيونيُّون أنّه من الحكمة والمهارة السّياسيَّة ألَّا يكونوا مع الحكومة المنتدبة في خلاف، فقبلوا بالتَّصريح حسب تفسيرها له، وأكَّدوا لحكومة جلالته أنَّ اللّجنة الصّهيونيَّة في فِلَسطين، المعروفة الآن باللّجنة التَّنفيذيَّة الصّهيونيَّة لا ترغب في أن يكون لها أيّ قسط في إدارة البلاد العامَّة[1].

ومن ناحية ثانية، أخذوا يتملَّقون العرب، ويظهرون أنفسهم بأنَّهم لهم أصدقاء؛ ليزيلوا مقاومتهم لهم. فقرَّروا في المؤتمر الصّهيونيّ الذي عُقِدَ في كارلسباد في سبتمبر (أيلول) ١٩٢١، وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعيَّة الصّهيونيَّة: «أنّ الشَّعب اليهوديّ عقد النِّيَّة على أن يعيش مع الشَّعب العربيّ باتِّحاد واحترام متبادلين، وأن يسعيا معًا لجعل هذا الوطن المشترك زاهرًا بحيث يضمن تجديده الرُّقيّ القوميّ لكلّ من الشَّعبين بسلام»[2].

«وكثيرًا ما ردَّد الصّهيونيُّون هذا القرار للدّلالة على الغايات السَّامية التي تكنّها صدورهم نحو العرب، غير أنّ «أعمالهم» لا تتَّفق مع هذه العواطف التي يعلنها الصّهيونيُّون جهارًا»[3].

---

(١) الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢.

(٢) غير أنّهم قرَّروا في مؤتمر زوريخ المنعقد في أغسطس (آب) ١٩٢٩ ما نصُّه: «يرى المؤتمر أنّ الوقت قد حان لمطالبة الدّولة المنتدبة باتّخاذ التَّدابير التي تضمن قيام الوكالة اليهوديَّة بقسطها الحقيقيّ في ترقية البلاد عن طريق اشتراكها اشتراكًا تامًّا في إدارة البلاد». إنَّ هذا القرار يخالف مخالفةً صريحةً الفقرة أعلاه، والتي وردت في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢.

(٣) تقرير السير ج.هـ.سمبسون ١٩٣٠، ص٨٠.

مـمَّا لا شـكّ فيـه أنّ الصَّهيونيّـين لم يتعاونـوا قـطّ مـع العـرب، ولـن يعملـوا وإيَّاهـم لمـا فيـه صالـح جميـع سـكَّان فلسـطين؛ لأنَّ مصالـح الطّرفـين متضاربـة. ولـن يمكـن التَّوفيـق بينهـما، مـا دام الصّهيونيُّـون متمسّـكين بمبادئهـم الاسـتعماريَّة، وسـائرين وراء سياسـة توقـع بأهـل البـلاد مصائـب كبـيرة. ومـا قبـول الصّهيونيَّـة بتفسـير حكومـة جلالتـه، عـام ١٩٢٢، لتصريـح بلفـور إلَّا عـن كـره؛ لأنَّهـا لم تسـتطع إلقـاء أوامرهـا عـلى وزيـر المسـتعمرات يومئـذ. هـي قبلـت التَّصريـح ولكنّهـا لم تصـدع بـه كـما جـاء، ولـو فعلـت ذلـك لهـان الخطـب. قبلـت بـه لتحصـل بالفعـل عـلى مـا لم تسـتطع الحصـول عليـه بالوعـد. فتبعـت سياسـة عمليَّـة، سياسـة الـذي لا يقنـع، سياسـة خـذ وطالـب ... وأخـذت تفسّر تصريـح بلفـور وصـكّ الانتـداب حسـب أهوائهـا؛ خلافًـا لمـا يتضمّنـان، وخلافًـا لتفسـير الحكومـة البريطانيَّـة لهـما؛ لتتمكَّـن مـن تحقيـق مـا تطمـح إليـه.

٢

الهدف الذي يرمي إليه الصّهيونيُّون

لم يخـفِ الصّهيونيُّـون، في مؤتمـر باريـس، قسـمًا كبـيرًا مـن مطامعهـم، التـي لم يقبـل بهـا المجتمعـون، ومـن المفيـد ذكـر مطالـب الصّهيونيَّـة حينئـذ، فيظهـر كيـف أنّهـم تابعـوا سياسـةً ترمـي إلى تحقيـق مـا طلبـوا عـام ١٩١٩.

قـدم اليهـود في ٣ و٢٧ فبرايـر (شـباط) ١٩١٩، إلى المؤتمـر مسـتندًا أوضحـوا فيـه فكرتهـم عـن الوطـن القومـيّ، وطلبـوا فيـه:

١ – أن تعـترف الـدُّول «بالحـقّ التَّاريخـيّ» الـذي للشَّـعب اليهـوديّ في فِلَطـين، وحـقّ اليهـود في بنـاء وطنهـم القومـيّ.

٢ – أن توضع فِلَسطين في أحوال سياسيَّة واقتصاديَّة وإداريَّة، تكفل إنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ، ويجعل، فيما بعد، من الممكن إنشاء دولة يهوديَّة مستقلَّة، دون أن يحدث ذلك ضررًا بحقوق ومركز اليهود السِّياسيّ في البلاد الأخرى.

٣ – أن تتعاون الحكومة المنتدبة، فيما يتعلَّق بالمهاجرة، مع مجلس خاصّ يمثّل جميع يهود العالم[١].

ظهر عام ١٩١٩، بأنّ مطامع الصّهيونيَّة أعظم بكثير ممَّا جاء في تصريح بلفور. وهي اليوم ترمي إلى أبعد من ذلك، هي تطمح إلى إنشاء دولة يهوديَّة مستقلّة تشمل بلاد برّ الشَّام، بحدودها الطَّبيعيَّة، وشمالي العراق، وإلى استعمار الشَّرق العربيّ خاصّة، والشَّرق الأدنى عامّة، استعمارًا اقتصاديًّا. وإن كانت الصّهيونيَّة لم تظهر رسميًّا إلَّا قسمًا من برنامجها؛ فذلك خوفًا من إثارة جميع الشَّرق العربيّ والبلاد الإسلاميَّة عليها. وهي الآن جادّة في الوصول إلى الهدف الأوّل: «جعل فلسطين يهوديَّة كما أنّ بريطانيا إنجليزيَّة». ومتى وصلت إلى هذا الهدف، تعرف إلى أيّ هدف آخر توجّه قواها.

ولم يخفِ الصّهيونيُّون رغبتهم في جعل فلسطين دولة يهوديَّة في كلّ شيء، خاصَّة ببني إسرائيل:

صرَّح الدّكتور إيدر، رئيس اللّجنة الصّهيونيَّة، أمام لجنة هايكرفت عام ١٩٢١، بأنّه: «لا يمكن أن يكون في فِلَسطين إلَّا وطن قوميّ واحد، وهو اليهوديّ، ولا يجوز أن يكون تعادل بين حقوق اليهود والعرب، بل

(١) راجع أندروز: The Holyland under Mandate، نيويورك، ١٩٣١، جزء ١، صفحة ٣٥٦ و٣٥٧.

إنَّ سيادة اليهود يجب أن تسود حالما يكون عددهم قد زاد لدرجة كافية. وأن يكون لليهود حقّ حمل السّلاح دون العرب[1].

وكتبت جريدة «نيوبالستين» لسان حال الصّهيونيِّين الأمريكان: «إنّ المعتدلين (من الصّهيونيِّين) ليسوا أقلّ تطرّفًا في تصوُّرهم لغايتهم القصوى من المتطرّفين أنفسهم، إذ إنّ كليهما يتوق إلى إيجاد دولة يهوديَّة في فِلَسطين ...»[2].

والنِّقاط الأربع الأساسيَّة من المنهاج الصّهيونيّ، فيما يتعلَّق بفلسطين، هي:

١ - إيجاد أكثريَّة يهوديَّة ساحقة بوساطة المهاجرة الواسعة؛ كيما تسود كلمة اليهود في البلاد، فيتمكّنون، تحت ظلّ الدّيمقراطيَّة، من صبغ فلسطين بالصّبغة اليهوديَّة، ومن القضاء على ما يفي للعرب من مكانة في البلاد، ومن سلب ما بقي لهم من حق. وقد قال ساكر رئيس اللّجنة الصّهيونيّة التّنفيذيَّة أمام لجنة شو: «إنّي أقول إنّ الأمر الذي يهمّنا هو إنشاء الوطن القوميّ للشَّعب اليهوديّ، وأن تكون هناك كما ذكرت سابقًا، مهاجرة غير مقيّدة بأيّة قيود اصطناعيَّة ... بل أقول صراحةً إنَّنا نأمل أن يسفر هذا التَّدريج الطَّبيعيّ عن إيجاد

(١) تقرير هايكرفت عام ١٩٢١.

(٢) نيوبالستين «New Palestine»، عدد ١٠ ديسمبر (كانون الأوّل) ١٩٢٦. راجع أيضًا: «The Jewish Chronicle» ١٩٢١، عدد ٢٧٢٠، وأقوال الصّحف الصّهيونيَّة بهذا الصّدد عديدة.
وكتبت التّايمز في عددها الصَّادر في ١٩ نوفمبر (تشرين الثّاني) ١٩٣٠: «إنّ مطالب الصّهيونيِّين السِّياسيِّين المتطرّفة تحتوي على إيجاد أكثريَّة يهوديَّة ساحقة في فِلَسطين، والتَّفوُّق على العرب، مخالفين في ذلك، مخالفةً ظاهرةً، صكّ الانتداب؛ وذلك بمساعدة الإدارة البريطانيّة أوّلًا، ثمّ بمساعدة الجيش الإنجليزيَّة».

أكثريَّـة يهوديَّـة في البـلاد»[1]. وأوضـح جابوتنسـكي للَّجنـة نفسـها نظريَّتـه في حـلّ المشـكلة اليهوديَّـة، فقـال: «إنَّ مـن واجـب الحكومـة أن تشـجّع الاسـتعمار اليهـوديّ تشـجيعًا فعليًّـا؛ كي توجـد في البـلاد، بالطّبـع، أكثريَّـة يهوديَّـة»، «وبعبـارة أخـرى، إنَّ مرمـى حزبـه ليـس إلَّا إيجـاد دولـة يهوديَّـة في فِلَسـطين»[2].

٢ – الاسـتيلاء عـلى جميـع الأراضي الصَّالحـة للزِّراعـة، وجعلهـا وقفًـا عـلى اليهـود. وقـد صرّح في هـذا الصَّـدد المسـتر كزنيـك قائـلًا: «إنَّنـا في حاجـة إلى خمسـة ملايـين دونـم مـن الأراضي، عـلى الأقـلّ؛ كيـما نؤمّـن عـلى إنشـاء الوطـن القومـيّ»[3]. ومتـى علـم أنَّ الأراضي الصَّالحـة للزّراعـة في فِلَسـطين تبلـغ مسـاحتها حـوالي سـتّة ملايـين دونـم، فهـم أنّ الصّهيونيَّـة عازمـة عـلى إخـراج العـرب مـن وطنهـم؛ لتضـع يدهـا عـلى مـا يملكـون مـن أراضٍ، وقـد تمكَّنـت حتَّـى الآن مـن الاسـتيلاء عـلى أخصـب الأراضي في البـلاد.

٣ – قتـل الاقتصاديَّـات العربيّـة: وكـما أنّ الصّهيونيَّـة تعمـل عـلى إخـراج العـرب مـن أراضيهـم، وعـلى إيجـاد أكثريَّـة يهوديَّـة في فِلَسـطين، تبـذل قواهـا، في الوقـت نفسـه، لقتـل صناعـات وتجـارة العـرب، وتسـتعمل في سـبيل ذلـك طرقًـا مختلفـة[4]. وتعتقـد الصّهيونيَّـة أنَّهـا متـى تمكَّنـت مـن تنفيـذ سياسـتها في هـذه الأمـور الثّلاثـة، لا يبقـى للعـرب مـكان عمـل، فيضطـرون إلى الرّحيـل عـن وطنهـم.

(١) تقرير لجنة شو، ١٩٣٠، ص١٤٣.

(٢) تقرير لجنة شو، ١٩٣٠، ص١٤٤.

(٣) راجع Palestina Die Bucht in Haifa، المجلد العاشر، ص٤، و٥، عام ١٩٢٧.

(٤) إنَّنا نفرد لهذه المسائل الثّلاث فصولاً خاصَّة في الكتاب الثَّالث لما لها من الأهميَّة.

٤ – إجـلاء العـرب عـن ديارهـم: طالـب الصّهيونيُّـون بـكلّ جـرأة، غـير مبالـين بوعـد بلفـور وصـكّ الانتـداب، بأنّـه «يجـب عـلى العـرب أن يهدمـوا خيامهـم ويعـودوا إلى الصّحـراء؛ المـكان الـذي أتـوا منـه»[1]. وأمثـال هـذه الأقـوال كثـيرة. ويريـد بهـا الصّهيونيُّـون، فضـلًا عـمَّا يطلبـون، إيهـام القـارئ أو السَّـامع، بـأنَّ العـرب في فِلَسـطين يسـكنون الخيـام، ويعيشـون عيشـة بدويَّـة! ومـمَّا يؤسـف لـه أنّ دعايتهـم الواسـعة المنظّمـة، التـي لم يهتـمّ لهـا العـرب، ولم يقومـوا بدعايـة تزيـل مفعولهـا، قـد أثَّـرت عـلى الـرَّأي العـام الغـربيّ، فأصبـح القـوم في الغـرب يعتقـدون مـا يقـول الصّهيونيُّـون. وأذكـر أنَّنـي كنـت ذات يـوم في «صالـون» إحـدى العائـلات، في باريـس، وكان فيـه سـيّدة بولونيَّـة لم أعرفهـا مـن قبـل. وقـد دُهِشَـت عندمـا علمـت أنَّنـي عـربيّ مـن فِلَسـطين! فاقتربـت منّـي وأخـذت تلقـي عـليّ أسـئلة متنوّعـة:

- هل ينزل المطر في فِلَسـطين؟

- نعم، في فصل الشّـتاء فقط، والمطر غزير.

دُهِشَـت السـيّدة مـن جـوابي، ولاحظـت أنَّهـا تريـد الاسـتفهام عـن أمـر، ولكنَّهـا لا تجـرؤ، فشـجَّتها، فسـألت:

- كيف لا يبل المطر ثيابكم ولا يتلف أثاث مسـاكنكم؟!

اسـتغربت السُّـؤال ولم أفهم، بادئ بدء، ما تريد، وقلت:

- وهـل يتلف المطر أثاث البيوت في أوروبا؟

- ولكن أليسـت مسـاكنكم من بيوت الشّعر؟

(١) كتبها Zuikwell، وضمنها الدكتور كنعان في كتابه The Palestine Arab Cause، ص١٨.

أدركت ما تريد السيِّدة من سؤالها، ووجدت صعوبة في نزع الفكرة السيّئة التي علقت بذهنها عن الشّعب العربيّ، واستعنت بالصّور لإقناعها بأنّ العرب في فِلَسطين ليسوا أعرابًا، بل هم وصلوا إلى درجة عالية من المدنيّة الحديثة، قبل احتكاكهم باليهود، وأحياؤهم الحديثة في القدس ويافا وحيفا، لا تقلّ قطّ عن الأحياء اليهوديَّة في رونقها وجمالها ونظافتها.

وقف العرب على غايات ومآرب الصّهيونيَّة، وعلى ما تضمر لهم من نوايا سيّئة، فزاد قلقهم على مصيرهم وبغضهم للصّهيونيَّة. «ففي الشّهادات التي أُدِّيَت أمامنا، وفي الخطب التي ألقاها خطباء الوفود العديدة التي قابلناها في كافّة أنحاء البلاد، أكّدت لنا تكرار مخاوف العرب من أنّ نجاح السّياسة الصّهيونيَّة إنَّما يعني إجلاءهم عن أراضيهم»[1].

وتريد الصّهيونيَّة زيادة على إجلاء العرب عن وطنهم، إزالة مدنيّتهم ومحو آثارهم من فِلَسطين؛ كيما تزول كلّ علاقة بينهم وبين الأرض المقدّسة، فتصبح لليهود خالصة. وقد اهتمّت بجد للاستيلاء على الأماكن المقدّسة، وخصيصا الحرم الشّريف؛ لتشييد مكانه هيكل سليمان. ونشرت الدَّوائر الصّهيونيَّة صورة هذا الحرم يرفرف عليه العلم الصّهيوني! وكتب اللّورد «ملتشت» الإنجليزيّ الصّهيونيّ بجسارة وتأكيد أنّه «أضحى اليوم الذي يعاد فيه بناء الهيكل جدّ قريب، وإنَّني

(١)) تقرير لجنة شو، صفحة ١٤٨، وجاء في تقرير هايكرفت عام ١٩٢١: «إنّ الاعتقاد السَّائد بأنَّ مقاصد الصّهيونيَّة، والمهاجرة اليهوديَّة، خطرة على مصالح عرب فلسطين القوميَّة والماديَّة. وهذا الاعتقاد عام بين جميع العرب وليس مقتصرًا على طبقة من الشَّعب».

أخصص بقية حياتي لبناء هيكل سليمان مكان المسجد الأقصى»[١].

وذكرت بعض المراجع العلميَّة الرسميَّة «أن اليهود ينتظرون بفارغ الصّبر بعث إسرائيل ... إعادة الدّولة اليهوديَّة، وبناء هيكل سليمان، وإعادة عرش داود»[٢]، وأنَّهم يريدون «العبادة في هيكل سليمان الذي هو جامع الأقصى، وإنشاء مملكتهم في فِلَسطين»[٣].

وتريد الصّهيونيَّة الوصول إلى هذا الهدف مهما كلّفها الأمر، حتّى إن كان ذلك باستعمال القوّة ضد العرب. ولكيما يكون قهر العرب سهلًا؛ يطالب الصّهيونيُّون بإلحاحٍ الحكومةَ المنتدبةَ:

١ – سحب كلّ سلاح من أيدي العرب. وقد جعلوا حكومة فلسطين تسنّ قوانين صارمة ضدّ كلّ من يحمل سلاحًا؛ حتَّى ولو كان ذلك سكينًا. ولا يسري هذا القانون عمليًّا، إلَّا على العرب.

٢ – التَّرخيص لليهود بحمل السِّلاح[٤].

٣ – تشكيل وحدات عسكريَّة من اليهود وحدهم، تنضمّ إلى الجيش البريطانيّ في فِلَسطين[٥].

٤ – تسريح قوَّة حدود شرق الأردن؛ لأنَّ معظم أفراد هذه القوَّة من العرب.

---

(١) ذكرها الدكتور كنعان في كتابه The Palestine Arab Cause، ص١٨.

(٢) الموسوعة البريطانيّة، طبعة ١٩٢٦، في بحث الصهيونيّة.

(٣)) الموسوعة اليهوديّة، ضمن الدكتور كنعان هذين النصّين في كتابه المذكور سابقًا، صفحة ١٨.

(٤) صّرح الدكتور إيدر «إنَّه من الضرَّوريّ منع العرب من حمل السّلاح، والترَّخيص لليهود وحدهم بحمله» تقرير هايكرافت ١٩٢١، صفحة ٥٧، من الطّبعة الإنجليزيَّة.

(٥) وأكَّد جابوتنسكي في كتاب أرسله إلى التايمز بتاريخ ١ مايو (أيار) ١٩٢١، أنّه من الواجب منح اليهود وحدهم امتياز الخدمة العسكريَّة.

٥ – إعـادة تشـكيل قـوَّة البوليـس الفلسـطيني، عـلى أن تكـون فصائـل البوليـس في الجهـات التـي يقطنهـا العـرب واليهـود بالاشـتراك، مؤلّفـة مـن اليهـود فقـط.

ولم يكتـفِ اليهـود المهاجـرون في فلسـطين بالمطالبـة بحـقّ التَّسـلُّح، بـل هـم، عمليًّـا وسريًّـا، يتسـلَّحون منـذ مـدَّة طويلـة. وإنَّ فضيحـة تهريـب السِّـلاح التـي ظهـرت في مينـاء يافـا في أكتوبـر (تشريـن الأوّل) عـام ١٩٣٤ لأوضـح دليـل عـلى ذلـك: كان يـرد هـذه المينـاء مئـات مـن براميـل «الزفـت» اليابـس، باسـم يهـوديّ في تـل أبيـب. وكان هـذا التَّاجـر ينقلهـا بعـد أن وقَّـع أوراق الاسـتلام بإمضائـه، دون أن يشـعر بحقيقـة مـا في داخلهـا. وذات يـوم، بينـما كان العـمّال جادّيـن في نقلهـا، وقـع أحدهـا، فتصـدّع، وظهـر أنّ الزّفـت اليابـس مـا هـو إلَّا «قـشرة» رقيقـة تحجـب صندوقًـا. ولمَّـا أخـذت الحكومـة خـبر ذلـك، حجـزت البراميـل الباقيـة في المينـاء، وفتحـت الصّناديـق التـي في داخلهـا، فوجدتهـا مـلأى بالسِّـلاح مـن مختلـف الأنـواع. فطلبـت الحكومـة المرسـل إليـه البراميـل فلـم تجـده، وعبثًـا حاولـت العثـور عليـه! وحجـزت الحكومـة البراميـل التـي أرسـلت إلى تـل ابيـب، وحرسـت المـكان الـذي كانـت فيـه بالجنـد، ورغـم هـذا الاحتيـاط، فقـد اختفـت البراميـل بعـد يومـين!

ولم تكـن هـذه البراميـل الأولى من نوعها التي وردت إلى تل أبيب ..[١].

وأخـيرًا، يـودّ الصّهيونيُّـون، وقـد طلبـوا مـرارًا، إلغـاء الكتـاب الأبيـض الـذي أصـدره عـام ١٩٢٢ المسـتر تشرتشـل، وزيـر المسـتعمرات حينئـذ؛ لأنَّـه التَّفسـير الرَّسـميّ لتصريـح بلفـور الـذي حـدَّد أعـمال اليهـود في فِلَسـطين،

(١) راجع الصَّحافة الفلسطينيّة عام ١٩٣٤.

وقال بصراحة إنّ مطامعهم في تأسيس دولة لهم خاصَّة في الأرض المقدّسة قائمة على غير حقّ، ومخالفة لتصريح بلفور.

وسنرى، في الفصل التَّالي، كيف أنّ الصّهيونيَّة نجحت في ضغطها على حكومة جلالته، ومنعها إيّاها من القيام بواجباتها نحو السُّكَّان العرب، تلك الواجبات التي من بينها ترقية الحكم الذَّاتيّ سيرًا مع إنشاء الوطن القوميّ في فِلَسطين.

***

ومطامع الصّهيونيَّة في الشَّرق العربيّ لا تقف عند هذا الحدّ.

يريد الصّهيونيُّون الاستيلاء على شرق الأردن، وقد طالبوا به مرارًا.

وكتب جابوتنسكي في التايمز مبيّنًا ضرورة تعاون الحكومة في فِلَسطين، مع المؤسّسات الصهيونيّة، وجعلها الإدارة والتّشريع أداة لتسهيل الاستعمار اليهوديّ للبلاد. وطلب «فتح أبواب شرق الأردن أمام الاستعمار الصّهيونيّ»[1]. والمهاجرة عندهم أوّل خطوة لاستعمار البلاد والاستيلاء عليها.

ومتى تمّ للصهيونيِّين وضع يدهم على فِلَسطين وشرق الأردن، يستعملون قواهم للاستيلاء على سوريا ولبنان وقسم كبير من العراق. وكتب بنتويش أن «لا حاجة لأن تكون فِلَسطين المستقبل محدودة بحدودها التَّاريخيَّة. ففي إمكان المدنيَّة اليهوديَّة الامتداد على جميع البلاد التي وعدوا فيها في التّوراة، من البحر الأبيض المتوسّط حتّى الفرات، ومن لبنان حتّى نهر مصر. هذه هي البلاد التي أُعطِيَت للشَّعب

(١) راجع التايمز، سبتمبر (أيلول) ١٩٢٩.

المختـار»[1].

وحديثًـا قـال ولهيلـم ريبـل، المحامـي الصهيـونيّ البولـونيّ، وقائـد حركـة «السـير إلى فِلَسـطين»، ورمزهـا «فلسـطين لليهـود»، «إنَّنـا لا نعـين الآن حـدود مملكـة إسرائيـل، وهـذه الحـدود تكـون تلـك التـي نقـدر عـلى الوصـول إليهـا»[2].

وتطمـح الصّهيونيَّـة زيـادةً عـلى تأسـيس مملكـة يهوديَّـة في بـرّ الشَّـام والعـراق، إلى اسـتعمار الـشّرق العـربيّ اسـتعمارًا اقتصاديًّـا.

فمطامـع الصّهيونيَّـة لا تنحـصر في فِلَسـطين فحسـب، بـل هـي تريـد الاسـتيلاء عـلى عمـوم البـلاد العربيـة: اسـتيلاء كليًّـا عـلى قسـم منهـا، واسـتيلاء اقتصاديًّـا عـلى القسـم الآخـر.

فمطامعهـا هـذه، التـي تجـد في تحقيقهـا ورفضهـا تفسـير الحكومـة المنتدبـة لتصريـح بلفـور، يثبـت بـأنّ الصّهيونيِّـين يرفضـون تصريـح بلفـور وصـكّ الانتـداب، ويريـدون أن يكونـا أوسـع أفقًـا، بحيـث يشـملان جميـع آمالهـم وآمانيهـم.

(١) نورمان بنتويش: Palestine of the Jews.

(٢) مورنينغ بوست: The Morning Post، ١٧ نوفمبر «تشرين الثاني» ١٩٣٦.

الفصل الثّالث
الحكم الذّاتي

**

يوجب صكّ الانتداب، المتضمّن لتصريح بلفور، على الحكومة المنتدبة القيام بواجبات مزدوجة: إنشاء وطن قوميّ يهوديّ في فِلَسطين، والمحافظة على مصالح وحقوق العرب، وترقية الحكم الذّاتيّ في البلاد، وتنفيذ ذلك في وقت واحد. واعترفت لجنة الانتدابات في جنيف، والحكومة المنتدبة بأنّ شقيّ تلك الواجبات مستويان أهميّة. فهل نفّذت حكومة جلالته صكّ الانتداب بإنصاف ودون محاباة؟

من يدرس صكّ الانتداب وما نُفِّذ منه، يرَ وللأسف، أنَّ الحكومة البريطانيَّة قد نفّذت الشّقّ الأوّل؛ أي واجباتها نحو الصّهيونيِّين، وأهملت تنفيذ الشقّ الثَّاني من صكّ الانتداب؛ أي واجباتها نحو العرب، وجميع التّقارير الرَّسميَّة تثبت هذه الحقيقة.

ثمّ، ما الذي قامت به حكومة جلالته؛ لترقية الحكم الذَّاتيّ في البلاد، كما توجب عليها ذلك المادة الثانية من صكّ الانتداب؟

وما هي الأسباب التي حالت دون إنشاء مجلس تشريعي في البلاد؟

أوليست فلسطين في حاجة ماسَّة إلى تأسيس حكومة نيابيَّة، حرصًا على مصلحة جميع السُّكّان؟

١

ما الذي قامت به الحكومة المنتدبة لترقية الحكم الذّاتي؟

وعد اللّورد اللنبي في ٧ نوفمبر (تشرين الثّاني) ١٩١٨، شعب سوريا وفلسطين «بإقامة حكومات وإدارات تستمدّ سلطانها من إرادة سكان البلاد»[١].

ولمَّا تأسَّست الحكومة المنتدبة في فلَسطين صرّح السير هربرت صمويل أوّل مندوب سام على هذه البلاد، بأنّ «سياسة حكومة جلالته هي إرضاء الرَّغائب القانونيَّة للشَّعب اليهوديّ في العالم بما يتعلَّق بفلسطين، مصحوبًا بالمحافظة التَّامَّة على حقوق السُّكَّان الحاليين ... ويجب أن تكون الوسائل التي ستُتَّخذ لترقية مستوى معيشة العرب، عين تلك الوسائل الواجب علينا اتّباعها في فِلَسطين، كما لو لم يكن هناك مسألة صهيونيَّة، وكما لو لم يوجد تصريح بلفور».

بات العرب ينتظرون تنفيذ الحكومة البريطانيَّة وعودها العديدة.

وبعد أن تسلّم السير هربرت صمويل الحكومة من السُّلطة العسكريَّة، ألّف في أكتوبر ١٩٢٠ مجلسًا استشاريًّا؛ نصف أعضائه من الموظّفين البريطانيِّين، والنّصف الآخر ينتخبه المندوب السَّامي، على أن يشمل أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين، ومثلهم من اليهود. وبما أنّ الموظّفين لا يخرجون عن رأي الحكومة، وبإضافة اليهود إليهم، كانت

(١) البروفيسور كاسترناك، The Observer، في ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦.

الأكثريـة، في مثـل هـذا المجلـس حكوميّـة، فضاعـت الفائـدة المرجـوة مـن إنشـائه، وأصبـح أداة حكوميَّـة، لا يمثّـل البـلاد بـشيء، ولا يعـبّر عـن رأيهـا أبـدًا.

وبعـد ذلـك بقليـل، نـشرت حكومـة لنـدن مـشروع دسـتور فلسـطين؛ فشـخص إلى العاصمـة البريطانيَّـة وفـد عـربيّ ليطلـع الحكومـة عـلى مطالـب الشّـعب؛ ولينـاقشـها في أنّ الدّسـتور الجديـد المنـويّ سـنّه لا يحقّـق مطالـب البـلاد، ولا يضمـن حقـوق العـرب. فـأصرّ وزيـر المسـتعمرات عـلى رأيـه، ولم يعـر أقـوال الوفـد كبـير اهتـمام. فأرسـل الوفـد في ١٧ يونيـو (حزيـران) ١٩٢٢، قبيـل عودتـه إلى وطنـه، كتابًـا للوزيـر جـاء فيـه: «إنّ حقـوق العـرب في فِلَسـطين لـن تكـون مضمونـة إلَّا بتأسـيس حكومـة وطنيَّـة فـورًا، تكـون مسـؤولة أمـام مجلـس نيـابي، ينتخـب جميـع أعضائـه أهـل البـلاد المسـلمون والمسـيحيّون واليهـود»[1].

وصـدر الدسـتور، وأصبـح نافـذا في البـلاد ابتـداءً مـن اليـوم الأوَّل مـن سـبتمبر (أيلـول) ١٩٢٢، ونـشر في الجريـدة الرَّميَّـة بصـورة «أمـر صـادر مـن مجلـس الملـك الخـاص بمقتـضى السـلطات المخوّلـة لـه بقانـون الاختصـاص الأجنبـيّ عـام ١٨٩٠»، ومهّـد لـه بمقدمـة احتـوت عـلى تصريـح بلفـور وصـكّ الانتـداب.

وجـاء ذكـر المجلـس التَّشريعـيّ في الفصـل الثَّالـث مـن الدّسـتور، وحـدد أعضـاءه باثنـين وعشريـن عضـوًا، عـدا المنـدوب السَّـامي الـذي يكـون رئيسًـا لـه، عـشرة منهـم مـن الموظّفـين الإنجليـز، وعـشرة مـن الوطنيِّـين بـين مسـلم ومسـيحيّ، واثنـان مـن اليهـود.

(١) تقرير لجنة شو، صفحة ٢٣.

وكانت صلاحية هذا المجلس جدّ محدودة ومقيّدة، حتى أنّه كان للمندوب السَّامي الحقّ أن يرفض كلّ قرار من قراراته لا يروق في عينيه!

نظر الوطنيّون إلى هذا المجلس التَّشريعيّ فوجدوا أنّهم لا يستطيعون داخله الدّفاع عن حقوق الشّعب العربيّ؛ لأنَّهم فيه أقليَّة[1]، عندئذ قرّروا مقاطعة انتخاباته، وعدم الاشتراك فيه[2]، فأوقفت الحكومة تنفيذ الجزء الخاص بإنشاء المجلس التشريعي من الدستور. واكتفت بتعيين مجلس شورى مؤلّف من أعضاء عددهم وتمثيلهم كعدد وتمثيل الأعضاء الذين نصّ عليهم قانون المجلس التَّشريعيّ السَّابق الذّكر. فرفضت اللّجنة التَّنفيذيَّة العربيَّة هذا المجلس أيضًا؛ لأنَّه لا يمثّل الأمَّة ولا يحقِّق أمانيها. ورفض الأعضاء العرب الذين عُيِّنوا الاشتراك فيه.

وفي ١٣ أكتوبر (تشرين الأوّل) ١٩٢٣، طلب المندوب السَّامي من العرب تأليف «وكالة عربيَّة» يكون لها ما «للوكالة اليهوديَّة» من الصّلاحيَّة. فرفض الزُّعماء في فِلَسطين هذا الاقتراح؛ لأنَّه، في رأيهم، لا فائدة حقيقيَّة تعود على العرب منه.

---

(١) لقد دلّت التّجارب بأنّ جميع الموظّفين الإنجليز، من غير اليهود، غير راضين عن سياسة الحكومة الصّهيونيَّة ولكنّهم لا يستطيعون معاكستها والوقوف ضدها حفظًا لمراكزهم.

(٢) نشرت اللّجنة التنفيذيَّة العربيَّة دعوة إلى الأمَّة لمقاطعة الدّستور والانتخابات، وجاء فيها: «نصّ الدستور أنَّه ستشكّل لجنة من أعضاء المجلس المنتخبين؛ لكي تنظر مع الحكومة في أمر مراقبة المهاجرين. إنّ هذه اللّجنة ستكون مقيّدة بنظام لا تتخطّاه، وأنّ تنفيذ قراراتها يعود إلى المندوب الذي أنيط به أمر تمهيد السّبل بجميع الوسائل لهذه الهجرة، التي علمت الأمّة أنَّها هي التي ستلتهم البلاد بما فيها من أخضر ويابس؛ ولهذا فلن يكون للّجنة إلَّا الموافقة على عدد المهاجرين الذين سيدخلون البلاد للقضاء على سكّانها من الوجهة الاقتصاديَّة والقوميَّة».

وفي ديسمبر (كانون الأوّل) ١٩٢٣، أنشأت الحكومة مجلسًا استشاريًّا مؤلّفًا من كبار الموظّفين الإنجليز، وتابعت حكم البلاد مباشرةً حتّى يومنا هذا، غير آبهة إلى واجبها في ترقية الحكم الذّاتيّ في البلاد.

وهكذا، فإنّ حكومة جلالته، رغم وعودها العديدة للعرب، رفضت رفضًا باتًّا طلب العرب عام ١٩٢٢ في تأسيس حكومة وطنيَّة مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه سكّان البلاد، متعلّلة أنّ ذلك يتعارض مع الوعود التي أعطيت لليهود! وفي دورتين متتابعتين لاجتماع عصبة الأمم (١٩٢٤ و١٩٢٥) أجابت حكومة جلالته بصراحة بأنَّه لا يمكن إنشاء مجلس تشريعيّ في فلسطين، يكون العرب فيه ممثلين حسب عددهم؛ لأنّ ذلك يحول بين الحكومة وبين تنفيذ الواجبات المتعلّقة بإنشاء الوطن القوميّ: «وأقل ما يقال في هذا الجواب أنّه ساذج: ومعناه الحنث بالوعد الذي أُعطِيَ عام ١٩١٨ للسُّكّان الوطنيِّين»[1].

***

ولمَّا عيّن السير جون تشانسلور في ديسمبر (كانون الأوّل) ١٩٢٨، مندوبًا ساميًا على فلسطين، أعار ترقية الحكم الذاتي اهتمامه. وبعد أن أخذ رأي السُّكّان وأنعم النّظر في أحوال البلاد، من جميع نواحيها، اقترح في يونيو (حزيران) ١٩٢٩، على وزارة المستعمرات اقتراحات اعتبرت مكتومة، وكانت موضع النّظر عندما وقعت اضطرابات أغسطس (آب) ١٩٢٩، فتأجَّل البحث فيها.

على إثر تلك الاضطرابات، أرسلت الحكومة البريطانيَّة لجنة تحقيق مؤلّفة من بعض أعضاء البرلمان، وبرئاسة السير ولتر شو، لدرس أسباب

(١) البروفيسور كاسترناك، The Observer، في ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦.

الاضطرابات ووضع اقتراحات لمنع تكرارها. فدرست الحالة في البلاد، ووضعت تقريرًا دقيقًا قيّمًا، قالت فيه إنَّ أهمّ أسباب الاضطرابات هو الاستياء العام السَّائد في البلاد من سياسة الحكومة. «ونحن نعتقد أنّ شعور الاستياء الذي يسود الأهالي العرب، والنَّاشئ عن عجزهم المتواصل عن نيل أي قسط من الحكم الذَّاتيّ، يزيد في خطورة مصاعب ومشاكل الإدارة المحليَّة، وإنّه كان سببًا ساعد على وقوع الاضطرابات الأخيرة، وهو عامل لا يمكن تجاهله عند البحث عن التَّدابير الواجب اتّخاذها لاجتناب وقوع مثل هذه الاضطرابات في المستقبل ... لذلك نقتصر على القول إنّه من المؤكّد تقريبًا أن يوجّه طلب لاستئناف المباحثات (في موضوع الحكم الذاتي)، وأن رفض مثل هذا الطلب يكون ظلامة دائمة الأثر»[1].

وبعد أن درست وزارة المستعمرات تقرير لجنة شو، وتقرير الخبير القدير السير جون هوب سمبسون، وضعت حكومة جلالته الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠، الذي أنصفت فيه العرب بعض الإنصاف. وقالت في الموضوع الذي نحن بصدده: «قد أمعنت حكومة جلالته النّظر في هذه المسألة، على نور درجة التقدّم والرقيّ الحاليّ، معتبرة على الأخص الواجب الملقى على عاتقها، والذي يقضي عليها جعل البلاد في أحوال سياسيَّة وإداريَّة واقتصاديَّة تكفل ترقية معاهد الحكم الذَّاتيّ. وقرّرت أنّ الوقت قد حان للتَّقدُّم خطوة أخرى في سبيل منح أهالي فِلَسطين درجة من الحكم الذَّاتيّ تتلاءم مع أحكام صكّ الانتداب. وبناءً على ذلك، تنوي حكومة جلالته تأليف مجلس تشريعيّ ينطبق على الأصول المتّبعة في الخطَّة السِّياسيَّة التي أعلنها المستر تشرتشل في بيانه المؤرّخ

(١) تقرير لجنة شو ١٩٣٠، ص١٧٢.

في ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٢»[١].

أثار هذا الكتاب الأبيض ثائر الصّهيونيِّين على الحكومة البريطانيَّة. وأخذوا ينتقدون السّياسة الجديدة التي عزمت حكومة جلالته على اتّباعها في الأرض المقدّسة. وقام دعاتهم في البرلمان البريطانيّ بحملة شديدة على وزير المستعمرات: اللورد باسفيلد، وأخيرًا، هدَّد الصّهيونيُّون حكومة جلالته بإعلان حرب اقتصاديَّة عليها إن قامت بتنفيذ محتويات الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠.

فهاب رئيس الوزارة المستر ماكدونالد الأمر، وأرسل إلى الدّكتور وايزمن تحريرًا فسّر فيه الكتاب الأبيض، وقضى على ما جاء فيه لصالح العرب.

وعدلت الحكومة البريطانيَّة عن قرارها في إنشاء المجلس التّشريعيّ الذي أبانت فائدته وضرورته جميع اللِّجان الرَّسميّة!

على أنّ الصّهيونيَّة لم تكتفِ بهذا الفوز. بل أرادت الانتقام من السّير جون تشانسلور، الذي جرؤ على إثارة مسألة إنشاء مجلس تشريعيّ في البلاد، فاستعملت نفوذها لدى حكومة لندن، فكانت النّتيجة أن أقيل السّير جون تشانسلور، المندوب السّامي، ونُقِلَ بعض كبار الموظّفين البريطانيِّين في فلسطين حينئذ! واستمرَّت الحكومة المنتدبة في حكم البلاد مباشرة، تاركة للصّهيونيَّة اليد الكبرى في إدارة شؤون فلسطين.

***

وفي أواخر عام ١٩٣٥ اهتمّ المندوب السَّامي الحالي، السير آرثر واكهوب، بإنشاء مجلس تشريعيّ، بعد أن رأى ضرورته وفائدته للبلاد عامّة. وخابر بذلك وزارة المستعمرات، فقبلت رأيه ومشروعه.

(١) الكتاب الأبيض عام ١٩٣٠، صفحة ١٤ (الطبعة الإنجليزيَّة).

وكان مشروع المجلس التَّشريعيّ يتألَّف من ٢٨ عضوًا موزَّعين على الوجه التَّالي:

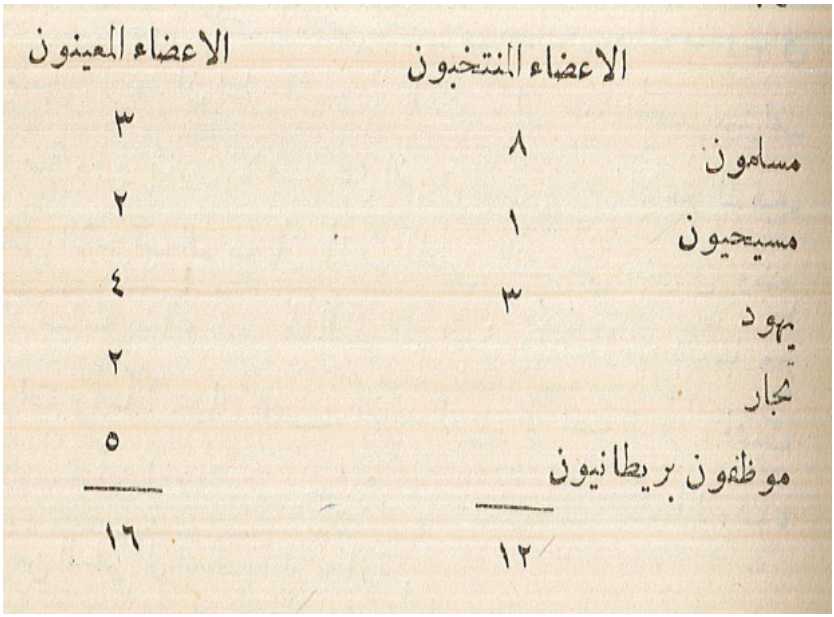

	الأعضاء المنتخبون	الأعضاء المعينون
مسلمون	٨	٣
مسيحيون	١	٢
يهود	٣	٤
تجار		٢
موظفون بريطانيون		٥
	١٢	١٦

أمَّا الرَّئيس فبريطانيّ يؤتى به من خارج فِلَسطين.

وجابه العرب المشروع بتروٍّ وإمعانِ فكر، وأخيرًا، قبلته مبدئيًّا أكثريَّتهم على أن يحدث فيه بعض التَّبديل، وأن توسّع دائرة صلاحيته. أمَّا اليهود فحملوا عليه حملة شعواء، وأخذوا يحرِّرون المقالات، ويلقون المحاضرات، ويدوِّنون الكتب؛ لمحاربته وإبانة عدم فائدته للبلاد! وادّعوا أنّ العرب في فِلَسطين لا يهتمّون بالسِّياسة. وأنّ الذين يطالبون بإنشاء حكومة نيابيَّة هم أفراد قلائل، لا غاية لهم إلَّا في منافعهم الشَّخصيَّة ... وتمكَّن الصّهيونيُّون من اكتساب الرَّأي العام في البرلمان البريطانيّ. وحمل أنصارهم في جلسة «مجلس العموم» الواقعة في ٢٤ مارس (آذار) ١٩٣٦، على مشروع المجلس التَّشريعيّ، متّهمين العرب

بأنَّهم لا يصلحون للحكم الذَّاتيّ ... ومدّعين بأنَّ الوقت لم يحن بعدُ لإنشاء مجلس تشريعيّ في فِلَسطين. ومطالبين أن يكون لليهود، إن قامت الحكومة بإنشاء مجلس تشريعيّ، نصف الأعضاء على الأقل!

حاول المستر توماس وزير المستعمرات حينئذ الدّفاع عن المشروع، غير أنَّ أعضاء المجلس المتشبّعين بالأهواء الصّهيونيَّة لم يعيروا براهينه، على ضرورة تنفيذ المشروع، أذنًا صاغية. فخشيت حكومة بالدوين تألّب النُّواب عليها، فعدلت عن مشروع تأسيس المجلس التَّشريعيّ، وأوعزت إلى مندوبها في فِلَسطين أن يتمهّل. وبعد أن أعلن المندوب السَّامي، إنّ هذا المجلس سيؤلّف رغم كلّ معارضة، ولو بتعيين الأعضاء عن الفريق الذي يرفض الاشتراك فيه، رجع وأعلم ممثّلي الأحزاب العربيَّة بأنّ تأليف المجلس التَّشريعيّ يعتبر في وضع فلسطين حينئذ سياسة عليا، ينبغي لها السّفر إلى لندن والمفاوضة بشأنها مع وزير المستعمرات رأسًا! ولمَّا كان الوفد العربيّ على أهبّة السّفر، نشبت الثَّورة في البلاد، فرأى أعضاؤه أنّ وجودهم في الوطن، في تلك الظّروف، أجدى وأنفع من السّفر إلى العاصمة البريطانيّة.

وقد أظهر النِّقاش في مجلس النُّواب، أنَّ معظم الذين تكلَّموا عن القضيَّة الفلسطينيَّة يجهلون واقع الحال في البلاد، ويعملون لصالح الصّهيونيَّة غير مكترثين بحقوق العرب وكيانهم في فِلَسطين. فظهر للعالم بكلّ جلاء أنّ نفوذ الصّهيونيَّة دخل وتمكَّن في البرلمان البريطانيّ. و»أعيدت قصّة الخضوع الحقيرة للنّفوذ الصّهيونيّ، وانهالت على المشروع الجديد عاصفة شتائم ومرافعات غير عاديّة، فترك، رغم أنّه كان نتيجة قرار مجلس الوزراء، ورغم الوعد الذي أدَّاه المندوب السَّامي، بطلب من

الحكومـة، إلى لجنـة الانتدابـات»[1].

ولم يكتـفِ الصّهيونيُّـون بإلغـاء حكومـة لنـدن مـشروع المجلـس، بـل أرادوا مقاصصـة وزيـر المسـتعمرات الـذي جـرؤ عـلى الدّفـاع عنـه. ومـن الأكيـد أنّهـم لم يكونـوا غربـاء عـن الصُّعوبـة القضائيَّـة التـي وقـع فيهـا مسـتر تومـاس، والتـي أدَّت إلى اسـتقالته مـن الـوزارة ومـن مجلـس النُّـوّاب. وعيّنـوا مكانـه صديقـه الحميـم، وداعيتهـم الكبـير، السـير أرمسـبي غـور، والثَّـورة تجتـاح الأرض المقدّسـة! وكـم كان مـن المستحسـن أن يـرى عـلى هـذا المنصـب الرَّفيـع رجـل يوحـي الثّقـة والطَّمأنينـة إلى القلـوب؛ لحيـادة وابتعـاده عـن أسـباب الخصـام المسـتمرّ في فِلَسـطين.

***

لمـاذا رفـض الصّهيونيُّـون مـشروع المجلـس التّشريعـيّ لعـام ١٩٣٥، وكانـوا قـد قبلـوا بمـشروع عـام ١٩٢٢ الـذي يمنحهـم مقاعـد أقـل مـن المـشروع الأخـير؟

كان الصّهيونيُّـون، إبّـان حركتهـم، يشـكون في نجـاح مشروعهـم، ويـودّون نيل رضـاء العـرب عنهـم والعمـل معهـم، ولـو مؤقتـا؛ لأنّهـم كانـوا يخشـونهم. أمَّـا الآن فقـد رأوا أنّ مشروعهـم يتقـدّم بخطـى واسـعات، وأنّ حكومـة جلالتـه لا تجـسر عـلى مخالفتهـم، وأنّ العـرب، الذيـن كانـوا يحسـبون لهـم حسـابًا، منقسـمون، وزعماؤهـم لاهـون في التَّنـازع الشَّـخصيّ والتّجـارب عـلى النّفـوذ «والكـرسي». فشـعروا أنّهـم ليسـوا في حاجـة إلى مداهنـة العـرب، وأنّ لا خـوف عليهـم أنّهـم أماطـوا اللّثـام عـن حقيقـة نواياهـم، برفضهـم الاشـتراك في مجلـس تشريعـيّ يكـون للعـرب فيـه أصـوات أكـثر

(١)) السير أرنست بنيت، The Nineteenth Century and after، سبتمبر ١٩٣٦، صفحة ٣٣٧.

مـن أصواتهـم، والعمـل عـلى إيجـاد أكثريَّـة يهوديَّـة سـاحقة في البـلاد. وقـد صرّح جابوتنسـكي أمـام لجنـة شـو. إنّ السياسـة الصّهيونيَّـة تعمـل، قبـل كل شيء، عـلى «أن يكـون في البـلاد أكثريـة يهوديّـة كي تسـود وجهـة نظـر اليهـود تحـت حكـم ديمقراطـيّ»[1].

يحـارب الصّهيونيُّـون الدّيمقراطيَّـة حينـما تكـون معارضـة لسياسـتهم، ويتمسّـكون بهـا عندمـا يسـتطيعون تحقيـق مآربهـم تحـت لوائهـا. هـم يحولـون دون تطبيـق النّظـم الدّيمقراطيَّـة في فِلَسـطين مـا داموا أقليَّـة فيهـا؛ ليتمكّنـوا، عـن طريـق الاسـتبداد وهضـم حقـوق العـرب، مـن إيجـاد أكثريَّـة والاسـتيلاء عـلى مناصـب الحكـم في البـلاد. وحينـما تتحقَّـق آمالهـم في إيجـاد أكثريَّـة يطالبـون الحكومـة، عندهـا، في إنشـاء مجلـس تشريعـيّ تكـون لهـم فيـه الأكثريَّـة السَّـاحقة والسّـلطة التّامـة، فيتمكّنـون حينئـذ مـن تنفيـذ، داخـل المجلـس أي عـن طريـق التّشريـع، مـا لم يقـدروا عـلى تنفيـذه، عـن طريـق السِّياسـة والمـال. فيسـنون القوانـين التـي ترغـم العـرب، مبـاشرة أو غـير مبـاشرة، عـلى مغـادرة وطنهـم.

وصرح الدكتـور وايزمـن في ٢٥ نوفمـبر (تشريـن الثـاني) ١٩٣٦، أمـام اللّجنـة الملكيَّـة «إنّ اليهـود قـد عارضـوا في إنشـاء المجلـس التَّشريعـيّ لأنَّـه قبـل أوانـه؛ ولأنَّ العـرب يسـتعملونه أداة لعرقلـة توسُّـع الوطـن القومـيّ»[2]، فمتـى يـا تُـرى يحـين أوان المجلـس التَّشريعـيّ في فِلَسـطين؟ مـمَّا لا ريـب فيـه أنَّهـم لا يريـدون إنشـاءه إلَّا بعـد أن يصبحـوا أكثريَّـة في البـلاد، فيتمكّنوا مـن تنفيـذ سياسـتهم مسـتهزئين، في ذلـك، بالأسـس التـي وضعهـا صـكّ الانتـداب، ومسـتخفّين بحكومـة جلالتـه التـي ألقـي عـلى عاتقهـا حمايـة

(١) تقرير لجنة شو صفحة ١٤٤.

(٢) التايمز، ٢٦ نوفمبر، ١٩٣٦.

حقوق العرب، وكان من واجبها ترقية الحكم الذَّاتيّ في البلاد، مع إنشاء الوطن القوميّ. فهل يرضى الشّعب البريطانيّ الأبيّ أن تكون حكومته آلة في أيدي الصّهيونيَّة، وموضع سخرية؟!

٢

مقدرة العرب على الحكم وضرورة تأسيس حكومة نيابية

نرى وللأسف أنّ الحكومة المنتدبة لم تتقدَّم خطوة واحدة في سبيل ترقية الحكم الذَّاتيّ في فِلَسطين. وسبب ذلك ليس لأنّها لا تريد القيام بواجبها، ولكن لأنَّها عاجزة عن مقاومة الصّهيونيَّة، والقيام بعمل لا ترضى عنه، وأنّ مجرى الحوادث في فِلَسطين، حتَّى الآن، يمكن المرء من القول، بأنَّ سياسة الحكومة، في فلسطين، تسير كما لو كانت الصّهيونيَّة عينها تنفّذ صكّ الانتداب. إذ لم ينفذ منه إلَّا ما كان في صالحها. وقد تمكَّنت الصّهيونيَّة من الحيلولة دون إقامة حكومة نيابيَّة، حتَّى أنّها لم ترضَ عن تأسيس مجلس تشريعيّ ضئيل لا يمثّل العرب فيه نسبة إلى عددهم، فحرمت عرب فلسطين من التَّمتُّع بحقّ سياسيّ أوليّ، كانوا يتمتَّعون به قبل الحرب، بينما البلاد العربيَّة الأخرى حازت على قسط واسع من الاستقلال والحريَّة.

كانت الولايات العثمانيَّة قبل الحرب، ومنها فلسطين وسوريا على الأخصّ تتمتَّع باستقلال داخليّ. ويظهر ذلك من التَّقرير الذي رفعته لجنة الحكومة المحليَّة في فِلَسطين إلى المندوب السَّامي، في ٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٤. وجاء فيه: «ففي مختلف الولايات، وفي سوريا وفِلَسطين

على الأخصّ، انتشرت حركة واسعة النِّطاق تحبّذ «اللامركزيَّة» بلغت عام ١٩١٢ حدًّا كان يُخشى معه أن تصبح حركة انفصال خطرة. ورأت الحكومة العثمانيَّة أنّ من الحكمة وضع قانون الولايات المؤقت، الذي تلقَّاه الأهلون بنوع خاص من الارتياح والأنفة. وقد جاء هذا القانون لأهالي سوريا وفلسطين، ليس كمنَّة جادت بها حكومة سخيّة، بل كاعتراف عادل بحقوقهم وأمانيهم...».

و»قانون الولايات المؤقَّت هذا، الذي ورد ذكره في الفقرة السَّابقة، عدل بقانون عثمانيّ آخر صدر في ١٦ أبريل (نيسان) عام ١٩١٤، وكان من أثر هذا القانون بعد تعديله أن منحت ولايات المملكة العثمانيَّة سلطة إنشاء حكومات محليَّة مستقلّة استقلالًا حقيقيًّا»[١]. و»يكفي القول إنَّ أهالي البلاد المعروفة الآن بفلسطين، كان لهم بموجب ذلك الدّستور - أي الدّستور العثماني ١٩٠٨ - ستّة مبعوثين في مجلس المبعوثان في الأستانة»[٢]. و»الحقيقة التي لا ريب فيها هي أنّ الفلاَّح أيضًا كان يشعر، إذا دفع ضريبة لا تتجاوز العشرة الشلنات في السّنة التي تخوّله حقّ التّصويت، أن له رأيًا في إدارة شؤون قريته، ثمّ بصورة غير مباشرة في إدارة شؤون الولايات، حتّى السّلطنة العثمانيَّة نفسها، عن طريق نظام الانتخاب الثَّانويّ. وهذا المركز يختلف عن مركز البلاد الحالي، حيث إنّ الحكم الذَّاتيّ الآن محصور في مناطق البلديَّات، وحتّى في تلك المناطق لا يباشر إلَّا تحت رقابة شديدة»[٣].

***

(١) تقرير لجنو شو ١٩٣٠، ص١٤.

(٢) تقرير لجنو شو ١٩٣٠، ص١٦٧.

(٣) تقرير لجنو شو ١٩٣٠، ص١٦٨.

ولكيما تحول الصّهيونيَّة دون ترقية الحكم الذَّاتي، أخذت تضلّل الرَّأي العام الغربي بقولها:

١ – إنَّ الفلَّاح في فِلَسطين لا يهتمّ شخصيًّا بالشُّؤون السِّياسيَّة.

٢ – وما الشُّعور السِّياسيّ الذي يظهر في القرى، والمطالبة بتأسيس حكومة وطنيّة إلَّا نتيجة دعاية اصطناعيَّة يقوم بها الزّعماء العرب لأغراض شخصيَّة.

«فالادّعاء بأنَّ الفلَّاح لا يهتمّ شخصيًّا بالشُّؤون السِّياسيَّة لم يؤيِّده اختبارنا في فِلَسطين. ولا يستطيع من تجوّل في البلاد كما تجوّلنا، وسمع أصوات الهتاف التي قاطعت عبارات كثيرة وردت في الخطب التي ألقاها رؤساء القرى، والشّيوخ، أن يرتاب بأنّ القرويِّين والفلَّاحين على حدّ سواء يهتمّون، اهتمامًا حقيقيًّا وشخصيًّا، في نتائج سياسة إنشاء الوطن القوميّ، وفي مسألة ترقيات مؤسّسات الحكم الذَّاتيّ في فِلَسطين ... ولذا نرى أنَّ الفلَّاحين العرب يهتمّون في الأمور السِّياسيَّة أكثر من كثيرين من أهالي أوروبا»[1].

وإنَّ الذين كان في فِلَسطين أثناء الإضراب الأخير، وكان فذًّا في التَّاريخ، شاهد أنّ الشّعب العربيّ فيها كتلة واحدة، يضحّي بكلّ شيء في سبيل إنقاذ فِلَسطين من التّهويد، والوصول إلى إنشاء حكومة وطنيَّة في البلاد. وإنَّ الذي تفقّد القرى أثناء الثَّورة الأخيرة، رأى فيها الحماس الفائق حدّ الوصف، والتّضحية التي لم يسبق لها مثيل، وكيف أنَّ الفلاح الفقير يبيع كلّ ما يملك كيما يتمكَّن من شراء بندقيَّة يخرج بها إلى الجبال؛ ليقاتل الذين يعملون على تهويد بلاده وإبادته. إنَّ وطنيَّة هذا الشَّعب

(١) تقرير لجنو شو، ص١٧٠.

الضَّعيف المستميت في سبيل المحافظة على حقوقه في وطنه العزيز، توجب الاحترام والإكبار. وإن لم تتغيَّر حكومة لندن السّياسة التي ترمي إلى إضعافه وتلاشيه، فإنَّها تجني بذلك جناية كبرى لا يغفرها التَّاريخ للحكومة البريطانيَّة. وغريب أن يدعي الشَّعب البريطانيّ حبّه للعدالة والإنسانيَّة، ويسمح لحكومته أن تقوم بأعمال، في فِلَسطين، أقلّ ما يُقال عنها إنَّها تنافي الإنسانيَّة والعدالة كلّ المنافاة. وليس ذلك في سبيل مصالح الإمبراطوريَّة، بل في سبيل خدمة الصّهيونيَّة؛ لأنَّ الشَّعب العربيّ في فِلَسطين، وغيرها من البلاد العربيّة، لا يريد لبريطانيا إلَّا الخير، ولا يودّ إلَّا العمل معها وخدمة مصالحهما المشتركة.

«وليس لدينا ما يحملنا على الرّيب بأنَّ زعماء العرب إجمالًا، وهم يسعون لتحقيق مطالبهم لإنشاء حكومة ذاتيَّة في البلاد، كانوا مدفوعين بشعور وطنيّ حقيقيّ ... ولذا ليس في وسعنا أن نقبل الادّعاء القائل بأنَّ زعماء العرب السِّياسيِّ]ن قاموا بنشر دعاية واسعة حول المسألة الدّستوريَّة بغية إشباع مآربهم الخاصَّة، أو تحقيقًا لغاياتهم الشَّخصيَّة»[1].

***

وتوجب المادَّة الثَّانية من صكّ الانتداب على عاتق الحكومة «... ترقية معاهد الحكم الذَّاتيّ». والحكم الذَّاتيّ مبدأ أساسيّ في الانتداب، ودونه لا تكون البلاد تُدار حسب نظام الانتداب. وتنصّ المادَّة ٢٢ من عهد عصبة الأمم: «إنَّ البلاد التي كانت تابعة إلى الإمبراطوريَّة العثمانيَّة قد وصلت إلى درجة من الرقيّ، يمكن اعتبارها معه مبدئيًّا أمَّة مستقلّة،

(١) تقرير لجنو شو، ص١٧٠.

عـلى شرط أن تقـود إدارتهـا نصائـح ومسـاعدة أمَّـة منتدبـة، حتَّـى تصبـح قـادرة عـلى قيـادة نفسـها وحدهـا».

وعـلى هـذا الأسـاس فـإنَّ الانتـداب يفـرض وجـود هيئتـين سياسـيّتين. تتألَّـف الأولى مـن الحكومـة التـي تنتدبهـا عصبـة الأمـم لتقـوم بمهمّـة «مسـاعدة» وإسـداء «النّصـح» لأجـل «صالـح ورقـي» الشَّـعب المنتـدب عليـه. وتتألَّـف الثَّانيـة مـن الشَّـعب نفسـه. والمـادَّة الثَّانيـة مـن صـكّ الانتـداب تريـد مـن قولهـا «ترقيـة معاهـد الحكـم الـذَّاتيّ» الهيئـة السِّياسـيَّة الثَّانيـة.

والحكومـة البريطانيَّـة لم تحكـم فِلَسـطين حسـب مبـدأ الانتـداب، بـل حكمتهـا حكـمًا مبـاشرًا منـذ الاحتـلال حتّـى اليـوم. فهـي لم تـشرك الشّـعب في التَّشريـع، ولا في الحكـم، حتَّـى ولا في الإدارة. وكلّ مـا هنالـك أنّهـا عيّنـت موظَّفـين مـن الشّـعب ينفّـذون مـا يتلقّونـه مـن الأوامـر.

والمنـدوب السَّـامي في فِلَسـطين يجمـع بـين الهيئتـين السِّياسـيّتين: فهـو يمثّـل الحكومـة المنتدبـة، وهـو بمسـاعدة مجلـس تنفيـذي مؤلّـف مـن كبـار الموظّفـين البريطانيِّـين، يحكـم البـلاد حكـمًا مبـاشرًا، وفي الوقـت عينـه ليـس لسـكّان البـلاد أيّـة مؤسَّسـة رسـميَّة يتمكَّنـون بوسـاطتها مـن إبـداء رأيهـم في سـير الحكـم في بلادهـم.

ومـن الطَّبيعـيّ أنّ هـذا النّـوع مـن الحكـم لا يوصـل إلى الغايـة التـي مـن أجلهـا وُضِـعَ الانتـداب: وهـي جعـل أهـل فِلَسـطين قادريـن عـلى حكـم أنفسـهم بأنفسـهم.

وكيف يمكن الوصول بالشّـعب إلى هذه الغاية دون إشراكه في الحكم؟!

تعتـذر الحكومـة البريطانيَّـة؛ لمخالفتهـا المبـدأ الرَّئيـسيّ، الـذي وُجِـدَ مـن أجلـه الانتـداب، بأنّـه ليـس في الإمـكان تأسـيس حكومـة نيابيَّـة عـلى أسـاس

ديمقراطـيّ؛ لأنَّ العـرب يصبحـون في المجلـس التَّشريعـيّ أكثريَّـة، فيحولـون دون إنشـاء الوطـن القومـيّ اليهـودي ... وليـس هـذا بعـذر مقبـول؛ لأنَّـه إن اسـتمرَّت الحكومـة المنتدبـة عـلى هـذه الموارِبـة، فسـيأتي يـوم، ليـس ببعيـد، تعلـن فيـه الصّهيونيَّـة للملأ بأنَّهـا أصبحـت الأكثريَّـة في فِلَسـطين. فهـل تعتقـد الحكومـة المنتدبـة عندئـذ أنّ الوقـت قـد حـان للقيـام بواجبهـا نحـو العـرب؟! وهـل يـرضى العـرب حينئـذ بإنشـاء حكومـة نيابيَّـة أكثريّتهـا يهوديَّـة، مـع علمهـم بـأنّ الصَّهيونيِّـين ينتظـرون، بفـارغ الصَّـبر، اليـوم الـذي يصبحـون فيـه أكثريَّـة؛ كيـما يجعلـوا «فلسـطين يهوديَّـة كـما أنَّ بريطانيـا إنجليزيَّـة»؟

لقـد ابتعـدت الحكومـة البريطانيَّـة كثـيرًا عـن مبـدأ الانتـداب. وتوسّـعت في الخطّـة المخالفـة لصـكّ الانتـداب، حتـى أنَّـه يـكاد يصبـح مـن الصَّعـب عليهـا القيـام بواجبهـا كدولـة منتدبـة. وإنَّ غلطتهـا لا يمكـن تلافيهـا إن تركـت اليهـود يصبحـون أكثريَّـة في فِلَسـطين، إذ يصـير محـالًا عليهـا القيـام بواجبهـا الـذي يلقيـه عـلى عاتقهـا صـكّ الانتـداب.

والانتـداب، بطبيعـة الحالـة، محـدود. وحـدّه أن يصبـح الشَّـعب قـادرًا عـلى حكـم نفسـه، وليـس في إمـكان الحكومـة المنتدبـة تثقيـف الشّـعب تثقيفًـا سياسـيًّا، وجعلـه قـادرًا عـلى قيـادة نفسـه بنفسـه، إذا لم تسـلمه زمـام الحكـم، تحـت إشرافهـا وإرشـادها. وأمَّـا سياسـة الحكومـة في فِلَسـطين، فتـدلّ عـلى أنَّ مـدَّة الانتـداب ليـس بمحـدودة؛ لأنَّ الشَّـعب لـن يصـل، إذا ظلَّـت الحكومـة متّبعـة سياسـتها الحاليَّـة، إلى الهـدف الـذي مـن أجلـه وضع الانتـداب، وطبيعـيّ أنَّ عصبـة الأمـم لم تـرد ذلـك مـن انتـداب بريطانيـا عـلى الأرض المقدّسـة. إنَّ مهمَّـة الحكومـة المنتدبـة مهمّـة «مقدّسـة» تنحـصر في تدريـب الشَّـعب عـلى الحيـاة المسـتقلّة. ومـن البدهـيّ أن تكـون هـذه

المهمّة مؤقّتة، غير أنَّه يظهر أنّ الحكومة البريطانيَّة لم تنتبه إلى هذه الحقيقة.

إنَّ المبادئ الدّيمقراطيَّة، وعهود بريطانيا العظمى، وواجبها نحو صكّ الانتداب، توجب عليها إنشاء حكومة نيابيَّة في فِلَسطين.

وليس من العدالة والإنصاف، أن يُحرَم العرب، وهم الأكثريَّة السَّاحقة في فِلَسطين، من إبداء رأيهم في أعمال سير الحكومة. وليس من العدالة، ولا من بعد السّياسة، ألَّا يكون في البلاد مؤسَّسة رسميَّة يتمكَّن العرب داخلها من إسماع صوتهم، على حين أنّ لليهود مؤسَّستين معترفًا بهما: الوكالة اليهوديَّة في فِلَسطين، والجمعيَّة الصّهيونيَّة في لندن. ولهاتين المؤسّستين نفوذ كبير ليس فقط على الإدارة الفلسطينيَّة، ولكن على الحكومة والدَّوائر السِّياسيَّة في لندن.

«وبناءً على ذلك، فإنَّ الحالة في بلاد يترتّب فيها على الحكومة أن تفصّل على الدّوام في أمور تمسّ بمصالح شعبين، هي أن الأكثريَّة الكبرى، من الأهالي، تجد أن ليس لها مرجع معترف به للاتّصال بالإدارة، بينما أنّ أقليَّة من شعب آخر لها علاقات متينة ورسميَّة معها، وهي في مباشرتها لهذه العلاقات، توجه نظر الحكومة إلى مصالح تلك الأقليَّة من السُّكَّان فقط»[1].

وممَّا لا شكّ فيه أنّ عجز الحكومة المنتدبة، عن إنشاء حكومة نيابيَّة في فِلَسطين، زاد في استياء العرب وقلقهم على مصيرهم في وطنهم. وكان ذلك من أهمّ أسباب الاضطرابات والثَّورات التي أخذت في الازدياد منذ الانتداب. وإنَّ العرب لم يحملوا البنادق ضدّ الإنجليز واليهود،

(١) تقرير لجنة شو، ص١٧١.

إلَّا لأنَّـه لم يعمـل شـيئا يهـدئ روعهـم، ويزيـل المخـاوف العديـدة التـي أحدثتهـا الصّهيونيَّـة الخطـرة عـلى وجودهـم.

ومـن الأكيـد أنَّ الهـدوء والسَّـلام لا يعـودان إلى الأرض المقدّسـة، مـا دامـت الحكومـة المنتدبـة تسـير وراء السِّياسـة الصّهيونيَّـة.

وإنَّ السِّياسـة الوحيـدة التـي تعـود عـلى البـلاد المقدَّسـة بالسَّـلام، هـي تلـك التـي تؤمّـن السُّـكَّان عـلى كيانهـم، وتعيـد إليهـم حقوقهـم. وعـلى تلـك السّياسـة أن تبـدأ بتأسـيس حكومـة نيابيَّـة ديمقراطيَّـة تحافـظ عـلى مصالـح وحقـوق جميـع أهـالي فِلَسـطين.

الكتاب الثالث

النِّضال في فِلَسطين

الفصل الأوّل
النّضال الاقتصاديّ

**

كلّ يهوديّ يسعى وراء المال، وهو يتّبع أنجع الطّرق التي تعود عليه بأوفر مقدار من ضالَّته المنشودة. وقد وجد بعد بحث طويل، أنّ خير هذه الطّرق: هي الصِّناعة والتّجارة والأعمال الحرَّة التي تعود على أصحابها بربح وافر.

واليهوديّ يبحث عن المكان الذي يمكن أن يكون ميدانًا واسعًا لاستغلال مواهبه، وهو لا يتقيَّد ببلد ما.

ورأى الصّهيونيُّون أنّ خير وسيلة للاستفادة من تصريح بلفور هي اتّباع منهاج مبنيّ على طبيعة اليهوديّ؛ أي المنهاج الذي يمكن اليهوديّ من الاستفادة من مواهبه الصِّناعيّة والتّجاريَّة.

فما هو المنهاج الصّهيونيّ الاقتصاديّ؟ وهل حالة الشّرق الأدنى الاقتصاديّة تمكّنه من النّجاح؟ وما هو موقف شعوب تلك البلاد إزاء هذا المنهاج؟

١

المنهاج الصّهيونيّ الاقتصاديّ

رأينا أنّ الصَّهيونيَّة تطمع في تأسيس مملكة يهوديَّة في الشَّرق العربيّ تكون فلسطين قلبها، ويريد الصّهيونيُّون أن يجعلوا من فلسطين «مصنعًا وعنبرًا»، يصنعون فيه جلّ ما تحتاج إليه البلاد العربيَّة خاصَّة، وبلاد الشّرق الأدنى عامّة؛ ثمّ يستوردون ما لا يقدرون على صنعه من الخارج، ويوزّعون، من فلسطين، مصنوعاتهم وما استوردوه إلى بلاد الشّرق الأدنى، ولاسيَّما البلاد العربيَّة منه.

وبعبارة أخرى، يريد الصّهيونيُّون أن يجعلوا فلسطين «مركز» التّجارة في الشَّرق الأدنى، ووضع أيديهم على جميع أسواقه، ويأملون أن يصبح التَّاجر والصَّانع اليهوديّ هو المسيطر والمتحكّم في هذه الأسواق، وتصبح اقتصاديَّات الشَّرق الأدنى في قبضة سكّان «مملكة إسرائيل».

وهم يطمحون أيضًا إلى جعل فلسطين «السُّوق المالي» لبلاد الشَّرق الأدنى، أي أن تكون فِلَسطين «مصرفًا» للبلاد العربيَّة، وهذا الشَّرق الأدنى، وأن يكون «المال اليهوديّ» الحاكم المطلق في الأسواق الماليَّة في هذه البلاد.

وإذا وضع الصّهيونيُّون أيديهم على الأسواق التِّجاريَّة والماليَّة في البلاد العربيَّة، فإنَّهم يستعمرونها اقتصاديًّا، ويقبضون على «مخنقها» فتصبح لا تستطيع التَّنفُّس إلَّا إذا سمح لها بذلك سكَّانُ «المملكة اليهوديَّة».

وإنَّ خطر الاستعمار الاقتصاديّ لا يقلّ عن خطر غيره من أنواع الاستعمار. وفي الحقّ أنّ لا قيمة للاستقلال السِّياسيّ إن كانت البلاد

مستعمرة اقتصاديًّا، إذ المستعمر الاقتصاديّ يتداخل في كلّ شيء، ويملي على حكومة البلاد السّياسة التي يريدها.

وللوصول إلى هذه الغاية، تجد الصّهيونيَّة في قتل الاقتصاديَّات العربية، وقد اتَّخذت الحكومة أداة لها. وهي تتبع، للوصول إلى غايتها، قاعدة اقتصاديَّة غريبة في نوعها: حماية الإنتاج فيما ينتجه اليهود، وحريَّة التِّجارة فيما ينتجه العرب.

ومن أعمالهم، لقتل التّجارة العربيَّة في فِلَسطين، احتكار الوساطة «القومسيون» في البلاد، فيضطر كلّ تاجر إلى طلب ما يحتاج إليهي من بضائع عن طريق وسيط يهوديّ. ولأجل أن يقتل الوسيط اليهوديّ تجارة عميله العربيّ، ويربح عميله اليهوديّ، يقدّم البضائع للتّاجر العربيّ بسعر، ويقدّمها للتَّاجر اليهوديّ بسعر أقل. وينبغي ألَّا يتوهَّم القارئ أنّ الوسيط في هذه الحالة يربح من اليهوديّ أقلّ من ربحه من العربي! فهو لا يفوّت أيّ جزء من ربحه لأيّ كان، وكلّ ما يعمله هو:

يأتي إليه مثلًا تاجران أحدهما عربي والآخر يهوديّ، يطلبان قماشًا من نوع واحد. ففي هذه الحالة يطلب الوسيط للتَّاجر العربيّ بضاعته بأوصافها المعتادة المعروفة، ويلتمس للتَّاجر اليهوديّ وسائل ليوفّر عليه في الثّمن. ولنفرض أنّ عدد الخيوط في السانتيمتر المربّع، من ذلك القماش هو (ص)، فهو يتَّفق مع التَّاجر اليهوديّ على أن يطلب له القماش عينه، ولكن عدد الخيوط في السانتيمتر المربّع منه (ص_٣). وبالطّبع فإنَّ ثمن القماش الأخير يكون أقلّ من ثمن القماش الأوَّل؛ ولذلك يستطيع التّاجر اليهوديّ بيع بضاعته بثمن أقلّ من الثّمن الذي يطلبه التَّاجر العربيّ. ولما أنّ المشتري لا يستطيع التَّفريق بين

البضاعتين، اللتين هما من نوع واحد، وعليها «علامة» مصنع واحد، يعجب كيف أنَّ التَّاجر الوطنيّ يطلب منه ثمنًا أعظم من الثَّمن الذي يطلبه التَّاجر اليهوديّ. فيحاول العربيّ إقناع عميله بأنَّ ربحه منه زهيد، ويحلف الأيمان المغلّظة ... ومن الطَّبيعيّ في هذه الحال أن يذهب العميل؛ سيرًا وراء مصلحته، ويبتاع ما يحتاجه من اليهوديّ، غير عالم أنّ ما يبتاعه أقلّ جودة من البضاعة التي لدى التَّاجر العربيّ.

وأعلمني أحد مهندسي دائرة الزّراعة أنَّه أراد شراء كميَّة كبيرة من ألواح الخشب، فذهب إلى تاجر عربيّ فطلب منه ثمنًا معيّنًا لكلّ لوح خشب، فاعترض المهندس على ارتفاع السّعر؛ لأنَّه يعلم أنَّ تاجرًا يهوديًّا يبيع لوح الخشب، من ذات النّوع، بثمن أقلّ، فأكَّد له التَّاجر العربيّ بأنَّ ربحه، من الثَّمن الذي طلبه يكاد لا يُذكَر، وأطلع على «الفاتورة»، فعجب المهند من ذلك؛ لعلمه بأنَّ التَّاجر اليهوديّ يربح ربحًا كافيًا، في حين أنّ سعره أقلّ من السِّعر الذي طلبه التَّاجر العربي! وهو يعلم أنّ الخشب عند التَّاجرَيْن مستورد من مصنع واحد، وعن طريق وسيط واحد، وبسعر واحد. فحمله هذا على التّفكير، وخطر له أن يحصي عدد الألواح في المتر المكعّب، فوجد أنَّ عدد ألواح التَّاجر العربيّ (س) في المتر المكعب، وألواح التّاجر اليهوديّ س _ ٥، وذلك ناجم عن فرق في سمك ألواح الأخشاب، فعلم المهندس عندئذ سبب الفرق في السّعرين.

وهناك أمثلة كثيرة أخرى، أذكر منها، مثال «علب الحليب»، فقد رُئِيَ أنّ هذه العلب من بعض الماركات تُباع في المخازن اليهوديَّة بسعر أقلّ ممَّا تُباع به في المخازن العربيّة. وسبب ذلك أنَّها تحتوي على كميَّة من الحليب أقلّ ممَّا تحتويه العلب التي تُباع عند التُّجَّار العرب.

وبمثل هذا الغشّ التّجاري، أوقعت الصّهيونيَّة أضرارًا عظيمة بالتّجارة العربيّة، ويهمّ الصّهيونيَّة، بصورة خاصَّة، قتل الزّراعة العربيَّة في فِلَسطين؛ حتَّى يفلس المزارع العربيّ، ويضطر إلى بيع أرضه لليهود.

وأوَّل من نفَّذ هذه الخطَّة، المندوب السَّامي الأوّل؛ السّير هربرت صمويل «الصّهيونيّ الصَّميم»، فإنَّه، مع علمه بأنَّ البلاد كانت في حال بؤس وفقر، أخذ يشدد في تحصيل الضَّرائب بصورة ترهق المزارعين، وعمل على تنزيل أسعار غلَّات البلاد تنزيلًا عظيمًا؛ وذلك بمنع إصدار الغلال والزّيت إلى الخارج. كان هذا عام ١٩٢٠، وكانت الحاصلات خصبةً جدًّا، والطَّلب عليها من الخارج قويًّا، والأسعار عالية. وكان المزارعون يأملون في تسديد ديونهم النَّاجمة عن الحرب، وتحسين ماليّتهم، ولكن حيل بينهم وبين جني الثَّمرة، وانتهاز الفرصة، ومنعوا من الإصدار، فهبطت أسعار محاصيلهم من الغلال والزّيت، التي هي أساس ثروة البلاد، وضاعت بذلك آمالهم.

وزادت الحكومة ضائقة المزارعين شدّةً بتصفية البنك الزِّراعيّ العثمانيّ، وإجبارهم على دفع المبالغ التي كانوا قد استدانوها منه، فوقع المزارعون في ضائقة ماليّة شديدة، حتَّى أنَّ كثيرين منهم وجدوا أنفسهم عام ١٩٢٢ عاجزين عن حرث أراضيهم، فدبَّ اليأس إلى نفوسهم، فمنهم من استدان بربا فاحش، ومنهم، وهم الأكثرون، لم يتمكَّنوا حتَّى من الاستدانة، فاضطروا إلى بيع ما يملكون من الأرض، أو قسم منها؛ تخلُّصًا من الضَّائقة الماليَّة التي كانوا يعانونها.

وممَّا يؤسف له أن تقوم الحكومة المنتدبة بتصفية ذلك البنك الوحيد من نوعه، في حين أنّ البلاد كانت، وما تزال، في حاجة شديدة إلى بنوك زراعيّة، وأنّه من واجب الحكومة تأسيس مصارف زراعيَّة لمساعدة

الفلّاح. ومن هذا التّناقض أن تقوم الحكومة بتلك التّصفية، بعد أن قال السير هربرت صمويل، في المنشور الذي أذاعه في يوليو (تموز) ١٩٢٠: «إنّ الحكومة ستؤسّس مصارف لإقراض الفلّاحين ما يلزمهم لآجال طويلة؛ ولترويج الصّناعات الوطنيَّة!».

ويستعمل اليهود سلاح المقاطعة في قتل الزّراعة العربيَّة، قرأت في الصّحف، إبَّان الثَّورة الأخيرة، صورة نشرات كتبت بأحرف غليظة، وعلقت على جدران تل أبيب. هذا نصّها: «أيُّها اليهوديّ: اعلم أنّ ٩٥٪ في المائة من البطّيخ الذي يُباع في المدينة هو من محصول المجرمين، سكّان مدينتي قلقيلية وطولكرم. وكلّ من يدفع ملّيمًا لشراء بطّيخ يزيد أعداءنا قوّة في حربهم ضدّ الاستعمار اليهوديّ، لا تأكل ولا تشتر بطيخًا».

ويعمل اليهود على تنزيل أسعار المحصولات الزّراعيَّة التي لا ينتجونها مستعملين، لهذه الغاية، طرقًا اقتصاديَّة، يدعمها التّشريح في البلاد؛ ولنوضّح ذلك بالأمثلة:

لم يفلح المزارع اليهوديّ في زراعة الموز، بينما نجح فيها المزارع العربيّ، فادّعى اليهود؛ لكي يؤذوا المزارع العربيّ، أنّ الموز في البلاد قليل. وبعد سعي، نالوا من الحكومة تخفيف الضّريبة عن الموز الأجنبيّ، فدخل البلاد وعمّ السّوق ونزل سعر الموز، فقل ربح المزارع العربيّ، إن لم يكن قد خسر. وما يزال اليهود يتّبعون مثل هذه الوسيلة بقتل بعض محصولات العرب من الخضار.

والفلَّاح العربيّ يزرع السّمسم، والسّمسم من المزروعات الصّيفيّة التي تحتاج إلى دقَّة في التّعشيب والفلاحة، و»يستطاع زراعة الأرض بعد قلعه مزروعات شتويَّة فورًا؛ ولهذا يجب تشجيع زراعة السّمسم

لأسباب زراعيَّة علاوة على الأسباب التِّجاريَّة»[1]، ورغم الفائدة التي تعود على البلاد من زراعته، فقد تعمَّدت الصّهيونيَّة قتله:

في حيفا معمل يهوديّ لاستخراج الزّيوت (معصرة)، يدعى معمل «شمن». وقد طلبت الصّهيونيَّة رفع الضّريبة عن السّمسم الخارجيّ لحماية هذا المعمل؛ متعلِّلة بأنَّ أسعار السّمسم الفلسطينيّ مرتفعة، ومحصول البلاد منه غير كاف. وطلبت أيضًا زيادة الرّسوم الجمركيَّة على الزّيوت الواردة من الخارج، فلبَّت الحكومة الطّلب، فنزل سعر السّمسم الفلسطينيّ، وارتفع سعر الزّيوت، فتضرَّر الفلاح العربيّ، والمستهلك الفلسطينيّ.

وتقاطع الصّهيونيَّة السّمسم الوطنيّ، وتفضّل شراء السّمسم الأجنبيّ، وإن كان أغلى ثمنًا وأقلّ جودةً! ففي عام ١٩٢٩ بينما كانت صادرات السّمسم ٣٥٣٩ طنًّا، ومتوسّط سعر الطن ٢٠ جنيهًا و٤٣٦ ملًّا، بلغت الواردات منه ٣٤٧٠ طنًّا بسعر ٢٣ جنيهًا و٢٧٨ ملًّا للطنّ. ويرد أكثر السّمسم من الصّين؛ وهو أقلّ جودةً من السّمسم الفلسطينيّ[2].

ومن هذه الأرقام التي ضمّنها السير سمبسون تقريره القيم، يظهر لنا أنّ السّمسم الفلسطينيّ يسدّ حاجة البلاد؛ لأنَّ الصَّادرات منه أكثر من الواردات.

ولربَّما يستغرب القارئ كيف يجد السمسم الصينيّ سوقًا في فلسطين، في حين أنَّ السمسم الوطنيّ الذي هو أحسن منه جودةً، يُباع في الأسواق الخارجيَّة بسعر أقل! والأمر ليس بغريب إذا علمنا أنَّ الوضعيَّة في

(١) تقرير سمبسون، ١٩٣٠، ص١٤٩.

(٢) راجع تقرير سمبسون، ١٩٣٠، ص١٤٨.

فِلَسطين سياسيَّة قبل كلّ شيء. ووطنيَّة اليهود كبيرة، وهم يريدون قتل المزارع العربيّ حتّى ولو تحمّلوا في سبيل ذلك شيئًا من الضّرر الماديّ.

وتتبع الصّهيونيّة عين هذه السّياسة مع الزّيتون الفلسطينيّ، الذي هو محصول المزارع العربيّ وحده.

وفي حيفا، مطاحن يهوديّة أسَّسها البارون إدمون دي روتشيلد، وابتدأت تدور عام ١٩٢٣. ولكي تحمي الحكومة هذه المطاحن اليهوديَّة، وضعت ضريبةً كبيرةً على الدّقيق الوارد من الخارج، ورفعت الرُّسوم الجمركيَّة عن القمح الأجنبيّ، فتضرَّر المزارع العربيّ من ذلك كثيرًا[١].

ونتيجة لسياسة «حماية الإنتاج بالنّسبة لليهود، وحرية التِّجارة للمنتوجات العربيّة»، هبطت أسعار المحصولات الزّراعيَّة إلى نصف قيمتها المعتادة. «فالسّوق مكتظّة بالمحصولات (الأجنبيَّة)؛ ولذا لم يعد في وسع المزارع أن يبيع الزَّائد من محصوله»[٢]. ورغم كلّ هذا، لم ترحمه الحكومة، ولم تمدّ يدها لمساعدته، بل زادت في شقائه، «فرفعت نسبة العشر وضريبة تعداد المواشي للدَّخل الصَّافي من زراعة الأرض من١٩٪ إلى ٣٢٪!»[٣].

ولمَّا كانت المصنوعات العربيَّة في فِلَسطين قليلة الأهميَّة، لم تعرها الصّهيونيَّة اهتمامًا كبيرًا، بل حوّلت قواها لمحاربة المصنوعات في جميع البلاد العربيّة؛ ليخلو لها السّوق في الشَّرق العربيّ، معتمدةً في ذلك

(١) راجع تقرير سمبسون، ١٩٣٠، ص١٥٩.

(٢) تقرير اللّجنة الحكومية «جونسون كروسبي» التي عينت لدرس حالة المزارعين، ١٩٣٠، ص٦٤.

(٣) تقرير اللّجنة الحكومية «جونسون كروسبي» التي عينت لدرس حالة المزارعين، ١٩٣٠، ص٦٥.

عـلى «الحمايـة الجمركيّـة».

ولنـضرب مثـلًا عـلى ذلـك معمـل إسـمنت «نيـشر»، هـذا المعمـل ملـك اليهـود والإنجليـز، ومكانـه حيفـا. مكّنـت الحكومـة معمـل «نيـشر» مـن الاحتفـاظ بالسُّـوق الدَّاخـليّ، وذلـك بوضعهـا رسـمًا جمركيًّـا مرتفعًـا عـلى الإسـمنت الأجنبـيّ.

فبيـع طـن الإسـمنت في فِلَسـطين، عـام ١٩٣٠ بجنيهـين و٧٠٠ مل، وكان قسـم مـن هـذا الإسـمنت يُبـاع في مـصر وقـبرص، «غـير أنّ القسـم الأعظـم مـن الصَّـادر كان إلى سـوريا، حيـث بيـع الطـنّ بمعـدل ٤٥ شـلنًا، أي أقـلّ مـن السّـعر الـذي يُبـاع بـه في فِلَسـطين بتسـعة شـلنات، فضـلًا عـن مصاريـف الشّـحن، أي بأسـعار غـير مربحـة»[١]. والغايـة التـي ترمـي إليهـا «نيـشر» هـي أضعـاف المركـز المـالي لمعامـل الإسـمنت العربيّـة حتـى تغلـق أبوابهـا، ويخلـو السّـوق للإسـمنت الصّهيـونيّ.

وتريـد الصّهيونيَّـة أيضًـا مضاربـة المصنوعـات المصريَّـة القطنيَّـة والجلديَّـة، وصناعـة التّبـغ، وتعمـل عـلى مضاربـة البـلاد العربيَّـة الأخـرى في صناعـة الملبوسـات، وقـد أعربـت الوكالـة اليهوديَّـة عـن أملهـا هـذا في التَّقريـر الـذي قدمتـه إلى السـير جـون هـون سمبسـون[٢].

***

وليتـم للصّهيونيَّـة الفـوز في محاربـة الاقتصاديَّـات العربيّـة، تجـد في إقصـاء العامـل العـربيّ عـن جميـع أعمالهـا. ومـن غريـب أمرهـا أنَّهـا تعلـن في

(١) تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٥٧، وفي الصفحة نفسها قال الخبير: «وقد سبب رفع الرسم من ١٢ شلنًا إلى ١٦ شلنًا و٦ بنسات على الطن، رغما عن أنه في وسع الشركة الربح بموجب التعريفة الأولى، الانتقاد الشديد، وهو انتقاد لا يخلو من الحق».

(٢) راجع تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٦٤-١٦٦.

الأنديـة والمجتمعـات وفي كتاباتهـا، أنَّهـا قـد جلبـت الخـير للعامـل العـربيّ، وتـصرّح بأنَّهـا تريـد فائدتـه وإيجـاد عمـل لـه! غـير أنّ الـذي لـه أدنى اطّـلاع عـلى حقيقـة الحـال في فلسـطين، يـرى بوضـوح أنّ أعـمال الصّهيونيَّـة تناقـض أقوالهـا:

ففـي ميـدان الزّراعـة، لا تسـمح الصّهيونيَّـة لأيّ يهـوديّ باسـتخدام العامـل العـربيّ. وإن فعـل ذلـك تجازيـه المؤسَّسـات الصّهيونيَّـة أشـدّ الجـزاء[1].

وهــي لا تســتخدم العامــل العــربيّ في جميــع مصانعهــا، فجميــع عــمّال مصانـع «شـيمن» للزّيـوت مثـلا هـم مـن اليهـود، كـما أنّ جميـع عـمال «مطاحــن فلســطين الكــبرى» مــن اليهــود أيضًــا[2].

ولـكي تؤمـن الصّهيونيَّـة عـلى نفـاذ سياسـتها هـذه، ألّفـت نقابـة العـمال اليهـود فرقًـا مـن العـمّال باسـم «الحاميـات اليهوديَّـة». ومهمّـة هـذه الحاميـات التعـرّض للعـمّال العـرب ومنعهـم مـن الأعـمال التـي يمارسـونها، بحجَّـة أنَّهـا يجـب أن تكـون خاصَّـة باليهـود، وإذا تابـع العـمَّال العـرب عملهـم اعتـدى عليهـم أفـراد الحاميـات، وحاولـوا منعهـم بالقـوَّة، فتقـع حـوادث داميـة، وفي كثـير مـن الأحيـان تكـون تلـك الأعـمال عربيَّـة صرفـة. فهـم يعتـدون عـلى العـمَّال الذيـن يقطفـون البرتقـال ويقومـون بتعبئتـه لحسـاب التَّاجـر العـربيّ الـذي يكـون قـد اشـترى أثمـار «بيـارة» يهـودي، ومتـى اشـترى تاجـر أثمـار بيّـارة، انقطعـت علاقـة صاحبهـا بالثّمـر، وحـقّ للشَّـاري التَّصرُّف بالثَّمـر كـما شـاء، وقطفـه بوسـاطة أيّ شـخص أراد، ورغـم هـذا الحـقّ الصّريـح، تـأبى «الحاميـات اليهوديَّـة» عـلى التَّاجـر العـربيّ حـقّ

(١) راجع تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٦٤-١٦٦.

(٢) راجع تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٥٨-١٥٩.

التَّصرُّف بشؤونه. وتمنعه من تشغيل بني قومه، والأنكى من ذلك أنَّها تحاول إرغامه على دفع أجر للعامل اليهوديّ ضعف ما يدفعه للعامل العربيّ! وأشدّ في النّكاية وجود تجّار من العرب يشترون محصولات خصومهم، ويقبلون بشروط «الحاميات اليهوديَّة»!

والغاية التي تسعى وراءها الصّهيونيَّة من مقاطعة العامل العربيّ هي أوّلًا: إيجاد أعمال لأكبر عدد ممكن من اليهود؛ لتحول دون «البطالة» ولتتمكَّن من مطالبة الحكومة بفتح أبواب الهجرة. وثانيًا: لتسدّ أبواب الرّزق أمام العامل العربيّ، فترغمه على الرّحيل من وطنه، ويمكننا تفهّم حالة العامل المسكين متى علمنا أنّ الصّهيونيَّة واضعة يدها على معظم الموارد الاقتصاديَّة في البلاد.

هذا هو المنهاج الصّهيونيّ الاقتصاديّ، ويعتقد زعماء الصّهيونيَّة أنّه يضمن «لمملكة إسرائيل» الرّخاء ورغد العيش، فهل يؤيّده علم الاقتصاد، والحالات الاقتصاديّة والسّياسيَّة في البلاد العربيَّة؟!

٢

حظّ المنهاج الصهيوني الاقتصادي من النّجاح

لا يستطيع الواقف على حالة فلسطين وبلاد الشَّرق الأدنى، أن يأمل للمنهاج الصّهيونيّ الاقتصاديّ النَّجاح والتَّوفيق؛ وذلك لعاملين أوّلهما اقتصاديّ، وثانيهما سياسيّ.

الصِّناعة والتِّجارة لا تعرفان المحاباة ولا الخواطر! فإذا وُجِدَت سلعتان من جنس واحد، وإتقان واحد، في سوق واحد، فذات الثّمن الأقلّ تَرُوج في ذلك السُّوق، فهل للمصنوعات الصّهيونيَّة في فِلَسطين عواملُ تمكّنها من الرَّواج في السُّوق العربيّ، وإقصاء البضاعة الوطنيَّة أو الأجنبيَّة عنه؟ وللإجابة عن هذا السُّؤال، يجب البحث أوّلًا في «المصنع الصّهيونيّ» ومن أين تأتيه موادّه الأوليَّة، وما هي العوامل التي تكون «السّعر الأدنى» الكافي لإحياء المصنع دون مكسب.

فلسطين بلاد فقيرة، ولا يمكن أن تصبح يومًا ما بلادًا صناعيَّة. إذ هي خالية من الموادّ الأوليَّة التي هي العامل الأكبر في تفوّق كلّ صناعة. فالمصنع الصّهيونيّ في حاجة إلى جلب هذه المواد من الخارج. ومن هذه الجهة، فإنَّ للمعمل الأوروبيّ عامل تفوّق عظيم، إذ هو ليس في حاجة إلى جلب جميع موادّه الأوليَّة من أسواق غريبة، وأجرة العامل تلعب دورًا هامًّا في تكوين السّعر وتفوُّق مصنوعات على أخرى. فإن ارتفعت كانت عائقًا لرواج الإنتاج، وإن قلَّت، فإنَّها تسهّل الرّواج. وأجرة العامل الصّهيونيّ في فِلَسطين لا تقلّ عن أجرة العامل الإنجليزيّ،

وتفوق أجرة العامل الألمانيّ والإيطاليّ وغيرها من عمال كثير من البلاد الأوروبيَّة.

ولهذين السّببين ستزاحم المصنوعات الأوروبيَّة المصنوعات الصّهيونيّة في فلسطين. وأعتقد أنّها لن تمكن المصنوعات الصهيونيّة من تجاوز حدود الأرض المقدّسة.

وهناك عدوّ ثانٍ أشدّ وطأة وأكثر صلابة على المصنع الصّهيونيّ من المصانع الأوروبيَّة، وهو مصانع اليابان، فإنَّ قد توفّر لدى هذه الأمّة العجيبة عاملا التَّفوّق في المنافسة الصِّناعيّة والتِّجاريَّة: «المواد الأوليَّة، وانخفاض أجرة العامل»، وفي إمكانها إغراق أسواق الشّرق أجمع بمصنوعاتها، إن لم يكن أسواق العالم. فالمصنع الصّهيونيّ لا يستطيع الوقوف أمام هذه المصانع الحديثة، والمجهّزة بكل أسباب التَّفوُّق الصِّناعيّ.

ولقد انتشرت في أمَّهات المدن العربيَّة، روح اقتصاديَّة فتيَّة، فتأسَّست فيها، بخطى واسعة، مصانع ومتاجر، ومصارف من الأهميَّة بمكان. وعندما قامت الجمعيَّة الصّهيونيَّة بعمل برنامجها الاقتصاديّ، لم يدر في خلدها أنَّ البلاد العربيَّة ستمدّ بصرها في أحد الأيَّام إلى بعيد، وتجد وراء الصّناعة لتحرِّر نفسها اقتصاديًّا بقدر الإمكان؛ ليتمّ لها استقلالها السّياسيّ، ولم يخطر ببالها أنَّ نهضة مباركة صناعيَّة، تجاريَّة وماليَّة، ستعمّ الأقطار العربيَّة التي تودّ الصّهيونيَّة أن تستغلّها وحدها وتسودها اقتصاديًّا لتسودها سياسيًّا. لم تعتقد الجمعيَّة الصّهيونيَّة أنَّ الشَّعب العربيّ، الكسول في رأيها، سيشمّر عن ساعد الجدّ ويغالب العواصف، ويكيّف نفسه حسب الظُّروف والأزمان؛ لتخلد له الحياة،

ويكـون مـن الخالديـن. لم تفطـن إلى هـذا كلّـه، وظنَّـت أنَّـه في مقدورهـا جعـل العـربيّ مطيّـة لهـا، وأداة في بنـاء «وطنهـا القومـيّ» في قسـم مـن بـلاده المقدّسـة. وعليـه وعـلى أسـواقه تـدوم حيـاة هـذا الوطـن. ولكـن هـي الحقيقـة تخيّـب هـذه الآمـال، وتـرى أنّ المنهـاج الـذي تُبنَـى عليـه «المملكـة اليهوديَّـة» في فلسـطين خاطـئ، إذ هـو قائـم عـلى نظريَّـات مغلوطـة. فالنَّهضـة الاقتصاديَّـة في جميـع الأقطـار العربيَّـة مـن مصريَّـة وسـوريَّة وعراقيَّـة لا تـدع سـبيلًا لـرواج المصنوعـات الصّهيونيَّـة، ولا طريقًـا إلى تفـوّق التَّاجـر الصّهيـونيّ، لا لسـبب قومـيّ فحسـب، بـل لسـبب حيـويّ اقتصـاديّ لا يمكـن التَّغلُّـب عليـه:

فلسـطين خاليـة مـن جميـع المـواد الأوليَّـة. بينـما بقيَّـة الأقطـار العربيَّـة فيهـا بعـض هـذه المـواد. في مـصر القطـن. وفي سـوريا الحريـر والصّـوف والقطـن. وفي العـراق الصُّـوف والبـترول، فوجـود هـذه المـواد الأوليَّـة عوامـل تفـوق في الصِّناعـة والتّجـارة. ثـمَّ إنَّ العامـل العـربيّ يتقـاضى أجـرًا لا يُذكـر أبـدًا بالنّسـبة إلى أجـر العامـل الصّهيـونيّ الـذي لا يسـتطيع العيـش إن انخفـض أجـره.

وقـد أخـذت هـذه الأقطـار في تأسـيس مصـارف تجاريَّـة وصناعيَّـة وزراعيَّـة. وشـجّعت هـذه المصـارف الأعـمال الاقتصاديّـة الوطنيّـة، وعـاد ذلـك عليهـا بالرّبـح الجزيـل، وفي كلّ عـام يُقـام معـرض، صناعـيّ وتجـاريّ، في إحـدى أمَّهـات المـدن العربيَّـة، ويكـون الإقبـال عليـه عظيـمًا.

***

ورغـم هـذه الحقائـق الاقتصاديَّـة، فـإنَّ زعـماء الصّهيونيَّـة يحاولـون ويؤكّـدون أنَّ للصِّناعـة والتِّجـارة في فِلَسـطين مسـتقبلًا طيّبًـا! في حـين أنَّنـا إذا نظرنـا إلى حيـاة المصانـع الصّهيونيَّـة في فِلَسـطين، نجدهـا اصطناعيَّـو لا

تستطيع البقاء دون المساعدات الحكوميَّة والخارجيَّة. «ومن الواضح أنَّ معمل إسمنت «نيشر» يعتمد على الضَّريبة الواقية؛ ليس لاستدرار الأرباح فقط، بل للاستمرار في الوجود أيضًا؛ ذلك لأنَّه لا يستطيع أن يزاحم الإسمنت الوارد من الخارج لو رُفِعَت هذه التّعريفة الجمركيَّة الواقية. ومن الجليّ أيضًا أنَّ معمل الزّيت «شيمن»، لم ينجح إلَّا بعد أن ألغي الرّسم الجمركيّ المفروض على الحبوب الزّيتيَّة المستوردة من الخارج. كما أنَّ أقبية ريشون لزيون وزكرون يعقوب، مدينة في بقائها إلى كرم واهتمام البارون إدمون دي روتشيلد، لا إلى مجهوداتها الاقتصاديَّة، وصناعتها في تقدّم بسبب الرّسم المفروض على واردات النّبيذ والكحول. وكذلك يُقال في تجارة المنسوجات، فقد استفادت من إعفاء الموادّ الأوليَّة من الرُّسوم ومن الرّسم الجمركيّ الذي فُرِضَ على ما يماثلها من المنسوجات الأجنبيَّة، وقدره ١٢٪ (اليوم من ٢٥٪-٤٠٪) من قيمتها. وفي الحقيقة إنَّ الصِّناعات الكبيرة في فِلَسطين تعتمد على التَّعديل أو التَّبديل في التّعريفة، وإنَّ سائر الأهالي يتحمَّلون الضَّرائب كي يتمكَّن أصحاب هذه المعامل من دفع أجور عمّالهم، وجني بعض الرّبح»[١].

وقد كتب مدير الجمارك والمكوس والتّجارة في هذا الصّدد إنّه «يرتاب فيما إذا كان في إمكان بعض المشاريع الكبيرة أن تحافظ على كيانها بدون مساعدة من الخارج»[٢]. نرى من هذه التَّقارير الرَّسميَّة أنّ المصنوعات الصّهيونيَّة لا تستطيع أن تجد لها مكانًا في السُّوق الفلسطينيّ إلَّا بصورة اصطناعيَّة، فكيف يأمل زعماء الصّهيونيَّة إذن في الاستيلاء على الأسواق الخارجيَّة؟!

(١) تقرير سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٦٣ و١٦٤.

(٢) تقرير سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٦٦.

وقد بحثت الوكالة اليهوديَّة في نموّ وتقدّم الصّناعات في فِلَسطين، وفي مذكّرة قدّمتها إلى الخبير الكبير السير سمبسون، جاء فيها: «يجب ألَّا يؤبه من النَّاحية الصّناعيَّة لما يُقال عن مقدرة البلاد على استيعاب السُّكَّان، بل إنَّه يجب أن يصرف النّظر عن هذا القول نهائيًّا، إذ ينبغي أن ينظر في الدّرجة الأولى إلى الشَّعب اليهوديّ بالذَّات، وإلى ما تستطيع البلاد تصديره من منتوجاتها»[1]. وهي تعني بعبارة «أن يُنظر في الدّرجة الأولى إلى الشّعب اليهوديّ بالذّات» إرادة اليهود في المجيء إلى فلسطين، ومقدرتهم الصّناعيَّة! ولنفرض جدلًا أنّ جميع يهود العالم يودّون المجيء إلى فلسطين، وأنَّ كلّ واحد منهم هو أمهر صانع في العالم، فهل يحلّ هذا مشكلة الصّناعة في فِلَسطين، ويجعل من الأرض المقدّسة بلادًا صناعيَّة، في استطاعتها الاستيلاء على الأسواق الأخرى؟!

إنَّ مستقبل الصّناعة في فِلَسطين يتوقَّف على الموادّ الأوليَّة الموجودة في البلاد، وعلى الأسواق الخارجيَّة التي يمكن لتلك الصّناعة الرّواج فيها[2]. هذا هو الشرّط الأولّي والأساسّي لنجاح كلّ صناعة، وللأسف، فإنَّ الوكالة اليهوديَّة تتبع المواربة في حججها، وتجعل من الشّرط الأوليّ شرطًا ثانويًّا. وقد رأينا أنّ لا أمل للصّناعة الصّهيونيَّة في اكتساح أسواق الشَّرق الأدنى لعوامل اقتصاديَّة؛ فضلًا عن العوامل السّياسيَّة.

وتحاول الوكالة اليهوديَّة إقناع الخبراء والرَّأي العام، بأنَّ في وسعها حلّ المشكلة الصّناعيَّة بوساطة المهاجرة. وقد أدلى «اليهود بجدّ أنّه

(١) تقرير سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٦٤.

(٢) قال مدير الجمارك والمكوس والتّجارة في تقريره عن الصّناعة في فلسطين: «ويلاحظ أنّه حتى يقيض لأيّ معمل النّجاح الثّابت، يجب أن يوجه أنظاره إلى الأسواق المصريَّة والسُّوريَّة لاستهلاك القسم الأكبر من منتوجاته، لا إلى الأسواق الفلسطينيَّة». تقرير سمبسون صفحة ١٦٦.

يمكـن حـلّ مشـكلة تصريـف الألبـان الزّائـدة بإدخـال عـدد وافـر مـن المهاجريـن. وردّدت هـذه الحجَّـة أيضًـا بشـأن المسـاكن. إذ قيـل إنَّ زيـادة عـدد المهاجريـن تفسـح مجـال العمـل لعـمّال البنـاء»![1] وإنَّ زيـادة المهاجـرة تـروّج البضائـع اليهوديَّـة وتحـثّ عـلى إنشـاء معامـل كبـيرة لصنـع المنسـوجات. «فـإن نظرنـا إلى هـذه المسـائل مـن هـذه النَّاحيـة، نجـد أنَّ إدخـال رأس المـال والعـمّال، وإنشـاء معامـل كبـيرة للمنسـوجات في حيفـا وتـل أبيـب، مـمَّا يجلـب الرّخـاء إلى البـلاد، ولكـنّ هـذا الرّخـاء لا يـدوم حتّـى تُسـتهلك هـذه الأمـوال»[2].

ومـن يضمـن لهـذه المعامـل العمـل المسـتمرّ؟ وهـل مـن المؤكّـد أنَّهـا سـتجد لمنتوجاتهـا أسـواقًا تـدرّ عليهـا الأربـاح لتعيـش وتعيـش العـمّال الذيـن يعملـون فيهـا؟ ألم تـدلّ الوقائـع الاقتصاديَّـة أنَّـه لا يمكـن لفلسـطين أن تكـون بلـدًا صناعيًّـا، في إمكانهـا الاسـتيلاء عـلى أسـواق الـشّرق العـربيّ؟ «إنَّ الواجـب عـلى الحكومـة أن تنظـر إلى أبعـد مـن الحـاضر القريـب، إذ لا يوجـد دليـل يقنعنـا بـأنَّ إنشـاء معمـل كبـير للمنسـوجات في فِلَسـطين سـيُكَلَّل بالنَّجـاح الباهـر، لاسـيَّما وأنّ أجـور العـمّال تتوقَّـف عـلى مـا تقـرّره نقابـة العـمّال يهـود العموميَّـة، بينـما معامـل المنسـوجات في اليابـان وبمبـاي، المجهّـزة بالمكانـات الحديثـة والتـي تسـتخدم العـمّال بأجـور رخيصـة، غـير قـادرة عـلى إيجـاد أسـواق كافيـة لتصريـف بضائعهـا»[3]، والصّهيونيَّـة في خطّتهـا الصِّناعيَّـة، أي الإكثـار مـن رؤوس الأمـوال والمصانـع، ترمـي إلى غايـة سياسـيّة: إدخـال العـمّال بكـثرة لإيجـاد أكثريَّـة يهوديَّـة

(١)) تقرير سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٦٧.

(٢) تقرير سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٦٧.

(٣) قرير سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٦٧.

في البلاد. وهذه السّياسة ضارَّة جدًّا؛ لأنَّه وإن تمكَّنت الصّهيونيَّة من إيجاد أعمال للمهاجرين، فلا يمكن أن تكون تلك الأعمال إلَّا مؤقتة «غير أنّ الحكومة ليست مسؤولة عن الحاضر الذي يتيسّر فيه رأس المال الجديد فقط، بل هي مسؤولة أيضًا عن الأحوال المستقبلة لما ينفد ذلك المال، فلا حياة للمهاجر عندئذ إلَّا بالعمل، وهذا العمل لا يتيسّر إلَّا إذا تمكّنت تلك المعامل من الوقوف أمام منافسة معامل سائر البلدان»[1]، وتمكّنها من ذلك محال».

لهذه الأسباب؛ نعتقد اعتقادًا جازمًا أنَّه «من الخطر تشويق أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة إلى إنشاء المعامل التي لا يُضمَن نجاحها في فلسطين؛ تبريرًا لزيادة عدد المهاجرين»[2].

وها قد رأينا أنّ المهاجرة، منذ ١٩٣٠، وهو التّاريخ الذي نشر فيه تقرير السير سمبسون الرّسمي القيم عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران في فِلَسطين، قد زادت كثيرًا، حتَّى أنَّه بلغ عدد المهاجرين منذ ذاك التّاريخ ٢٥٠ ألفًا على الأقل. فهل تمكَّنت الصّهيونيَّة من حلّ مشاكل صناعته وإيجاد أسواق لها؟

تثبت الوقائع أنَّ الصِّناعة اليهوديَّة في فِلَسطين رغم المهاجرة الواسعة، ورغم المساعدات الخارجيَّة، ورغم حماية الحكومة، لم تتقدَّم ولم تستطع احتكار الأسواق الفلسطينيَّة بدليل انتشار البضائع غير اليهوديَّة فيها. وقد أدَّت هذه الحالة إلى إفلاس عدد كبير من المصانع اليهوديَّة. وأثبت مستر هرون مدير دائرة الصِّحّة، في شهادته التي أدَّاها أمام لجنة

(١) تقرير سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٦٨.

(٢) تقرير سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٦٩.

التَّحقيـق الملكيَّـة بتاريـخ ١٨ نوفمـبر (تشريـن الثَّـاني) ١٩٣٦، أنَّ «فلسـطين هـي أقـلّ بـلاد في العـالم تسـتطيع سـدّ حاجاتهـا بنفسـها، بدليـل زيـادة الـواردات الهائلـة عـن الصَّـادرات»[1].

والأمـل الـذي كان للدَّوائـر الصّهيونيَّـة في الاسـتيلاء عـلى الأسـواق في الـشّرق العـربيّ قـد خـاب. بـل إنَّ مصنوعـات هـذه البـلاد قـد وجـدت لهـا مكانًـا واسـعًا في الأسـواق الفلسـطينيَّة. وأرقـام الصَّـادرات والـواردات بـين سـوريا وفلسـطين توضِّـح لنـا ذلـك:

السنة	الوارد من سوريا بالجنيه الفلسطيني	الصَّـادر إلى سـوريا بالجنيـه الفلسـطيني
١٩٢٩	٤٧٣٠٧٦	١١١٦٠٨
١٩٣٠	٥٢٦٨٨١	١٠٦٧٠٣
١٩٣١	٣٠٤٧٩٥	١١١٢٠١
١٩٣٢	٢٦٦٥١٧	١١٤٢٢٨
١٩٣٣	٣٢٩٤٣٦	١١١٤٥٩
١٩٣٤	٤٢٩٤٠٥	٩٥٨٦١
١٩٣٥	٥٢٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠

(١) التايمز ١٩ نوفمبر «تشرين الثَّاني» ١٩٣٦.

والعامل السياسيّ في عدم نجاح المنهاج الصّهيونيّ الاقتصاديّ جدّ مهمّ: لقد فهم العالم العربيّ الخطر الصّهيونيّ، وعلم أنَّ الصّهيونيَّة لا تهدّد فلسطين فحسب، بل جميع البلاد العربيَّة، سياسيًّا واقتصاديًّا، فعزم على محاربتها وقتل جرثومتها قبل أن يستفحل خطرها ... فقرر مقاطعة المصنوعات والمتاجر الصّهيونيَّة. واجتمعت هيئة العلماء في فارس وغيرها من البلدان الإسلاميَّة، وحرّمت شراء البضائع الصّهيونيَّة.

أمَّا في فِلَسطين، فقد اشتدَّت روح المقاطعة وأظهر الشّعب، الكبير النّفس، رغبة شديدة وإرادة عظيمة، في محاربة المنتوجات الصّهيونيَّة؛ لأنَّه يشعر أنّ من الذلّة والعار أن يغذّي بأمواله الصّهيونيَّة التي تعمل على إخراجه من وطنه العزيز ... فتحوَّل مثلًا عمل لجنة «الحرس الوطنيّ» اليافيّة، من الإشراف على الإضراب إلى الإشراف على المقاطعة.

ولكن، هل يكفي الاقتناع بالمقاطعة السّلبيَّة؟ أي هل يكفي الاقتناع بأن تسود روح المقاطعة في الشّعب دون أن نموّن أسواقنا بما يحتاجه من بضائع، حتّى يصبح العربيّ مستقلًّا عمليًّا، عن الأسواق اليهوديَّة؟ وهل ليس هذا النّوع من الاقتصار على المقاطعة، وخيم العواقب، وربَّما يدبّ اليأس في روح الشّعب الذي يريد التَّخلُّص من الاستعمار الصّهيونيّ؟ وهل ليس على هيئاتنا السّياسيَّة واجبات اقتصاديَّة لا تقلّ أهميَّة عن واجباتها السّياسيَّة؟ هذا ما نوضّحه في الفصل السَّادس من هذا الكتاب.

نرى من كلّ هذا أنّ العوامل الاقتصاديَّة والسّياسيَّة في الشّرق الأدنى تحولُ دون تقدّم الصّناعة والتّجارة الصّهيونيَّة، وإذا نظّم العرب مقاطعة اليهود، وأقاموها على أسس اقتصاديَّة، فإنَّها تسدّ أمام المنتوجات اليهوديَّة أسواق الشّرق العربيّ، وتحصرها في فلسطين في الأحياء اليهوديَّة.

ومن المعلوم أنّ اليهود لا يتّجرون على بعض، فلا يبقى، أكيدًا، مستقبل اقتصاديّ للصّهيونيَّة في الشّرق العربيّ ولا في فِلَسطين، وبدونه لا نجاح للوطن القوميّ اليهوديّ حتّى وإن تأسَّس سياسيًّا.

***

ورغم الواقع والحقائق الاقتصاديَّة، فإنَّ الصّهيونيَّة ما تزال تكابر وتصرّ على تضليل الرَّأي العام عن واقع الحال في فِلَسطين. وتقول إذا كانت اقتصاديَّات فلسطين ضعيفة، فكيف استطاع مئات ألوف من اليهود دخول البلاد والعيش فيها برخاء. وكيف استطاعت حكومة البلاد القيام بمصاريفها، وادّخار ستّة ملايين جنيه حتَّى أواخر عام ١٩٣٥؟ وقد أثّرت هذه الحجج على كثير من أعضاء البرلمان البريطانيّ، فأخذوا يعتقدون بغناء فلسطين ورخائها! أمَّا الذي له أدنى إلمام بحالة فلسطين، فإنَّه يرى التَّضليل واضحًا ويستطيع الإجابة دون صعوبة:

إنَّ حياة اليهود في فِلَسطين اصطناعيّة. وإنَّ جميع أعمالهم من صناعيَّة وزراعيَّة لا تسدّ نفقاتها، ولا تستطيع متابعة الأعمال دون المساعدات الخارجيَّة. حتّى أنّ الديون كانت قد تراكمت على تل أبيب، أهمّ وأغنى مركز صهيونيّ، وبلغت سبعين ألف جنيه فلسطينيّ. وما تخلّصت منها إلَّا بهبة من الحكومة، كان قدرها أربعين ألف جنيه، والباقي دفعته الجمعيّات اليهوديّة. ويعيش اليهود في فلسطين على رؤوس أموالهم، وعلى ما يأتيهم من الإعانات الخارجيَّة.

«وقد أصاب الإنجليزيّ الخبير بأحوال البلاد في ملاحظته بأنّ الرّخاء في فلسطين ما هو إلَّا نظريّ ووقتيّ»[1]. ومن الأكيد أنّ تدفُّق الإعانات لا

(١) السير إرنست بينيت: The Nineteenth Century، سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦.

يستمرّ دائمًا، وعند انقطاعها تواجه الصّهيونيّة الحقيقيَّة وجهًا لوجه. وسيرى اليهود الذين خدعوا في قدومهم إلى فلسطين، إنّهم لا يستطيعون فيها مزاولة الأعمال المربحة التي تؤمن لهم مستوى الحياة الذي اعتادوا عليه. وعند جفاف تلك الأنهر الذهبيَّة التي تصبّ في فلسطين، تحلّ في البلاد أزمة لم ير تاريخ فلسطين مثيلها، وتكون شدّتها ومصائبها متناسبة مع عدد اليهود في البلاد.

ووضعيَّة مالية الحكوميَّة في فلسطين غير طبيعيّة، كوضعيَّة حالة البلاد الاقتصاديَّة. وما الوفر الذي لدى حكومة فلسطين إلَّا نتيجة الضَّرائب التي تأخذها الحكومة على الواردات التي لا تتناسب مع حياة البلاد الاقتصاديّة. وتلك الواردات «بلغت خلال السّنين الأربع الماضية، أربعة أضعاف الصَّادرات»[1]، وها إن هزّة واحدة، كانت هي نتيجة لتلك الحالة غير الطّبيعيَّة في فلسطين، كلفت الحكومة مبلغًا كبيرًا لسدّ النّفقات التي سببتها الثَّورة الأخيرة ... وها أن أزمة شديدة، أشدّ بكثير من جميع الأزمات السَّابقة، تجتاح البلاد، وتوقع أضرارًا فادحة بالعرب واليهود معًا.

وقال اقتصاديّ أمريكيّ كبير، بعد أن درس وضعيَّة البلاد من النَّاحية الاقتصاديَّة: «ما هذا الرّخاء إلَّا فيضان مؤقت، وكثرة اصطناعيَّة، قائم على غير أساس اقتصاديّ، وإنَّني لا أرى إلَّا مستقبلًا مظلمًا، وصدمة اقتصاديَّة فظيعة تحلّ بهذه البلاد»[2].

(١) السير إرنست بينيت: The Nineteenth Century، سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦.

(٢) راجع Palestine and TransJordan، ٢١ يونيو «حزيران» ١٩٣٦.

الفصل الثّاني
مشكلة الأراضي

**

فِلَسطين بلاد صغيرة، لا تزيد مساحتها عن مساحة مقاطعة «ويلز». وطبيعة الأراضي فيها متنوّعة، والزِّراعيَّة منها قليلة لا تسدّ حاجة السُّكّان. والمُزارِع الوطنيّ يعاني أزمة اقتصاديَّة اضطرَّته إلى بيع أرضه أو قسم منها. فامتلكت الصّهيونيَّة أخصب الأراضي الزّراعيَّة في البلاد، وتركت له الأراضي الجبليَّة القليلة الخصب. فنشأت عن انتقال الأراضي من الأيدي العربيَّة إلى الأيدي الصّهيونيَّة أضرار فادحة على أهل البلاد، وعلى السَّلام في الأرض المقدّسة.

ومِمَّا يؤسَف له أنَّ موقف الحكومة المنتدبة إزاء هذه المشكلة الخطيرة العواقب لم يكن مشرِّفًا. وهي لم تستطع القيام بأعمال تحفظ حقَّ المزارع العربيّ وتحميه من الخطر الذي يداهمه، كما أوجب ذلك صكّ الانتداب.

هذه هي النِّقاط الرَّئيسيَّة التي سندرسها في هذا الفصل.

١

وضعيّة الأراضي «والقطعة الكافية»

ليست فِلَسطين وحدة جغرافيَّة، ومواردها الطَّبيعيَّة لا تمكّن أهلها من العيش برخاء طبيعيّ ومستمر منفصلين عن سوريا، التي فِلَسطين جزء منها.

وفِلَسطين بلاد صغيرة، يبلغ متوسِّط طولها من الشَّمال إلى الجنوب ١٦٠ ميلًا (٢٥٧ كيلومترًا)، وأقصى عرضها من الشَّرق إلى الغرب أقلّ من ٧٠ ميلًا (١١٣ كيلومترًا)، وتبلغ مساحتها أقلّ من عشرة آلاف ميل مربّع (٢٥٨٨٨ كيلومترًا مربّعًا) أي حوالي ٢٦ مليون دونمًا نظاميًّا[١]، فحجمها يماثل بلاد ويلز أو بلجيكا.

ومع صغر حجم فِلَسطين، فإنَّ أوضاعها الجغرافيَّة تفوق أوضاع كثير من البلاد الشَّاسعة المساحة: ففي الجنوب والجنوب الغربيّ توجَد مساحات شاسعة من الرّمال والصّحاري، غير صالحة للزّراعة، والأمطار فيها قليلة. وعلى جانب القسم الأعظم من السَّاحل الغربيّ يمتدّ سهل رمليّ خصب. وفي وسط البلاد منطقة جبليَّة، يقسمها مرج ابن عامر إلى قسمين: في الشَّمال جبال الجليل، وفي الجنوب جبال السَّامرة واليهوديَّة. ومعظم هذه المنطقة قفر بلقع، كثير الوعورة. ومرج ابن عامر يخترق جبال فِلَسطين، ويكاد يكون مثلّث الشّكل، وخصب تربته مضرب المثل، وهي ملائمة كثيرًا لزراعة الحبوب. ويمتدّ شرقي البلاد

(١)) راجع تقرير السير جون هون سمبسون ١٩٣٠، صفحة ١٩-٢٠، وتقرير لجنة شو صفحة ٩.

وادي الأردن الشَّامل لسهل الحولة. وهو سهل منخفض، يبتدئ من مستوى سطح البحر شمالًا، وينخفض تدريجيًّا إلى عمق ١٣٠٠ قدم تحت مستوى سطح البحر عند البحر الميت. ومساحة كبيرة من أراضي هذا الوادي تؤلِّف القسم الثَّالث من الأراضي الخصبة في فِلَسطين، غير أنّه «يرتاب كثيرًا فيما إذا كانت تغذّي عددًا كبيرًا من السُّكَّان المزارعين[١]، والقسمان الآخران هما مرج ابن عامر والسّهل السَّاحلّي[٢].

والمناخ في فِلَسطين يختلف كثيرًا من مكان إلى آخر، فهو رطب وقليل الحرارة في السّهول، جافّ وأكثر اعتدالًا وبرودة في المناطق الجبليَّة، وحارٌّ لا يُطاق في أكثر جهات وادي الأردن.

وإذا استثنينا منطقة بئر السَّبع، التي هي قاحلة في أكثر الأحيان؛ لندورة الأمطار فيها، فإنَّ مساحة جميع الأراضي الصَّالحة للزِّراعة في فِلَسطين لا تزيد عن ٦٥٤٤٠٠٠ دونم نظاميّ[٣].

***

ويملك معظم هذه الأراضي سكَّان البلاد. وقسم منها ملك لبعض العائلات الأجنبيَّة وللحكومة. وقد أعطت الحكومة قسمًا ممَّا تملك اليهود، وممَّا يجب معرفته أنَّ النِّظام الإقطاعيّ غير موجود في فِلَسطين. وما ادّعاء الصّهيونيِّين بوجوده إلَّا بهتان مبين، رغم وجود عدد من كبار الملّاكين؛ لأنَّ معظم الأراضي في فِلَسطين موزّعة بين الفلَّاحين، وأهميَّة صغار الملّاكين في فِلَسطين كأهمِّيتهم في فرنسا. في حين أنّ في كثير من

(١) تقرير لجنة شو صفحة ١١.

(٢) راجع تقرير لجنة شو صفحة ١٠.

(٣) راجع تقرير السير جون هون سمبسون ١٩٣٠، صفحة ٣٢-٣٦.

البلاد الغربيَّة، وخصيصًا في بريطانيا، يسوج نظام كبار الملّاكين، الشَّبيه بالنّظام الإقطاعيّ.

ولا تسدّ، الأراضي في فِلَسطين، حاجة المزارعين الذين يقتاتون من أعمالهم الزّراعيَّة فيها[1]. وقد أوفى الخبراء واللّجان درس هذا الموضوع في تقاريرهم الرَّسميَّة. ومع أنَّهم اختلفوا في مقدار «القطعة الكافية»، فهم متّفقون على أنّ حدّها الأدنى، أي الحدّ الأدنى من أراضي البعل الكافية لإعاشة عائلة الفلّاح في مستوى لائق، يجب أن يكون على الأقل ١٣٠ دونمًا[2].

غير أنّه لو قُسِّمَت جميع الأراضي الزّراعيَّة الميسورة عام ١٩٣٠، غير التي يملكها اليهود، بين المزارعين العرب، لنال العائلة الواحدة منهم ما لا يزيد معدّله عن ٩ دونمات[3]. وفي الواقع ليس هذا العدد متوسّطَ ما كانت تملكه بالفعل عائلة المزارع العربيّ من الأرض عام ١٩٣٠؛ لأنَّه يدخل ضمن الأراضي المذكورة، ما هو ملك الحكومة، وما هو خاصّ بالمستعمرات الألمانيَّة، وما هو ملك لعدد كبير من الأغراب. ويظهر لنا معدّل ما كانت تملكه العائلة العربيَّة المزارعة من تقرير اللَّجنة التي عيّنتها حكومة فِلَسطين لدرس حالة المزارعين الاقتصاديَّة في فِلَسطين. وجاء في التَّقرير الذي أصدرته تلك اللّجنة عام ١٩٣٠، بعد أن درست أحوال ١٠٤ قرى، أنَّ متوسّط ما كان يصيب العائلة، من العائلات التي

(١) «ومهما يكن من الأمر فيلوح لنا أنَّنا لو أخذنا فِلَسطين على وجه الإمكان، فإنَّ البلاد لا تستطيع أن تعول عددًا من المزارعين يزيد على من فيها الآن» تقرير لجنة شو، ١٩٣٠، صفحة ١٥٩.

(٢) راجع تقرير فرنش ١٩٣١، صفحة ٩، وتقرير سمبسون صفحة ٩٠-٩٥، وتقرير لجنة شو، صفحة ١٥٩.

(٣) راجع تقرير السير جون هون سمبسون ١٩٣٠، صفحة ٢٠٣.

تملك أرضًا، هو ٥٦ دونمًا[١]. وكانت قلّة الأراضي التي يملكها المزارعون من أكبر أسباب سوء حالتهم الماليَّة، مع العلم أنّ ٢٩,٤٪ من عائلات الفلّاحين كانت، عام ١٩٢٩، بلا أرض[٢].

وساءت هذه الحالة منذ عام ١٩٣٠، إذ متوسّط ما كان يملكه المزارع العربيّ قد انخفض كثيرًا؛ بسبب زيادة العائلات المزارعة من جهة، وتسرّب قسم كبير ممَّا كان يملكه العرب من الأراضي إلى الأيدي الصّهيونيَّة، من جهة ثانية. وقد ملكت الصّهيونيَّة منذ عام ١٩٣٠، التَّاريخ الذي وضع فيه السّير جون هوب سمبسون تقريره، ما لا يقلّ عن نصف مليون دونم، من أطيب الأراضي الواقعة في السُّهول.

٢

لماذا يبيع المزارع أرضه؟

تقول الصّهيونيَّة، مدافعة عن أعمالها، أنَّها لا ترغم الفلَّاح على بيع أرضه، بل هو يبيعها عن طيب خاطر، ويسرّ كثيرًا في قبض الثَّمن الذي لم يحلم بمثله سابقًا. وإن كان شراء الصّهيونيِّين لأراضي العرب يعود عليهم بالضّرر، فما على العرب إلَّا أن يمتنعوا عن البيع!

هذا دفاع يقبله ويقتنع به من يجهل حقيقة حال الفلَّاح؛ ولمعرفة الأسباب التي تضطره إلى البيع، يجب الوقوف على حالته الاقتصاديَّة والماليَّة، ومعرفة الضَّرائب التي يرزح تحتها.

---

(١) تقرير لجنو جونسون كروسي، ١٩٣٠، الفقرة ٤٠، صفحة ١٣١.

(٢) راجع تقرير سمبسون صفحة ٤٠.

إنَّ حيـاة الفلَّاح حياة فاقة وجهاد.

الفـلَّاح فقـير، ودخلـه لا يسـدّ مـا عليـه مـن المصاريـف الضَّروريـة ... طعامـه بسـيط ومطّـرد النّسـق. وأكـثر وقعـات طعامـه مؤلّفـة مـن الخبـز، مـع قليـل مـن البصـل أو الفجـل أو البنـدورة والملـح ... وهـو لا يتنـاول اللُّحـوم إلَّا نـادرًا؛ لعـدم مقدرتـه عـلى شرائهـا، وبالإيجـاز «إنّ احتياجـات الفـلّاح الحيويَّـة قليلـة، فهـو يعيـش عيشـة بسـيطة، وفقـره بازديـاد، وأرض قليلـة الأرجـاء، وقيمـة محصولاتـه زهيـدة»[1].

وذكـر مديـر المعـارف في سـياق مذكّـرة لـه: «لقـد أصبحـت حالـة المزارعـين الاقتصاديَّـة عـلى حافَّـة اليـأس والقنـوط، وتـكاد لا توجـد قريـة عربيَّـة غـير مغرقـة بالدّيـون. والفلَّاحـون مثقلـون بالضّرائـب بدرجـة أنَّـه يتعسّر عليهـم جـدًّا دفـع ضريبـة العـشر. وفضـلًا عـن ذلـك فهـم في المواسـم الجيّـدة لا يسـتطيعون بيـع مـا ينتجونـه مـن قمـح أو شـعير أو زيـت. وقـد زرت في المـدّة الأخـيرة خمـس عـشرة قريـة في منطقـة الجليـل، فوجـدت هـذه الحالـة التّعيسـة باديـة للعيـان في كلّ منهـا، وقـد شـحّ النّقـد في بعـض الأماكـن حتَّـى أصبـح الأهـالي يبتاعـون حاجيّاتهـم عـن طريـق الاسـتبدال، وليـس في وسـعهم دفـع الأعشـار دون أن يعمـدوا إلى الاسـتدانة، الأمـر الـذي يـؤدّي إلى زيـادة ديونهـم الباهظـة للمرابـين ... وقـد قـال لي أحدهـم في إحـدى القـرى: «مـا زلنـا نجاهـد في غمـر مـن الميـاه منـذ سـنين عديـدة، وعـمّا قريـب سـتغمر الميـاه»، وهـذا قـول يصـحّ اعتبـاره مثـالًا للحالـة النّفسـانيَّة السَّـائدة في كلّ قريـة ...»[2].

(١) تقرير فرنش الإضافي عام ١٩٣٢، صفحة ٦٦ «من الطَّبعة العربيَّة».

(٢) من مذكرة لمدير المعارف ضمّنها السير سمبسون في تقريره، صفحة ٩٦.

وليست وضعيَّته هذه نتيجة كسل، أو عدم ذكاء، أو نقص في خبرته الزِّراعيَّة، بل هي نتيجة عوامل سياسيَّة واقتصاديَّة أحدثتها السّياسة الصّهيونيَّة؛ لتضع الفلَّاح في أزمة شديدة لا يطيق الصّبر عليها، فيضطر إلى بيع أراضيه إلى اليهود، حيث لا مشتري في البلاد سواهم.

وكل من اختبر الفلَّاح العربيّ الفلسطينيّ، ووقف على حالته، شهد له «بأنَّه نجيب، ويعمل بجدّ لتحسين أسلوب مستوى زراعته ومستوى معيشته، لكنَّه لم ينل من العناية فيما مضى، إلَّا النّزر القليل»[1]. وإنّه: «ليس كسولًا ولا خاملًا، بل هو مزارع قدير فطن. وممَّا لا شكّ فيه أنَّه لو تمكَّن من التّدريب على أساليبَ أفضل من تلك التي يتّبعها، وتيسَّر له رأس المال، وهو من الضَّروريَّات الأوليَّة لمثل هذه الأساليب؛ لاستطاع أن يحسّن وضعيَّته وأحواله بسرعة. أمَّا في الوقت الحاضر، فإنَّ الدّخل الذي يكسبه من مزرعته الصَّغيرة لا يكفيه للاحتفاظ بمستوى لائق من العيش، ولا يترك له مجالًا على الإطلاق لإجراء أيّ تحسين كان في أرضه»[2]. «وربمَّا حقّ له (أي الفلَّاح) أن يقابل من وجهة المعرفة وحدّة الذّهن بطوائف مخصوصة من فلَّاحي جنوبي أوروبا، وليس ثمّة، على ما يتراءى لي لأوَّل وهلة، من أمر يحول دون بلوغه مستواهم في النّجاح، وأخذه نفسه، باتّباع طرق الزّراعة المثلى على نحو ما يفعلون»[3].

غير أنّه «ما دام الفلَّاح غير مطمئنّ على مصيره في الأرض، فلن يجد في

(١) تقرير سمبسون. صفحة ٩٥. وجاء في صفحة ١٣١: «إنّ العربيّ الفلاّح ساذج، ولكنّه في نفس الوقت مفرط الذّكاء ومجتهد في عمله».

(٢) تقرير سمبسون صفحة ٩٩.

(٣) تقرير مستر ستركلاند عن نظام التَّعاون الزّراعيّ في فِلَسطين ١٩٣٠، صفحة ٢.

نفسه ما يدفعه إلى تحسين أراضيه بتكييف زراعتها. والفلَّاح لا تعوزه الهمَّة ولا النَّشاط، بل على العكس من هذا، لا يستطيع من يقوده عمله إلى الاتّصال بالفلّاحين إلَّا أن يُعجَبَ بما يبدونه من النَّشاط بلا كلل ولا ملل، تحت ضغط زيادة السُّكّان؛ لتوسيع أراضيهم بإحياء الأقسام الجبليَّة وتعميرها وتقطيعها إلى حبلات»[1].

***

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّه لو كانت حالة الفلَّاح الاقتصاديَّة حسنة، لما سقط إلى المستوى المحزن من العيش الذي هو عليه، ولما اضطر إلى بيع أرضه التي هي أعزّ شيء لديه. و»يستدلّ من الإفادات التي تيسَّرت لي من مصادر مختلفة أنَّ الفلَّاح العربيّ في حالة يأس وقنوط، فليس لديه رأس مال لمزرعته، بل على العكس، يرزح تحت عبء ديون طائلة، والإيجار المطلوب منه (من الفلّاح غير المالك للأرض التي يزرعها) أخذ يتصاعد، وهو مكلّف بدفع ضرائب فادحة، وبلغ ما يدفعه من الفائدة على ديونه درجة غير قابلة للتَّصديق»[2].

ورأس مال الفلَّاح جدّ زهيد. وهو إمَّا مالك للأرض التي يزرعها، وإمَّا مستأجر لها، وهو خلو من النّقد في كلتا الحالتين. ويبلغ متوسّط ثمن ما يملك من الحيوانات والأدوات التي يستعملها في حرث أرضه، وحصاد محصولاته ودرسها ٢٤ جنيهًا. وفي بعض الأحيان، يملك الفلَّاح حيوانات أخرى وطيورًا يستثمر ألبانها وبيضها، ويبلغ متوسّط جميع ما يملك ٥٦ جنيهًا[3].

(١) تقرير فرنش الإضافي فقرة ١٢٣، صفحة ٦٦، الطبعة العربية.

(٢) تقرير سمبسون، صفحة ٩٥.

(٣) راجع تقرير سمبسون، صفحة ٩٧-٩٨.

وحالة الفلَّاح الماليَّة يُرثى لها. دخله جدّ زهيد لا يسدّ نفقات مزرعته في كثير من الأحيان. وقد هبطت أسعار منتوج الفلَّاح، عام ١٩٣٠، فأصبح الدَّخل الصَّافي للمزارع الذي يملك مائة دونم ١١ جنيهًا، و٨٠٠ مل، والمزارع المستأجر ٣ جنيهات و٦٠٠ مل[١] بينما «أنّ نسبة العشر وضريبة تعداد المواشي للدَّخل الصَّافي من زراعة الأرض قد ارتفعت من ١٩٪ إلى ٣٢٪»[٢]. هذا مع العلم بأنَّ متوسّط ما كان يملكه المزارع العربيّ في الـ١٠٤ قرى التي جرى التَّحقيق عليها، ليس ١٠٠ دونم، وإنَّما ٥٦ دونمًا؛ ولذا فإنَّ الدّخل الصَّافي للمزارع هو في الواقع نصف المبلغ الذي ذكرناه فيما تقدّم، أو يزيد على النّصف قليلًا.

وإذا علمنا أنَّ متوسّط كلفة المعيشة لعائلة مؤلَّفة من ستَّة أشخاص، بما فيه قيمة الفائدة التي تبلغ ٨ جنيهات سنويًّا، هي ٣٤ جنيهًا[٣]، رأينا أنّ «ليس من قبيل المبالغة إذن أن يُقال إنَّ الفلَّاحين كمجموع قد بلغوا درجة من الإفلاس لا رجاء بعدها»[٤].

وأمام العجز الماليّ العظيم الذي يقاسيه الفلّاح، يرى نفسه مضطرًا بادئ الأمر إلى الاستدانة بربا فاحش ليعيش. ومقدار الفائدة الاعتياديَّة ٣٠٪، على أنّه يربو في كثير من الأحيان على ١٠٠٪.

ووطأة ديونه عليه لا تقلّ عن وطأة الضَّرائب. «ففي منطقة أحد المفتّشين الإداريِّين التي تشمل ثلاثة أقضية يوجد ١٤ جابيًا لضرائب الحكومة. بينما أنّ مرابيًا واحدًا فقط، في إحدى هذه الأقضية الثّلاثة،

(١) راجع تقرير سمبسون صفحة ١٠٣.
(٢) راجع تقرير لجنة جونسون كروسبي ١٩٣٠، فقرة ٦٨، صفحة ٦٥.
(٣) راجع تقرير لجنة جونسون كروسبي ١٩٣٠، فقرات ٣٥ و٣٦ و٧٧ و٢٨ و٢٩.
(٤) تقرير سمبسون صفحة ١٠٣.

يستخدم ٢٧ محصلا من الخيّالة لتحصيل ديونه، ومثل هذه الحالة ليست بالوحيدة»[١].

ورغم العناء الشَّديد الذي يقاسيه الفلَّاح من الدّيون المتراكمة عليه، والآخذة في الازدياد، فإنّ الحكومة لم تعمل شيئًا لتخفيفها عنه، ولم تقم بفتح مصارف تقرض الفلَّاح بفائدة معقولة، وتخلّصه من المرابين الذين لا يرحمونه. لم تقم الحكومة بأيّ عمل إيجابيّ في هذا السّبيل، رغم أنَّ جميع الخبراء الذين درسوا الموضوع درسًا وافيًا ألحّوا عليها بذلك.

***

(١) تقرير فرانش الإضافي، ١٩٣٢، فقرة ٦٩، ص٣٨.

والفلَّاح مرغم على دفع ضرائب فادحة، تفوق في كثير من الأحيان دخله! وترى الحكومة حالته المحزنة فلا ترحمه، ولا تخفض عنه حمل الضَّرائب الثَّقيل، فيضطرّ الفلَّاح للاستدانة بربا فاحش ليدفع الضَّرائب التي لا مناص له من دفعها[1].

والفلَّاح لا يدفع ضريبة واحدة، بل عدَّة ضرائب، منها ضريبة الوي ركو والعشر وضريبة تعداد المواشي:

إنّ الوير كو ضريبة مفروضة على الأراضي والمباني، وهي «مبنيَّة في الغالب على ضريبة جرى تخمينها قبل الحرب، وتوزيعها النّسبيّ غير متعادل قطّ[2].

وكانت ضريبة العشر تستوفي، كلّ عام، بمعدل ١٠٪ من المحصول. وقد استبدلتها الحكومة عام ١٩٢٨ بضريبة مقطوعة، بنتها على متوسّط

---

(١) وجاء في مذكّرة قائمقام يافا بشأن تحصيل الضرَّائب من الفلاَّح « ... إنّ ما قيل ... في اللّد بأنّ الحجز يقع أحيانًا على جميع الحاصلات العائدة للشَّخص الواحد صحيح ... إنّ حاصلات الفلَّاح هي الشَّيء الوحيد الذي يستطيع مأمور الماليّة حجزه لاستيفاء الضَّرائب المستحقّة عليه، وليس من وسيلة لتنفيذ الحجز إلَّا بتعيين خفير على البيدر في أثماء الدّراس ... وبالطّبع يتحتّم على المتخلّفين دفع أجرة الخفير، وهذا ممَّا يزيد في الأعباء الملقاة على عاتقهم؛ فلكي يتخلَّصوا من هذه الأجرة يضطرون أحيانًا للاستدانة لدفع الضَّرائب والتّخلص من الخفير. وذلك ممَّا يثبت الاعتقاد السَّائد بأنَّ الحجز لا يُرفَع ما لم تُدفَع جميع الضَّرائب المطلوبة ... ولا يجد الفلَّاح في كثير من هذه الحالات مخرجًا من هذا المأزق إلَّا بالاستدانة ... وقد تمكَّن القرويّون في الماضي من دفع الضَّرائب المستحقَّة إمَّا بحرمان أنفسهم من ضروريَّات المعيشة أو بالتَّورُّط في الدّين ... وإنَّني ... أعتقد كلّ الاعتقاد أنَّه لو تمنّع هؤلاء عن أداء الضَّرائب، وقالوا: «ليتنا نستطيع الدّفع لدفعنا» لتعذّر علينا تحصيل الضَّرائب بالطّرق القانونيَّة. وهذه حالة تستوجب اهتمام الحكومة؛ ولهذا أرى أنَّه من الواجب أن يُعفى من الضّرائب حدٌّ أدنى من الدّخل بما أمكن من السُّرعة. إذ إنَّ المبالغ التي يدفعها هؤلاء القرويّون ليست عظيمة، ولكنَّها فاحشة بالنّسبة إلى دخلهم». تقرير سمبسون، صفحة ١٠٧ و١٠٨.

(٢) تقرير لجنة جونسون كروسبي، فقرة ٦٧، صفحة ٦٢.

أعشار حاصلات الأربع سنوات السَّابقة. إلَّا أنّ أسعار الحاصلات هبطت منذ ذلك الحين هبوطًا مطَّردًا «فأصبحت منذ استبدالها بضريبة مقطوعة تتفاوت مع مقادير حاصلات الفلّاح وأثمانها، ولمّا كان مقدار هذه الضّريبة باهظًا بالنّسبة لغيرها، فإنّ عدم مرونتها لفي مكان من الخطورة[1]. وتُجبى ضريبة المواشي سنويًّا عن كلّ رأس سمن الحيوانات التي يملكها الفلّاح، ومقدارها يختلف باختلاف أنواع الحيوانات.

وممَّا هو جدير بالذّكر أنَّ الفلاح، مع فقره وزهادة دخله، يدفع ضرائب أعظم بكثير من الضَّرائب التي يدفعها المالك الغنيّ في المدن. «وفي الاستطاعة القول إنّه يمكن المقارنة بين ما يدفعه الفلَّاح من الضَّرائب، ويبلغ ٣٤٪ في قيمة الإيجار، وما يدفعه صاحب الأموال غير المنقولة في املدن، ويبلغ أقلّ من ١٠٪، ولا تستوفى من مناطق المدن ضرائب مباشرة في مقابل الـ١٩٪، وقد ارتفعت نسبتها إلى ٢٢٪، من الدّخل الصّافي، التي يدفعها المزارع بصفر عشر وضريبة تعداد مواشٍ[2].

ونظام الضَّرائب في فِلَسطين شاذٌ، فالفلّاح المسكين الذي يكدّ ويشقى للحصول على دخل لا يسدّ حاجاته الضّروريَّة يتحمَّل الضَّرائب وحده «أمَّا المرابي الذي يحصل إيراده أو جميع ثروته بالأكثر من عرق جبين الفلّاح، فيتملَّص من دفع الضّريبة بالمرَّة»[3].

---

(١) تقرير لجنة جونسون كروسبي، فقرة ٦٧، صفحة ٦٢.

(٢) تقرير لجنة جونسون كروسبي، فقرة ٦٧، صفحة ٦٣.

(٣) تقرير فرنش الإضافي، ١٩٣٢، فقرة ٦٧، ص٣٧. وجاء في هذه الصّفحة أيضًا أنّ «الاستياء الشَّديد مبعثه الإجحاف الذي ينطوي عليه هذا النّظام الذي يفرض الضَّرائب على أصحاب الأرض أو المتصرّفين فيها مهما كانت أراضيهم قليلة، ويتجاوز عن المرابين وأصحاب الحرف والصَّنائع على اختلافها، الذي يزيد إيرادهم كثيرًا على إيراد طبقة الفلَّاحين».

ورغـم أنَّ الأكثريَّـة السَّـاحقة مـن سـكّان البـلاد تشـكو نظـام الضّرائـب، ورغـم أنَّ الحكومـة عالمـة حـقّ العلـم بـأنّ الفـلَّاح فقـير وفي حاجـة ماسَّـة إلى المسـاعدة، وأن لا قبـل لـه عـلى دفـع الضَّرائـب المرغـم عـلى دفعهـا، ورغـم أنّ التَّقاريـر الرَّسـميَّة أصرَّت عـلى تغيـير هـذا النّظـام، وإبدالـه «بضريبـة الدّخـل» فـإنَّ الحكومـة مسـتمرّة عـلى اتّبـاع نظـام الضَّرائـب المجحـف بحقـوق الفـلّاح. إنَّ الحكومـة شـاعرة بهـذا الإجحـاف، غـير أنّهـا لا تقـدر عـلى تطبيـق «ضريبـة الدّخـل» العادلـة التـي تقـع عـلى كاهـل أصحـاب الدّخـل الحقيقـيّ، والمتّبعـة في جميـع البلـدان، ومنهـا بريطانيـا. وهـي لا تقـدر عـلى ذلـك لأنَّ الصّهيونيِّـين يعارضونهـا؛ لعلمهـم أنّ «ضريبـة الدّخـل» ترفـع عـن الفـلّاح الحمـل الثّقيـل الـذي ينـوء تحتـه، فينتعـش، وبانتعاشـه لا يسـتطيعون إثقـال كاهلـه بالدّيـون، وحملـه أخـيرًا عـلى بيـع أرضـه؛ لعلمهـم أنّ ضريبـة الدّخـل تجبرهـم عـلى دفـع ضرائـب عظيمـة لا يدفعونهـا حسـب نظـام الضّرائـب الحاليّ، ولعلمهـم أنّ نظـام تلـك الضّريبـة يكـون ضربـة قاضيـة عـلى مشـاريع الصّهيونيَّـة في فِلَسـطين؛ لأنَّ هـذه المشـاريع مـا تمكّنـت مـن الحيـاة إلَّا بإعفائهـا مـن الضَّرائـب، وبحمايتهـا «بالتَّعريفـة الواقيـة».

ومـع أنَّ الفـلَّاح يدفـع معظـم الضَّرائـب، فليـس لـه حـظٌّ مـن عنايـة الحكومـة، ومـع أنّـه مـن واجـب الحكومـة المنتدبـة السّـهر عـلى حقـوق المـزارع، وتسـخيل الاقـتراض عليـه، بفتـح مصـارف، فإنَّهـا لم تقـم بـأيّ عمـل مـن هـذا القبيـل، رغـم وعودهـا العديـدة، ورغـم تقاريـر الخـبراء الذيـن أبانـوا لهـا ضرورة إيجـاد مصـارف زراعيَّـة، وعـلى خـلاف ذلـك، فـإنَّ الحكومـة المنتدبـة قـد أغلقـت المـصرف الزّراعـيّ العثـمانيّ الوحيـد في البـلاد. وهـي لم تقـم بـأيّ تحسـين عمـرانيّ في القـرى العربيّـة، واكتفـت بشـقّ الطّـرق وتعبيدهـا بـين المسـتعمرات الصّهيونيَّـة. وكثـيرًا مـا طالبـت

الصّحافة والهيئات السِّياسيَّة العربيَّة الحكومة بتعبيد الطّرق الموصلة بين المدن والقرى العربيَّة، دون جدوى؛ لأنَّ الصّهيونيَّة والحكومة لا تودّان أن يمتدّ التَّحسين العمرانيّ إلى الأراضي العربيَّة؛ حتَّى لا ترتفع قيمتها ويعظم ثمنها، ويسهل على المزارع العربيّ نقل محصولاته إلى الأسواق المجاورة. ومن الاستخفاف العظيم بالعرب وبحقوقهم إسراع دائرة الأشغال العامَّة بشقّ الطّرق وتعبيدها، متى بيعت تلك الأراضي إلى الصّهيونيَّة.

***

يتساءلون: لماذا يبيع الفلَّاح أرضه؟!

وضع الفلَّاح في حالات اقتصاديَّة وماليَّة اضطرّته إلى الاستدانة بربا فاحش. فهو يستدين ليدفع الفائدة التي عليه، أو ليسدّ ديونًا سابقة، وهو يستدين ليدفع الضَّراب التي تقسم ظهره، وهو يستدين ليتمكَّن من زراعة أرضه، وهو يستدين ليعيش؛ وبالطّبع، عليه أن يعيد المبالغ التي اتدانها.

ينظر الفلَّاح فيرى الدّيون تغمره، وحالته الماليَّة تزداد سوءًا بمرور الأيَّام، ويظهر له أنَّه لا يستطيع سداد ديونه إلَّا ببيع قسم من أراضيه إن لم يكن كلّها. «وقد عرض عليّ كثيرون من الفلَّاحين أراضيهم للبيع رغبةً منهم في الخلاص من ربقة الدّيون التي عليهم»[1]. و«قد تناقصت مساحة الأراضي التي يملكها الأفراد تناقصًا مطّردًا، حتّى أنَّني سمعت في كلّ قرية زرتها شكوى حول هذه النّقطة؛ ذلك أنَّ بعض الأهالي اضطروا إلى بيع بعض أراضيهم إمَّا لتسديد ديونهم، أو لدفع ضرائب

(١) تقرير فرنش الإضافي، ١٩٣٢، فقرة ٦٦، ص٣٦.

الحكومـة، أو لإحـراز نقـد لسـدّ رمـق العائلـة»[1].

الفـلَّاح يحـبّ أرضـه ويتعلّـق بهـا، وهـو لا يبيعهـا عـن طيـب خاطـر، وإنّ اليـوم الـذي يُجـبَر فيـه عـلى مغادرتهـا لهـو يـوم شـقاء وحـزن.

وإنَّنـا نعتقـد أنّ مسـؤوليَّة انتقـال الأراضي العربيَّـة إلى الأيـدي الصّهيونيَّـة يقـع عـلى عاتـق الحكومـة المنتدبـة؛ لاتّباعهـا السّياسـة الصّهيونيَّـة، سياسـة إفقـار طبقـة المزارعـين؛ حتَّـى يبيعـوا أراضيهـم؛ ولـولا هـذه السّياسـة لمـا بـاع الفـلَّاح أرضـه، ولمـا مكّـن الصّهيونيَّـة مـن التَّوغُّـل في البـلاد مهـما كان الثّمـن الـذي تدفعـه لـه.

ومتـى اضطـر المـزارع إلى بيـع أرضـه، فهـو لا يبيـع إلى اليهـود رأسًـا في أغلـب الأحيـان، بـل إلى فريـق مـن السّـماسرة العـرب، الذيـن اتّخـذوا مهنـة لهـم تسـهيل انتقـال الأراضي العربيّـة إلى الصّهيونيِّـين.

و»السَّـماسرة» عـلى نوعـين، وأفـراد النّـوع الأوّل مـن الأغنيـاء، يبتاعـون الأراضي مـن الوطنيِّـين الذيـن يعـزّ عليهـم بيـع أراضيهـم إلى الصّهيونيِّـين، ثـمّ يبيـع هـؤلاء السّـماسرة مـا اشـتروا إلى اليهـود بأسـعار أكـثر بكثـير مـن تلـك التـي دفعوهـا ثمنًـا لـلأرض.

وأفـراد النّـوع الثَّـاني، وهـم أكـثر عـددًا مـن أفـراد النّـوع الأوّل، يؤلّفـون حلقـة الوصـل بـين المالـك العـربيّ وبـين الصّهيونيِّـين، فيزيّنـون للفـلَّاح العـربيّ البيـع، ويخيفونـه مـن المسـتقبل، ويأخـذون في الكـذب والتّهويـل؛ ليرسّـخوا في ذهنـه أنّـه إن لم يبـع اليـوم عـن طيـب خاطـر، وبسـعر مرتفـع، فسـتمتلك الصّهيونيَّـة أرضـه، عندمـا تصبـح أكثريَّـة في البـلاد، وتدفـع لـه ثمنًـا زهيـدًا!

(١) تقرير سمبسون صفحة ١٠٣.

وقد أوقع «السّماسرة» أضرارًا عظيمةً بالقضيَّة الفلسطينيَّة العربيَّة، وجنوا على الوطن وعلى الشَّعب العربيّ جناية كُبرى لا تُغتَفَر، بمساعدتهم الصّهيونيَّةَ في الاستيلاء على الأراضي.

٣

الأراضي التي دخلت في قبضة الصّهيونيّين

كانت الصّهيونيَّة وما تزال، ترمي إلى الاستيلاء على جميع الأراضي الصّالحة للزّراعة في فِلَسطين، وإقصاء العرب عنها، فامتلكت منها حتَّى عام ١٩٣٠ ١,١٧٠,٠٠٠ دونمًا نظاميًّا[١]، أكثرها بأسعار زهيدة. «ومن الجليّ أنّه لم يكن في الإمكان امتلاك هذه الأراضي الشَّاسعة لإقامة المهاجرين اليهود فيها إقامة دائمة دون أن يؤدّي ذلك إلى إخراج عدد كبير من المزارعين العرب منها، سواء ابتيعت من كبار الملّاكين العرب أم من صغارهم[٢].

وفي عام ١٩٣٠-١٩٣١، درست لجان رسميَّة خبراء رسميّون حالة البلاد، لاسيّما مسألة الأراضي والإسكان (لجنة شو البرلمانيَّة، جونسون كروسبي، سمبسون، فرنش) فقرَّروا بالإجماع أنّ الأراضي التي في أيدي العرب لا تكفي حاجتهم، وظهر أنّ ٢٩,٤٪ من العائلات العربيّة المزارعة كانت حينئذ بدون أرض، وصرّحت حكومة جلالته: «إنَّ حالة الفلَّاح العربيّ تحتاج إلى كثير من العناية، ومن الواجب وضع سياسة خاصَّة بالأراضي،

(١) راجع تقرير سمبسون صفحة ٣٧.

(٢) راجع تقرير فرنش عام ١٩٣١ فقرة ٨ صفحة ٥.

إن كان يُراد تحسين أحوال معيشته»[1]. ورغم هذا التّصريح، فإنَّها لم تعمل شيئًا لوقاية الفلَّاح وتحسين أحوال معيشته، بل تركت الأمور تسير على أعنَّتها، مع علمها بأنَّها تضحّي بذلك حقوق العرب الأوليَّة.

ومنذ صدر تقرير لجنة الخبراء القائل إنَّ الأراضي العربيَّة في فِلَسطين لا تسدّ حاجة المزارعين العرب، ضاعفت الصّهيونيَّة قواها، فاستولت، منذ عام ١٩٣٠، على ما يزيد عن نصف مليون دونم أخرى[2]، فأصبح ما في قبضتها من الأراضي ١,٦٧٠,٠٠٠، أي ٢٥,٧٪ من مجموع الأراضي الصَّالحة للزّراعة.

تقع الأراضي التي تملّكها الصّهيونيُّون، في أخصب بقاع فلسطين: في السَّهل السَّاحليّ، وفي سهل مرج ابن عامر، وفي سهل الحولة[3]. وخطَّة الصّهيونيَّة الاستيلاء على السُّهول الخصبة وإقصاء العرب عنها، وحصرهم في الجبال.

ومع أنّ الصّهيونيِّين قد استولوا على أخصب البقاع الفلسطينيَّة، فهم يدّعون في الخارج، أنّهم يذهبون إلى فِلَسطين، فيحيون الأرض الموات، ويجفّفون المستنقعات، ويقيمون مكانها حدائق خضراء، تدرّ الخير العميم على بني إسرائيل ... أمَّا في الواقع «فإنَّه ليس بين المستعمرات الصّهيونيَّة من هي قادرة على سدّ نفقاتها بنفسها، بمعنى أن تستطيع القام بنفقاتها دون مساعدة أحد ... ومن المسلّم به، والحقّ يُقال ... إنَّ كثيرًا من المستعمرات الصّهيونيَّة تتلاشى إذا حُبِسَت عنها الإعانات»[4].

---

(١) الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠، فقرة ١٧، ص١٦ (الطبعة الإنجليزيّة).

(٢) راجع كنعان: The Palestine Arab Cause، صفحة ١٠.

(٣) راجع تقرير لجنة شو صفحة ١٤٩.

(٤) تقرير سمبسون صفحة ٧٢.

ورغم النّفقات العظيمة التي يصرفها الصّهيونيُّون في زراعتهم، فإنَّهم لم يتوفَّقوا في كثير منها «... ففي قرية العفولة ... يقطع المسافر مساحات طويلة ملأى بالأشواك، وقد قيل لي بصفة رسميَّة إنَّ هذه الحالة سبَّبت ظهور فيران الحقل التي أتلفت المزروعات اليهوديَّة والعربيَّة في المرج، وجعلت ٣٠,٠٠٠ دونم من أراضي اليهود في حالة يُرثى لها كأنَّها مرج من الأشواك. ومن الثَّابت أنَّ العشر الذي يدفعه اليهود في عدد من القرى هو أقلّ من العشر الذي كان يدفعه العرب لما كانوا يفلحون هذه القرى.

«من الخطأ أن يُظَنّ أنّ مرج ابن عامر كان فقرًا بلقعًا قبل أن يحتلّه المستعمرون اليهود، وأنّه أصبح الآن جنَّة من الجنان ... ليس من العدل أن يُقال إنَّ الفلاح الفقير الذي أُجلِيَ عن هذه الأراضي كان عالة على الأرض، وأنّه لم يستنتج منها شيئًا قط. فهذا قول، على ما يظهر جليًّا، لا يمثِّل الحقيقة قطّ.

«كان المرج قديمًا غنيًّا بالحبوب، والعرب يحسبونه حتَّى الآن أخصب قطعة في فِلَسطين، وما يزالون ساخطين لأنَّ عائلة سرسق المتغيّبة عن البلاد باعت مساحاتٍ واسعةً منه لليهود؛ ممَّا أدى إلى إخراج المزارعين العرب. وقد تراءى لي هذا السّخط في أثناء محادثاتي مع العرب، الأفنديَّة منهم والفلَّاحين على السّواء»[1].

***

والمزارع العربيّ شديد الوطنيَّة لا يبيع أرضه إلى خصومه إلَّا بعد أن تُسَدَّ جميع أبواب الرّزق أمامه. على أنَّ الذين أوقعوا بالعرب عامّة،

(١) تقرير سمبسون صفحة ٢٧ و٢٨.

وبالمزارعين خاصَّة، خسائر عظيمة لا تُعَوَّض، وأضرارًا فادحة لا تُتَلافى، هم كبار الملّاكين من الأغراب، فهم الذين باعوا مساحاتٍ شاسعةً من أخصب الأراضي الفلسطينيَّة إلى اليهود[١].

ولنوضِّح ذلك بثلاثة أمثلة:

أوّلًا - يُعَدّ مرج ابن عامر من أخصب سهول فِلَسطين، وأهمّ مصدر للغلال فيها، مساحته ٤٠٠ ألف دونم نظامي[٢]، باع آل سرسق الأغراب عن البلاد إلى الصّهيونيِّين بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٥، أكثر من مائتي ألف دونم، تشتمل على ٢٢ قرية[٣]، يقطنها ١٧٤٦ عائلة، تؤلّف ٨٧٣٠ شخصًا. وكان نتيجة ذلك أن بادت القرى، وجلا أهلها وتشتّتوا، وتألَّب عليهم البرد والجوع، وفتكت فيهم الأمراض واضطرّ كثير منهم إلى الجلاء النّهائيّ، فهاجروا إلى أمريكا، وحلّ في المرج مكانهم اليهود.

وكان في المرج مرتزق لآلاف غير أهله من سكّان الجبال المجاورة، كانوا ينتقلون إليه بعد الحصاد لرعي مواشيهم، فانقطع رزقهم منه بعد انتقاله إلى الصّهيونيِّين[٤]، ويُضاف إلى ذلك أنّ قرى المرج كانت مصدر خير وبركة للمدن المجاورة، كالنَّاصرة وجنين، ففقدت هذه المدن، بزوال القرى العربيَّة خير عملائها، ومصدر ثروتها، وظهر التَّأخُّر فيها ظهورًا جليًّا.

(١) راجع تقرير لجنة شو، صفحة ١٥٠.

(٢) تقرير سمبسون صفحة ٢٦.

(٣) راجع تقرير لجنة شو، ص١٥٥.

(٤) راجع شهادة الخبير سليم فرح التي قدمها أمام لجنة شو صفحة ١٥٥ و١٥٦، وراجع أيضًا صفحة ٧٦ و٧٧من تقرير سمبسون.

ثـمَّ عـاد آل سرسـق فباعـوا بعـد ذلـك صفقـات أخـرى مـن هـذا المـرج إلى الصّهيونيِّـين، حتَّـى لم يبـقَ منـه في يـد العـرب إلَّا القليـل.

ثانيًـا – وادي الحـوارث، قسـم مـن السّـهل السَّـاحليّ، وأراضيـه خصبـة جـدًّا، باعهـا آل التيـان، الغربـاء عـن البـلاد عـام ١٩٢٩ وقدهـا ٣١ ألـف دونـم إلى اليهـود بمبلـغ ٤١ ألـف جنيـه.

ولم ينفّـذ البوليـس الأمـر الصّـادر بإخبـاء الأرض «لعـدم وجـود أيّ مـكان آخر يمكـن نقـل المزارعـين (العـرب الذيـن كانـوا يعيشـون في الـوادي) ومواشـيهم إليـه»[1]، عـلى أنّ اليهـود رغـم ذلـك، ضغطـوا عـلى الحكومـة لإخـلاء الأرض، فقامـت عـام ١٩٣٣ بعمليَّـة الجـلاء، فأخرجـت بالقـوّة ١٥,٥٠٠ عـربي بائـس مـن أهـل هـذا السّـهل الخصـب مـع مواشـيهم التـي كانـت تبلـغ ثلاثـة آلاف رأس، ولم يحجـم الجنـد عـن إطـلاق النّـار عـلى المسـاكين الذيـن عـزّ عليهـم مفارقـة مسـاكنهم وأراضيهـم، فأصـاب بعضهـم، فوقعـوا عـلى الأرض صرعـى ... وفقـدت العشـيرة كيانهـا، وأصبحـت مشـتَّتةً لا مـأوى لهـا.

ووادي الحـوارث مـن أخصـب الأراضي الفلسـطينيَّة، وكان العـرب يزرعـون ثلثـه بطيخًـا «وتـدلّ الأعشـار التـي دُفِعَـت عـام ١٩٢٨ عـلى أنّ قيمـة محصـول البطّيـخ بلغـت سـبعة آلاف جنيـه عـلى الأقـلّ»[2]؛ وهـذا يرينـا أنّـه إن اعتُنِـيَ بزراعـة أراضي وادي الحـوارث، فإنَّهـا تـؤدّي محصـولًا سـنويًّا لا تقـلّ عـن قيمـة الثّمـن الـذي بيعـت بـه! ومـع ذلـك تدّعـي الصّهيونيَّـة أنَّهـا تشـتري الأراضي بأثمـان باهظـة!

ثالثًـا – وسـهل الحولـة ثالـث الأراضي الخصبـة في فِلَسـطين، لم تنعـم الطَّبيعـة

(١) تقرير لجنة شو صفحة ١٥٧.

(٢) تقرير لجنة شو صفحة ١٥٧.

على مكان آخر بما أنعمت عليه من ماء غزير، و»تقدَّر مساحة هذه المنطقة بـ١٦٥,٠٠٠ دونم تقريبًا، ويقال إنّ بعض السُّوريِّين غير المقيمين في البلاد يملكون منها ٦٥,٠٠٠ دونم، وأنّ نحو ٤٥,٠٠٠ دونم أخرى تملكها عائلات من الفلّاحين والبدو، وما بقي منها (أي ٥٥,٠٠٠ دونم) مشمول بالامتياز»[١] الذي حازه بعض السُّوريِّين من الحكومة التُّركيَّة.

وقد أكَّد الخبير سمبسون أنّه «إذا رجع امتياز الحولة إلى الحكومة، وجب أن تحتفظ بالأراضي المشمولة به لغايات التَّحسين»[٢]، ونصح الخبير الإنجليزيّ مستر فرنش الحكومة بأن تقوم هي بمشاريع التّحسين الزّراعيّ في منطقة الحولة؛ «لأنَّه يمكن القول بكلّ تأكيد إنّ كلّ مشروع عمرانيّ لا يتناول السّهل بأجمعه لن تنجم عنه فائدة حقيقيَّة»[٣].

ورغم هذه التَّواصي، فقد سعت الحكومة لنقل الامتياز، لعجز صاحبه الأوّل عن القيام بشروطه إلى الشّركات اليهوديَّة. وأراد المندوب السَّامي تبرير موقف الحكومة هذا، فقال، في اجتماع تمّ بينه وبين اللّجنة التَّنفيذيَّة العربيَّة في صيف عام ١٩٣٤، إنَّه لا يمكن للحكومة القيام بالتَّجفيف المطلوب في الامتياز؛ لضخامة نفقات المشروع، في حين أنّ الخبراء من إنجليز ويهود، قرَّروا أنّ نفقات تجفيف سهل الحولة تتراوح بين ٥٠-٧٠ ألف جنيه فلسطيني، وهو مبلغ ضئيل بالنّسبة إلى مساحة الأرض. وفي الوقت الذي تدّعي فيه الحكومة أنّ لا طاقة لها بتجفيف السّهل، قرّرت صرف ١٧٠ ألف جنيه لأعمال مقاومة الملاريا في تلك المنطقة! تلك الأعمال التي كان يجب على الشّركات اليهوديَّة،

(١) تقرير فرنش، فقرة ٩٩، صفحة ٤٧.

(٢) تقرير سمبسون، صفحة ٢١٥ و٢١٦.

(٣) تقرير فرنش، ١٩٣١، صفحة ٤٧ و٤٨.

صاحبة الامتياز، القيام بها ... وأعفت الحكومة تلك الشّركة من دفع خمسين ألف جنيه، كان يجب عليها دفعها بموجب عقد الامتياز، كما أنَّها أعفته من دفع الضَّرائب مدَّة ١٥ سنة.

وكان من نتائج تحويل الامتياز إلى اليهود أن نُكِبَت معظم العائلات البالغ عددها ١٥,٠٠٠ عائلة، وأُخرِجوا من هذه الأراضي المشمولة بالامتياز، والتي استوطنوها منذ مئات من السّنين، وأضاعوا كيانهم، بعد أن تشرّدوا في كلّ مكان وحلّ اليهود مكانهم[١].

هذه ثلاثة أمثلة[٢] ترينا كيف أنّ امتلاك اليهود للأراضي العربيَّة يوقع بالعرب أشدّ الأضرار التي يستطيع أن يوقّعها قوم بقوم آخرين: بؤس وآلام وموت وضياع كيان قرى عربيَّة عديدة، وتشتّت أهلها ... هذه هي النّتيجة الواقعيَّة للصّهيونيَّة وإنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ، وهذا هو المصير المنتظر للشَّعب العربيّ في فِلَسطين، إن لم تتغيَّر الحال.

ولكن، ألم يكن لهذه الألوف من العرب الذين جلوا عن القرى والأراضي التي قطنوها وطنها أجدادهم مئات السّنين، حقّ فيها، كان يجب على الحكومة المحافظة عليه؟ وللإجابة عن هذا السُّؤال، يجب أوّلًا أن نعرف كيف أنَّ كبار الملّاكين الذين باعوا الأراضي من اليهود، قد تمكَّنوا من تطويبها على أسمائهم:

إنّ الأراضي في فِلَسطين حقّ للمزارعين العرب الذين يتصرّفون فيها منذ مئات السّنين. وقد حدث خلال النّصف الأخير من القرن التَّاسع عشر،

---

(١) راجع التَّقرير الذي رفعه الحزب العربّي إلى لجنة الانتدابات في ٢ مايو (أيار) ١٩٣٥، صفحة ١٣ و١٤، من الطّبعة الإنجليزيَّة.

(٢) والأمثلة الواقعة عديدة «وإذا أخذنا منطقة بيسان مثلاً نجد دلائل هذا الجلاء ظاهرة للعيان»، تقرير فرنش ١٩٣١، فقرة ٦٥، صفحة ٣٠.

أن أخذ بعض المتنفّذين في البلاد في «تطويب» قطع واسعة من الأراضي على أسمائهم، بطرق هي في كثير من الأحيان غير مشروعة. وأسندت بعض العائلات الأرستقراطيَّة وأصحاب النّفوذ في المملكة العثمانيَّة إلى نفسها ملكيّة مساحات عظيمة من أراضي تلك المملكة، ومنها فِلَسطين. تلك الأراضي التي كان يتصرَّف بها الفلّاحون بلا منازع، ولا معارض، أجيالًا وقرونًا. على أنّ الفلَّاحين لم يشعروا بخروج الأرض من أيديهم، ولم «يعترفوا بوجود صاحب الأرض المفروض أنّه يملكها»[1].

وتأتي جمعيَّة يهوديَّة فتبتاع هذه الأراضي من الشّخص الذي هي مطوّبة على اسمه، وتضع يدها، بقوّة سلاح الجند على الأرض «فينشأ عن ذلك إخراج المزارعين المقيمين فيها، والذين إنَّما سمعوا بصاحب الأرض القديم كأفندي مجاور لهم ليس إلَّا ... وهؤلاء القوم يعسر عليهم إيجاد أرض أخرى يستقرّون فيها، ولا يستطيعون إدراك السّبب الذي أدّى إلى تغيّر وضعيَّتهم، وإلى حرمانهم من مورد رزقهم الوحيد المألوف لديهم»[2].

فالأغراب الذين يملكون أراضي واسعة في فِلَسطين، ليسوا بموجب العدالة أصحاب تلك الأراضي، ولا يحقّ لهم بيعها وإقصاء الذين تصرّفوا فيها قرونًا طويلةً عنها. بل العدالة «والحقّ الأدبيّ» يقضيان بأن تبقى تلك الأراضي في تصرّف الذين أُجْلُوا أو قد يُجلَوْنَ عن أراضيهم. لاسيَّما وأنَّه ليس من الممكن أن يجد المزارع الذي يُجلى عن الأرض أرضًا أخرى يمكنه الانتقال إليها[3] «وإذا كان يُراد المحافظة على الحقوق الواسعة

(١) تقرير فرنش الإضافي، فقرة ٦٣، صفحة ٣٤.

(٢) تقرير فرنش الإضافي، فقرة ٦٣، صفحة ٣٤ و٣٥.

(٣) راجع تقرير لجنة شو صفحة ١٥٨.

غير المقرّرة التي تتمتَّع بها طبقة المتنوّرين وذوي الجاه والنّفوذ من الجهة الواحدة، وجب من الجهة الأخرى، أن تُصان الحقوق الواسعة غير المقرَّرة التي لطبقة المعوزين وغير المتنوّرين، وتحفظ تجاه أيّ تجاوز عليها»[1].

ولكن، من المؤسف أنّ أعمال الحكومة المنتدبة أثبتت أنَّها ليست في فِلَسطين لإقامة العدل، وحماية الضّعيف، ولكنَّها أداة لتنفيذ السّياسة الصّهيونيَّة.

٤

قلّة الأراضي وأخطار انتقالها إلى الصّهيونيّين

يموّه الصّهيونيُّون ويكذبون على الرَّأي العام بقولهم إنَّهم يذهبون إلى فلسطين، فيعمرون الأراضي «الزَّائدة» والمتروكة، التي لم يزرعها ولم يعتنِ بها المزارعون العرب، ويجعلون منها جنّة خضراء. وإنّهم بعملهم هذا لا يعودون على الفلَّاح العربيّ بأيّ ضرر ... «وواقع الأمر أنّ ليس في البلاد في الوقت الحاضر، عام (١٩٣٢) أراض غير مزرعة «زائدة» بمعنى أنّها غير مُفتَلَحة أو مزروعة أو مشغولة، سواء من أصابها أو من مستأجرين»[2]. و»الحقيقة النَّاصعة هي أنَّه لا توجد أرض ميسورة يمكن إسكان المهاجرين الجدد فيها إلَّا بإحلالهم محلّ الأهالي الحاليِّين»[3]. و»يبدو للنَّاظر مقدار الحاجة إلى الأراضي من افتلاح الأهالي (أي العرب)

(١) تقرير فرنش الإضافي، فقرة ٦٤، صفحة ٣٥.
(٢) تقرير فرنش الإضافي، فقرة ١٩، صفحة ٣.
(٣) تقرير لجنة شو، صفحة ١٦٣.

كلّ ما تيسّر من الأرض حتّى القطع الصّغيرة التي يتعذّر استعمال المحراث فيها، فيلجأ الفلّاح في فلاحتها إلى الفأس والمجرفة. وحاصلات هذه الأراضي قليلة جدًّا، حتّى في السّنين الجيّدة»[1].

و»مهما يمن الأمر، فيلوح لنا أنّه لو أخذنا فِلَسطين على وجه الإجمال، فإنَّ البلاد لا تستطيع أن تعول عددًا من المزارعين يزيد على ما فيها الآن (١٩٣٠) ...»[2].

وواقع الحال، إنَّ الأمر لا يقتصر على أنّ ليس في فِلَسطين أراض «زائدة» فحسب، بل إنَّ الأراضي التي كان يملكها العرب حتَّى عام ١٩٣٠، لم تكن تسدّ حاجتهم[3]. فقد أبانت «لجنة شو» والخبراء، أنَّ العائلة المزارعة في حاجة إلى ١٣٠ دنم من أراضي البعل، على الأقلّ، لتعيش في مستوى كاف، بينما أنّ العائلة المزارعة في ١٠٤ قرى جرى فيها تحقيق خاصّ، لم يكن متوسّط ما تملك عام ١٩٣٠ أكثر من ٥٦ دونمًا[4]. فيرى من هذين الرّقمين قلّة الأراضي التي يملكها الفلّاح وأنَّها لا تسدّ حاجته.

هذه الأقوال والأرقام تصف حالة الأراضي والفلّاح في فِلَسطين عام ١٩٣٠، وممَّا لا شكّ فيه، أنّ متوسّط ما كان يملكه المزارع العربيّ حينئذ قد نقص كثيرًا؛ لأنَّ الصّهيونيَّة قد سلخت من أيدي العرب، منذ ذلك التَّاريخ، ما لا يقلّ عن نصف مليون دونم، من أخصب الأراضي، من

(١) تقرير سمبسون صفحة ٢٢.

(٢) تقرير لجنة شو صفحة ١٥٩.

(٣) «هناك خطران اقتصاديَّان عظيمان يهدّدان أصحاب الأراضي من الفلاّحين العرب في فِلَسطين، هما تنقيص أراضيهم إلى ما دون الحدّ الكافي لإعالتهم، ونقل الأراضي، بلا قيد عن طريق البيع، أو الرّهن إلى اليهود، أو الرَّأسماليِّين من العرب، ممَّا يؤدّي إلى إخراجهم». تقرير فرنش ١٩٣١، فقرة ٦٩، صفحة ٣٢. راجع أيضًا الكتاب الأبض لعام ١٩٣٠، فقرة ١٥ و١٦.

(٤) راجع صفحة ١٣٢ و١٣٣ من هذا الكتاب.

جهة؛ ولأنَّ نفوس أهالي الأرياف قد زادت كثيرًا؛ لسبب زيادة المواليد عن الوفيات، من جهة ثانية.

***

ويولّد انتقال الأراضي من الأيدي العربيَّة إلى الأيدي الصّهيونيَّة أخطارًا اقتصاديَّة. إذ هي تفصل بين العرب وبين الأراضي التي تضع عليها الصّهيونيَّة يدها، فصلًا تامًّا، «ولا يعود في وسع العربيّ أن يجني منها أيّة منفعة سواء في الوقت الحاضر، أو في المستقبل»[1]؛ لأنَّ الأراضي التي تمتلكها الصّهيونيَّة تصبح وقفًا على اليهود، غير قابلة الانتقال إلى الأبد[2]؛ ولذا لا أمل للعربيّ مهما كان الثّمن الذي يدفعه، أن يسترجع أراضيه. وفضلًا عن ذلك، فإنَّ العربيّ أصبح محرومًا إلى الأبد من الاشتغال في الأرض التي كانت ملكه أو ملك قومه؛ لأنَّ الصّهيونيَّة تحرم على جميع اليهود استخدام العرب في أعمالهم الزّراعيَّة أو غيرها[3]. ولكيما تتأكَّد الصّهيونيَّة من تنفيذ سياستها هذه، فإنَّ جمعيّاتها تضع شروطًا صارمةً في عقد الإيجار على مستأجري الأراضي من اليهود؛ لإرغامهم على عدم استخدام العمّال العرب، وتضمن بموجبها انتقال الحقّ، الذي يخوّله عقد الإيجار، إلى اليهود فحسب.

---

(١) راجع تقرير سمبسون صفحة ٨١.

(٢) جاء في دستور الوكالة اليهوديَّة الموقّع في زيوريخ في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٢٩ ما يلي: «تمتلك الأراضي كملك اليهود طبقًا لأحكام المادّة العاشرة من هذا العقد، وتُسَجَّل الأراضي المشتراة باسم صندوق رأس المال القومي اليهوديّ، وتبقى مسجّلة إلى الأبد كي تظلّ هذه الأملاك ملكًا للأمَّة اليهوديَّة، غير قابل الانتقال» تقرير سمبسون صفحة ٧٨.

(٣) جاء في دستور الوكالة اليهوديَّة ما يلي: «تنشط الوكالة الاستعمار الزّراعيّ بوساطة العامل اليهوديّ، والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الأشغال أو المشاريع التي تقوم بها الوكالة، أو تنشّطها هو استخدام العمّال اليهود». تقرير سمبسون، صفحة ٧٩.

جـاء في عقـد إيجـار «الـكارن كايمـت»، أي صنـدوق رأس المـال القومـي اليهـوديّ مـا يـلي: « يتعهَّـد المسـتأجر بـأن يجـري جميـع الأشـغال المختصَّـة بفلاحـة الأرض وزراعتهـا بوسـاطة عـمّال مـن اليهـود فقـط. وإذا خالـف المسـتأجر هـذا الـشّرط بـأن اسـتخدم عـمَّالًا مـن غـير اليهـود، فإنَّـه يدفـع عـشرة جنيهـات فلسـطينيَّة عـن كلّ مخالفـة، ويعتـبر اسـتخدام عـمَّال مـن غـير اليهـود دليـلًا قاطعًـا عـلى الإخـلال بهـذا العقـد، وعـلى قيمـة التّعويضـات الواجـب دفعهـا لصنـدوق رأس المـال القومـيّ دون حاجـة إلى إخطـار المسـتأجر بوسـاطة كاتـب العـدل أو تبليغـه أيّ إخطـار آخـر. وإذا خالـف المسـتأجر أحـكام هـذه المـادَّة ثـلاث مـرّات، فيحـقّ لصنـدوق رأس المـال القومـيّ اليهـوديّ أن يسـتردّ الملـك المؤجّـر دون أن يدفـع للمسـتأجر أيّ تعويـض كان».

«يشـترط عقـد الإيجـار أيضًـا ألَّا يسـتلم الأرض أحـد مـن غـير اليهـود. فـإذا تُـوُفِّيَ المسـتأجر اليهـوديّ، ولم يكـن وريثـه يهوديًّـا، فيحـقّ للصّنـدوق أن يسـتردّ الأرض، بـشرط أن يعطـي الـوارث مهلـة ثلاثـة أشـهر قبـل الاسـترداد، ويشـترط عـلى الـوارث في هـذه المـدّة أن ينقـل حقوقـه في الأرض إلى يهـوديّ، وإلَّا يسـتردّ الصّنـدوق الأرض دون أن يكـون للـوارث أيّ حـقّ بالاعـتراض»[1].

وورد في عقـود المقـاولات التـي تعقدهـا «الـكارن هايسـود»، إلى الصّنـدوق التَّأسـيسيّ اليهـوديّ بشـأن السّـلفيات التـي تُعطـى لرجـال المسـتعمرات اليهوديَّـة الواقعـة في السّـهل السَّـاحليّ مـا يـلي: «يتعهَّـد المسـتعمر ... بـأن يقيـم الأرض الزّراعيَّـة، وأن يقـوم بذاتـه أو بمسـاعدة عائلتـه بجميـع أشـغال الفلاحـة اللَّازمـة في مزرعتـه، ويتعهَّـد أيضًـا بـأن يسـتأجر عـمّالًا مـن اليهـود

(١) تقرير سمبسون، صفحة ٧٩.

فقـط إذا أو كلّـما اضطـر لاسـتخدام عـمّال»[1].

وتربـط الهيئـات الصّهيونيَّـة أيضًـا أفـراد المسـتعمرات التـي في مـرج ابـن عامـر بعقـود مماثلـة للعقـود المـار ذكرهـا.

فهـذه الـشّروط، ومقاطعتهـم للعـمّال العـرب في جميـع أعمالهـم، تكشـف القنـاع بجـلاء عـن السّياسـة الصّهيونيَّـة نحـو العـرب ... ومـع ذلـك فالصّهيونيُّـون يجـرؤون دون وجـل ولا حيـاء، عـلى القـول إنَّهـم أفـادوا العـرب، وإنَّهـم لا يـودّون إلَّا خيرهـم وسـعادتهم، وإنَّهـم يشـغّلونهم في مسـتعمراتهم ومصانعهـم!

وسياسـة الصّهيونيَّـة نحـو المزارعـين العـرب، مخالفـة تمـام المخالفـة للـمادَّة السَّادسـة لصـكّ الانتـداب[2].

وانتقـال الأراضي إلى الصّهيونيِّـين لا يسـبِّب أخطـارًا اقتصاديَّـة فحسـب، بـل يسـبِّب أخطـارًا اجتماعيَّـة وخيمـة العواقـب: يشـكّل الفلَّاحـون الذيـن أُخرِجـوا مـن الأراضي التـي كانـوا يفلحونهـا، طبقـة عظيمـة مـن السُّـكّان، لا أرض لهـا، كانـت نسـبتها عـام ١٩٣٠، ٢٩,٤٪، مـن مجمـوع الفلَّاحـين. «فـإذا

(١) تقرير سمبسون، صفحة ٧٩.

(٢) راجع تقرير سمبسون، صفحة ٨٢، والكتاب الأبيض ١٩٣٠، فقرة ٢٠. وجاء في تقرير سمبسون صفحة ٨٣: «إنَّ الحالة الحاضرة التي ترمي إلى استثناء العرب من الاستخدام في المستعمرات اليهوديَّة، ليست بالحالة المرغوب فيها من وجهتي العدالة وحسن نظام الحكم في البلاد، وما دامت هذه الشُّروط باقية في دستور الجمعيَّة الصّهيونيَّة في عقود الإيجار التي تعقدها «الكارن كايمت» وفي مقاولات «الكارن هايمون» فلا يسوغ أن يعتبر انتقال مساحات كبيرة من الأراضي إلى صندوق رأس المال القوميّ اليهوديّ من الأمور المرغوب فيها. والله لمن المستحيل أن ينظر بعين التّسامح إلى توسيع هذه المنطقة المستقلَّة في فِلَسطين، التي استُثنِيَ منها جميع العرب. إنَّ الشّعب العربيّ قد أخذ ينظر بعين الفزع والخوف إلى انتقال الأراضي إلى الأيدي الصّهيونيَّة، ولا يجوز اعتبار هذا الفزع والخوف بلا أساس في نور السياسة الصّهيونيَّة التي أتيت على وصفها فيما تقدَّم».

استمرَّت عمليَّة إخراج الفلَّاحين على هذه الحال، يصبح الفلَّاحون في الثّلاثين سنة المقبلة معدمين من الأرض»[1].

وفي الواقع، فإنَّ هذه الطّبقة الجديدة التي لا أرض لها، لا تستطيع أن تجد لها عملًا في البلاد: لا تستطيع أن تجد أرضًا تعمل فيها؛ لأنَّه ليس في البلاد أرض خالية؛ ولأنَّ الصّهيونيَّة لا تشغلها في أراضيها. ولا تتمكَّن من إيجاد عمل في المصانع أو غيرها؛ لأنَّ الصّهيونيَّة قد قبضت على موارد الثّروة والأعمال في البلاد، وهي لا تشغّل العمّال العرب. وإيجاد طبقة من الأهالي لا أرض لها ولا عمل، من أشدّ الأخطار الاجتماعيّة. «ونظنّ أنَّه ليس هناك ريب في أنّ الاستمرار، بل الإسراع، في عمليَّة تنجلي عن إيجاد طبقة كبيرة من الأهالي مستاءة وبلا أراض، هو أمر مفعم بالخطر الشّديد لهذه البلاد. فإن سلم معنا بأنّ تحويل فئات كبيرة من أولئك المزارعين إلى طبقة لا أرض لها، ليس فقط غير مرغوب فيه بحدّ ذاته، بل سببًا يحتمل أن يفضي إلى الاضطرابات»[2].

(١) تقرير فرنش، فقرة ٧١، صفحة ٣٣. راجع أيضًا فقرة ٨ صفحة ٥ من التّقرير عينه، وفقرة ٧، صفحة ٢ و٣ من التَّقرير الإضافيّ.

(٢) تقرير لجنة شو صفحة ١٦٣.

٥

موقف الحكومة

رأت الحكومة بوضوح، الخطر النَّاجم من استيلاء الصّهيونيَّة على أراضي المزارعين العرب وإقصائهم عنها. وسمعت أصوات الاحتجاجات الشّديدة، وشعرت بالتَّذمُّر العظيم من جميع طبقات الشّعب. فعكفت على تخدير الأعصاب بوضع قوانين، تقول إنَّ الغاية منها حماية المزارعين. وفي الواقع أنّه لم يكن لتلك القوانين أيّ مفعول[1]. بل على عكس ذلك، فإنَّها كانت تشجّع بصورة غير مباشرة خروج المزارع المستأجر من الأرض التي يعتاش من عمله فيها؛ لأنَّها لا تؤمّن له غير تعويض ماليّ زهيد ... و»مجرّد وضع نصّ يقضي بدفع تعويض نقديّ للمزارع قد يشجّعه على الخروج من الأرض»[2]، إذ الفلاَّح بسيط ولا ينظر بعيدًا، ولا غرابة أن تكون «قوانين حماية المزارعين» ترمي إلى هذه الغاية؛ لأنَّ واضعها حتَّى عام ١٩٣١، كان الدّاعية الصّهيونيّ الكبير مستر بنتويش، الذي شغل منصب النَّائب العام حتَّى ذلك التَّاريخ، وما يزال له نفوذ

---

(١) «وممأً يدعو لدهشتنا أن تكون قد مرَّت هذه المدَّة (١٩٢١-١٩٢٩) الطَّويلة قبل أن يُبذَل أيّ مجهود لتعديل تشريع ثبت أنّه لا يفي بالغاية المتوخّاة منه، فإنَّ قانون ١٩٢٩ يخوّل المزارعين الذين يخرجون من أراضيهم حقوقًا تختلف عن الحقوق التي يخوّلهم إيّاها قانون ١٩٢١، غير أنّ القانون الجديد لا يحتوي على نصّ يؤمّن للذين يخرجون من الأرض «مساحات كافية لإعالتهم وعائلاتهم»، وبعبارة أخرى، ليس من المحتمل أن يؤدِّيَ هذا القانون إلى تخفيض عدد أولئك الذين يصبحون بلا أرض، أو الذين يخرجون من الأرض من جرّاء شراء الأراضي، التي يعتمدون الآن في معيشتهم عليها، دون علمهم». تقرير لجنة شو صفحة ١٥٤. راجع أيضًا التّقرير ذاته صفحة ١٥٠-١٥٤. وفقرة ٧٦ صفحة ٤٢ من تقرير فرنش الإضافي.

(٢) تقرير لجنة شو صفحة ١٦٣.

كبير في الدَّوائر الرسميَّة في فِلَسطين.

وقد طالبت اللِّجان والخبراء، الذين درسوا حالة فِلَسطين حقَّ الدّرس، الحكومة بحماية حقوق المزارعين، وأبانوا أنّ الوسيلة الوحيدة هي إيقاف بيوع الأراضي إلى الصّهيونيِّين، أو على الأقلّ، تأمين كلّ مزارع عربيّ على حد أدنى من الأرض كافٍ لإعالته. ويقول في هذا الصَّدد مستر فرنش، الخبير الكبير بشؤون الأراضي إنَّه من الضّروريّ «أن تجعل قطعة معلومة من أرض المزارع غير قابلة الانتقال أو الفراغ ... ولو كانت (هذه) الحماية ... مؤمّنة فيما مضى، أو لو أُمِّنَت الآن، لما جابهتنا مشكلة العرب الذين بلا أرض على الإطلاق»[1]. «فمن الواضح أنَّه لا مفرّ من إيجاد طريقة أخرى لوقاية المزارعين الحاليين ووضع بعض القيود على انتقال الأراضي»[2]، إن رامت الحكومة إجراء العدالة والقيام بواجبها.

ورغم أنّ الخطر من انتقال الأراضي من العرب إلى الصّهيونيِّين خطر واقعيّ، ورغم صراحة تواصي اللّجان والخبراء، فإنَّ حكومة فِلَسطين لم تقيّد بيع الأراضي، ولم تحمِ الفلَّاحَ حمايةً فعليَّةً. وكلّ ما قامت به أنّها سنّت عام ١٩٣٣ قانونًا، دعته «قانون حماية المزارعين» كانت نتيجته كنتيجة القوانين التي سبقته، والتي أظهرت التَّقارير الرَّسميَّة

---

(١) تقرير فرنش الإضافي فقرة ٧٢ صفحة ٣٩ و٤٠. وجاء في فقرة ١٢٣ صفحة ٦٥ من التّقرير نفسه: «وقد حملني ما اكتسبته من المعرفة الوثيقة لأحوال الجهات الجبليّة السَّابقة الذّكر على الاعتقاد بأنَّ حالة الفلّاحين المقيمين في هذه الجهات ما زالت في تقهقر، فإنّ النّقص في عدم تأمين مزارعي الأرياف على البقاء في أراضيهم لمن أصعب العقبات التي تقف حائلًا في سبيل تقدّمهم. وهذا النَّقص يمكن تلافيه عن طريق حماية المالك الصَّغير والمزارع المستأجر من الجلاء عن الأرض». راجع أيضًا تقرير فرنش فقرة ٧١-٧٤، صفحة ٣٣.

(٢) تقرير لجنة شو صفحة ١٦٣، وراجع أيضًا صفحة ٢١٨.

عـدم وقايتهـا للفـلّاح مطلقًـا.

وشـعرت حكومـة جلالتـه بالخطـر الـذي يهـدِّد العـرب مـن جهـة، وفلسـطين عامَّـة مـن جهـة ثانيـة، مـن وجـود طبقـة كبـيرة مـن السُّـكّان لا أرض لهـا. فأخـذت تـدرس طريقـة إسـكانها في أراض أخـرى. و»إنَّ القـرار الـذي اتَّخذتـه الحكومـة لإعـادة إسـكان العـرب الذيـن أُخرِجـوا مـن الأراضي التـي كانـوا يزرعونهـا قبـل أن اشـتراها اليهـود، إنَّمـا هـو بمثابـة اعـتراف بخطـأ قـضى عـلى هـؤلاء العـرب بالخـروج، وخطـوة في سـبيل الرّجـوع عـن هـذا الخطـأ. ولسـت في حاجـة للقـول إنّ في ارتـكاب مثـل هـذا الخطـأ ثانيـة مـا يـؤدّي إلى الوقـوع في نفـس الحالـة التـي نحـن فيهـا الآن»[1].

عـلى أنّ ذلـك القـرار، مـع الأسـف، لم يخـرج إلى حيّـز الوجـود؛ لأنَّـه، عمليًّـا، ليـس في الإمـكان إسـكان الذيـن أخرجـوا مـن أراضيهـم في أراضٍ أخـرى، دون أن يتـضرَّر أو يخـرج أصحـاب الأراضي التـي يـراد إسـكانهم فيهـا، «إذ إنّ مقـدرة البـلاد عـلى الاسـتيعاب قـد بلغـت حدّهـا «عـام ١٩٣٠»[2]. فـكان لا فائـدة عمليَّـة مـن قـرار الحكومـة. وليـت الحكومـة اهتمّـت بمـن لهـم أراض، فحالـت دون اسـتيلاء الصّهيونيِّـين عليهـا. بـل هـي بـدلًا مـن حمايتهم، بإيقـاف انتقـال الأراضي إلى اليهـود، وضعتهـم في حـالات اقتصاديَّـة وماليَّـة أرغمتهـم عـلى بيـع قسـم كبـير مـن أراضيهـم. فاسـتولت الصّهيونيَّـة عـلى مـا يزيـد عـن نصـف مليـون دونـم، مـن أخصـب الأراضي في البـلاد، منـذ عـام ١٩٣٠، فـزادت الطّبقـة التـي لا أرض لهـا زيـادة كـبرى، واشـتدّ بلاؤهـا، وعظـم خطرهـا.

(١) تقرير فرنش الإضافي، فقرة ٦١، صفحة ٣٣.

(٢) تقرير لجنة شو صفحة ١٦٣.

إنَّ حالة هؤلاء البؤساء يرثى لها، فهم جهلاء وضعفاء، ولا يستطيعون وحدهم مقاومة قوى الصّهيونيَّة الدّوليَّة وأموالها، ومن واجب الحكومة في فِلَسطين حمايتهم، إذ قد تعهَّدت في المادَّة السَّادسة من صكّ الانتداب على ضمان عدم إلحاق الضَّرر بحقوق ووضعيَّة هذا القسم من السُّكّان. غير أنَّها مع الأسف لم تحتفظ بعهدها، فقطع المزارعون العرب كلّ أمل ورجاء منها، وذهبوا ضحيَّة المال والمطامع الصّهيونيَّة من جهة، وضعف الحكومة المنتدبة أو اشتراكها في إثم الصّهيونيَّة من جهة ثانية. فلا يجب، والحالة هذه، الاستغراب من رؤية هؤلاء المزارعين المسالمين حتّى اليوم، ينهضون فجأة حاملين البنادق ومستعدّين للقيام بأيّ عمل.

***

غريبة سياسة الحكومة البريطانيَّة في فِلَسطين. إنَّها تصرّ على ترك بيوع الأراضي حرّة؛ لكي تستولي الصّهيونيَّة على ما تريد من الأرض المقدّسة، وفي الوقت عينه، تدّعي بأنَّها جادّة في المحافظة على حقوق وكيان العرب! ولمّا كانت تقوم الصّيحات من جميع أنحاء فِلَسطين ضدّ المهاجرة اليهوديّة وبيوع الأراضي، كانت حكومة جلالته تجيب بأنّ المهاجرة وبيوع الأراضي لا تضرّان بالعرب؛ لأنَّ حكومة جلالته لن تسمح باستمرار المهاجرة وبيوع الأراضي، زيادةً على «مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب».

وجاء عام ١٩٣٠، فأبانت اللّجنات الرّسميَّة، والخبراء الرّسميُّون، أنّ «مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب» بلغت حدّها الأقصى، بل زادت عنه، بدليل وجود فئات عديدة من المزارعين العرب بلا أراضٍ، وجماعات كثيرة من عمّال اليهود والعرب بلا عمل ... وأمام هذه

الحجَّـة القاطعـة، لم تعـد حكومـة جلالتـه تسـتعمل عبـارة «مقـدرة البـلاد الاقتصاديَّـة عـلى الاسـتيعاب» قاعـدةً لسياسـتها، ودليـلًا عـلى حسـن نيّتهـا، غـير أنّهـا لم تعـدل عـن سياسـتها السَّـابقة، بـل أعلنـت أنّهـا «ترمـي إلى زيـادة حشـد السُّـكَّان في فِلَسـطين في الحـال وفي المسـتقبل»!!

واتَّخـذت «الزّراعـة الكثيفـة» مـبرّرًا لسياسـتها، مدّعيـةً بأنَّهـا تحـلّ مشـاكل فلسـطين، وتَحُـولُ دون إيقـاع أيّ ضرر بسـكّان البـلاد!

والزّراعـة الكثيفـة «تنطـوي عـلى اتّبـاع أسـاليب أرقـى في الزّراعـة، أي التَّخلُّـص مـن زراعـة الحبـوب الغذائيَّـة الزّهيـدة القيمـة، واتّبـاع زراعـة أربـح، وهـي زراعـة الأشـجار المثمـرة؛ كالبرتقـال والمـوز، وإنتـاج الألبـان، وتربيـة المـواشي والطُّيـور، وإنتـاج البيـض»[1].

لا أدري إن كانـت حكومـة جلالتـه قانعـةً في نجـاح هـذه السّياسـة، أم هـي تتَّخذهـا مـبرّرًا لتقصيرهـا، وعـدم اسـتطاعتها إيقـاف الهجـرة ومنـع بيـوع الأراضي إلى اليهـود. وعـلى كلّ حـال «فـإنَّ المثـل الأعـلى يجـب ألَّا يحجـب نظرنـا عـن الأخطـار العظيمـة المحيطـة بهـذه الخطَّـة»[2]، خطَّـة الزّراعـة الكثيفـة. إنَّ إرادة الحكومـة في اتّباعهـا هـذه الخطَّـة لا تكفـي لنجاحهـا، بـل يتوقَّـف نجـاح الزّراعـة الكثيفـة عـلى شـيئين:

١ – عـلى طبيعة البلاد الزِّراعيَّة.

٢ – على الأسـواق الخارجيَّة.

ولنقـل مسرعـين إنَّ طبيعـة الأراضي الزِّراعيَّـة في فِلَسـطين لا تمكّـن الزّراعـة الكثيفـة مـن النّجـاح؛ لأنَّ نجاحهـا يتوقَّـف عـلى وجـود المـاء بكـثرة. والمـاء

(١) تقرير فرنش فقرة ١٦، صفحة ٨.

(٢) تقرير فرنش، فقرة ١٦، صفحة ٨.

في فِلَسطين قليل ومحدود. «وقد قيل لنا إنَّ التّجارب التي أجريت في مرج ابن عامر دلَّت على أنَّ إدخال أساليب الزّراعة الحديثة يتوقَّف لدرجة كبرى على وجود المياه بكميَّات تفوق ما هو متيسّر منها الآن ... وإنَّنا نرتاب فيما إذا كان يوجد مياه كافية لسقي مساحة كبيرة من السَّهل السَّاحليّ. أما أن يكون وجود المياه بكميَّات كافية، وليس مقدار الأرض الميسورة، هو الشّرط الذي يقيّد احتمالات توسيع الزّراعة في هذه المنطقة، فقد ذكره بصراحة أحد الخبراء الذين رفعوا تقاريرهم إلى لجنة الأبحاث الفلسطينيَّة العامَّة»[1].

ونظرًا لكون الماء محدودًا في فِلَسطين، فإنَّ زراعة البرتقال بكثرة يهدِّد مستقبل البيَّارات بالجفاف. تُسقى البيَّارات في فِلَسطين بالماء التي تصعده المضخّات من جوف الأرض، وقد ظهر أنَّ هذا الماء قد خفّ منذ انتشار البيّارات انتشارًا واسعًا في السّهل السَّاحليّ. ويقول الفنيّون إنَّه إذا استمرّت البيّارات بالانتشار، فإنَّه سيأتي يوف تجفّ فيه المياه الكائنة في جوف الأرض، فتجفّ شجرة البرتقال التي هي ثروة البلاد، كما حدث ذلك في قسم من كاليفورنيا[2]. وعندها يضطر أصحاب الأراضي إلى العودة إلى «الزّراعة الخفيفة» أي زراعة الحبوب السّنويَّة التي لا يمكن أن تموّن جميع السُّكّان الذين كانوا يعتاشون من الزّراعة الكثيفة ... ويا عظم المصيبة حينئذ التي لا يمكن تخفيفها إلَّا بهجرة كثير من السُّكَّان الذين احتشدوا في البلاد اعتمادًا على الزّراعة الكثيفة.

والأسواق الخارجيَّة عامل أساسيّ لنجاح الزّراعة الكثيفة في فِلَسطين، وذلك أنّه لأجل أن تعود الزّراعة الكثيفة على أصحابها بفائدة، يجب

(١) تقرير لجنة شو صفحة ١٥٩، و١٦٠.

(٢) راجع تقرير فرنش.

التَّمكُّـن مـن إصـدار محاصيلهـا إلى الأسـواق الخارجيَّـة وبيعهـا بأثمـان مربحـة. وقـد ظهـر لنـا أن لا رواج لمحصـولات فلسـطين في هـذه الأسـواق[1]. «وقـد تسـاوى الطّبـي» عـام ١٩٣٠، عـلى برتقـال يافـا ومحصـولات الأثمـار في السّـهل السَّـاحليّ، مـع العـرض، فتحويـل مسـاحات شاسـعة في تلـك المنطقـة إلى بيّـارات قـد يـؤدّي إلى إيجـاد صعوبـات ومشـاكل إن لم يكـن كارثـة اقتصاديَّـة»[2]. وفي الواقـع إنّ انتشـار البيّـارات منـذ ذلـك التَّاريـخ أدَّى إلى مخاطـر عظيمـة ... كان أشـدّها بـلاء المخـاسر الفادحـة التـي لحقـت بجميـع مصـدّري البرتقـال، أصبحـت البيـارات الصّغـيرة لا تعـود عـلى أصحابهـا بفائـدة، فاضطـر بعضهـم إلى قلـع أشـجارها.

ورغـم هـذه النّكبـات الاقتصاديَّـة، فـإنَّ الحكومـة البريطانيَّـة تدّعـي أنَّ سياسـة الزّراعـة الكثيفـة تمكّـن مـن حشـد السُّـكَّان دون إيقـاع ضرر بأهـالي البـلاد! ومـا سياسـتها هـذه، سياسـة حشـد السُّـكَّان عـلى أسـاس «الزّراعـة الكثيفـة» إلَّا حجـاب تتَّخـذه حكومـة جلالتـه لسـتر ضعفهـا أمـام الصّهيونيَّـة؛ وللتَّمويـه عـلى الـرَّأي العـام بأنَّهـا آخـذة في تطبيـق صـكّ الانتـداب دون أن توقـعَ أضرارًا بأهـل البـلاد.

والحقيقـة التـي لا ريـب فيهـا أنّ لا نجـاح للزّراعـة الكثيفـة في فِلَسـطين. وإن اسـتمرَّت الحكومـة عليهـا، فإنَّهـا تجلـب للبـلاد نكبـات وكـوارث هائلـة؛ لأنَّـه لا بـدّ وأن تهبـط أسـعار المحصـول الزّراعـيّ، ولا يعـود المزارعـون يجنـون فوائـد مـن أعمالهـم. فتصبـح الخلائـق العديـدة التـي احتشـدت في البـلاد دون مرتـزق، فيضطـرون حينئـذ إلى تـرك أعمالهـم الزّراعيَّـة، والعيـش مـن أعـمال أخـرى، لا يجدونهـا إلَّا خـارج فِلَسـطين.

(١) راجع تقرير فرنش الإضافي، فقرة ٤٨، صفحة ٢٣.

(٢) تقرير لجنة شو، صفحة ١٦١.

وقصارى القول، إنَّنا نعتقد الاعتقاد الرَّاسخ أنَّ الأراضي الزّراعيَّة في فِلَسطين قليلة، ولا تسدّ حاجة المزارعين الذين يعملون فيها. ومعنى استيلاء الصّهيونيَّة على الأراضي العربيَّة، إقصاء العرب عن أراضيهم، ثمّ عن وطنهم ... وإن لم تغيّر الحكومة البريطانيَّة سياسة «ترك الأمور تسير على أَعِنَّتِها» فتأويل ذلك أحد اثنين، وكلاهما غير مشرف لها: الخضوع أمام المطالب الصّهيونيَّة، أو مشاركتها للسّياسة الصّهيونيَّة. وما نظريّتا «مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب» و«الزِّراعة الكثيفة» إلَّا حجّة يُراد بها إخفاء الحقيقة.

فإذا كانت حكومة جلالته تريد القيام بالواجب الذي يلقيه على عاتقها صكّ الانتداب نحو سكَّان فِلَسطين أجمع، وإذا كانت تريد تلافي الأخطار النَّاجمة عن السِّياسة التي اتّبعتها في مسألة الأراضي، وإذا كانت تريد إجراء العدالة في الأرض المقدّسة، فإنَّ عليها، في موضوع الأراضي، أن تقوم بأمرين:

١ – تمنع انتقال الأراضي العربيَّة إلى الصّهيونيِّين، فيطمئنّ المزارع على مستقبله، ويعمل بنشاط وسلام في أرضه. «وبالطّبع فإنَّ المبدأ القائل بعدم انتقال الأرض وفراغها ليس من المبادئ المستحدثة. فهو يطبّق في فِلَسطين الآن على العقارات الوقفيّة، وعلى الأراضي العائدة لجمعيَّة رأس المال القوميّ اليهوديّ، وكان معمولًا به في إنجلترا، وما يزال معمولًا به في الهند»[1].

(١) تقرير فرنش الإضافي، فقرة ٧٣، صفحة ٤٠.

٢ – تفتح بنكًا زراعيًّا، يقرض المزارع العربيّ قروضًا ماليَّةً لآجال طويلة، فيتمكَّن المزارع، الذي هو في أزمة اقتصاديَّة ومالية شديدتين، التَّخلُّص من حكم المرابي، ومن تحسين أحواله.

الفصل الثّالث
مسألة المهاجرة

**

سكن العرب وحدهم فِلَسطين طيلة القرون الثّلاثة عشر الأخيرة. وأخذ اليهود في المهاجرة إليها ابتداءً من أوائل النّصف الأخير من القرن التّاسع عشر، فبلغ عددهم عند انتهاء الحرب العامَّة نحو خمسة وخمسين ألفًا، أي ٧٪ من مجموع السُّكّان.

وكان عدد سكّان فِلَسطين، بموجب الإحصاء الذي أجرته الحكومة عام ١٩٢٢ للميلاد، ٧٥٧,١٨٢ نفسًا، منهم ٨٣,٤٩٤ من اليهود، و٦٧٣,٣٨٨ من العرب؛ مسلمين ومسيحيِّين.

وممَّا لا شكّ فيه أنّ العرب في فِلَسطين كانوا يُعَدّون يومئذ أكثر من هذا العدد، غير أنّ كثيرًا منهم، ولاسيَّما من الفلَّاحين والبدو، تهرَّبوا من الاشتراك في الإحصاء وتسجيل أسمائهم؛ خوفًا من الخدمة العسكريَّة؛ ولأنَّ اللّجنة التّنفيذيَّة العربيَّة، كانت، حتّى قبيل موعد الإحصاء بأيام قلائل، توصي الأمّة بمقاطعته.

ودلّ إحصاء عام ١٩٣٢ على أنّ نفوس فلسطين ١,٠٣٥,٢٢١، منهم ١٧٤,٧٩٢ من اليهود، و٨٦٠,٠٠٨ من العرب. ومن الأكيد أيضًا أنّ العدد الحقيقيّ للعرب في فِلَسطين كان حينئذ أكثر من ذلك، ولم يكن الإحصاء وافيًا بسبب تهرُّب كثير من العرب من تسجيل أنفسهم؛ لأسباب مختلفة، أهمّها الخوف من الخدمة العسكريَّة.

وأخذ اليهود من ذاك الحين يتدفَّقون على فِلَسطين، بجميع الطّرق مشروعة كانت أو غير مشروعة. ويمكن القول إنَّ عددهم الآن في فِلَسطين يبلغ نحو ٤٥٠,٠٠٠، فأصبحت نسبتهم نحو ٣٠٪ من مجموع السُّكّان.

فما هو النّظام الذي دخل فِلَسطين بموجبه هذا العدد من اليهود؟ ألم تتجاوز المهاجرة اليهوديَّة العظيمة مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب؟ وهل لم تسبّب أضرارًا لأهال البلاد؟ وما هو الهدف الذي ترمي إليه الصّهيونيَّة من إكثار عدد المهاجرين؟

١

نظام المهاجرة وتدفُّق اليهود

وقانون المهاجرة في فِلَسطين كبقيَّة القوانين فيها، عرضة للتَّحوير والتّبديل؛ سيرًا مع الظُّروف والمصالح الصّهيونيَّة.

يُقسَم المهاجرون حسب القانون المعمول به إلى ثلاثة أنواع رئيسيَّة:

فالنّوع الأوّل هم المهاجرون من ذوي «الوسائل المستقلَّة» ويشمل المهاجر الذي في حيازته ألف جميه «وكان المبلغ المفروض قبلًا ٥٠٠ جنيه»، وذوي المهن الحرّة الذين يملكون ما لا يقلّ عن ٥٠٠ جنيه، والصُّنّاع الماهرون الذين يملكون ٢٥٠ جنيهًا على الأقلّ، والأشخاص الذين لهم إيراد لا يقلّ عن ٤ جنيهات في الشّهر.

والنّوع الثَّاني هم المهاجرون الذين يعتمدون في معيشتهم، بعد وصولهم فلسطين، على أحد السُّكَّان المقيمين فيها، ويشمل ذلك الأشخاص الذين

لهـم أهـل في البـلاد، والأيتـام القادمـين إلى ملاجـئ في فِلَسـطين، والرِّجـال والنّسـاء الذيـن يتعاطـون الأعـمال الدّينيَّـة، وأخـيرًا الطُّلّاب.

والنَّـوع الثَّالث هم العمَّال الذين يؤمّون فِلَسـطين للعمل فيها.

وأبـواب المهاجـرة مفتوحـة عـلى مصراعيهـا للمهاجريـن مـن النّـوع الأوَّل دون أدنى مراقبـة ولا تحديـد. ويكفـي للمهاجريـن مـن النَّـوع الثَّـاني إبـراز أوراق تقنـع الحكومـة بـأنّ طالـب المهاجـرة إلى فِلَسـطين هـو مـن أفـراد النّـوع الثَّـاني، وعـدد المهاجريـن مـن هـذا النّـوع غـير محـدود أيضًـا. وسـنرى فيـما يـلي أنّ كثيريـن مـن أفـراد هذيـن النّوعـين، يندفعـون إلى سـوق العـمّال العاديـن، عندمـا يدخلـون فِلَسـطين.

والحكومـة لا تحـدِّد إلَّا عـدد المهاجريـن مـن النّـوع الثَّالـث، أي العـمّال الذيـن ليـس لهـم وسـائل لكسـب العيـش في فِلَسـطين غـير العمـل. وتحديـد المهاجـرة لهـؤلاء العـمّال لا يقـوم في الواقـع عـلى قاعـدة «مقـدرة البـلاد الاقتصاديَّـة عـلى الاسـتيعاب» كـما سـنرى فيـما يـلي. أمَّـا الأصـول المتّبعـة في تعيـين العـدد المسـموح لـه بدخـول فِلَسـطين مـن العـمّال، فهـي كـما يـلي:

تقـدّم الوكالـة اليهوديَّـة إلى الحكومـة، مرّتـين في السّـنة، مذكّـرة تعـين فيهـا عـددًا مـن الرّجـال والنّسـاء، تدّعـي أنّهـا في حاجـة إليهـم للقيـام بأشـغال جديـدة خـلال السّـتَّة الأشـهر التَّاليـة. وتحـول المذكّـرة إلى مديـر دائـرة المهاجـرة فيدرسـها، ثـمّ يرسـلها، مـع ملاحظاتـه إلى المنـدوب السّـامي. والمنـدوب السَّـامي يقـرِّر عـدد شـهادات المهاجـرة الـلَّازم إصدارهـا، أو بتعبـير آخـر عـدد المهاجريـن مـن العـمّال الذيـن يسـمح بدخولـه، في تلـك المـدّة. ولتقديـر عـدد تلـك الشّـهادات أو عـدد المهاجريـن، تأخـذ الحكومـة العـدد الـذي طلبتـه الوكالـة اليهوديَّـة وتتَّخـذه أساسًـا لتقديرهـا، وتقـرّره بعـد تخفيضـه قليـلًا. أمَّـا إن كانـت البـلاد أو الأشـغال الصّهيونيَّـة في حاجـة

حقيقيَّة إلى هؤلاء العمّال الجدد، فأمر ثانويّ؛ لأنَّ من واجب الحكومة إعطاء شهادات مهاجرة مرّتين في كلّ عام! واتّخذت الوكالة اليهوديَّة قاعدة لها أن تزيد في عدد الشّهادات التي تطلبها، فتحصل على العدد الذي ترغب فيه.

ثمّ يصدر مدير دائرة المهاجرة هذه الشّهادات من غير أن يعبأ فيها أسماء أشخاص معيّنين (على بياض) ويبعث بها إلى الوكالة اليهوديَّة. وتقوم الوكالة اليهوديَّة بتوزيعها على وكلائها في مختلف البلاد. وترسل الحكومة نسخًا من هذه الشّهادات إلى القناصل البريطانيِّين في تلك البلاد، مع التّعليمات بتأشير الاعتماد على جوازات الأشخاص الذين تسمّيهم الوكالة اليهوديَّة، وتوزّع عليهم شهادات المهاجرة، ويحقّ للمتزوّجين منهم أن يحصلوا في الوقت نفسه على تأشير بالاعتماد لزوجاتهم وأبنائهم غير البالغين[1].

وقد أبان الخبير السير جون هوب سمبسون في تقريره القيّم، مساوئ إعطاء الوكالة اليهوديَّة شهادات المهاجرة (على بياض)، وأظهر بالأمثلة كيف أنّه «دخل البلاد في أحوال كثيرة أشخاص لو كانت جميع أحوالهم معروفة لما أُشِّرَ بالاعتماد على جوازاتهم»[2]. ومن هذه الأمثلة العديدة أنّ مهاجرًا عمره ٢٣ عامًا، دخل فِلَسطين مصحوبًا بزوجة عمرها ١٠ سنوات، وابنة عمرها ٥ سنوات! وإليك صورة رسالة مؤرّخة في ١٤ أبريل (نيسان) ١٩٣٠، بعث بها مهاجر دخل فِلَسطين وبقي فيها:

(١) راجع تقرير سمبسون صفحة ١٧٥-١٧٧، وتقرير لجنة شو ١٣٥-١٣٧.

(٢) تقرير سمبسون، صفحة ١٧٧.

«... وصلت زوجتي إلى فِلَسطين في ٢٦ نوفمبر (تشرين الثّاني) ١٩٢٥ مع (أ.ب) بصفتها امرأته، إذ لم يُسمح لها بدخول البلاد بصفتها زوجتي؛ لأنَّني أتيت هنا كسائح، ولم أستحصل على إذن يخوّلني البقاء في البلاد. ولمَّا كانت امرأتي شديدة الرّغبة في المجيء إليّ، وكانت امرأة (أ.ب) مريضة، وكان (أ.ب) قد استحصل على إذن بإدخال امرأته، جاءت امرأتي وابني بالاستناد إلى جواز سفر ذلك الشَّخص...»[١].

«إنَّ هذه الرّسالة تكشف القناع عن مثالين من المخالفات لقانون المهاجرة، فقد دخل كاتب هذه الرّسالة بصفته سائحًا، وبقي في البلاد دون إذن، ودخلت زوجته بالاستناد إلى شهادة من شهادات المهاجرة بطريق الاحتيال»[٢].

وقال في هذا الصّدد مدير دائرة المهاجرة في فِلَسطين إنَّه «يظهر أنّ العادة شائعة ... أن يُضاف إلى الأشخاص الذين لهم حقّ الحصول على شهادة المهاجرة، نساء وعائلات أشخاص آخرين؛ رغبةً في التَّملُّص من مراقبة الحكومة على جوازات السَّفر»[٣].

وممَّا لا شكّ فيه أنّ وكلاء الوكالة اليهوديَّة عالمون بهذه الحوادث، وهم يغضّون النّظر عنها، إن لم يشجّعوا القيام بها لإكثار عدد المهاجرين. وما أعمالهم واختيارهم للمهاجرين إلّا تبعًا للتَّعليمات التي يتلقّونها من الوكالة اليهوديَّة «فمن الواضح إذن أنَّ الوكالة اليهوديَّة هي المسؤولة عن جميع هذه الحوادث المخالفة للقانون»[٤].

---

(١) تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٧٨.

(٢) تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٧٩.

(٣) تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٧٨.

(٤) تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٧٩.

ورغـم إلحـاح الخـبراء بـضرورة إشراف الحكومـة عـلى المهاجريـن؛ لتحـول دون دخـول الذيـن يمنعهـم القانـون مـن الدّخـول، فـإنَّ الأصـول المتّبعـة بقيـت عـلى مـا هـي عليـه![1] ولا أدري أكان ذلـك تقصـيرًا وتهاونًـا مـن الحكومـة أم تعمّـدًا؟!

***

مكّـن قانـون المهاجـرة في فِلَسـطين اليهـود مـن القـدوم إلى هـذه البـلاد بكمّيـات عظيمـة. ومـن الغريـب أن نـرى مهاجـرة اليهـود فـد زادت منـذ التَّاريـخ الـذي قـرَّر فيـه الخـبراء وجـوب تحديـد المهاجـرة إن لم يكـن إيقافهـا! وتبـيّن الأرقـام التّاليـة عـدد اليهـود الذيـن دخلـوا فِلَسـطين «بطـرق مشروعـة» ابتـداءً مـن ١٩١٨.

التَّاريخ	العدد[2]
١٩١٨-١٩٢١	٢٥,٠٠٠
١٩٢٢	٧٨٤٤
١٩٢٣	٧٤٢١
١٩٢٤	١٢٨٥٦
١٩٢٥	٣٣,٨٠١
١٩٢٦	١٣,٠٨١
١٩٢٧	٢٧١٣
١٩٢٨	٢١٧٨

(١) تقرير سمبسون، صفحة ١٨٠، وملحق «فِلَسطين وشرق الأردن» ٢٨ نوفمبر ١٩٣٦.
(٢) الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢.

١٩٢٩	٥٢٤٩
١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٣٢	٩٥٥٣
١٩٣٣	٣٠,٣٢٧
١٩٣٤	٤٢,٣٥٩
١٩٣٥	٦١,٨٥٤
١٩٣٦	٢٩,٧٢٧

ولا تـدلّ هـذه الأرقـام عـلى عـدد جميـع المهاجريـن اليهـود الذيـن دخلـوا فلسـطين، وإنَّمـا تبـيّن عـدد المهاجريـن الذيـن سـمحت الحكومـة بدخولهـم فقـط. وبجانـب هـذه المهاجـرة الرَّميَّـة، يوجـد أربعـة أنـواع مـن المهاجـرة: المهاجـرة غـير المسـجّلة، والمهاجـرة غـير الرَّسـميّة، ومهاجـرة الـزّواج الصّـوريّ، والمهاجـرة المـزوّرة!

يدخـل فِلَسـطين كلّ عـام عـدد كبـير مـن اليهـود بصفـة سـيّاح، ثـمّ يبقـى معظمـه في البـلاد. ولا تنتبـه الحكومـة إلَّا لعـدد قليـل منهـم لا يـكاد يُذكَر[١].

والقائمـة الآتيـة ترينـا مقـدار السُّـيَّاح اليهـود دخلـوا فِلَسـطين، وعـدد الذيـن اسـتطاعت الحكومـة معرفتهـم مـن الّذيـن بقـوا في فِلَسـطين منهـم، مخالفـين القانـون[٢]، مـع العلـم بـأنّ هنـاك عـددًا آخـر مـن هـؤلاء السـيّاح بقـوا في البـلاد ولم تأخـذ الحكومـة بهـم علـمًا:

(١) راجع تقرير سمبسون، ١٩٣٠، صفحة ١٧٢.

(٢) هذه القائمة من كتاب صادر من دار المهاجرة في فِلَسطين.

التَّاريخ	السيّاح اليهود	عدد الذين استوطنوا فِلَسطين وأخذت بهم الحكومة علماً[1]
١٩٢٧-٢٩		٧٨,٠٠٠
١٩٣٣	٢٦,٠٠٢	؟
١٩٣٤	٢٦,٤٠٠	٢٩٠٧
١٩٣٥	٣٦,١٢٨	٤٦١٨

ولم يكتفِ اليهود في مخالفة القانون عن طريق المهاجرة غير المسجّلة، بل هم يدخلون فلسطين بكميَّات عظيمة عن طريق التّهريب. ويُطلَق على هذا النّوع من المهاجرة؛ المهاجرة غير المشروعة، ومقدارها غير معلوم بالضّبط.

على أنّ المندوب السَّامي قد صرَّح في خطاب ألقاه في مدينة نابلس عام ١٩٣٣ أنّ المهاجرة غير المشروعة، في ذلك العام، عادت المهاجرة المشروعة، أي ٣١ ألفًا!

وممَّا يؤسَف له أنَّ الحكومة لم تقم بإجراءات صارمة لإحباط هذا النّوع من المهاجرة، رغم إشارة الخبير السير هون سمبسون عليها بإعادة مثل هؤلاء المهاجرين بعد اكتشافهم، فورًا إلى البلاد التي أتوا منها[2]. وموقفها هذا شجَّع المهاجرة غير المشروعة وجرَّأ الصّهيونيِّين على مقاومة البوليس الذي يحاول إلقاء القبض على أحد هؤلاء المهاجرين بالقوّة. في صيف عام ١٩٣٢، كنت في فِلَسطين، وذات مساء

(١) تقرير سمبسون، صفحة ١٨٠، والكتاب الأبيض، ١٩٣٠، فقرة ٢٦.

(٢) تقرير سمبسون صفحة ١٨١.

ذهبت أسير في شوارع تل أبيب، فرأيت بوليس تحرٍّ يقترب من أحد اليهود ويحادثه. فتجمهر عليهما اليهود، وأخذوا يصيحون بوجه بوليس التّحرّي، ثمّ أخذوا في لكمه وضربه، وأثناء ذلك اختفى اليهوديّ الذي كان البوليس يريد القبض عليه. وعلى أصوات الصِّياح أتى بوليس، وحاول تخليص بوليس التّحرّي فكان نصيبه الضّرب ... وفي النّهاية جاءت سيَّارة دائرة الصِّحّة، وحملت إلى المستشفى بوليس التّحرّي ملطّخًا بدمه، وأخذ أفراد البوليس الاعتياديّ زميلهم في عربة إلى بيته.

وقد اهتمّ النّبيل بيل، رئيس اللّجنة الملكيَّة، التي أتت عام ١٩٣٦ لدرس أحوال فِلَسطين، بأمر المهاجرة غير المشروعة. وناقش مؤنبًا ممثّل الوكالة اليهوديّة، وملقيًا مسؤوليَّة انتشار المهاجرة غير المشروعة على هذه الوكالة؛ لأنَّه من واجبها مساعدة الحكومة وتسهيل مهمّتها في إحباط هذه المهاجرة المخالفة للقانون.

فأجاب ممثّل الوكالة اليهوديَّة مدافعًا بأنَّه ليس في إمكان الوكالة القيام بأيّ عمل في هذا السّبيل؛ لأنَّ ذلك يغضب الرَّأي العام اليهوديّ ويؤلّبه عليها!

واليهود يستعملون جميع الوسائل المخالفة للقانون لدخول فِلَسطين، فمن طرقهم أيضًا أنَّ عددًا عظيمًا من اليهود، من شبّان وشابّات متجنّسين بالجنسيَّة الفلسطينيَّة، يمتهنون حرفة «الزَّواج الصّوريّ» بقصد تمكين عدد من اليهود من دخول فِلَسطين. فيتزوّج الفتى والفتاة منهم فتاة أو فتى يهوديًّا موجودًا في الخارج، وبمقتضى هذا الزّواج، يصبح لهذا الأجنبيّ البعيد حقّ دخول البلاد. ومتى دخلوا الأرض المقدّسة طلّقوا أزواجهم.

ومـمَّا يؤسَـف لـه أن تقـف حكومـة فِلَسـطين مربوطـة الأيـدي أمـام جميـع هـذه الأنـواع مـن المهاجـرة اليهوديَّـة المخالفـة للقانـون وللأخـلاق، وفي الوقـت عينـه، تمنـعُ كثـيرًا مـن العـرب الذيـن وُلِـدوا في فِلَسـطين، وعاشـوا خارجهـا، مـن العـودة إلى وطنهـم!

٢

مبدأ مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب وأضرار المهاجرة

تهدئـةً للأفـكار العربيَّـة؛ ومحاولـةً لإزالـة خطـر المهاجـرة اليهوديَّـة مـن أذهـان أهـل فِلَسـطين، صرّحـت حكومـة جلالتـه في بيـان خطّتهـا السِّياسـيَّة في فِلَسـطين، الـذي أصـدره مسـتر تشرتشـل عـام ١٩٢٢، أنّـه «لا يمكـن أن تكـون هـذه المهاجـرة كبـيرة إلى حـدّ يزيـد في أيّ ظـروف كانـت، عـلى مقدرة البـلاد الاقتصاديَّـة عـلى اسـتيعاب مهاجريـن جـدد إذ ذاك. ومـن الـضَّروريّ ضـمان عـدم صـيرورة المهاجريـن عالـة عـلى أهـالي فِلَسـطين عمومًـا، وعـدم حرمـان أيّـة فئـة مـن السُّـكّان الحاليِّـين أشـغالها»[١].

وقبلـت الوكالـة اليهوديَّـة بهـذا المبـدأ، وأخـذت تدّعـي هـي والحكومـة بأنَّهـما يعملان بموجبـه في إدخـال المهاجريـن الجـدد، وجـاء الكتـاب الأبيـض لعـام ١٩٣٠ مؤيّـدًا لهـذا المبـدأ[٢].

(١) الكتاب الأبيض عام ١٩٢٢، أو الذّيل الخامس لتقرير لجنة شو صفحة ٢٦٧.

(٢) راجع الكتاب الأبيض عام ١٩٣٠، فقرة ٢٧.

فهل كانت المهاجرة تسير عمليًّا حسب مبدأ مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب؟

في العام الذي أُعلِنَ فيه هذا المبدأ، كان عدد الذين دخلوا الأرض المقدّسة ٧٨٤٤ مهاجرًا. وأخذ عدد المهاجرين بالازدياد، فوصل عام ١٩٢٥ إلى ٣٣,٨٠١ مهاجرًا، وادّعت حينئذ الحكومة والوكالة اليهوديَّة أنَّ هذا العدد من المهاجرين لا يزيد على «مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب».

وأظهرت الأزمة الاقتصاديَّة التي اجتاحت فِلَسطين ابتداءً من عام ١٩٢٦، واستمرّت حتَّى عام ١٩٢٨، خطأ هذا الادّعاء، وأكّد الخبير السير جون كامبل أنّه «ممَّا لا شكّ فيه أنَّ الأزمة قد نجمت عن زيادة المهاجرين الذين دخلوا فِلَسطين على مقدرة البلاد على الاستيعاب»[1]. ثمَّ عادت حكومة فِلَسطين وصرّحت في تقريرها السّنويّ لعام ١٩٢٨ أنَّ «فِلَسطين ما تزال متألّمة من عواقب مهاجرة عام ١٩٢٥ التي فاقت عن حاجة البلاد الاقتصاديّة».

ورغم تلك الحالة الاقتصاديَّة السّيِّئة التي كانت تسود في فِلَسطين، ورغم انتشار البطالة بين العمّال اليهود والعرب، فإنَّ المؤتمر الصّهيونيّ السَّادس عشر الذي عُقِدَ في زيوريخ في يوليو (تموز) وأغسطس (آب)

---

(١) Reports of the Experts Submitted to the Joint Palestine Survey Commission، صفحة ٤٦٤.

والسّير جون كامبل هو الثّقة المشهور له في مسائل الاستعمار، والذي قام بالنِّيابة عن عصبة الأمم، بمشاريع كبيرة لإسكان المهاجرين في أوروبا، والذي عهدت إليه «لجنة الأبحاث العامّة المشتركة» التي ألَّفتها الجمعيَّة الصّهيونيَّة بالاشتراك مع زعماء اليهود غير الصّهيونيِّين في أمريكا عام ١٩٢٧، في درس الاستعمار اليهوديّ والأحوال الاقتصاديَّة في فِلَسطين.

١٩٢٩، اتّخذ اثني عشر قرارًا بشأن مهاجرة اليهود إلى فِلَسطين. حاول فيها إخفاء حقيقة الحال في فِلَسطين، وإيهام العالم بأنّ الأرض المقدّسة في خير عميم، وأنّها في حاجة إلى عمّال عديدين! وإنّنا نورد هنا بعض تلك القرارات التي تري أضاليل الصّهيونيِّين الصَّارخة، وتدلّ على أنّ خطّتهم في المهاجرة لا تسير مع المبدأ الذي قبلوا به، والقائل إنّ مهاجرة اليهود إلى فِلَسطين يجب ألَّا تزيد عن مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب.

«١ – يرحّب المؤتمر الصّهيونيّ السَّادس عشر باستئناف المهاجرة الذي يفسح المجال لمهاجرة متواصلة متزايدة ... ويعرب في الوقت نفسه عن أسفه الشّديد لعدم تساوي نطاق المهاجرة لغاية الآن مع احتياجات البلاد...»!

«٢ – فلكي يؤمن المؤتمر السَّادس عشر بتلك الأشغال (أي أشغال الحكومة وغيرها) للعمّال اليهود، يكلّف اللّجنة التّنفيذيَّة بأن تجلب إلى البلاد بجميع الوسائل عددًا من المهاجرين في الوقت المعيّن، يتناسب مع هذه الأشغال».

وممَّا هو جدير بالملاحظة أنّ الصّهيونيِّين يريدون حصر جميع الأعمال في فِلَسطين بالعمَّال اليهود وإقصاء العمّال العرب عنها! وللوصول إلى هذه الغاية، هم يحضّون على إدخال العمّال المهاجرين «بجميع الوسائل» مشروعة كانت أم غير مشروعة!

«٥ – يحتجّ المؤتمر على الصُّعوبات التي تضعها الحكومة في سبيل مهاجرة الرأسماليين ... في هذا الوقت الذي ترتع فيه البلاد في بحبوحة

اقتصاديَّـة»[1]!

وفي العـام الـذي أصـدر فيـه المؤتمـر الصّهيـونيّ قراراتـه هـذه أرسـلت حكومة جلالتـه لجنـة برلمانيَّـة إلى فِلَسـطين لـدرس الحالـة فيهـا. ومـمَّا قالتـه، في شـأن المهاجـرة التـي حدثـت بـين ١٩٢٢-١٩٢٩، وكان معدّلهـا ٨٠٠٠ سـنويًّا، «إنَّ مـا أوردنـاه مـن مقـرّرات مؤتمـر زيوريـخ، ومـن الشّـهادات التـي أُدِّيَـت أمامنـا، ومـن تقريـر السـير جـون كامبـل، هـو في نظرنـا بيّنـة لا نـزاع فيهـا بـأنّ المراجـع اليهوديَّـة انحرفـت فيـما يتعلَّـق بالمهاجـرة، انحرافًـا خطـيرًا، عـن المبـدأ الـذي قبلـت بـه الجمعيَّـة الصّهيونيَّـة سـنة ١٩٢٢ القائـل بوجـوب تنظيـم المهاجـرة حسـب مقـدرة البـلاد الاقتصاديَّـة عـلى اسـتيعاب مهاجريـن جـدد»[2]. وقـد نصحـت اللَّجنـة المذكـورة «بوجـوب إعـادة النّظـر في النّظـم الإداريَّـة المتّبعـة لتنظيـم المهاجـرة بغيـة منـع تكـرار المهاجـرة الزّائـدة التـي حصلـت سـنتي ١٩٢٥-١٩٢٦»[3].

وجـاء رأي الخبيريـن السـير جـون هـوب سمبسـون ومسـتر فرنـش؛ اللَّذيـن أُرسِـلَا إلى فِلَسـطين عامـي ١٩٣٠، و١٩٣١؛ لـدرس مسـألتي الأراضي والمهاجرة، موافقًـا لـرأي اللّجنـة البرلمانيَّـة، وأصرّ جميعهـم عـلى أنّ مقـدرة البـلاد الاقتصاديَّـة قـد وصلـت إلى حدّهـا الأعـلى، وأنّـه لا يمكـن إسـكان مهاجريـن جـدد إلَّا بإحلالهـم محـلّ السُّـكّان الحاليِّـين[4].

ورغـم هـذه الحقائـق، فـإنَّ الصّهيونيَّـة أخـذت تضغـط عـلى الحكومـة لزيـادة عـدد المهاجريـن، مـن جهـة، وأخـذت تعمـل مـن جهـة أخـرى

(١) تقرير لجنة شو، صفحة ١٣٩، و١٤٠.
(٢) تقرير لجنة شو، صفحة ١٨٤، راجع أيضًا صفحة ١٤٧.
(٣) تقرير لجنة شو، صفحة ٢١٧.
(٤) تقرير لجنة شو، صفحة ١٦٣.

«بجميع الوسائل» لإدخال مهاجرين جدد إلى فِلَسطين، كما قرَّر مؤتمر زيوريخ، واستعملت الصّهيونيَّة علاوة على المهاجرة غير المسجّلة، والمهاجرة بالتّهريب، والمهاجرة بوساطة الزّواج الصّوريّ، طرقًا غير مشروعة أخرى لدخول البلاد، يمكن تسميتها «بالمهاجرة المزوّرة»:

فإنَّه لما كانت المهاجرة المحدودة هي مهاجرة العمّال فحسب، فقد أخذت الصّهيونيَّة في إدخال العمَّال اليهود إلى فِلَسطين، متستّرين بصفات النّوع الأوّل أو الثَّاني من المهاجرين؛ أي بصفة مهاجرين من ذوي الوسائل المستقلَّة، أو من الذين يعتمدون في معيشتهم على أحد الذين يقيمون في فِلَسطين.

تدفع المؤسَّسات الصّهيونيَّة إلى العمَّال المال المطلوب من المهاجرين ذوي الوسائل المستقلَّة. ومتى دخل المهاجر فِلَسطين يعيد هذا المبلغ إلى المؤسَّسة الصّهيونيَّة، ثمّ تستعمله مرّة أخرى في إدخال عمّال آخرين، وهكذا يدخل البلاد عمّال عديدون بصفة رأسماليِّين، وهم في الحقيقة لا يملكون شيئًا[1].

وقد أبانت لجنة شو أنّ صغار المتموّلين هؤلاء، وإن كانوا يملكون المبلغ المطلوب حقيقةً، فإنَّهم يستهلكون أموالهم الضَّئيلة بعد مدَّة وجيزة من وجوده في فِلَسطين، فيضطرون إلى دخول سوق العمّال العاديّين. وقد كان دخول عدد عظيم من صغار المتموّلين إلى فلسطين سببًا رئيسيًّا في أزمة ١٩٢٦-١٩٢٨[2]، وعلى كلّ حال، فالمرء لا يستطيع إلاَّ التَّساؤل مستغربًا كيف أنّ حيازة المال، تكون رخصة لدخول مهاجرين

(١) راجع تقرير مستر ميلز (مدير دائرة المهاجرة) عن المهاجرة، صفحة ٢٠.

(٢) راجع تقرير لجنة شو، صفحة ١٣٤ و١٤٧.

إلى فِلَسطين، في حين أنّ تقرير مدير الماليَّة يؤكّد أنَّ استثمار الأموال في فِلَسطين يقف عند حدّ، وأنّ في البلاد مبلغ ستّة عشر مليون جنيه نائمة في البنوك وليس في الإمكان استثمارها.

ويتعهَّد كثيرون من المؤسَّسات الصّهيونيَّة والأفراد اليهود المقيمين في فِلَسطين بالقيام بنفقات كثيرين من المهاجرين، ومتى دخل هؤلاء المهاجرون في فِلَسطين، يذهبون فورًا إلى «سوق العمّال».

فقد دخل فِلَسطين خلال السّنوات الثَّلاث الأخيرة ١٠٢٠ مهاجرًا (٧٥٠ منهم عام ١٩٣٥) من نساء ورجال تحت ستار «المهنة الدّينيَّة»، واكتفت الإدارة بأن اكتشفت أنّ «عددًا عظيمًا منهم لم يمارس المهنة الدّينيَّة»، وفي المدَّة عينها دخل فِلَسطين ١٤١٨ مهاجرًا بصفة طلّاب، ثمّ أخذ القسم الأعظم منهم يشتغل كعمّال عاديين[1]، أَوَلَمْ يكن عظم هذا العدد كافيًا على الأقلّ لإدخال الشّكّ في صدق ادّعائهم؟

ولقد أثمار ضغط الصّهيونيَّة على الحكومة. فإنَّ حكومة فِلَسطين، مع علمها الجيّد، بأنَّ مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب قد جاوزت حدّها الأقصى، سمحت بإدخال عدد عظيم من المهاجرين لم يسبق له مثيل، فزاد عدد من دخل فِلَسطين منهم، بصورة شرعيَّة، عام ١٩٣٣، عن ثلاثين ألفًا، ولمَّا كان عدد المهاجرين بصورة غير شرعيَّة بلغ نحو ذلك، حسب اعتراف المندوب السَّامي، فقد كان إذن عدد مهاجري ذاك العام يربو عن الستّين ألفًا. وفي عام ١٩٣٤ كان عدد المهاجرة المشروعة وحدها يزيد عن ٤٢ ألف مهاجر. أمَّا في عام ١٩٣٥ فبلغ عددها نحو

(١) راجع تقرير ميلز عن المهاجرة، وانظر Palestine and Transjordan في ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٣٦. وراجع أيضًا تقرير سمبسون صفحة ١٧٢.

٦٢ ألـف مهاجـر! مـا عـدا الهجـرة غـير المشروعـة ... وتظهـر لنـا ضخامـة هـذا العـدد بالمقارنـة إذا علمنـا أنَّ نسـبته إلى فلسـطين كنسـبة ثلاثـة ملايـين ونصـف مليـون مـن المهاجريـن الأغـراب إلى إنجلـترا واسـكتلندا وويلـز معًـا.

وجريًـا عـلى مبـدأ مقـدرة البـلاد الاقتصاديَّـة عـلى الاسـتيعاب، سـمحت الحكومـة عـام ١٩٣١ بإدخـال نحـو أربعـة آلاف مهاجـر فحسـب. أمَّـا عـدد المهاجريـن الذيـن سـمحت بإدخالهـم عامـي ١٩٣٤ و١٩٣٥ فـكان أكـثر مـن ذلـك بعـشرة أضعـاف في عـام ١٩٣٤، وخمسـة عـشر ضعفًـا في عـام ١٩٣٥، فـما هـو «الكنـز الاقتصـاديّ» الـذي اكتشـف في هاتـين السّـنتين، فسـمح بفتـح البـاب بهـذه المهاجـرة الواسـعة؟!

مـمَّا لا شـكّ فيـه أنَّ هـذه المهاجـرة لم تكـن سـائرة مـع مقـدرة البـلاد الاقتصاديَّـة عـلى الاسـتيعاب. ويظهـر لنـا ذلـك مـن ميـزان التّجـارة الـذي يـدلّ عـلى أنّ الـواردات أصبحـت أكـثر مـن أربعـة أضعـاف الصَّـادرات، ومـن وجـود ألـوف مـن العـمَّال العاطلـين بـين اليهـود، فضـلًا عـن ألـوف العـمَّال العاطلـين بـين العـرب، ومـن كـون عـدد الذيـن تمكَّنـوا مـن العمـل في الزّراعـة، مـن المهاجريـن الذيـن دخلـوا فِلَسـطين منـذ عـام ١٩٣١، لم يـزد عـلى ٥٪.[١]

ولا تجـب الإطالـة في بيـان ذلـك. إذ قـد اعـترف مسـتر ميلـز في تقريـره أنّ المهاجـرة إلى فلسـطين لا تقـوم عـلى أسـاس «مقـدرة البـلاد الاقتصاديَّـة»، ولكـن عـلى مقـدار الضّغـط العنـصريّ عـن طريـق سـياسيّ[٢]. ومـع ذلـك فـإنّ الدّكتـور وايزمـن يجـرؤ عـلى أن يـصرّح أمـام اللّجنـة الملكيَّـة بتاريـخ

(١) راجع شهادة مستر ميلز أمام اللجنة الملكية. التايمز ١٩ نوفمبر (تشرين الثّاني) ١٩٣٦.
(٢) راجع تقرير مستر ميلز عن المهاجرة، فقرة ٦٨ و٧٣.

٢٥ نوفمبر (تشرين الثَّاني) ١٩٣٦، بأنّ الوكالة اليهوديَّة قد اتّبعت بأمانة مبدأ مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب[١]!

***

وقد نجم عن هذه المهاجرة الواسعة أضرار عديدة لسكَّان البلاد، اقتصاديَّة، واجتماعيَّة، وسياسيَّة:

أعادت الصّهيونيَّة مرارًا حجّتها بأنَّ هذه المهاجرة جلبت للبلاد تقدّمًا ورخاء اقتصاديًّا. وقال السّير هربرت صمويل في تقريره السّنويّ عن فِلَسطين عام ١٩٢٥ أنّ المهاجرة آتت للبلاد «فوائد لا ريب فيها». وقد أثبتت التَّقارير الرَّسميَّة، كما رأينا أعلاه، أنّ مهاجرة عام ١٩٢٥، جلبت للبلاد «أضرارًا لا ريب فيها»؛ إذ جلبت لها أزمة اقتصاديَّة شديدة دامت ثلاث سنوات، وأوقفت الأعمال، وزادت كثيرًا في عدد العمّال العاطلين[٢].

أمَّا الصّهيونيَّة فتكابر حتَّى اليوم، ولا تريد الاعتراف بذلك! ويقول زعيمها الدّكتور وايزمن، إن كانت المهاجرة تسبِّب الأزمات في البلاد، فَلِمَ لم ترها فِلَسطين في السّنين الأخيرة، حيث دخل فِلَسطين عدد كبير من المهاجرين لم يكن له مثيل، وحيث الأزمة الاقتصاديَّة كانت عالميّة؟ وغريب من الدّكتور وايزمن، الرّجل الفطن، ترديد هذا القول! هو يظنّ أنَّ العالم لا يعرف سبب ذلك. الأمر بسيط؛ هذه الخلائق العديدة التي دخلت فِلَسطين مؤخرًا تعيش من رأس مالها، أو من أموال الهبات الخارجيَّة، وهي تبتاع معظم ما تحتاجه من الخارج، فليس بغريب والحالة هذه، أن تشعر فِلَسطين برخاء مؤقت، ولكن

(١) نشرات الوكالة اليهودية رقم (١) ١٩٣٧.

(٢) راجع تقرير لجنة شو، صفحة ١٣٧ و١٣٨ و١٤٦.

بعد قليل، متى نفد رأس المال، أو قلّت الإحسانات، فيا ويل سكّان البلاد، ويا شدّة الأزمة الاقتصاديَّة التي تجتاح الأرض المقدّسة، وهذه بوادرها قد بانت، من قلّة الأشغال، وهبوط الأسعار، وكثرة العمّال العاطلين.

وليس من الغريب أن تسبّب المهاجرة اليهوديَّة إلى فِلَسطين، وهي قائمة على دعائم غير اقتصاديَّة، بطالة بين العمّال، من يهود وعرب.

ليس في فِلَسطين إحصاء خاصّ دقيق عن العمّال العاطلين، وكل ما نعرفه عن حقيقة هذه النّاحية الاجتماعيَّة المهمّة، مستمدّ إمَّا من اعتراف يفلت من الهيئات الصّهيونيَّة بين آن وآخر عن عدد ما لديها من عمّال عاطلين، وإمَّا من تخمين الحكومة. والصّهيونيَّة لا تبوح طبعًا بالعدد الحقيقيّ للعاطلين؛ لتنال من الحكومة أكبر عدد ممكن من شهادات المهاجرة؛ ولتخفي حقيقة الحال في فِلَسطين عن الرَّأي العام الخارجيّ، وتجعله يستمرّ في الاعتقاد بأنّ فِلَسطين بلاد رخاء وهناء!

أمَّا عدد العاطلين بين العرب، فأكثر بكثير من الرّقم الذي تعطيه الحكومة[1]، «ومن يسمع أقوال العمّال العرب يتأثَّر لأحوالهم ويرثي لهم، فقد كان كثيرون منهم في الأيَّام السَّالفة يتمتَّعون بقسط وافر من البحبوحة والرّخاء، فساءت أحوالهم في السّنوات الأخيرة»، و«أصبحت البطالة بين العرب في الوقت الحاضر من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية»[2].

(١) راجع تقرير لجنة شو صفحة ١٨٣، والكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ فقرة ٢٧، وخصوصا تقرير مستر ميلز عن المهاجرة ١٩٣٢، صفحة ٩٧، وتقرير سمبسون صفحة ١٩٠-١٩٥.

(٢) تقرير سمبسون صفحة ١٩٤، وهذا القول يصف الحالة الرَّاهنة حقّ الوصف.

ومـمَّا هـو جديـر بالذّكـر أنّ العـمال العـرب العاطلـين، ولا يموتـون جوعًـا، رغـم عـدم وجـود مؤسّسـات رسـميَّة لإسـعافهم. وذلـك ناجـم عـن طبيعـة الحيـاة الاجتماعيَّـة في الـشّرق العـربيّ؛ إذ مـن عـادات العـرب أن يسـعف القريـب قريبـه المعـوز، والجـار جـاره المحتـاج.

ومـمَّا يُؤسَـف لـه أن نـرى حكومـة فِلَسـطين تسـمح بدخـول مهاجريـن جـدد بكميَّـات عظيمـة، رغـم وجـود عـدد كبـير مـن العـمّال العاطلـين في البـلاد. مـع أنَّـه «مـن واجـب الحكومـة الصّريـح، إذا كان هنالـك مـن بطالـة، سـواء بـين العـرب أو اليهـود، أن تمنـع المهاجـرة، إذا كانـت هـذه المهاجـرة مـمَّا تزيـد في البطالـة أو تحـول دون علاجهـا»[1].

وفي بحثنـا عـن أضرار المهاجـرة أراني مضطـرًا إلى ذكـر كلمـة موجـزة عـن أضرارهـا الاجتماعيّـة؛ هـذه الأضرار جـدّ عظيمـة، ولاسـيَّما وأن لا مراقبـة عـلى الحـدود تحـول دون دخـول غـير المرغـوب فيهـم. إنَّ أخطـر المجرمـين يدخلـون فِلَسـطين بسـهولة، دون أن يتهـمّ أحـد بشـأنهم، وقـد أدَّت المهاجـرة الواسـعة إلى انتشـار الأعـمال الجنائيَّـة والسّرقـات الكبـيرة، والاحتيـالات المنّظمـة، والتَّزويـر عـلى أنواعـه، وتزييـف النّقـود، وإلى دخـول أنـواع جديـدة مـن الجرائـم لم تكـن البـلاد تعرفهـا ... ومراكـز هـذه الأعـمال الأحيـاء اليهوديَّـة، ولاسـيَّما تـل أبيـب، التـي أُطلِـقَ عليهـا اسـم «شـيكاغو الـشّرق الأدنى» بحـقّ وجـدارة.

يغـادر اليهـوديّ البـلاد الـذي هـو مضطهـد فيهـا، ويدخـل فلسـطين، معتقـدًا أنّـه جـاء إلى بـلاده، وأنَّـه فيهـا الحاكـم المطلـق، والسـيّد المطـاع، ولـه الحريَّة ليفعـل مـا يشـاء، دون قيـد ولا شرط. فـلا يحـترم عـادات، ولا يأبـه لتقاليـد،

(١) تقرير سمبسون صفحة ١٩٦.

بـل ينظـر إلى عـادات البـلاد وتقاليدهـا بعـين الازدراء، ويطيـب لـه القيـام بـكلّ مـا يخالفهـا. ولا عجـب في ذلـك، فالذّليـل متـى تسـوّد وطغـى تصلَّـف ... ولهـذا نـرى اليهـود يقومـون بأعـمال منافيـة للأخـلاق، ومثـيرة لـكلّ مـن يفهـم معنـى الحيـاء. وإنَّ نزهـة أثنـاء ليلـة مقمـرة مـن ليـالي الصّيـف في أحـد شـواطئهم «بـلاج» كافيـة لإقنـاع مـن يخامـره الشـكّ في صحّـة ذلـك.

وهـذا الاسـتهتار بـالآداب العامّـة والنّظـم الاجتماعيَّـة، ليـس مقصـورًا عـلى طبقـة خاصَّـة مـن طبقـات اليهـود. حـدث مـرّة أنّ محاميًـا يهوديًّـا دخـل المحكمـة المركزيَّـة بيافـا لابسًـا «بنطلونًـا» قصـيرًا، وقميصًـا مفتـوح الصّـدر قصـير الذّراعـين، ومحتذيًـا «صنـدلًا»، فوبّخـه رئيـس المحكمـة الإنجليـزيّ معلـمًا إيّـاه أنّ لباسـه هـذا يعتـبر انتهـاكًا لحرمـة المحكمـة.

أمَّـا الأخطـار السّياسـيَّة، وهـي أشـدّ أخطـار المهاجـرة، فجليَّـة، كانـت المهاجـرة اليهوديَّـة ومـا تـزال مـن أكـبر أسـباب الاضطرابـات والثّـورات في الأرض المقدّسـة. وبمـا أنّ مقـدرة البـلاد الاقتصاديَّـة عـلى الاسـتيعاب وصلـت حدّهـا الأقـصى منـذ عـام ١٩٣٠، فـلا مـكان إذن للمهاجريـن اليهـود إلَّا بإحلالهـم مـكان العـرب، فتنتقـل الأراضي العربيَّـة إلى الأيـدي الصّهيونيَّـة، وفي ذلـك مـا فيـه مـن الخطـر عـلى كيـان العـرب، فـإنَّ مـن لا أرض لـه، لا وطـن لـه.

وإذا اسـتمرّت المهاجـرة عـلى منوالهـا في السّـنين الأخـيرة، فسـوف لا تمـضي خمسـة عـشر عامًـا، إلَّا واليهـود أكثريَّـة في فلَسـطين. وحينئـذ تـزول الصّبغـة العربيَّـة مـن الأرض المقدّسـة، ويـزول كيـان العـرب منهـا كأمَّـة، ويرغمـون عـلى الرّحيـل.

فهـل توجـد أضرار ماديَّـة ومعنويَّـة، يسـتطيع شـعب إيقاعهـا بشـعب آخـر، أعـمّ مـن هـذه الأضرار؟

٣

مقاصد الصّهيونيّة من المهاجرة وواجب الحكومة

قال السّير جون كامبل في صدد المهاجرة: «قد وجدت الاعتقاد سائدًا بين كبار الموظّفين الحاليين والسَّابقين الذين لهم علاقة بالحركة الصّهيونيَّة، بأنّ الأمر الجزيل الأهميَّة هو إدخال كلّ ما في الإمكان إدخاله من اليهود إلى فِلَسطين.

وتعتقد بعض الدّوائر ذات النّفوذ أنّ إدخال جموع من المهاجرين إلى فِلَسطين لا مناص منه للوصول إلى النّجاح؛ ويظهر أنّ الفكرة السَّائدة هي أنّ الأمور ستصلح ذاتها بذاتها بعد إدخال هذا السَّيل من المهاجرين، وأنّ ذكاء ونشاط اليهوديّ يكفلان له كسب عيشه»[١].

وقال المحامي اليهودي هري ساكر رئيس اللّجنة التنفيذيَّة ومستشار الوكالة اليهوديَّة بجرأة أمام لجنة شو البرلمانية: «إنّ الأمر الذي يهمّنا هو إنشاء الوطن القوميّ للشَّعب اليهوديّ ... وأن تكون هنالك مهاجرة غير مقيّدة بأيّة قيود اصطناعيّة ... أقول صراحةً، إنَّنا نأمل أن يسفر هذا التّدريج الطبيعيّ عن إيجاد أكثريَّة يهوديَّة في البلاد»[٢].

وصرّح الدّكتور وايزمن أمام اللّجنة الملكيَّة بتاريخ ٢٥ نوفمبر (تشرين الثّاني) ١٩٣٦، أنّه «لا يجوز أن يفهم أن وعد بلفور يعني أنّ هجرة اليهود إلى فِلَسطين يجب أن تتقيّد بعدد العرب ولا تزيد عليه ... إنّ

(١) تقرير السير جون كامبل صفحة ٤٦٤ «بالإنجليزية».

(٢) تقرير لجنة شو، ص١٤٢.

القصد من إنشاء وطن قوميّ لليهود هو تمكين كلّ يهوديّ من العودة إلى فِلَسطين»[1].

فمقصد الصّهيونيَّة إذن من المهاجرة اليهوديَّة ظاهر وجليّ، وهو الوصول إلى هدف سياسي: إيجاد أكثريَّة ساحقة في الأرض المقدّسة لتتمكَّن من إحياء «أرض يهوذا (فلسطين) وإعادتها لليهود»[2]، أي جعل فِلَسطين مملكة يهوديَّة مأهولة ببني إسرائيل وحدهم.

والصّهيونيَّة لا تتبع في سياستها هذا المبدأ، الذي جاء في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، والقائل بتحديد المهاجرة على مقدرة البلاد الاقتصاديَّة على الاستيعاب، ولا تأبه له ولا تعيره أيّ اهتمام. وقد رأينا أنّ قراراتها وأعمالها كانت تخالف كلّ المخالفة هذا المبدأ. ومن التّضليل والمغالطة المفضوحين أن يقول الدّكتور وايزمن في شهادته أمام اللّجنة الملكيَّة «لقد سرنا بحسب نصوص الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ مع أنّه كان غير ملائم لنا، ولم نأت بأي عمل مخالف له»![3]. ربمَّا يظنّ الدّكتور وايزمن أنّ القول الذي يخالف الواقع مخالفة واضحة وجليَّة هو دهاء سياسيّ!

***

ومن الأكيد أنّ خطَّة الصّهيونيَّة في المهاجرة، التي نفذّتها الحكومة هي مخالفة كلّ المخالفة لصكّ الانتداب، إذ إنّ المادة السّادسة منه تنصّ أنّ «على حكومة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضّرر بحقوق

(١) نشرات الوكالة اليهوديّة. رقم (١) ١٩٣٧، صفحة ٣٠.

(٢) هذه الجملة، حسب رأي الدكتور وايزمن (وبعد تفكير زائد) تفسرّ المراد من تصريح بلفور. من شهادته أمام اللّجنة الملكيَّة. نشرات الوكالة اليهوديَّة رقم (١) ١٩٣٧، صفحة ٢٠.

(٣) نشرات الوكالة اليهوديَّة رقم (١) ١٩٣٧، صفحة ٣٠.

ووضعيَّـة سـائر طوائـف الأهـالي، أن تسـهّل الهجـرة اليهوديَّـة في أحـوال وشروط مناسـبة».

وهـذه المـادّة صريحـة ومعناهـا جـليّ، وهـي تضـع عـلى عاتـق الحكومـة أمـورًا ثلاثـة:

١ – تسـهيل المهاجرة اليهوديَّة إلى فِلَسطين.

٢ – أن يكون ذلك في أحوال وشروط مناسبة.

٣ – مـع ضـمان ألَّا تلحـق تلـك المهاجـرة الـضرر بحقـوق ووضعيَّـة سـائر طوائـف الأهـالي.

فصـكّ الانتـداب لا يوجـب عـلى الحكومـة تحقيـق المهاجـرة اليهوديّـة إلى فلسـطين، بـل هـو يطلـب منهـا تسـهيل تلـك المهاجـرة، وتسـهيليها في أحـوال وشروط مناسـبة فقـط. ومتـى فُقِـدَت تلـك الـشّروط وأصبحـت الأحـوال غـير مناسـبة، وجـب عـلى الحكومـة ألَّا تسـهّل تلـك المهاجـرة.

وأهـمّ منـذ لـك، فـإنّ صـكّ الانتـداب يعلـق تسـهيل المهاجـرة اليهوديَّـة عـلى شرط ألَّا تسـبّب هـذه المهاجـرة أضرارًا بحقـوق ووضعيَّـة العـرب أهـل البـلاد.

«فمـن الواضـح إذن أنّـه إذا أسـفرت هـذه المهاجـرة عـن حرمـان العـرب مـن الحصـول عـلى الأشـغال اللَّازمـة لإعالتهـم، وجـب عـلى الحكومـة المنتدبـة، بمقتـضى ذلـك الصـكّ، أن تخفّـض أو توقـف عنـد الـضّرورة، تلـك المهاجـرة حتّـى لا تلحـق المهاجـرة لمصالـح العـرب ضررًا في الحصـول عـلى الأشـغال»[1].

(١) تقرير سمبسون صفحة ١٩٩، راجع الكتاب الأبيض ١٩٣٠، صفحة ٢١ من الطبعة الإنجليزيَّة.

وقد خالفت الحكومة والصّهيونيَّة، فيما يتعلَّق بالمهاجرة، صكّ الانتداب من جهتين: الأولى أنّه عند إصدار شهادات المهاجرة للعمال، التي تعدّ في كلّ عام مرّتين، لا ينظر بعين الاعتبار إلى البطالة بين العرب. وقد أهملت الحكومة شأن العمّال العرب، حتّى أنَّها لا تعرف عدد العاطلين بينهم! والجهة الثَّانية أنّ الحكومة لم توقف ولم تحدّد المهاجرة رغم أنَّه قد ظهر لها من تقرير اللّجان والخبراء، أنَّها قد أوقعت بالعرب وبوضعيّتهم أضرارًا فادحة.

على أنه لا يجب أن يفوتنا ذكر موقف وزير المستعمرات عام ١٩٣٠، ورغبته في إصلاح الخطأ، لإعادة السلام في الأرض المقدسة. فإن اللورد باسفيلد، صرح في الكتاب الأبيض الصادر في ذلك العام، بالعمل بموجب صك الانتداب وأكد أنه «لا يمكن أن تكون المهاجرة عظيمة ولا زائدة، مهما يكن من أمر، عن مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد وقتئذ»[١]. وأصر على أنه من الواجب اعتبار العاطلين العرب حين تعيين قوائم مهاجري العمال الجدد[٢].

ومما يؤسف له، أن اللورد باسفيلد لم يستطع تنفيذ قراره. لأن الصهيونية ثارت عليه وعلى كتابه الأبيض، وهددت حكومة جلالته... فتراجع رئيس الوزارة حينئذ، مستر ماكدونالد، وأخذ يتودد لها، وألغى كتاب اللورد باسفيلد (الكتاب الأبيض) الذي هو نتيجة قرار مجلس الوزراء، بكتاب أرسله إلى الدكتور وايزمن يقول فيه «أن حكومة جلالته لم توص، ولم تفكر في إيقاف أي نوع من أنواع المهاجرة اليهودية». وتلا ذلك تدفق المهاجرة على اختلاف أنواعها، مشروعة وغير مشروعة.

---

(١) الكتاب الابيض ١٩٣٠. فقرة. (د)، صفحة ٧.

(٢) الكتاب الابيض ١٩٣٠ فقرة ٢٧ - ٢٩ ، صفحه ٢١ و ٢٢

قصارى القول إن حالات البلاد من زراعية وصناعية لا تسمح قط باستمرار المهاجرة اليهودية:

ليس في فلسطين أراض زائدة. بل إن الأراضي الزراعية فيها قليلة ولا تسد حاجة السكان. وفي البلاد ألوف من العائلات العربية التي كانت تعيش من الأعمال الزراعية، فأصبحت بدون أرض ولا عمل.

وإن طبيعة الأراضي في فلسطين، وحالة الأسواق الخارجية، لا تمكن «الزراعة الكثيفة» من أن يكون لها فائدة اقتصادية، بل إن هذه الزراعة وخيمة العواقب على أهل فلسطين.

ولم تعد الزراعة في فلسطين على الصهيونية بربح، وحياة المستعمرات الصهيونية حياة اصطناعية، تعتمد في معيشتها على الإعانات... والصهيونيون يبتعدون عن هذه المهنة غير المربحة. «ونسبة اليهود المشتغلين في الزراعة قد تناقصت في السنوات الأخيرة، بسبب نزوح عدد منهم إلى المدن الكبيرة»[1].

وقد قرر رجال خبيرون، ومن بينهم السير جون هوب سمبسون، بأن لا مستقبل للصناعة في فلسطين، وما أمكنت الحياة للمعامل الصهيونية إلا بفضل التعريفة الجمركية، والمساعدات الخارجية.

واليهود الذين يدخلون فلسطين أفواجًا أفواجًا، يعيشون على رؤوس أموالهم، أو على المساعدات التي ينالونها من المؤسسات الصهيونية. غير أنه سيأتي يوم ينفد فيه رأس المال، وتقف المساعدات. فيالها من أزمة، ويا لها من مجاعة.

---

(١) ن شهادة الدكتور وايزمن أمام اللجنه الملكية. نشرات الوكالة اليهودية رقم (١) ١٩٣٧ صفحة ٣٤.

ومنعًا لوقوع هذا البلاء العظيم، نصحت اللجان الرسمية، وأقترح الخبراء، وأراد اللورد باسفيلد، إيقاف الهجرة. غير أن ضعف حكومة جلالته أمام الصهونية وخشيتها إياها، حال دون إيقاف الهجرة وتحديدها.

إن إيقاف الهجرة واجب وضروري. واجب حسب صك الانتداب، لأن المهاجرة قد أوقعت أضرارًا فاحشة بحقوق ووضعية العرب ... وضروري لأن المهاجرة قد سببت أزمات، واضطرابات وثورات. وسوف لا يعود الهناء والرخاء والسلام إلى الأرض المقدسة، ما دامت المهاجرة مستمرة.

فالواجب يقضي على الحكومة المنتدبة، والعدل يسألها، والسلام يناشدها، إيقاف الهجرة اليهودية عن فلسطين.

فهل لدى حكومة جلالته الجرأة الكافية لتلبية هذه الأصوات؟

الفصل الرابع
هل أفاد اليهود الصّهيونيُّون العرب؟

**

جعل الصهيونيون يضللون الرأي العام بادعاءات كثيرة منها أنهم قد عادوا على سكان البلاد بفوائد جمة. فهل واقع الحال يتفق مع هذه الادعاءات؟

وليست القضية الفلسطينية قضية أرباح وخسائر مالية، إن هي إلا قضية سياسية صرفة. فالعرب يحاربون الصهيونية لأنها خطر على كيانهم، تريد إخراجهم من بلادهم لتجعل منها مملكة خاصة ببني اسرائيل.

وأمام صلابة العرب القومية، أخذ بعض رجالات الصهيونية، يحرضون الرأي العام الغربي على العرب، ويتهمونهم بالهمجية وبكره المدنية!

فهل تاريخ الشعوب والمدنيات يؤيد هذا الادعاء؟

١

ادعاءات الصهيونية

لا تمل الدعاية الصهيونية من ترديد القول بأنها تستخدم عمالًا من العرب عديدين. وتؤكد أنها لم توقع بالمزارع العربي أي ضرر، إذ هي تستولي على أراضي الحكومة فحسب، وتعمر الأراضي المتروكة، والتي تغمرها المياه. وتجزم بأنها قد أفادت المزارعين، متخذة دليلًا على صدق قولها، انتشار «البيارات» العربية. وهي تدعي أيضًا بأن أعمالها «قد عادت بطريقة غير مباشرة بالبركة والخير على سكان فلسطين أجمع»[١].

كل هذه الأقوال ما هي إلا أضاليل تريد بها الصهيونية الظهور بمظهر إنساني لتربح عطف الرأي العام عليها، فتتمكن من بناء «المملكة اليهودية» بسرعة وهدوء.

والرأي العام الغربي يصدق هذه الأقوال، لعدم وقوفه على حقيقة الحال في فلسطين. ولكنه متى أطلع على الحقيقة ظهر له جليًا أن ما يبديه الصهيونيون من العطف على العرب، والرغبة في العمل معهم، ليس من الصدق في شيء.

وقد رأينا كيف أن الصهيونيين حرموا على جميع اليهود تشغيل العامل العربي في جميع أشغالهم، زراعية كانت أم صناعية. وكيف أنهم وضعوا عقابات صارمة على الذين يشذون عن هذا المبدأ. وليحول

(١) شهادة الدكتور وايزمن أمام اللجنة الملكية. نشرات الوكالة اليهودية رقم (١) صفحة ٢٣.

الصهيونيون بين العربي والعمل اليهودي بالقوة، أسسوا «الحاميات اليهودية».

ويظهر لنا بجلاء عدم مبالاة الصهيونية بشأن العامل العربي، وعدم مبالاتها بالأضرار التي تلحقها به المهاجرة اليهودية، من قول اللجنة التنفيذية لنقابة العمال في كتابها الذي بعثت به إلى السير جون سمبسون: «إننا نعارض في وضع أية قيود على المهاجرة لا تبنى على ما هو ميسور من أبواب العمل والاستخدام، بل على اعتبارات سياسية واقتصادية خارجة عن نطاق المجهودات اليهودية»[1]. وقال بصراحة أحد أعضاء تلك اللجنة للخبير الإنكليزي: «إننا لن نشرع في العمل إذا كنا مرغمين على تشغيل العمال العرب»[2].

أما ادعاء الصهيونية بأنها لم تلحق بالمزارع العربي أضرارًا، فقائم على غير أساس. إذ قد رأينا، في بحثنا عن «مشكلة الأراضي»، إن لم يبق لدى الحكومة أراض تستطيع تقديمها إلى الصهيونية. وأن ليس في البلاد أراض زائدة، وأن الأراضي الزراعية التي كانت في يد العرب حتى عام ١٩٣٠ لا تسد حاجتهم الضرورية. وقد ثبت أن استيلاء اليهود على الأراضي العربية قد أوجد في البلاد طبقة من المزارعين لا أرض لها ولا عمل. وفي ذلك ما فيه من الأضرار الفاحشة على العرب، والأخطار العظيمة على السلام في البلاد.

وليس لقدوم اليهود إلى فلسطين أدنى فضل في انتشار «البيارات» العربية (بساتين البرتقال). فالعرب هم الذين بدأوا زراعة البرتقال في فلسطين،

(١) تقرير سمبسون، صفحة ١٨٤.

(٢) تقرير سمبسون، صفحة ١٩٦.

وذلك قبل مجيء اليهود بسنين عديدة. وأخذت هذه الزراعة تنتشر انتشارًا عظيمًا قبل الحرب، وأستمر العرب في توسيعها بعد الحرب. فانتشار البيارات العربية أمر طبيعي، وليس له علاقة بالصهيونية.

ومما يؤسف له أن الظواهر المادية، التي تبهر أبصار الذين لا ينظرون إلى بعيد، أثرت على قسم من شباب العرب، وجعلتهم يعتقدون بما تقوله الصهيونية! جعلتهم يقولون معها بإن اليهود قد «مدنوا» البلاد وجلبوا إليها الرخاء!

وقد وصلت الحضارة الأوروبية إلى الشرق الأدنى قبل الحرب بسنين، وأخذت أمم هذا الشرق في اقتباس الحياة الأوروبية، والنهل من علوم الغرب. فتقدمت مصر في هذا السبيل تقدمًا كبيرًا، وسارت سوريا في هذا المضمار شوطًا بعيدًا. وها هي القاهرة والإسكندرية في مصر، وبيروت في سوريا لا تقل عن المدن الغربية في رونقها، وجمالها، وحسن تخطيطها. وفي استطاعة الغربي أن يجد فيها كل مظاهر المدن الراقية التي ألفها. وقد وصلت هذه المدن إلى ما وصلت إليه دون أن يكون لليهود في ذلك يد أو فضل.

وفلسطين كغيرها من مدن هذا الشرق. عرفت المدنية الغربية قبل مجيء اليهود إليها، وكانت سائرة في اقتباسها. ولو لم يجيء اليهود لتقدم العمران فيها بدونهم، كما تقدم في غيرها من البلاد العربية. وكل ما قام به اليهود هو تعجيل هذا التقدم العمراني فحسب. لأن الضرورة قضت عليهم بذلك. أما حياة الشعب الاجتماعية والعلمية، فما زالت تسير بالسرعة التي كانت تسير عليها لو لم يأت اليهود إلى فلسطين. على أن للهجرة اليهودية، في هذا المضمار نتيجة واحدة: كثرة السيارات الخصوصية، وتخنث قسم من الشباب.

أمـا الرخـاء، فقـد رأينـا أنـه اصطناعـي ومؤقـت، وسـتحل مكانـه أزمـة اقتصاديـة شـديدة، تكـون كارثـة لجميـع السـكان.

ثـم مـا هـي الفوائـد التـي عـاد بهـا الرخـاء الصهيـوني عـلى العـرب؟ أهـي تلـك الأمـوال التـي دفعتهـا الصهيونيـة للمزارعـين وأصحـاب الأراضي ثمنًـا لأراضيهـم التـي اسـتولت عليهـا؟

المـال، بحـد ذاتـه، ليـس بـثروة ولا فائـدة دائمـة منـه إن لم يعـد عـلى صاحبـه بدخـل. الأمـوال في فلسـطين كثـيرة، ولكـن حقـل اسـتثمارها ضيـق ومحـدود. وليـس في إمـكان العـربي في فلسـطين إلا أن يكـون مزارعًـا أو تاجـرًا. وطبيعـي ألا يسـتطيع المـزارع، الـذي بـاع أرضـه، النجـاح في التجـارة لعـدم خبرتـه وأهليتـه، ولمضاربـة التجـارة اليهوديـة، بطرقهـا المعروفـة، للتجـارة العربيـة في البـلاد. وهـو عـلى العمـوم، لم يبـع أرضـه ليشـتري أرضًـا أخـرى. وإن أبتـاع أرضًـا أخـرى فمـن مـزارع عـربي آخـر، لأن أراضي الصهيونيـين وقـف عـلى الأمـة اليهوديـة. فينتقـل حينئـذ الـضرر الـذي كان سـيحل بـه إلى الـذي باعـه أرضـه. وفي نهايـة الأمـر فـإن المـزارع يأخـذ في العيـش مـن رأس مالـه، الـذي يعـود قسـم كبـير منـه، بطـرق متنوعـة، إلى اليهـود. ويرفـع مسـتوى معيشـته، ويعتـاد الراحـة «وتوابعهـا» فتنحـط أخلاقـه. ويـأتي اليـوم الـذي يـرى فيـه أن مالـه قـد نفـد، وأن لا ملـك لـه، وتصبـح حالتـه أشـد بؤسًـا مـن الحالـة التـي كان عليهـا مـن قبـل. فيسـعى وراء العمـل، وعبثًـا يحـاول طـرق الأبـواب إذ لا أحـد يشـغله ... ولا أحـد يأبـه بسـوء حالـه وشـقائه، ولا أحـد يسـاعده عـلى الخـروج مـن الهـوة التـي وقـع فيهـا... فيـدب اليـأس في نفسـه ويثـور، فيصبـح شـديد الخطـر عـلى السـلام في البـلاد.

وفي الواقـع لم تفـد الصهيونيـة غـير فريـق خـاص مـن العـرب، وأفـراده قلائـل وهـم: بضـع عائـلات، أكثرهـا مـن خـارج فلسـطين، كانـت تملـك

أراضي واسعة فباعتها لليهود. «والسماسرة» الذين أثروا على حساب الشعب، وبإيقاع الضرر به وبالقضية العربية الفلسطينية. فالفائدة إذن محدودة ومحصورة، وهي لا تتناسب مع الأضرار العظيمة التي لحقت من جرائها بالأمة.

ومن الأكيد أن العرب كمجموع لم يستفيدوا قط من الأعمال والمشاريع الصهيونية، كما أنها لم تكن سببًا لاتساع نطاق الأعمال عندهم. ولا يكون في البلاد رخاء اقتصادي إذا لم يستفد منه جميع السكان. ولذا فإنه ليس من الصواب وليس من علم الاقتصاد في شيء، القول بأن فلسطين في رخاء عظيم، ما دامت طائفة واحدة من السكان، وهي الأقلية، في بحبوحة من العيش، لا سيما وإن ذلك ليس بناجم عن موارد البلاد الاقتصادية، بل عن إعانات ومساعدات تأتيهم من الخارج.

ليس هناك من يهودي ولا صهيوني لا يقول بأن مجيء اليهود إلى الأرض المقدسة قد أفاد اقتصاديا فلسطين كثيرًا. وهم بقولهم هذا يفرقون بين البلاد وسكانها. فعندما يتكلم اقتصادي عن بلاد ما وما أصابها من فائدة ورخاء، يعني بذلك الفائدة والرخاء اللتين عادتا على مجموع سكان تلك البلاد. فالفائدة والرخاء لا يكونان فائدة ورخاء للبلاد إذا لم يعودا على أصحاب تلك البلاد. وإذن لم يجلب اليهود إلى فلسطين الرخاء، وكل ما هنالك أنهم استفادوا من فلسطين. أتوا البلاد واستولوا على موارد الثروة فيها، واستثمروها لحسابهم ولفائدتهم فحسب.

ومن الجلي أنه لولا المهاجرة اليهودية لما حرم العرب من موارد الثروة في بلادهم. ومن هذه الناحية أيضًا فإن الصهيونية أضرت بهم كثيرًا.

ويدعي اليهود بأنهم قد رفعوا مستوى المعيشة في فلسطين إلى المستوى الأوروبي. ويعدون ذلك فضلًا لهم على العرب. واليهود في الواقع

يمزجـون بـين مسـتوى المعيشـة وغـلاء المعيشـة. هـم لم يرفعـوا مسـتوى معيشـة السـكان العـرب وإنمـا رفعـوا «ثمـن المعيشـة»، أي جعلـوا المعيشـة غاليـة، إلى مـا هـي عليـه في اغـلاء البـلاد الأوروبيـة. في حـين أن دخـل العـرب، وخصيصًـا طبقـة العـمال والفلاحـين وصغـار الملاكـين والموظفـين، وهـم يـكادون يؤلفـون مجمـوع السـكان العـرب، لم يرتفـع إلا قليـلًا، وبقـدر لا يتناسـب مـع ارتفـاع غـلاء المعيشـة. فنجـم مـن ذلـك، أي مـن غـلاء المعيشـة وعـدم ارتفـاع الدخـل، انحطـاط في مسـتوى معيشـة أكثريـة العـرب السـاحقة. فمجـيء اليهـود إذن إلى فلسـطين لم يرفـع مسـتوى معيشـة العـرب وإنمـا أدى إلى انحطاطهـا.

وكل هـذا لم يمنـع الدكتـور وايزمـن مـن التصريـح أمـام اللجنـة الملكيـة في ٢٥ نوفمـبر (تشريـن الثـاني) ١٩٣٦، بـأن أعـمال الصهيونيـة قـد عـادت بالبركـة والخـير عـلى جميـع سـكان فلسـطين!

وعـلى كل حـال فـلا يجـب أن يغيـب عـن الفكـر بـأن القضيـة الفلسـطينية، قضيـة سياسـية أولًا وأخـيرًا، لا أهميـة للمسـائل الاقتصاديـة بجانبهـا.

٢

قضية فلسطين قضية سياسية

إن النضال بين العرب واليهود نضال سياسي صرف. ليس هو بالنضال الاقتصادي، وليس هو بالنضال الجنسي، وليس هو بالنضال الديني، كما تريد أن تصوره الصهيونية، وبعض الصحف البريطانية. تهاجم الصهيونية فلسطين وأهلها، بكل ما لديها من قوة، وتريد استخلاصها منهم وإخراجهم منها، وإنشاء مملكة يهودية فيها، خاصة ببني اسرائيل. والعرب يحبون وطنهم، ويقدسون فلسطين، ويريدون أن يناضلوا في سبيل بقائها عربية لهم، مهما كان ثمن ذلك. هذه هي القضية الفلسطينية، وما النضال الاقتصادي إلا وسيلة يتخذه كل من الطرفين للوصول إلى غايته السياسية.

ماذا يفعل الفرنسيون إذا رأوا أن ألمانيا تريد شراء أراضي «الألزاس واللورين» من الملاكين بأثمان مرتفعة جدًا لتحل مكانهم ملاكين ومزارعين من الألمان، حتى تصطبغ البلاد بالصبغة الألمانية وتنسلخ عن فرنسا؟ كل يعرف ما يكون موقف الفرنسيين أمام ذلك.

وما قول الشعب البريطاني إذا قيل له أن شعبًا غنيًا يريد شراء أراضي «ويلز» بأثمان مرتفعة، فيقطنها ويحسن زراعتها واقتصادياتها تحسينًا جيدًا، على شرط أن يحق له الاستيلاء على جميع مواردها الاقتصادية، وتغيير عاداتها وأخلاقها القومية، ويصبح فيها وحده الحاكم المطلق؟

مما لا ريب فيه أن ليس في الدنيا شعب يبيع وطنه، مهما كان مبلغ الثمن الذي يدفع له.

وللتغلب على قوة العرب وصلابتهم الوطنية، أخذت الدعاية الصهيونية تحط من مركزهم التاريخي، وتشبههم بهنود اميركا الحمر، وسكان استراليا الأصليين، فهم لا يفقهون المدنية، ويحولون دون أعمال العمران، وتقدم الإنسانية.. والصهيونيون الذين ينشرون هذا، يطلبون من العالم مساعدتهم والعمل معهم ضد العرب بجميع الوسائل، لتقدم المدنية والإنسانية. حتى ولو كان ثمن أعمالهم الإنسانية ابادة العرب في فلسطين.

يطلب السير روبرت ويلي كوهين R. Waley Cohen في كتاباته اعتبار مشكلة المهاجرة اليهودية إلى فلسطين، لا كالمهاجرة إلى «الدومنيوم» (مستعمرات التاج) بالنظر إلى سكانها الأوروبيين الحاليين، بل بالنظر إلى السكان الأصليين، أي بروح الاستعمار في أوائل القرن الثامن عشر[1].

هذا النوع من الدعاية ضد العرب، يظهر جليًا كبرياء اليهود وغطرستهم، وما تكن صدورهم للعرب من بغض وحقد. فكيف يمكن التوفيق بينها وبين ما يدعون من صداقة للعرب؟ هذا التضارب برهان آخر على أن جميع الوسائل، التي توصل الصهيونيين إلى هدفهم السياسي، مستطابة ومحمودة.

«وتشبيه العرب بسكان استراليا الأصليين، أو بأهل أفريقيا الجنوبية، أو بهنود اميركا، أمر لا يقره التاريخ، وليس من الحكمة السياسية في شيء. ومهما تكن حالة العرب في هذه الأيام، فهم وارثو مدنية من أعظم مدنيات الماضي. والعرب يعلمون ذلك، وهم فخورون بالدور العظيم الذي لعبوه في تاريخ المدنيات والرقي الإنساني. إنهم ... هم الذين

(١) راجع التايمز ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦.

حملوا شعلة النور في ظلام العصور الوسطى. وأوروبا مدينة لهم بديون لا تحصى في الفلسفة، وفي العلوم، وفي الفنون وحتى في الإدارة»[1]؛ ومما لا شك فيه أنه عندما سادهم العنصر التركي، وأصبحت بلادهم جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، رجعوا القهقرى، ووقعوا في ظلامات الجهل، وحل بهم الفقر.

غير أنهم تيقظوا في أواخر القرن التاسع عشر، فأخذوا يعملون بكل ما أوتوا من قوة لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي، ولأحياء مجدهم السابق. فتقدموا في هذا السبيل شوطًا بعيدًا ... ولا يجهل كل من لهم علاقة بفلسطين، أن العرب في هذه البلاد هم «محبون للسلام طبيعة، كرماء مع الغير، ولطفاء»[2].

وكانوا قبل الحرب بزمن طويل «يؤلفون جمعية منظمة، بأطبائهم ومحاميهم وقضاتهم، وموظفيهم، وكبار ملاكهم، وصغار الملاكين من مزارعين وفلاحين»[3].

واليهود الذين يدخلون فلسطين يعتبرون أنفسهم فوق الجميع، وينظرون إلى أهل البلاد بعين الازدراء والكبرياء... وهم يعتبرون العرب أغرابًا ويطلبون بجد إخراجهم من فلسطين وإعادتهم إلى الصحراء! وأخذت صحافتهم تعرض على بساط البحث وتناقش مسألة «تبادل السكان». وتعني بذلك إخراج عرب فلسطين إلى بقية الأقطار العربية

(١) التايمز ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦ صفحة ١٠ ـ من كتاب انتقد فيه الزعيم الصهيوني كاستر M. Gaster ، وهو أحد الذين اشتغلوا في الحركة الصهيونية مع الدكتور هرتسل وبعده، غطرسة اليهود على العرب، وآراء السير روبرت ويلي كوهين في القضية الفلسطينية.

(٢) البروفسور جورج كارستانك، Observer، ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦.

(٣) البرفسور جورج كارستانك ، Observer، ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦.

وإسـكان يهـود تلـك الأقطـار مكانهـم!

«يغلـط اليهـود غلطـة حيويـة في كبريائهـم. وعـلى عكـس ذلـك، يجـب عليهم الاعـتراف بعظمـة العـرب الماضيـة، وبنفـس الـروح يشـتركون وإياهـم في العمـل كـما اشـتركوا في القـرون السـابقة، فيربحـون، بهـذه الصـورة، ودهـم ورغبتهـم الأكيـدة في الاشـتراك واياهـم في العمـل»[1].

«وإننـي أعتقـد أن معالجـة القضيـة الفلسـطينية بـروح الاسـتعمار في القـرن الثامـن عـشر، يكـون فاجعـة للحكومـة المنتدبـة وللعـرب، ولليهـود أنفسـهم»[2].

(١) كاستر، التايمز ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦.

(٢) من كتاب أرسله البروفسور هانكوك W. K. Hancock ... إلى التايمز ١٩ (أكتوبر ١٩٣٦)، انتقد فيه تشبيه السير روبرت كوهين العرب بهنود أميركا وسكان أستراليا الأصليين.

الفصل الخامس

الثّورة

**

إن وضعية فلسطين فيما بعد الحرب، وضعية شاذة، وتكاد تكون الاضطرابات فيها حالة دائمة، تتخللها فترات من الهدوء المؤقت... وآخر هذه الاضطرابات تلك التي وقعت خلال عام ١٩٣٦:

ابتدأت الاضطرابات الأخيرة في تل ابيب في ١٧ و١٨ أبريل (نيسان) وامتدت إلى يافا في ١٩ منه، ثم انتشرت إلى جميع أنحاء البلاد، ودامت حتى ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦، أي مدة ١٧٦ يومًا.

وتطورت هذه الاضطرابات، وعظم شأنها، فأصبحت ثورة... وكانت مظاهرها مختلفة: من إضراب عام طويل الأمد، ومظاهرات، وحرائق، وقطع أسلاك التلفون والتلغراف، وقلع أشجار، واقتلاع خطوط السكك الحديدية وتدهور قطارات، ونسف جسور، وإتلاف أنابيب البترول، وأنابيب مياه القدس، ومقاطعه تامة بين العرب واليهود، واغتيالات، وقتال دموي بين العرب من جهة وقوات الحكومة واليهود من جهة ثانية؟

ومما يؤسف له أن الحكومة الإنكليزية لم تتبع سياستها الحكيمة القائلة بحل المشاكل عن طريق سلمي، لإيقاف الاضطرابات في فلسطين. بل أتبعت سياسة الحديد والنار، بحجة أنها لا تخضع لأعمال العنف والتهديد. وهل رجوع الحكومة البريطانية إلى الحق، مع شعب فلسطين اليائس، يعد خضوعًا لأعمال العنف؟! إن التهديد لا يكون إلا

مـن نـد لنـد. فأيـن عـرب فلسـطين الضعفـاء مـن الإمبراطوريـة البريطانيـة؟

لقـد كان جديـرًا بالحكومـة البريطانيـة أن تحـول دون هـذه الثـورة ودون إزهـاق مئـات مـن الأرواح البريئـة مـن عـرب وانكليـز ويهـود. وكان يتـم ذلـك بإيقـاف الهجـرة اليهوديـة، وإرسـال اللجنـة الملكيـة فـورًا إلى فلسـطين لإجـراء التحقيـق. غـير أن ضغـط الصهيونيـة عليهـا، منعهـا مـن إتبـاع سياسـتها الحكيمـة، وحملهـا عـلى سـلوك خطـة أخـرى، أدت إلى خـسران نفـوس شـابة، وأمـوال طائلـة وإلى إضعـاف صداقـات كانـت تنفعهـا في الأيـام العصيبـة.

وإضراب فلسـطين فريـد في نوعـه. وقـد كان تفـاني جميـع أفـراد الشـعب، عـلى اختـلاف طبقاتهـم، واشـتراك العـرب، مـن جميـع الأقطـار العربيـة، في ثـورة فلسـطين الأخـيرة، وتدخـل ملوكهـم وأمرائهـم فيهـا، حادثًـا مهـمًا لـه عواقبـه الخطـيرة في تطـور الحـوادث السياسـية في الـشرق العـربي.

ومـن الصعـب جـدًا عـرض حـوادث هـذه الثـورة العجيبـة في فصـل موجـز كهـذا الفصـل الـذي أخصصـه لهـا. إن ثـورة كهـذه خليـق أن يفـرد لهـا مجلـد خـاص لمـا لهـا مـن الأهميـة، ولمـا لهـا مـن التأثـير في علاقـات البـلاد العربيـة المقبلـة، ومصـير فلسـطين. وعـلى كل حـال فإننـي أحـاول، في أجـزاء هـذا الفصـل، رسـم صـورة صادقـة عنهـا، توقـف القـارئ عـلى أسـبابها، وتطوراتهـا وحوادثهـا، وجنودهـا، وموقـف الحكومـة والبـلاد العربيـة منهـا.

١

أسباب الثورة

لم تكن اضطرابات عام ١٩٣٦، التي تطورت إلى ثورة، الأولى في تاريخ فلسطين فيما بعد الحرب.

«فالاضطرابات هنا تكاد تكون حالة دائمة تتخللها فترات من الهدوء المؤقت، وفي هذه الفترات يكون الاضطراب موجودًا بصورة كامنة في قرارات النفوس»[١].

وقع أول هذه الاضطرابات في القدس في أبريل (نيسان) عام ١٩٢٠، وكانت البلاد لا تزال غاصة بالقوى العسكرية.

وفي مايو (أيار) عام ١٩٢١، وقع اضطراب في منطقتي يافا وطولكرم. وفي ربيع عام ١٩٢٢ تجدد الاضطراب في القدس مرة أخرى.

وفي أغسطس عام ١٩٢٩، وقع اضطراب عام في جميع أنحاء فلسطين. أرسلت الحكومة البريطانية على أثره لجنة برلمانية لدرس أسبابه وحالة البلاد السياسية، وللإشارة بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرار هذه الاضطرابات. وكانت هذه اللجنة أهم اللجان التي درست حالة البلاد وأسباب الاضطرابات حتى ذلك التاريخ. وقررت أن اسباب الاضطرابات

(١) كامل الدجاني: «الاضطرابات في فلسطين»، صفحة ١ - أطلعني صديقي السيد كامل الدجاني على مخطوط نشرة وضعها بدأ الثورة الفلسطينية عن «الاضطرابات في فلسطين»، أفادني في وضع «أسباب الثورة». وأطلعني أيضًا على مخطوط نشرة عنوانها «الصهيونية في فلسطين»، جاءت وصفًا دقيقًا عن السياسة الصهيونية وأخطارها على البلاد العربية.

الرئيسية تخوف العرب من السياسة الصهيونية، وأن الأسباب المباشرة اعتداء من اليهود على العرب[1].

كانت جميع هذه الاضطرابات محصورة بين العرب واليهود، ولم يحدث فيها اعتداء على قوى الحكومة.

وفي أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٣٣ وقع صدام في يافا والقدس لأول مرة، بين الشعب وقوى الحكومة، على إثر مظاهرات قام بها العرب محتجين على سياسة الحكومة الصهيونية.

وفي عام ١٩٣٥ أشتد التذمر والاستياء من سياسة الحكومة، فتألفت في حيفا عصبة سرية برئاسة الشيخ القسام، وهو فقيه له مكانته بين السكان. وخرجت إلى الجبال لقتال قوى الحكومة... فتوفي الشيخ القسام وبعض رفاقه شهداء في ساحة القتال، وألقي القبض على آخرين من أفراد العصبة... وكان عمل الشيخ القسام ورفاقه دليلًا قويًا على تفاقم الأمر، ويأس العرب من إنصاف الحكومة، ومن العدل البريطاني.

أما ثورة عام ١٩٣٦، موضوع بحثنا في هذا الفصل، فكانت أعظم الجميع وأشدها خطورة.

هذه الاضطرابات الدائمة في الأرض المقدسة منذ عام ١٩٢٠، ترجع كلها إلى سبب أساسي واحد: السياسة الصهيونية، التي ترمي إلى تحويل فلسطين العربية إلى مملكة يهودية.

ويتفرع من هذا السبب الرئيسي ثلاثة أسباب أخرى: رفض الحكومة المنتدبة إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ديمقراطي،

(١) راجع تقرير لجنة شو صفحة ٧٦، ٧٧، ٧١ - ٧٣.

يمثل جميع الطوائف في فلسطين. وتركها الصهيونية تستولي على ما تشاء من أراضي العرب. وفتحها أبواب المهاجرة اليهودية على إختلاف أنواعها، كما رأينا ذلك في الفصول السابقة. ومن الطبيعي أن يخاف العرب على مصيرهم، وأن يستاءوا من تلك السياسة، وأن يبلغ الاستياء أعماق نفوسهم، وأن يتحول كلما تراكم وتكاثف وتجمعت فيه بواعث الاستفزاز إلى غضب وغليان، واضطراب وثوران.

«ويظهر لنا أنه من الواضح أن موقف العرب، الناجم عن اقتران السخط بالخوف اقترانًا خطرًا، قد يكون سببًا لاضطرابات مستقبلة»[1]. ولن يستقر السلام في الأرض المقدسة إلا بتأمين الحكومة المنتدبة العرب على حقوقهم ومستقبلهم في بلادهم.

وكان السبب المباشر لثورة فلسطين الأخيرة، قتل اليهود عربيين، واعتداءهم على العرب في تل ابيب في ١٧ و١٨ أبريل (نيسان)، ومحاولتهم الهجوم على يافا. ولنأتِ على ذكر تلك الحوادث بإيجاز: اضطر عدد من الذين فقدوا ما كان لديهم من أراض، وسدت أمامهم أبواب الأعمال، بسبب استيلاء اليهود على موارد البلاد الاقتصادية، إلى إيقاف السيارات وأخذ ما يحمل الركاب من دراهم.

وفي ١٥ أبريل (نيسان) ١٩٣٦ أوقفت عصابة السيارات على طريق نابلس طولكرم. بقصد التشليح... فقتل أثناء ذلك أحد الركاب اليهود وجرح اثنان.

إن هذه الحادثة اعتيادية ولا علاقة لها بالسياسة، ومثيلاتها عديدة في جميع البلدان. وليس العرب براضين عن مثل هذه العصابات.

(١) تقرير لجنة شو، صفحة ١٢٧.

وأضرارهـا تلحـق جميـع سـكان فلسـطين دون تفريـق بـين عـربي ويهـودي. وحـادث ١٥ أبريـل (نيسـان) لم يكـن الأول مـن نوعـه. فلـو وقفـت حـوادث ذلـك اليـوم عنـد هـذا الحـد، لمـا أنفجـرت قنبلـة الاضطرابـات حينئـذ، ولمـا أجتاحـت الثـورة فلسـطين. غـير أن اليهـود مزجـوا بـين الاعتـداءات الاعتيادية والسياسـية، فانتقمـوا لقتيلهـم بقتـل رجلـين مـن العـرب الأبريـاء!

وذلـك أن عربيًـا يدعـى «حسـن أبـو راس» كان حارسًـا في بسـتان ليهـودي واقـع في مسـتعمرة «راما تايـم» اليهوديـة. ولـه كـوخ داخـل البسـتان يـؤوي إليـه. وحـدث أن ضافـه رفيقـه «سـليم المـصري» مسـاء ١٦ أبريـل (نيسـان)، وقـضى الليـل عنـده. وفي فجـر ١٧ أبريـل قـدم نحـو الكـوخ شـخصان، وطـرق أحدهـما البـاب بيـده. فقـام حسـن ليفتـح البـاب. وتبعـه رفيقـه. ولمـا فتـح البـاب، أطلـق القادمـان النـار عـلى الرجلـين. فصرعـا « حسـن أبـو راس » وجرحـا رفيقـه جراحًـا مميتـه تـوفي معهـا في اليـوم الثـاني، بعـد أن وصـف الجنـاة بأنهـم يهـود. وأثبـت التحقيـق أن القاتلـين جـاءا بسـيارة اوقفاهـا عـلى حافـة الطريـق، وبعـد ارتـكاب الجنايـة، ذهبـا بهـا إلى جهـة غـير معلومـة.

وفي صبـاح يـوم الجمعـة ١٧ أبريـل (نيسـان)، أتخـذ اليهـود في تـل ابيـب مـن جنـازة الرجـل الـذي قتلتـه العصابـة في ١٥ منـه مظاهـرة سياسـية، هتـف فيهـا المتظاهـرون بهتافـات عدائيـة ضـد الحكومـة والعـرب، وأعتـدوا عـلى مـن وجـد بتـل ابيـب مـن المـارة وبائعـي الخضـار والحوذيـين العـرب، وأوسـعوهم ضربًـا. ثـم حاولـت الجمـوع اليهوديـة الهجـوم عـلى يافـا للبطـش بأهلهـا، فردهـم البوليـس بينـما كانـت حجارتهـم تتسـاقط عليـه.

وفي اليـوم التـالي، أي ١٨ أبريـل، أخـذ اليهـود في تـل ابيـب يعتـدون عـلى مـن يرونـه مـن العـرب، ولـولا تدخـل البوليـس لقتـل في ذلـك اليـوم عـدد

كبير منهم في المدينة اليهودية. ثم حاولوا الهجوم على يافا مرة ثانية، فحال البوليس بينهم وبينها[1]. وكان لهذه الحوادث ضجة عظيمة في جميع أنحاء فلسطين.

وبينما كان أهل يافا يفكرون فيما يجب عمله، سرت صباح ١٩ أبريل (نيسان) إشاعة مآلها أن اليهود قتلوا رجلين وامرأة من العرب، فهاج الرأي العام وأشتد غيظه. وذهبت جموع من الشعب إلى دار الحكومة طالبة إيضاح ذلك. فنفت الحكومة الخبر. وأتفق أن وصل حينئذ أفراد من العرب مصابين بجروح من تعديات اليهود عليهم، فثار المتجمهرون من جديد، وزاد سخطهم وعظم قلقهم ووصل الحقد أشده، فساروا يضربون ويقتلون من قابلوا من اليهود. ودب الرعب في يافا، واختل الأمن، فاغلقت المخازن، وأنتشر الجند في الشوارع... وأعلن نظام منع التجول، القاضى على السكان بالانزواء في بيوتهم من الساعة السابعة مساء حتى الساعة الخامسة صباحًا.

وتتابعت الاضطرابات في الأيام التالية..

(١) راجع بيان وزير المستعمرات حينئذ «مستر توماس» الذي أذاعه في ٢٩ أبريل (نيسان) ١٩٣٦.

٢

احتجاج العرب

الإضراب العام والمظاهرات

كان لقتل اليهود العربيين فجر ١٧ أبريل (نيسان)، ولاعتداءاتهم المتكررة على العرب، ومحاولتهم الهجوم على يافا خلال ١٧ و١٨ منه، وقع سيء جدًا في جميع أنحاء البلاد.

رأى العرب في تلك الأعمال طلائع المستقبل، وبوادر المصير الذي ينتظرهم. ولما كانوا قد يئسوا من عدل السياسية البريطانية، ونزعوا الثقة من الحكومة المنتدبة، رأوا أن واجبًا عليهم إيقاف «الرأي العام» على ظلامتهم، ووضع حد لتعسف الصهيونية وعدوانها. فقرر أهل يافا، في اجتماع عقده فريق منهم في ٢٠ أبريل (نيسان)، الإضراب العام «برًا وبحرًا»، وأصدروا بيانًا بذلك إلى الأمة فوافقت عليه جميع المدن والقرى في فلسطين.

وشمل الإضراب جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية: فأغلقت جميع المخازن والمصانع والمقاهي والملاهي فوقفت الحركة التجارية وقفًا تامًا فلم يرق ذلك للحكومة، وحاولت إرغام التجار على فتح أبواب مخازنهم، فنقلوا بضائعهم إلى بيوتهم، وكتب عدد منهم على مخازنهم «برسم الإيجار والمخابرة مع الحكومة»، وعزم آخرون على تسليم مفاتيح المخازن إلى الحكومة إن أصرت على فتحها.

وقررت لجنة السيارات العامة في القدس في ٢٤ أبريل (نيسان) الإضراب العام، لجميع السيارات العامة والخاصة، وجميع وسائل النقل في جميع أنحاء فلسطين ابتداء من ٢٥ منه. وخصصت عددًا من السيارات للإسعافات الضرورية. وبالطبع فإن العمال والحوذية كفوا عن العمل طيلة مدة الإضراب، فوقفت حركة المواصلات، وكانت شوارع المدن خالية إلا من السائرين والجنود والسيارات المصفحة.

أضرب بحارة يافا منذ مبدأ الإضراب، وأعلنوا إضرابهم الباهر رسميًا في ٢٧ أبريل (نيسان)، رغم تهديد الحكومة لهم. فشلت حركة الميناء ووقفت فيها جميع الأعمال. واضطرت البواخر إلى تفريغ حمولتها في ميناء حيفا. ولم يقف العمل في ميناء حيفا لكثرة وجود البحارة والعمال اليهود فيها. وسمحت الحكومة لليهود بإنشاء ميناء في تل ابيب.

وقرر المحامون العرب في اجتماع عقدوه في مدينة يافا الإضراب، وعدم حضور المحاكمات إلا للمرافعة في القضايا الناشئة عن الإضراب والحركة الوطنية.

وعزم تلاميذ المدارس في جميع أنحاء البلاد على المساهمة في الأعمال الوطنية، فاضربوا عن الذهاب إلى المدارس، وأعلنوا ذلك رسميًا في اجتماع عقدوه في يافا في ١٠ مايو (أيار) ١٩٣٦.

وقامت البلديات بما عليها من واجب وطني. فقد دعا سعادة عاصم بك السعيد رئيس بلدية يافا، رؤساء المجالس البلدية في فلسطين وأعضاءها، إلى عقد مؤتمر في رام الله، للبحث في إضراب البلديات وشؤون البلاد. فحالت الحكومة دون ذلك الاجتماع. فعقد رؤساء البلديات اجتماعًا سريًا في بيت رئيس بلدية رام الله، في ٣١ مايو (أيار)، فقرروا

فيه إيقاف أعمال البلديات، واستثنوا من ذلك أعمال التنظيف حفظًا للصحة العامة. إلا أن عمال الكنس أبوا أن يكونوا أقل حماسًا من سائر العمال! فتكاثرت الأقذار، وساءت حالة المدن. فخابرت حكومة فلسطين أحد مشايخ شرق الأردن ليرسل رجاله للقيام بأعمال كنس مدينة القدس. فأجاب ذلك الشيخ قائلًا: ليس رجالي أقل وطنية من كناسي مدينة القدس. هذا مع أن تلك القبيلة كانت في فقر مدقع وحاله يرثى لها، وكان المبلغ الذي عرضته عليها حكومة فلسطين كبيرًا بالنسبة إليها، فهي لا تستطيع، كسب مثله في سنين عديدة. وخشيت الهيئات الوطنية من انتشار الأمراض من جراء تراكم الأقذار، فأقنعت الكناسين بأن الواجب يطالبهم بالعودة إلى أعمالهم. فعادوا إلى تنظيف المدن ليلًا حتى لا يشوهوا الإضراب العام.

واضربت دوائر المجلس الإسلامي الأعلى في ١١ يونيو (حزيران)، عن العمل. واستثنى من ذلك تأمين استمرار القيام بالواجبات الدينية.

واشتركت الصحافة في الإضراب، فأضربت ثلاثة أيام فقط، لأن الحالة السياسية كانت تقضى باستمرار صدورها.

وشمل الإضراب قضاء بئر السبع، فأضرب فيه قضاة محاكم العشائر، وتألف وفد من المشايخ والقضاة فقابل المندوب السامي وقدم إليه عريضة بالمطالب الوطنية.

وأراد مسجونو «عين شمس» مشاركة الأمة في إضرابها، فامتنعوا عن العمل، فأطلق الجند الإنكليزي عليهم النار، فقتل أحدهم بتاريخ ١٧ مايو (أيار) ١٩٣٦.

وكان موقف الفلاح في هذا الإضراب موقفًا ساميًا. فإنه مع فقره المدقع وسوء حالته التي أتينا على وصفها في فصل سابق، أبى قطف ثمار خضاره، فتساقطت الثمار على أرضها، فلم يمد يده إليها مشاركة للأمة، وتنفيذًا للإضراب العام الذي أقرته.

وكان الحزن مخيمًا في البلاد طول مدة الإضراب العام، وكان الشعب في حداد عام، فلم يسمع، أيا كان، غناء ولا موسيقى، ولم يدر أحد «زر» الراديو إلا لسماع أخبار الثورة المحزنة.

***

وتبع الإضراب التنظيم في الأعمال. فتألفت في جميع المدن الفلسطينية لجان دعيت باسم «اللجان القومية»، للإشراف على حركة الإضراب، وتنظيم شؤون المدينة الوطنية، ولجمع الإعانات.

وكان يسند هذه اللجان، لجان أخرى عرفت باسم «لجان الإسعاف»، ومهمتها توزيع المؤن لإعانة المعوزين من الأهالي الذين أفقدهم الإضراب مورد رزقهم، وهم عديدون. وكانت جمعية الإسعاف، اليافية مثلًا تعول أربعين ألفًا من السكان اليافيين.

ولم يرد شباب يافا أن تكون أعمالهم فردية، فعقدوا اجتماعًا وانتخبوا هيئة لهم دعيت باسم «الحرس الوطني»، للسهر على الإضراب وتغذيته.

وقد انتخب لهذه الهيئات أعضاء احتياطيون، ليحلوا محل الأعضاء الذين تعتقلهم الحكومة.

وتركت الأحزاب السياسية تخاصمها، وأجتمع رؤساؤها وقرروا تأسيس «لجنة عربية عليا» لتوحيد القيادة، وللإشراف على الحركة الوطنية «بجبهة لا وهن فيها ولا تصدع» وتألفت «اللجنة العربية العليا»

مـن رؤسـاء الأحـزاب الخمسـة وخمسـة آخريـن مـن رجـالات البـلاد، وكان أعضاؤهـا السـادة: الحـاج أمـين الحسـيني، راغـب النشاشـيبي، أحمـد حلمـي عبـد الباقـي، الدكتـور حسـين الخالـدي، يعقـوب فـراج، عـوني عبـد الهـادي، عبـد اللطيـف صـلاح، الفـرد روك، جـمال الحسـيني، ويعقـوب الغصـين.

وأنتخـب السـيد أمـين الحسـيني رئيسًـا، والسـيد أحمـد حلمـي عبـد الباقـي أمينًـا للصنـدوق، والسـيد عـوني عبـد الهـادي سـكرتيرًا[1].

وعقـدت هـذه اللجنـة جلسـتها الأولى يـوم السـبت الموافـق ٢٥ أبريـل (نيسـان) ١٩٣٦، واذاعـت عـلى أثرهـا بيانًـا عـلى الشـعب طالبـت فيـه مواصلـة النضـال السـامي والاسـتمرار عـلى الإضراب العـام، حتـى تغـير الحكومـة سياسـتها المتبعـة في فلسـطين، تغيـيرًا أساسـيًا، تكـون بـوادره في إيقـاف الهجـرة اليهوديـة.

سر الشـعب بتأسـيس هـذه اللجنـة، وتقبـل نداءهـا بارتيـاح وأمـل. وكان شـعوره الوطنـي شـديدًا، حتـى أنـه كان يـود مـن اللجنـة العليـا إعـلان العصيـان المـدني، أي عـدم دفـع الضرائـب ومقاطعـة الحكومـة مقاطعـة تامـة، والسـير بـه إلى الأمـام بـكل جـرأة وشـجاعة، حتـى تنـال البـلاد حريتهـا واسـتقلالها.

عـلى أن اللجنـة العربيـة العليـا أرادت التوصـل إلى غايـات البـلاد بالطـرق «الديبلوماسـية»، فرفعـت إلى المنـدوب السـامي مذكـرة انتقـدت فيهـا سياسـة الحكومـة وعرضـت فيهـا مطالـب الأمـة التـي تنحـصر في أمـور ثلاثـة:

(١) اعتقلته الحكومة فانتخب مكانه السيد دروزه، وأعتقل هذا أيضًا فانتخب السيد فؤاد سابا خلفًا له.

١- منع الهجرة اليهودية منعًا باتًا.

٢ - منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.

٣ - إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، ينتخب أعضاءه العرب واليهود على أساس ديمقراطي.

وقررت اللجنة العربية العليا طواف البلاد وتفقد أحوالها، وأخذت تدرس في إحدى جلساتها، الطلبات التي تحض على إعلان العصيان المدني.

ولما علم فخامة المندوب السامي بالأمر، دعا أعضاء اللجنة العليا لمقابلته في ٥ مايو (أيار). وأبلغهم إن الطلبات التي جاءت في مذكرتهم تتعلق بالسياسة العليا، ولذا فقد أرسلها إلى وزير المستعمرات. وأخبرهم بأنه لن يسمح لهم بطواف البلاد، وأنه سيتخذ الإجراءات القانونية ضد الذين يحضون على عدم دفع الضرائب، وعلى إضراب موظفي الحكومة. وقال لهم أخيرًا أنه يأمل من اللجنة العليا استعمال نفوذها لإيقاف الإضراب وإعادة السلام في البلاد.

واجابت اللجنة المندوب السامي بمذكرة ثانية، عرضت فيها مساوئ السياسة البريطانية في فلسطين، وتحيزها لليهود، وعدم اعتبارها تقارير لجانها وخبرائها حتى ولا القرار الذي أتخذه مجلس الوزراء عام ١٩٣٠. وذكروا فيها مخاوف العرب الناجمة عن السياسة الصهيونية، التي ترمي إلى تأسيس مملكة يهودية في فلسطين العربية، وإخراج العرب منها. وأبانوا كيف أن هذه الحالة استفزت العرب للدفاع عن كيانهم، وعرض ظلامتهم على الرأي العام العالمي، متوسلين بالإضراب العام السلمي، وآملين من الحكومة إجراء العدل، فتعدل عن سياستها

الصهيونيـة، وتوقـف الهجـرة اليهوديـة الضـارة بالبـلاد وبالعـرب. وذكـرت اللجنـة العربيـة العليـا في تلـك المذكـرة، أن الأمـة سـتبدي رأيهـا في مسـألة الامتنـاع عـن دفـع الضرائـب في اجتـماع تعقـده لجانهـا القوميـة عـما قريـب. وأصرت عـلى أن حـل المشـكلة الفلسـطينية وإعـادة السـلام يتوقفـان عـلى إرادة الحكومـة المنتدبـة. فـإن هـي غـيرت سياسـتها في فلسـطين وانصفـت سـكانها العـرب، وقـف الإضراب وسـاد السـلام الأراضي المقدسـة.

اجتمـع مندوبـو اللجـان القوميـة في القـدس، وعقـدوا مـع أعضـاء اللجنـة العربيـة العليـا مؤتمـرًا في ٧ مايـو (أيـار) ١٩٣٩، قـرروا فيـه اسـتمرار النضـال والإضراب العـام حتـى تجـاب مطالـب الأمـة. وقـرر المؤتمـر أيضًـا بالإجـماع «إعـلان الامتنـاع عـن دفـع الضرائـب اعتبـارًا مـن ١٥ مايـو (أيـار) الحـالي، إذا لم تغـير الحكومـة البريطانيـة سياسـتها تغيـيرًا أساسـيًا، تظهـر بـوادره في وقـف الهجـرة اليهوديـة».

ولمـا تبلـغ فخامـة المنـدوب السـامي قـرار المؤتمـر، دعـا اللجنـة العربيـة العليـا وطلـب منهـا، مهـددًا، العـدول عـن القـرار، غـير أن اللجنـة لم تحـد عـن موقفهـا وأصرت عـلى طلباتهـا.

***

وجـاء يـوم ١٥ مايـو (أيـار) ١٩٣٦، وكان يـوم جمعـة، ولم تجـب الحكومـة مطالـب الشـعب. فقـام العـرب في جميـع المـدن الفلسـطينية بمظاهـرات محتجـين عـلى إمعـان الحكومـة في متابعـة سياسـتها الصهيونيـة:

اسـتعدت الحكومـة لهـذا اليـوم اسـتعدادًا كبـيرًا، فأرسـلت إلى المـدن الجنـد والسـيارات المصفحـة، وجعلـت الطائـرات تحـوم فوقهـا.

وكان استعداد الحكومة في يافا، بوجه خاص، على أتمه، فقد أحتل الجند فيها دار الحكومة، ووضعت الأسلاك الشائكة في مفترق الطرق الرئيسية، ووقف الجند في بعض المواقع مجهزين بالأسلحة الكاملة.

خرج المصلون من الجامع، وأنضم إليهم من في الخارج، وسار الجميع في مظاهرة كبرى، متجهين جهة العجمي. وكان الجند مرابطين على جسر «شارع فيصل»، في منتصف طريق العجمي، فتجنب المتظاهرون الاصطدام بالجند، واكتفوا بالسير في الشوارع الخالية منه، ثم تفرقوا. وسار فريق منهم عائدين إلى بيوتهم، في طريق سوق الغلال إلى شارع «جمال باشا»، فقابلتهم قوة من البوليس الإنكليزي وأخذت تفرقهم بإطلاق النار، والطعن بالحراب، والضرب بأعقاب البنادق وبالعصي، فوقع قتلى وجرحى عديدون... وغريب أن تريد الحكومة تفريق المتظاهرين وتسد أمامهم الطرق!

وكان عدد المتظاهرين في مدينة نابلس نحو عشرة آلاف، ساروا تتقدمهم الأعلام، من المسجد إلى الساحة التي أمام النادي الرياضي. وهناك خطب في المتظاهرين الخطباء... وكان الحماس بالغًا أشده.

واتخذت مظاهرة عكا شكل جنازة صامتة، جمعت أهالي المدينة ووفود قراها. وسار الجميع وراء نعش يرمز للعدل البريطاني، موضوعًا على سيارة وملفوفًا بالعلم العربي. وكان يتقدم النعش مشايخ ورهبان، ورايات عربية وأعلام الكنيسة، وحملة الأكاليل. سار الجميع حتى مقبرة الشهداء، حيث واروا النعش فيها.

وحدث في الرملة واللد وطولكرم وغزة وغيرها مظاهرات، أنتهى بعضها بسلام، ووقع في البعض الآخر قتلى وجرحى.

وأخذت حال البلاد تسير من سيء إلى أسوأ. وتعددت مقابلات المندوب

السامي مع اللجنة العربية العليا، ولكن دون جدوى. إذ كان المندوب السامي يريد من اللجنة العدول عن الإضراب، وإعادة الحياة إلى الحالة السابقة، حتى تأتي اللجنة الملكية وتدرس الحالة، وتفحص ظلامة العرب أي أنه كان يريد من العرب أن يكفوا عن جهادهم دون أن ينالوا شيئًا غير الوعود! وقد عرف العرب قيمة الوعود البريطانية، فأبوا الكف عن النضال دون أن ينالوا شيئًا محسوسًا. وأكد أعضاء اللجنة للمندوب أنه إذا أوقف الهجرة اليهودية يعود السلام إلى الأراضي المقدسة. وكان المندوب السامي يرغب في إيقاف الهجرة، فخابر وزارة المستعمرات في الأمر، فأبى الوزير ذلك. فاستمر الاضطراب وتفاقمت الحال، وتعددت المظاهرات التي ترمي إلى المناداة بحقوق العرب. وكانت أن تعرض البوليس لها واصطدم بها تسفر عن إصابات من الفريقين، وإن لم يتعرض لها تنتهي بسلام.

ومما هو جدير بالذكر أن الحماس الوطني قد أذكى حتى قلوب الصبيان فقاموا بمظاهرات عدة. ومنها مظاهرة قلدوا فيها الجند والبوليس بحركاتهم وألبستهم: فوضعوا الصحون على رؤوسهم بمثابة الخوذ الفولاذية وحملوا العصي على أكتافهم بدل البنادق. وأخذوا يتجولون في الشوارع، ويقرعون على التنك منادين بحياة الوطن، وبسقوط وعد بلفور، ومنشدين الأناشيد الوطنية.

٣

مراحل الثورة

أخذ الإضراب السلمي يتسع ويقوى رغم مقاومة الحكومة له، وتعسف الجند وقساوتهم على الشعب، وأخذت الاضطرابات تزداد، والاغتيالات بين العرب واليهود تكثر.

صبر العرب بادئ الأمر على قساوة البوليس الإنكليزي واليهودي، وتحملوا اعتداءاتهم عليهم، وإهانتهم لهم، دون أن يردوها عنهم بالقوة.

واكتفوا باحتجاج الهيئات الوطنية، على هذه الأعمال، إلى الحكومة، مبينين مساوئها ووخائم عواقبها، إذ لكل صبر حد. فلم تعر الحكومة تلك الاحتجاجات أدنى اعتبار.

وأخذت قساوة البوليس واعتداءاتهم على أفراد الشعب في الازدياد. وامعنت الحكومة في سياسة الاعتقال والحبس... فبلغ أهل قرى طولكرم صباح السبت ٢٣ مايو (أيار) ١٩٣٦، أن الحكومة اعتقلت أعضاء اللجنة القومية، فثاروا وتقلدوا سلاحهم سائرين نحو المدينة، فتقابلوا مع قوة عسكرية ذاهبة إلى نابلس، فاشتبكوا معها بالقرب من بلعا، وتبادلوا وإياها النيران من الساعة التاسعة صباحًا حتى المساء... فتحولت الاضطرابات إلى ثورة حقيقية، كانت هذه الموقعة أول معاركها.

بعد ظهر اليوم نفسه أطلق الجند النار على الأهالي في نابلس، فقتلوا أربعة، وجرحوا سبعة... فكان لهذه المأساة أسوأ وقع في نفوس العرب جميعًا، أدت إلى نفاذ صبرهم واشتداد غيظهم، وقيامهم بتوزيع مناشير مطبوعة بالجلاتين تدعو إلى الثورة، وتحض على الثبات في الكفاح حتى النهاية. وكتب في ابتداء كل منها عبارة «الثورة العربية الثانية».

حمل منظم القرويين وكثير من أهل المدن السلاح، وأخذوا يقاومون القوة بالقوة. وكان القتال في كل مكان، في الليل والنهار:

كانت المدن ملأى بالجند والدبابات والذخائر الحربية، كأن البلاد ساحة حرب... وكنت تسمع أزيز الرصاص وطلقات المدفع الرشاش ودوي القنابل أثناء النهار، على أن ذلك كان يعظم ويشتد خلال الليل.

وكانت المواقع الشديدة في الجبال. لاتخاذ الثوار من أهل القرى والمدن الجبال حصونًا وقلاعًا، يغيرون منها على المستعمرات اليهودية، ويتبادلون مع حاميتها النيران، ويصطدمون بالقوى البريطانية فتشتبك بين الطرفين معارك حامية دامية.

وقد أتلف الثوار أنابيب البترول مرارًا، وألحقوا بمخازن البترول في حيفا أضرارًا، وقلبوا قاطرات عديدة، ونسفوا جسورًا، وقطعوا أسلاك التلفون والتلغراف، وسدوا الطرق بصخور ضخمة، فحالوا دون المواصلات على اختلاف أنواعها... فطلبت حكومة فلسطين نجدات عسكرية من القاهرة، ومن لندن للقضاء على الثورة بالقوة، بعد أن رفضت إنهاءها عن طريق سلمي بإيقاف الهجرة اليهودية. فاجتمع لديها ٢٥ ألف محارب، مع عددهم الحربية من بنادق ومدافع على اختلاف أنواعها، ومصفحات وطيارات حتى وبوارج حربية.

وأتبع الثوار في قتالهم مع الإنكليز حرب العصابات (الكريلا)، فمكنهم ذلك من الوقوف أمام الجند البريطاني، رغم تفوقه عليهم بالعدد والعدة. وإليك وصفًا موجزًا للخطة العامة التي كانوا يتبعونها في بعض مواقعهم لا سيما في جبال الخليل:

كان الثوار يقطعون الطريق العام بأحجار وصخور كبيرة، تمنع السيارات من مواصلة السير. لم ينقسم الثوار إلى ثلاثة أو أربعة أقسام مثلًا، يتحصن كل قسم في ناحية من الجبال أو الهضاب المشرفة على الطريق العام. وكان القسم الأول مجابهًا الحجارة التي تسد الطريق، والأقسام الأخرى مبتعدة كل واحد عن الآخر مسافة كانت في كثير من المواقع نحو كيلومتر.

وكانت السيارات اليهودية تسير في قوافل محروسة بسيارات ملأى بالجند البريطاني. فعندما تصل إلى موضع مسدود بالحجارة تضطر إلى الوقوف، فينزل الجنود لرفع الحجارة. وكانوا لا يكادون يبدأون في عملهم إلا ورصاص القسم الأول من الثوار، الكامن بالقرب منهم، يمطرهم نارًا حامية. فيترك الجند الحجارة، ويأخذون بإطلاق النيران عليهم، من بنادقهم ومن المدافع الرشاشة، ويطلبون النجدة باللاسلكي، أو بإرسال صواريخ نارية حمراء اللون في الهواء. أما اليهود فكانوا ينزلون من سياراتهم عندما يسمعون الطلق الأول، ويرمون بأنفسهم في الخنادق المحاذية للطريق، منتظرين نهاية المعركة.

ومتى أتت النجدة، كانت تمر عن القسم الرابع والثالث من الثوار دون أن يتحرشوا بهم، ومن غير أن تعلم بوجودهم ومتى وصلت القسم الثاني من الثوار أطلق عليها النيران، فتقف وتشتبك معه، وتطلب بدورها النجدة.

ومتى وصلت النجدة الثانية، القسم الثالث من الثوار، أطلق عليها هؤلاء النيران فتشتبك واياهم في معركة، وتطلب بدورها نجدة جديدة. وهكذا كانت تأتي النجدات فيستلمها كل فريق من الثوار بدوره. ليحولوا بينها وبين نجدة الذين أتت لنجدتهم، ولتضطر القوى الإنكليزية إلى القتال متفرقة.

وكان بين أفراد كل جماعة من الثوار من يحسن رمي الطائرات بالرصاص. فكان هؤلاء، عندما تظهر الطائرات، يتحولون برصاصهم إليها. وكانوا يسقطون بعضها، أو يضطرون بعضها إلى ترك القتال والذهاب إلى أقرب مركز لإصلاح العطل الذي أصابها.

وكانت المعارك تبدأ في غالب الأحيان، حوالي الساعة الحادية عشرة صباحًا، وتستمر حتى المساء، فينسحب الثوار تحت ظلامه من مراكزهم، ويعودون إلى مكامنهم أو قراهم، حاملين معهم جرحاهم وقتلاهم. ويعود حينئذ الجند إلى سياراتهم يحملون من أصيب منهم... عندئذ يخرج اليهود من الخنادق، ويصعدون إلى سياراتهم، ويتابعون سيرهم، أو يعودون من حيث أتوا، محروسين بالقوى البريطانية.

ولنأتِ الآن على ذكر بعض معارك الدور الأول من الثورة، دور حرب العصابات، الذي سبق مجيء القائد فوزي بك القاوقجي وأصحابه من مجاهدي البلاد العربية. وأنني لا أذكر هنا مقدار الخسائر التي كانت تلحق بكلا الطرفين في هذا الدور، لأن حقيقتها غير معلومة، وكل ما قيل عنها غير صحيح. ولا يصح الاعتماد على ما كانت تنشره الصحف وغيرها من المراجع.

وكان من أهم تلك المعارك معركة «نور شمس» التي وقعت في ٢٢ يونيو (حزيران) ١٩٣٦. وموجز الحادثة أن الثوار رابطوا في الجبال بين عنبتا ونور شمس، لقافلة السيارات اليهودية القادمة من تل ابيب إلى حيفا، محروسة بقوة من الجند، ومزودة بمدفعين خفيفين وطائرة. ولما وصلت القافلة نور شمس وجدت الطريق مسدودًا بالحجارة فوقفت، وأمطرها الثوار رصاص بنادقهم. فقابلهم الجند بنار البنادق والمدافع الرشاشة. وطلب قائد الفرقة نجدة من نابلس باللاسلكي، فقدمت واشتدت المعركة. وحدث أن قدمت قافلة أخرى آتية من حيفا إلى تل أبيب. ولما وصلت «دير شرف»، مكان قريب من «نور شمس»، اشتبك الثوار مع حاميتها بتبادل النيران. واشتدت المعركة، ودامت من الساعة ١١ صباحًا حتى الساعة السادسة مساء، كانت الطائرات خلالها ترمي الثوار برصاص مدافعها الرشاشة، والثوار يقابلونها برصاص بنادقهم. وقد تمكنوا من إصابة ثلاث طائرات، اضطرت إلى الذهاب إلى طولكرم لإصلاح ما أصابها من خلل. ولما خيم الظلام أنسحب الثوار والجند، حاملين جرحاهم وقتلاهم.

ووقعت معركة «عين حارود» في مرج ابن عامر في ٩ يونيو (حزيران)، بين الثوار، وبين البوليس اليهودي والجند البريطاني. ولم تذكر الحكومة هذه الموقعة في بلاغاتها.

أما معركة «وادي عزون» التي وقعت في ٢٦ يونيو (حزيران) فكانت شديدة، أشترك فيها ثلاثمائة من الجند، تصحبهم ثلاث مصفحات وثلاث طائرات.

وفي يوم ٢٦ يوليو (تموز) بعد الظهر، أطلق الثوار النار، على قافلة يهودية ذاهبة من يافا إلى القدس، بالقرب من «باب الواد». فاشتبك

الجند معهم بالرصاص. وجاءت نجدة كبيرة من الجند مجهزة بالمدافع والطائرات. فأخذوا يقذفون القنابل على الثوار، وكان عددهم ١٦، من الأرض ومن الجو، فحرق الحرس الذي في ذاك المكان، ودام القتال ساعة... وعرفت هذه المعركة بمعركة «باب الواد».

وحفرت الحكومة في الجبلين المتقابلين بين بلعا ونابلس استحكامات ليتقي فيها الجند نار الثوار. وفي ١٠ أغسطس (آب) بكر قسم كبير من الثوار واحتل هذه الاستحكامات. وبعد ذلك وصل الجند المكان وتوجهوا جهة الاستحكامات للمرابطة فيها، فاصلاهم الثوار نارًا حامية، فانبطح الجند على بطونهم، وأخذوا يتبادلون الرصاص مع الثوار، وطلبوا نجدة كبيرة باللاسلكي. فهرعت لنجدتهم ١٨ سيارة ملأى بالجند، تصحبهم خمس مصفحات ومدفعان جبليان وخمس طائرات.

اجتمعت هذه القوة، وحاولت تطويق الثوار، ولكن عبثًا. وأخذت الطائرات تقذف الثوار بقنابلها، والمدافع ترميهم بنيرانها، فتدك الجبال دكا... واستمرت المعركة على هذا الحال ثماني ساعات.

وفي الظلام أنسحب الثوار، وتأهبت القوة للعودة إلى نابلس. وفي طريقها انفجرت تحت عجلات إحدى السيارات قنبلة أعدت لذلك، فنسفتها... وعرفت هذه المعركة معركة «بلعا الأولى».

ومن معارك هذه المرحلة من الثورة، معركة «عصيرة الشمالية» التي حدثت في ١٧ أغسطس (آب). ومعركة «وادي عرعرة» التي جرت في ٢٠ أغسطس (آب)، في الجبال الجنوبية واستمرت ١٢ ساعة. ومعركة «عين دور» التي وقعت في ساعة متأخرة من ليلة ٢٩ أغسطس (آب).

***

وفي الثلث الأخير من شهر أغسطس (آب) ١٩٣٦، دخلت الثورة في دورها الثاني، دور التنظيم والقتال على الأساليب الحربية الحديثة. وذلك بقدوم فوزي بك القاوقجي من العراق على رأس نحو مائة مجاهد، وجماعة من المجاهدين السوريين بقيادة الأستاذ الشيخ محمد الأشمر، ومعظمهم من الذين اشتركوا في الثورة السورية، وآخرين من شرق الأردن، وانضمامهم إلى المجاهدين في فلسطين، وتنظيمهم صفوفهم، وإقامتهم قيادة حربية على رأسها فوزي بك القاوقجي.

ولد فوزي بك في طرابلس الشام، وتلقى علومه في مدرسة إستانبول الحربية، وتخرج منها برتبة يوزباشي من صف الفرسان. وأقام، بعد الحرب الكبرى، في بلدته يشتغل في المسائل الوطنية. ولعب دورًا هامًا في الثورة السورية،

حيث كان قائد المنطقة الشمالية فيها، فظهرت مقدرته الفائقة في الفنون الحربية، وكانت شجاعته موضع أعجاب من عرفه... وكان أخيرًا مدرسًا في مدرسة العراق الحربية.

وقبل أن يبدأ فوزي بك العمل في فلسطين، مكث أيامًا يدرس الحالة ويتفقد مواقع القتال، وينظم صفوف المجاهدين، ويعين لكل فرقة جهة خاصة. وأصدر قائد الثورة بلاغه الأول في ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٣٦، وابتدأه بعبارة:

قيادة الثورة العربية العامة في سورية الجنوبية (فلسطين) رقم ١

وحيا به فلسطين وضمنه عاطفته الشريفة نحوها، معلنًا أن البلاد العربية جمعاء موجهة قلبها نحو فلسطين، وما الذين قدموا ليجاهدوا فيها إلا طليعة السبعين مليون عربي ... ووقعه بما يلي:

قائـد الثورة العربية العام

في سوريا الجنوبية

فوزي الدين القاوقجي

وفي بلاغـه الثـاني الصـادر في ٢ سـبتمبر (أيلـول) ١٩٣٦ أعلـن خـبر تأليـف محكمـة «مهمتهـا تأمـين الأمـن ونـشر العـدل والنظـام في البـلاد، وقطـع دابـر الخيانـة والتجسـس والفسـاد». وقـد تابعـت قيـادة الثـورة إصـدار البلاغـات، تصـف فيهـا الحـركات الحربيـة والمواقـع الداميـة، التـي حصلـت بـين قـوة الثـورة والجيـش البريطـاني، ومـا أصـاب كلا منهـا مـن خسـائر.

وكان لقيـادة الثـورة دائـرة اسـتخبارات منظمـة، تنقـل إليهـا حـركات الجيـش السريـة، فتمكنـت بذلـك مـن عرقلـة أعـمال الحكومـة للعثـور عـلى مكامـن الثـوار. كـما أن الثـوار تمكنـوا مـن تعطيـل حاسـة شـم الـكلاب، التـي كان الجيـش البريطـاني يسـتعملها، إثـر كل معركـة، للعثـور عـلى الثـوار، وذلـك بإلقـاء مـواد حريفـة في الطريـق.

وأتخـذ القتـال في هـذا الـدور مـن الثـورة شـكلًا حربيًـا منظـمًا. فـكان هنـاك خطـط هجـوم واسـتدراج وانسـحاب، تنفـذ حسـب تعليـمات القيـادة، وتسـير حسـب خرائـط حربيـة خاصـة. وزادت في هـذا الـدور مـؤن الثـوار الحربيـة، فأصبـح لديهـم مدافـع رشاشـة، وبنـادق مـن قاذفـات القنابـل وغيرهـا لإسـقاط الطائـرات.

أمـام هـذا النشـاط الجديـد، وتعاظـم قـوة الثـورة اضطـرت حكومـة فلسـطين إلى طلـب قـوات جديـدة مـن لنـدن. فأرسـلت الحكومـة البريطانيـة إلى فلسـطين قـوة كبـيرة مؤلفـة مـن عـشرة آلاف جنـدي. واضطرهـا ذلـك إلى

إلغاء مناورات في «الدرشوت» بلندن! التي لم تلغ، منذ الحرب الكبرى، إلا مرة واحدة. واستلم الجنرال «ديل» القيادة العليا للقوى البريطانية في فلسطين وشرق الأردن، وجعل مركزها القدس.

وقبل البدء بالأعمال الحربية، نشرت الحكومة في ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦ مرسومًا بالأحكام العرفية صادرًا عن مجلس الملك الخاص، وفوض أمر تنفيذه بالمندوب السامي، على أنه لم ينفذ. وهذا المرسوم لا يختلف كثيرًا عن قانون الطوارئ، الذي وضعته الحكومة بدء الاضطرابات، إذ كان الأخير غاية في القسوة والشدة.

أمام هذا التطور في الثورة، دعت اللجنة العربية العليا اللجان القومية إلى اجتماع للتداول في الموقف الجديد، فحالت الحكومة دون ذلك الاجتماع، وأخذت تهدد الشعب، طالبة من لجانه القومية وغيرها من الهيئات الرسمية إنهاء الإضراب. فكان الجواب: لا، ما دامت الحكومة لم تعر مطالب العرب أدنى اهتمام. فظهر للحكومة جليًا أن الكلمة في البلاد موحدة، وأن ما كانت تقوله اللجنة العربية العليا يعبر حقيقة عن رأي الشعب.

وفي تلك الأثناء كان الجنرال ديل يرسم الخطط الحربية للقضاء على قوى الثوار، وحل الأزمة الفلسطينية بالقوة. غير أن قيادة الثورة كانت من الحذاقة بمكان، فتمكنت، في كل مرة، من رسم خطة حربية تبطل مفعول خطة الجنرال ديل، وتشل حركة الجيش.

وحصل في هذا الدور من الثورة معارك عديدة، كانت حامية الوطيس ومنظمة، منها المعركة التي وقعت بين «نور شمس وعنبتا». وخلاصتها أن قوه عسكرية خرجت من طولكرم صباح ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦، مؤلفة من عشرين سيارة مملوءة بالجند مع دبابات، للمحافظة على

الأمـن في طريـق طولكـرم - نابلـس. ومـا كادت تصـل شرقـي سـجن نـور شـمس حتـى انفجـرت ألغـام تحـت السـيارات، فحطمـت عـددًا منهـا. فنـزل الجنـد، وكان الثـوار يكمنـون لهـم، فاشـتبك معهـم في قتـال شـديد، وكان ذلـك في السـاعة التاسـعة صباحًـا. وفي تلـك الأثنـاء وصلـت قـوة عسـكرية مـن نابلـس، فبلـغ عـدد الجنـد البريطـاني خمسـة آلاف، مجهزيـن بالدبابـات والمصفحـات، تصحبهـم ١٥ طائـرة. وأشـتد القتـال عـلى خـط طولـه خمسـة كيلومـترات، يمتـد إلى قريـة بلعـا، وأسـتمر حتـى غـروب الشـمس.

وأسـفرت هـذه المعركـة عـن خسـائر فادحـة ... منهـا إتـلاف ثـلاث طائـرات احترقـت أحداهـا، وقتـل ثلاثـة مـن الإنكليـز، بينهـم ضابـط طـيران، وجـرح أربعـة جراحًـا خطـيرة، وقتـل عـشرة مـن الثـوار وجـرح سـتة، حسـب بـلاغ الحكومـة. وذكـر بـلاغ قيـادة الثـورة رقـم ٣ الصـادر في ٤ سـبتمبر (أيلـول)، أن خسـائر الثـوار «تسـعة شـهداء بينهـم البطـل الـدرزي المعـروف محمـود أبـو يحيـى الـذي خـاض معـارك الثـورة الدرزيـة مـن أولهـا إلى آخرهـا، وأبـلى فيهـا البـلاء الحسـن. وبينهـم شـهيدان عراقيـان، وشـهيد درزي آخـر، وشـهيدان دمشـقيان، وثلاثـة مـن شرق الأردن، وسـتة جرحـى بجـراح خفيفـة». وبعـد أن ذكـر عـدد خسـائر الجيـش البريطـاني... قـال «ومـن المؤسـف أن تخسـر بريطانيـا مثـل هـذا العـدد مـن الضحايـا في جـزء مقـدس مـن بـلاد العـرب حلفائهـا بالأمـس واليـوم، في خدمـة الصهيونيـة، وإقامـة وطـن قومـي لهـا في فلسـطين العربيـة».

ووقعـت معركـة «ترشـيحا» صبـاح ٩ سـبتمبر (أيلـول)، عـلى جانبـي طريـق ترشـيحا، مـن قضـاء عـكا.

وتعـد معركـة جبـع، مـن مواقـع الثـورة المهمـة. خرجـت قـوة عسـكرية، عـلى إثـر إخباريـة، في أصيـل يـوم ٢٤ سـبتمبر (أيلـول)، لقتـال فريـق

مـن الثـوار كان مرابطًـا في سـهل قريـة جبـع، مـن قضـاء جنـين. فاشـتبك الفريقـان، وطلـب الجنـد النجـدة، فخرجـت قـوات مـن جنـين ونابلـس تصحبهـا الدبابـات وسـبع طائـرات.

واشـتدت المعركـة، وطـوق الجنـد الثـوار، حتـى أضطـر وهـم إلى اسـتعمال السـلاح الأبيـض. وعـلى إثـر ذلـك أتـت نجـدة مـن الثـوار المرابطـين في الجبـال وطوقـوا الجنـد وأخلـوا نظامهـم، فأنقـذوا إخوانهـم المحصوريـن. ودام القتـال حتـى السـاعة السـابعة مسـاء.

وبعـد انتهـاء معركـة جبـع بنصـف سـاعة هاجـم الثـوار مراكـز القـوى العسـكرية في مدينـة نابلـس... وفي السـاعة ١١ والدقيقـة ٥٠ أرسـل قائـد قـوات نابلـس وراء سـعادة رئيـس البلديـة، سـلمان بـك عبـد الـرزاق طوقـان. ولمـا أتى إليـه طلـب منـه أن ينـام عـلى سـطح كان الجنـد يتبادلـون النـيران منـه مـع الثـوار! بقـي سـعادة رئيـس البلديـة بجانـب مدفـع رشـاش حتـى السـاعة الخامسـة صباحًـا.

وأجـاب رئيـس البلديـة عـلى هـذا العمـل الغريـب، بإعـادة الوسـام الـذي كانـت منحتـه إيـاه الحكومـة البريطانيـة، إلى المنـدوب السـامي، وتقديـم اسـتقالته مـن رئاسـة المجلـس البلـدي. وأيـده أعضـاء المجلـس فاسـتقالوا تضامنًـا معـه.

وفي بعـد ظهـر ٢٤ سـبتمبر (أيلـول)، حدثـت بالقـرب مـن حلحـول، وهـي تبعـد أربـع كيلومـترات عـن الخليـل، معركـة شـديدة دامـت طـول الليـل، وعـلى خـط طولـه ١٥ كيلومـترا. أشـترك فيهـا ١٥٠٠ مـن الجنـد، و٤٠٠ مـن الثـوار.

شـهدت فلسـطين في ٢٩ سـبتمبر (أيلـول) معركـة برقـا - بيـت أمريـن (مـن قـرى نابلـس)، التـي تعـد أهـم معـارك هـذه الثـورة وأشـدها. اشـتركت فيهـا قـوى الجيـش البريطـاني في نابلـس وجنـين وطولكـرم.

أراد الجـنرال ديـل، في ذلـك اليـوم، تنفيـذ خطـة حربيـة ترمـي إلى حـصر الثـوار والقضـاء عليهـم. وذلـك بإرسـال رتلـين مـن الجنـد لاحتـلال القـرى الواقعـة عـلى محيـط منطقـة الثـوار، وهـي برقـة، فندقوميـة، جبـع، طلـوزة، عصـيرة، سبسـطية، وبيـت أمريـن، ثـم الزحـف إلى مركـز قـوة الثـورة في «ياصيـد». ويـأتي بعـد هـذا الخـط، خـط خارجـي عـلى محيـط الخـط الأول مـن الـشرق والشـمال، فيحتـل قـرى طوبـاس، سـيريس، جديـدة، ميثلـون، صانـور، عنـزا، عجـة. ومهمـة هـذا النطـاق الخارجـي منـع وصـول النجـدات إلى الثـوار، وعـدم تمكـن اشـتاتهم مـن الخـروج إلى خـارج المنطقـة.

وبعـد أن أتـم الجيـش الإنكليـزي الـدور الأول مـن مهمتـه، وهـو احتـلال القـرى، بـدأ بالزحـف حـوالي السـاعة الثانيـة عـشرة، فاصطـدم بخـط مخافـر الثـوار الأماميـين، فتراجعـت إلى خطـوط الثـوار الدفاعيـة الأماميـة.

ابتـدأت المعركـة، فتمكـن الجيـش، بمسـاعدة مدفعيتـه وطائراتـه، مـن التقـدم وخـرق خـط دفـاع الثـوار. فقذفـت قيـادة الثـورة بالاحتيـاط عـلى جنـاح الرتـل الشـمالي الأيمـن، وبعـد معركـة شـديدة توقـف زحـف هـذا الرتـل... ووجهـت القيـادة بعـض المفـارز الفلسـطينية عـلى الرتـل الجنـوبي فاشـتبك وإيـاه وحـال دون تقدمـه، وبعـد اسـتقرار الموقـف وجهـت قيـادة الثـورة مفـرزة مختلفـة مـن كافـة الثـوار، عـلى منتهـى الجنـاح المتقـدم في أتجـاه بيـت أمريـن.

كانت مواقع شديدة، عنيفة، دامت حتى الساعة السابعة مساء وانتهت بانسحاب الثوار ورجوع الجيش دون أن يقضي على الثورة. وسقط في هذه المعركة طائرتان.

وفي أوائل شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦، قدم سعيد بك العاص فلسطين آتيًا من شرق الأردن. وتوجه إلى جبال الخليل لينظم الجهاد فيها. وفي ٦ منه أتى إليه جاسوس وأعلمه أن جماعة غير محافظين على الإضراب. فأستأمن إليه، لظنه إياه من الثوار، وذهب وبعض رفاقه معه. فقادهم الجاسوس إلى قوى الجيش. وبالقرب من بيت لحم اشتبك الفريقان، فقتل سعيد بك العاص، وأصيب عبد القادر الحسيني، نجل المرحوم موسى كاظم باشا الحسيني، بجراح وأخذ أسيرًا. وعرفت الموقعة بموقعة الخضر.

ولد المرحوم سعيد بك العاص في حماة، وتلقى علومه في دمشق والآستانة وأشترك في حرب البلقان، وكان من خيرة كبار قواد الثورة السورية، لا يهاب الموت أبدًا. وعرف عنه أنه ما التقى في قوة فرنسية إلا واشتبك معها، غير ناظر إلى البون الشاسع الذي بينها وبين قوته...

وفي ٨ أكتوبر (تشرين الأول)، نشبت معركة كفر صور، التابعة لطولكرم بين دوريات الجند ودوريات الثوار، اشتركت فيها عشر دبابات، استولى الثوار على واحدة منها وعطلوا اثنتين. ودام القتال حتى الساعة التاسعة ليلًا.

وفي فجر ٩ أكتوبر (تشرين الأول)، قام الجيش بحركة تطويق مراكز الثوار بقوة قيل إن عددها بلغ عشرة آلاف. فأرسلت قيادة الثورة مفرزة من الثوار، إلى خارج النطاق الذي يريد الجند احتلاله، فاشتبكت معهم، ودام الاشتباك مدة ثلاث ساعات. ثم خرجت مفارز من الثوار

لتخريب الطريق التي كان يأتي منها الجند من قلقيلية ونابلس. فانشطر الجيش ولم يقترب من مراكز الثوار، التي كانت ممتدة من كفر صور إلى كفر عبوش. وعاد الجيش إلى مراكزه مع مغيب الشمس.

وفي ٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦ طلب ملوك العرب وأمرائهم من أهل فلسطين الخلود إلى السكينة، والاعتماد على حسن نوايا الحكومة البريطانية.

وعلى إثر ذلك أصدرت قيادة الثورة في ١٢ منه، بلاغًا تطلب فيه من المجاهدين الكف عن القتال، تلبية لنداءات ملوك العرب وأمرائهم، ونزولًا على طلب اللجنة العربية العليا.

وغادر على أثر ذلك فوزي بك القاوقجي، فلسطين إلى العراق. فنزل ضيفًا مكرمًا على حكومتها، وشرفه جلالة الملك غازي بمقابلته له.

دامت الاضطرابات والثورة في فلسطين مدة ستة أشهر، لم تتمكن الحكومة القضاء على الثورة وإعادة الأمن بالقوة، لأن الشعب العربي كان وراء الثوار، ولأن المجاهدين أبدوا بسالة ومهارة في قتالهم، ولأن الجند البريطاني لم يحارب عن طيب خاطر. بل كان مرغمًا على خوض المعارك، لعلمه أنه لا يحارب في سبيل المصالح البريطانية. إذ العرب لا يحاربون بريطانيا. ولا يريدون إيقاع الضرر بمصالحها. إنما هم يحاربون الاستعمار اليهودي، والسياسة الصهيونية. ولولاها لعاش العرب مع الإنكليز في ود وسلام.

٤

جنود الثورة

لم تكن الثورة الفلسطينية قاصرة على طبقة خاصة من السكان، بل أشترك فيها كل عربي وعربية، من أهالي فلسطين على اختلاف طبقاتهم، من مسلمين ومسيحيين.

لا خلاف بين العرب المسلمين والعرب المسيحيين في فسلطين، وكلاهما يتبعان خطة قومية واحدة. وكل دعاية ترمي إلى الإيهام بأن بينهما تنافسًا وعداء، هي دعاية كاذبة، غايتها تحويل قضية فلسطين السياسية إلى مسألة دينية، ودفع مسيحيي أوروبا للعمل ضد الأكثرية المسلمة من العرب.

وخير دليل على أن لا انقسام بين عرب فلسطين المسلمين والمسيحيين، هو عملهم المشترك في جميع حقول القضية الفلسطينية. وجميع هيئاتهم السياسية مؤلفة من مسلمين ومسيحيين. وقد قام مسيحيو فلسطين من العرب، بإرسال النداءات إلى رؤساء الدين المسيحيين في الغرب، وخصيصًا إلى البابا وإلى «رئيس أساقفة كنتر بيري»، طالبين العطف على القضية الفلسطينية العربية. وقد كتب «مارتان روفين» Martin Roffen «أسقف روشيستر»، في جريدة التايمز، وغيرها من الصحف والمجلات الإنكليزية، مدافعًا عن قضية العرب في فلسطين.

لعب الفلاح العربي في فلسطين، الذي ادعت الصهيونية أنه لا يهتم بالسياسة، في هذه الثورة دورًا هامًا وعجيبًا. وكان المعروف عنه أنه يهاب «الدولة» ويخشى سلطانها، ولا يجرؤ على القيام بما يغضبها

ويسخطها عليه. غير أننا رأينا هذا الفلاح، أثناء الثورة، ينهض بكل جرأة وشجاعة، ويحمل البندقية... مضحيًا بنفسه دفاعًا عن وطنه وحقوقه.

وهو لم يقم بذلك مدفوعًا، أو لقاء مكافأة أو مال. بل قام به من تلقاء نفسه، وتكلف جميع نفقاته، رغم فقره المدقع، ورغم خسرانه قسمًا من مزروعاته. وتروي في هذا الصدد قصص وحكايات واقعية كثيرة. منها أن أخوين من الفلاحين الفقراء أرادا الانضمام إلى الثوار، غير أنهما لا يملكان سلاحًا. فباعا كل ما يملكان بسبعة جنيهات، وذهبا فرحين ليشتريا بندقية. وما كان أشد خيبتهما عندما علما أن ثمن البندقية، مع عدد الرصاص يعادل ١١ جنيهًا. غير أن البائع، أمام وطنيتهما العظيمة، وحماسهما الشديد، أخذ منهما السبعة الجنيهات واعطاهما البندقية وما يتبعها من ذخيرة. فذهبا شاكرين، واتفقا على أن يذهب كل منهما إلى الجبال يوميًا بالتناوب ... وجاء ذات يوم مخبر يعلم أحد الشبان الفلاحين أن والده قد أستشهد في ساحات القتال. فكان جواب الشاب رحمة الله عليه، ولكن أين بندقيته.

واشترك الشباب، على اختلاف طبقاته، في هذا النضال القومي. فكثيرون من حملة الشهادات وأبناء العائلات التحقوا بالجبال... أو اشتغلوا بتنظيم الإضراب والسهر عليه، وتغذية الروح الوطنية بما يكتبون ويخطبون.

وحفزت الروح الوطنية بالطلاب إلى ميدان العمل داخل فلسطين وخارجها. فاشتركوا في الإضراب والمظاهرات، وكان منهم من ألتحق بالثوار وأستشهد في الجبال... ذهب الجند لتفتيش قرية طرعان قرب الناصرة. وعند مدخلها لحظوا بين أشجار الزيتون من كمن لهم وسدد

بندقيته إليهم، فأطلقوا عليه النار فأصابوه. ثم اقتربوا منه فوجدوه طفلًا، لا يتجاوز عمره التاسعة، مزقت الرصاصة ساقه اليسرى وفحص الجند البندقية فوجدها خالية من الرصاص. فقبل قائد القوة الطفل وعيناه تدمعان، وحمله في سيارته وعاد به إلى المستشفى الإنكليزي لتضميد جراحه.

وقام الطلاب الفلسطينيون في الجامعات الغربية بقسط مما عليهم من واجب نحو وطنهم... ومن ذلك أن «الجمعية العربية في بريطانيا العظمى» التي كنت رئيسها، والمؤلفة من الطلاب العرب الفلسطينيين في بلاد الإنكليز، قامت بنشر الدعاية في بلاد الإنكليز، وعلى صفحات الصحف الفرنسية، للقضية العربية الفلسطينية، لإيقاف الرأي العام الغربي على حقيقة الحال في الأراضي المقدسة. وأرسلت النشرات والاحتجاجات إلى رئيس الوزارة، ووزير المستعمرات في لندن، والمندوب السامي في فلسطين، وإلى بعض المؤسسات السياسية. وجمعت من بين أعضائها، مبلغًا من المال أرسلته إلى القدس ليصرف على المحتاجين.

ولم يتوان أهل المدن عن واجبهم. فمنهم من حمل السلاح، ومنهم من تطوع للعمل بجهوده السلمية، أو بمساعداته المالية..

وقام الموظفون ببعض واجبهم. فقدموا أعانات مالية لصناديق الإعانات، ورفعوا إلى الحكومة مذكرتين، واحدة من كبار الموظفين[1]، كان لها وقع عظيم في الدوائر السياسية البريطانية، وأخرى من صغار الموظفين. أبانوا فيهما مساوئ الحكم القائم في فلسطين، والأضرار التي لحقت بالعرب منه.

(١) راجع الملحق الثالث.

وكانت النساء من جنود الثورة. فالقرويات منهن كن يمددن الرجال في الجبال بالمؤن، ويشجعنهم ... وكن على جلد وصبر فائقين حد الوصف. ففي بعض الأحيان كان الجند يأتون بجثث بعض الشهداء، ويعرضونها على أهل القرى المجاورة للموقعة، ليتعرف عليها أهلها. فكانت الأمهات والزوجات والشقيقات يرين جثة أبنائهن وأزواجهن وأشقائهن، فتتقطع قلوبهن حزنًا وألمًا، ثم لا يظهرن أنهن يعرفن القتلى! لقد ملكن عواطفهن مع شدة آلامهن، وأمام رؤية أعز مخلوق عليهن، مشوهًا ومسجى أمامهن. وصبرن على رؤية الجند يعاملون الجثث بخشونة ومن غير احترام، خوفًا من أن تتعرف الحكومة على أهل الشهيد وقريته، فتوقع بها أعظم الشدائد. وكن يسرن في الجنازة «مزغردين» بدل العويل والبكاء!

وقامت السيدات في المدن بالمظاهرات، وإرسال الاحتجاجات والبرقيات إلى الوزارة البريطانية وبرلمانها، وملكها، وإلى ملوك العرب وأمرائهم. وقمن بجمع الإعانات من نقود وثياب، وتفريقها على المعوزين من الشعب. وكثيرات من السيدات تبرعن بحليهن.

فالثورة الفلسطينية كانت ثورة شعب برمته، متوحد الصفوف، يرمي إلى غاية واحدة: المحافظة على فلسطين عربية، وإنقاذها من مطامع الصهيونية.

٥

موقف الحكومة وأعمال اليهود

أقل ما يقال في موقف الحكومة الفلسطينية إزاء الثورة، أنه لم يكن مشرفًا، وأن الحكومة لم تكن منصفة. فقد لجأت إلى سياسة البطش والازهاق لإسكات الشعب العربي، الذي لا يطلب غير العيش بحرية وسلام في بلاده العزيزة عليه، بدلًا من إزالة الأسباب الدائمة للاضطرابات في فلسطين. ولتنفيذ هذه السياسة سنت القوانين الجائرة التي تجعل من المندوب السامي دكتاتورًا أوسع سلطة من موسوليني وهتلر!

وخولت الحكومة حكام الاقضية والبوليس السلطة في فرض الغرامات ومصادرة الأموال والأملاك، والتفتيش، وإلقاء القبض، والاعتقال لمجرد الشبهة. وقد أساء بعض ضباط البوليس استعمال هذه الصلاحية الواسعة، واتخذوها وسيلة للانتقام الشخصي، أو للتقرب من الحكومة والحصول على الأوسمة والترقية.

وامتلأت السجون بألوف المساجين الذين ألقى القبض عليهم لاشتباه البوليس في حركاتهم[1]. وجعلت الحكومة عوجا الحفير، على الحدود المصرية، معتقلًا للسياسيين. ثم عدلت عنه، نظرًا لبعده، وأقامت معتقلات في صرفند بالقرب من الرملة، (براكسات من الخشب) ملأتها

(١) كان مجموع من أوقفوا حتى ٢٠ (أيلول) ٢٦٤٣ عربيًا، حكم على ١٦٤٦ بأحكم مختلفة، وبرئ ٧١٠ منهم. وكان عدد من أوقف من اليهود ٣٤٦ شخصًا، حكم على ٢١٨ بأحكام مختلفة، وبرئ ٧١ شخصًا.

بالمعتقلين الذين بلغ من عددهم [1] ٤٠٠.

وانتشرت في البلاد عمليات التفتيش وساء استعمالها. فكان الجنود والبوليس يدخلون البيوت ويكسرون ويتلفون كل شيء فيها... ورأى جندي ذات يوم، رجلًا يضع شيئًا في حفرة احتفرها بجانب بيته، فأطلق عليه الرصاص فوقع صريعًا. وبعد البحث تبين أن هذا المسكين سمع بأن الجند سيفتشون الحي الذي هو فيه. فأراد المحافظة على زيته القليل من أت يريقه الجند، فوضعه في حفرة.

ومن توابع «عمليات التفتيش» أن داهم بوليس إنكليزي وبوليس عربي بيتًا في قرية قاقون. فوجدا رب البيت يصلي، فتراجع البوليس العربي، محمود خليل عامر، منتظرًا انتهاء الصلاة ليقوم بالتفتيش. فما كان من البوليس الإنكليزي إلا أن أطلق عليه النار فقتله! .... وكان من نتيجة هذه الحادثة أن أضرب معظم البوليس العربي في فلسطين، محتجين على معاملة البوليس الإنكليزي لهم. وقدموا إلى الحكومة مطالب إجابتهم إليها، خلا طلبهم في الانفصال الكلي، أثناء القيام بوظيفتهم، عن البوليس الإنكليزي.

وأخذ حكام الأقضية يرهقون المدن والقرى بالغرامات الكبيرة... فرفعت القضاة مدينة غزة دعوى على الحكومة أمام محكمة العدل العليا، فرفع قاضي القضاة البريطاني النزيه، السير مخائيل ماكدونلد، الغرامة عنها، في حكم جريء أظهر فيه أن الغرامة غير قانونية[2].

(١) أخلي معتقل صرفند نهائيًا في ١٠ (تشرين الثاني) ١٩٣٦. واستعيض عنه بسجن عكا.
(٢) صدر هذا الحكم في ٣١ يوليو (تموز) ١٩٣٦.

ولما لم تقف أعمال العنف، أخذت الحكومة تنسف كل بيت خرج منه أو بقربه عيار ناري، أو أشتبه به. فنسفت بيوتًا كثيرة جدًا، بما فيها من أثاث ومتاع! ولم يكفها ذلك، فأعلنت أن للحاكم السلطة في نسف أي بيت شاء في المدينة أو القرية كلما خرج عيار ناري! ولكن الثورة لم تهدأ، وقد نسف في كثير من القرى خير البيوت وأحسنها.

ثم أخذت الحكومة تقذف القرى التي يشتبه بأن لرجالها يدًا في أعمال العنف بالرصاص والمدافع الرشاشة، ونسف خير بيوتها بالديناميت. والأمثال عديدة منها فاجعة قرية «قولة»: موجزها أن النار أطلقت على مفرزة من الجند البريطاني، كانت تتجول في القرى المجاورة للرملة واللد. فاشتبه الجند بقرية «قولة»، فهاجموها من جميع أنحائها، حوالي الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم السبت الواقع في ١١ يوليو (تموز) ١٩٣٦، وأطلقوا عليها الرصاص من بنادقهم ودباباتهم مدة خمس ساعات متوالية. فقتلوا طفلًا عمره خمس سنوات وامرأة، وأصابوا آخرين من نساء ورجال بجراح خطرة. كما أنهم قتلوا عددًا كبيرًا من حيوانات الزراعة.

وفي منتصف الساعة الخامسة صباحًا عادت القوة الإنكليزية نفسها. أي بعد مغادرتها القرية بساعة، وقامت بعملية التفتيش.

وفي الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين جاء إلى القرية حاكم اللواء الجنوبي مع قوة عسكرية كبيرة، وأحضر مخاتير القرى العربية المجاورة، ليروا ما يحل بقرية قولة. وأمر بهدم أربعة بيوت، شهد الجند بأن رصاصًا أطلق عليهم منها، فنسفت بالديناميت فورًا، دون أن تسمع أقوال أصحابها، ومن غير أن يسمح لهم بإخراج مؤنتهم وثيابهم.

وما نسف قسم كبير من مدينة يافا القديمة إلا أثرًا ظاهرًا لأعمال

الحكومة القاسية، التي لن ينساها التاريخ. والذي زاد في بشاعة هذا العمل الطريقة التي عمدت الحكومة إليها: إنذار السكان، بواسطة مناشير ألقتها الطائرات صباح ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٣٦، بوجوب إخلاء بيوتهم، لتنفيذ «مشروع يرمي إلى توسيع وتحسين المدينة القديمة في يافا»[١]. ومن غريب الأمر أن هذا المنشور الذي ينص على القيام بهذا العمل الخطير، لم يكن موقعًا! وقد أصدر القضاء العادل النزيه الممثل في شخص قاضي القضاة، السير مخائيل ماكدونال، حكمه القاضي على هذا العمل المخالف للقانون، منددًا بالطريقة التي أتبعتها الحكومة وكذبها على الشعب، بأن الغاية من الهدم «توسيع وتحسين المدينة القديمة»[٢]. وقد أثبت بيان وزير المستعمرات أنه لم يكن المراد من نسف المدينة التحسين والتجميل، وإنما هو الارهاب والانتقام والتشفي! ومما جاء في بيان السير أورمبسي غور في مجلس العموم يوم ١٩ يونيو (حزيران) «أن الحالة في يافا كانت منذ بدء الاضطرابات خطرة جدًا. وقد اغتنمت حكومة فلسطين فرصة وجود فرقة المهندسين الملكية، لفتح شارعين يؤديان إلى الميناء داخل مدينة يافا القديمة القذرة... وأخليت هذه المنطقة المزدحمة بالأبنية القذرة ونسفت، بعد أن كانت

(١) إليك نص المنشور الذي ألقته الطائرات على سكان المدينة القديمة «إن الحكومة على وشك البدء في مشروع يرمي إلى توسيع وتحسين المدينة القديمة في يافا. وذلك ببناء طريقين يفيدان كلا من الحي والمدينة. وستكون الخطوات الأولى الضرورية هدم وإزالة بعض الأبنية الموجودة المزدحمة وغير الصحية. ويستفاد الآن من وجود فرقة المهندسين الملكية في فلسطين للبدء في هذه الأعمال. وستدفع الحكومة تعويضات لأصحاب الأملاك. وستنظر كل حالة بمفردها وحسب استحقاقها. وستقوم القوات العسكرية بأعمال الهدم. إن سكان المدينة القديمة المحافظين على القانون سوف لا يصيبهم ضرر، ولكن إذا حصلت مقاومة فإن العسكرية تستعمل القوة للقيام بالعمل».

(٢) راجع قراري قاضي القضاة والقاضي البريطاني الأول. الملحق الثاني.

مركـزًا للمترصديـن، وملجـأ الخارجـين عـلى القانـون، لا يسـتطيع رجـال البوليـس الدخـول إليهـا[1].

ولما لم تفلح الحكومة الفلسطينية في تهدئة الحال وإعادة السلام رغم جميع أعمالها الارهابية القاسية، عمدت إلى التفرقة بين الشعب. فأخذت طائراتها تلقي المناشير على الفلاحين، حاضة إياهم على السكينة، وقائلة لهم بأن أعمال العنف لا تعود عليهم إلا بالضرر والخسران[2]. وأخذ حكام الألوية يتجولون في القرى طالبين من الفلاحين الاخلاد إلى السكينة، لإفساح المجال لمجيء اللجنة الملكية... فلم يصلوا إلى الغاية التي كانوا يتوخونها.

(١) كان نسف المدينة للمرة الأولى يوم ١٨ يونيو (حزيران)، وأعيد النسف للمرة الثانية في ٢٩ و٣٠ منه. وتناول النسف ٢١٣ قسيمة. في كل قسيمة عمارة أو اثنتان. وتتألف كل عمارة من طبقتين على الأقل. وبلغ عدد الذين أصبحوا دون مأوي ستة آلاف. وتقدر الحكومة مبلغ التعويض عن الدور المهدومة والتي تضررت ب ٢٩٢٠٩ جنيهًا. وعن الأموال المنقولة ب ٢٥٨٧ جنيهًا. ولا تزال الحكومة تخمن مبلغ التعويض عن أرض العمارات التي هدمت. وبلغ عدد الطلبات بالتعويض ١٢٩٨ طلبا.

(٢) إليك نص المنشور الأول: «من الذي يخسر بسبب الأعمال الخارجة على القانون القائمة الآن؟ إن الرجل الغني يعيش مرتاحًا في المدينة. هو لا يعرض أسباب معيشته للخطر، ولكنه يطلب إلى الرجل الفقير أن يفعل ذلك. إن الذي يخسر هو ذلك التاجر الصغير الذي أجبر على إغلاق دكانه. إن الذي يخسر هو ذلك البائع الصغير الذي تتلف بضائعه فيما لو حاول بيعها. إن الذي يخسر هو الفلاح الذي لا يستطيع أن يبيع محصولاته في السوق. أليس بصحيح؟ إن الرجل الفقير هو الذي يخسر دائمًا. ومع ذلك فإن كل هذه الأعمال لا طائل تحتها. فحالما يستتب النظام تقوم لجنة ملكية بالتحقيق الوافي في ظلامات العرب بدون تحيز أو محاباة. لكن هذه اللجنة لن تأتي إلى البلاد إلا بعد أن يستتب النظام. إنكم لن تجنوا شيئًا من مواصلة الإضراب فهو إنما يسبب التعب لكم ولقريتكم. ألزموا الهدوء والسكينة، ودعوا التحقيق يبدأ.

وفرضت حكومة فلسطين رقابة شديدة على جميع المخابرات مع الخارج، فكانت الأخبار التي تصدر عن فلسطين غير موافقة لحقيقة الحال فيها.

***

لقد ردد المندوب السامي في فلسطين ووزير المستعمرات البريطاني، الثناء على اليهود لما أبدوه، حسب رأيهما، من ضبط النفس والامتناع عن أعمال العنف والتخريب.

لم يكن اليهود بحاجة إلى القيام بأعمال العنف والتخريب، فقد اغنتهم الحكومة عن ذلك، ونفوذهم عليها معروف، وقامت بأعمال لا يستطيع اليهود القيام بها.

ومع ذلك فإن اليهود قاموا بأنفسهم بأعمال جنائية عديدة، زيادة على أنهم هم الذين ابتدأوا بالعدوان، وأشعلوا نيران الثورة، كما أيد ذلك بلاغ وزير المستعمرات السابق مستر توماس. فقد ابتدعوا أعمال تخريب جديدة لم تعهدها فلسطين في اضطراباتها السابقة، وهي إحراق البيوت والممتلكات. وكان أول ضحية هذه الأعمال، بيت لعربي مؤلف من طبقتين ومجاور لتل ابيب اليهودية. أحرقه اليهود صباح يوم الاثنين ٢٠ مايو (أبريل) ١٩٣٦. وحاولوا قبيل ذلك الهجوم على صاحب البيت وعائلته والفتك بهم، فجاء البوليس على استغاثتهم وأنقذهم.

ويزيد في فظاعة هذا العمل أن صاحب هذا البيت، واسمه «سالم أبو النيل» كان يحمي، في الاضطرابات السابقة، عددًا من العائلات اليهودية، ويبقيهم في بيته حتى تهدأ الحال، ثم يرسلهم إلى حيث يأمنون. ولقد تلقى كتب شكر على ذلك من هذه العائلات، ومن رئيس بلدية تل ابيب.

أحـرق اليهـود بيوتـا عديـدة للعـرب معظمهـا في منطقـة تحـد تـل أبيـب، كانـت الحكومـة قـد أخلتهـا مـن السـكان، ومنعـت الدخـول إليهـا، وجعلتهـا منطقـة حيـاد، منعًـا للاتصـال بـين العـرب واليهـود. غـير أن اليهـود قـد تمكنـوا مـن دخولهـا وإحـراق بيـوت عديـدة رغـم حراسـة البوليـس اليهـودي لهـا!. وقـد زاد في النـير إن رجـال الإطفـاء والكشـافة اليهـود. إذ كان يسـمح لهـم بدخـول منطقـة الحيـاد للإسـعاف وإطفـاء الحرائـق، وبعـد وصولهـم كانـت تظهـر حرائـق جديـدة في دور العـرب!

ومـن غريـب الأمـر أن بيوتًـا للعـرب في هـذه المنطقـة قـد هدمـت بالمعـاول! والهـدم بالمعـاول يقتـضي وقتًـا ويحـدث أصواتًـا، فأيـن كان البوليـس اليهـودي الـذي كان يقـوم عـلى حراسـة هـذه المنطقـة؟!

وبلـغ عـدد البيـوت التـي أحرقـت، في هـذه المنطقـة حتـى ١٥ أكتوبـر، ٩٩ بيتًـا، حسـب إحصـاء بلديـة يافـا.

وأتخـذ اليهـود مـن نظـام منـع التجـول، الـذي حـرم عـلى العـرب الخـروج مـن بيوتهـم بـين السـاعة السـابعة مسـاء والخامسـة صباحًـا، والـذي لم ينفـذ عـلى حـي تـل ابيـب المحـاذي لمدينـة يافـا، فرصـة للتسـلل ليـلًا إلى الأحيـاء العربيـة الخاليـة مـن المـارة، وإلقـاء القنابـل في الـدور العربيـة. ثـم زادت جرأتهـم فأخـذوا يلقـون بتلـك القنابـل نهـارًا. فذهـب عـدد مـن رجـال ونسـاء وأولاد ضحيـة أعمالهـم الإجراميـة.

وكانـوا يغتالـون كل عـربي، رجـلًا أو امـرأة، أنفـرد بينهـم أو مـر بطريقهـم. وقـد دون البوليـس حـوادث عديـدة مـن هـذا القبيـل.

ولم يكتـف اليهـود بالاغتيـالات الفرديـة، بـل أخـذوا يهاجمـون، عـلى حـين غـرة، جماعـات مـن العـرب ويرمونهـم بالقنابـل والرصـاص. ومـن ذلـك أنـه

كان يسكن، قرب مستعمرة ملبس، فريق من أهل العريش والبدو، في نحو خمسين بيتًا من الشعر. وفي الساعة الخامسة والربع من صباح يوم الثلاثاء ١٨ أغسطس (آب) ١٩٣٦، وبينما كان سكان هذه الخيام في حالة اطمئنان، وقفت سيارة على رأس رابية تعلوا الخيام، ونزل منها ثمانية أشخاص من اليهود، وأحاطوا الخيام وألقوا عليها عشرة قنابل، ثم أخذوا يطلقون على الخيام الرصاص من مسدساتهم، فقتلوا طفلًا، وأصابوا بجراح خطرة شابًا وامرأة وفتاة. ثم استقلوا سياراتهم وعادوا من حيث أتوا.

ومن الغريب أن البوليس لم يحضر قصاص الأثر أو كلابه لتعقيب آثار المجرمين، والاستدلال عليهم، بل أكتفى بجمع شظايا القنابل وكمية وافرة من خراطيش مسدسات فارغة!

ومما تجدر ملاحظته أن بقرب الحادثة بيارة ليهودي مقطوعة الشجر، وكان سطح بيتها مملوءًا بالبوليس اليهودي الإضافي، وقد سمع دوي القنابل، وأزيز الرصاص، فلم يحرك ساكنًا؟! مع العلم بأن السيارة التي نقلت المجرمين إلى مكان الجناية مرت من أواسط هذه البيارة!!

وأعمال الاغتيال والتخريب التي قام بها اليهود أثناء ثورة فلسطين الأخيرة عديدة، يضيق المقام عن سرد حوادثها. فغريب والحالة هذه أن نرى وزير المستعمرات، السير أورمسبي غور، والمندوب السامي، يشكران اليهود على موقفهم المسالم، وعلى ضبطهم لعواطفهم!

وأغرب من هذا كله موقف حكومة فلسطين أمام هذه الأعمال الإجرامية. إذ هي لم تطبق قوانينها الصارمة على اليهود. فلم تفتش المارة من اليهود، ولم تبحث عن الجناة منهم. ولم تهدم البيوت

اليهودية التي أطلق منها الرصاص، بل لم تجرؤ حتى على تفتيشها. وقد أكد خبراء أن القنابل التي كان يلقيها اليهود على العرب، لم تصنع في الخارج، بل صنعت في فلسطين. فلم تقم الحكومة بأي عمل لاكتشاف المصانع اليهودية التي كانت تصنع تلك القنابل. وذهبت في محاباتها لليهود إلى درجة أنها لم تذكر في بلاغاتها الرسمية أن اليهود قاموا بتلك الاعتداءات أو الجنايات ضد العرب، واكتفت بذكر الحوادث ومواقعها بصيغة المجهول!

ولإظهار محاباتها الجلية لليهود، وشدة قساوتها على العرب، يكفي أن نذكر حادثة قطار يافا - تل ابيب، وحادثة الممرضتين:

في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٣٦ طلبت الوكالة اليهودية من الحكومة إيقاف القطار السائر بين يافا وتل ابيب، فتصبح مدينتهم نهاية خط سكة حديد القدس بدلًا من يافا، مهددة إياها بأنها إن لم توقفه ساءت العاقبة! فلم تلب الحكومة طلب الوكالة اليهودية فورًا. وخرج قطار يافا كعادته صباح الاثنين ١٧ أغسطس (آب)، خاليًا من المسافرين اليهود، وما كاد يدخل الحي اليهودي، حتى أخذ اليهود يرمونه برصاص المسدسات الأتوماتيكية الكبيرة بكثرة، من وراء حائط الخط الحديدي، فقتلوا رجلًا أرمنيًا، وأصابوا آخرين من العرب وجنديًا بريطانيًا بجراح خطرة. وتوفي أحد الجرحى العرب في الأيام التالية.

ومن الغريب أن الجند البريطاني، الذي كان يركب عربات القطار للمحافظة، لم يجب على طلقات النيران بالمثل، كما هي عادته عندما يطلق العرب النار على قطارات البضائع! وفهم أن سبب ذلك أوامر تمنع الجند من أطلاق الرصاص على اليهود مهما كان الداعي لذلك؟! ولم تقم الحكومة بإحاطة المكان الذي ألقي منه الرصاص على القطار،

ولم تفتش ذلك الحي، ولم تهدم البيت الذي أطلقت النيران بقربه، كما كانت تفعل في الأحياء العربية. لم تقم بأي عمل من هذا، حتى أن البوليس لم يفتش المارين في ذلك المكان؟!

وبعد يوم من حادثة القطار قتل في يافا يهوديتان كانتا تشتغلان ممرضتين في المستشفى البلدي. فاستفظع العرب هذا العمل، وأعلنت دوائرهم السياسية استياءها رسميًا.

وما كادت الحكومة تسمع الخبر حتى أخذ البوليس يوقف المارين في ذلك المكان، ويفتشون جميع بيوت ذلك الحي. وقد أصدر حاكم اللواء، صباح اليوم التالي، أمرًا بمنع جميع سكان المدينة من مغادرة بيوتهم بين الساعة التاسعة صباحًا حتى الساعة الخامسة صباحًا من اليوم التالي. أي أنه حبس جميع سكان المدينة، ودام ذلك يومين متتابعين، تضرر فيهما السكان أضرارًا متنوعة.

أمام هذا الفرق الشاسع بين معاملة الحكومة للعرب واليهود في فلسطين، يتساءل المرء أين هي العدالة البريطانية؟ ألا يرسخ تحيز الحكومة هذا، في ذهن العرب بأن الحكومة البريطانية أداة في يد الصهيونية، تعمل على قهر عرب فلسطين وإرغامهم على الجلاء عن ديارهم؟ ما هي الفائدة، أمام هذا التحيز الصارخ، من أقوال وزير المستعمرات البريطاني، ومن تصاريح المندوب السامي، القائلة بأن الحكومة البريطانية لا تفضل فريقًا على آخر، وتريد إجراء العدالة وأنصاف كل من المتخاصمين؟!

مما لا شك فيه أنه كان في الإمكان تلافي ثورة فلسطين وتهدئة الأعصاب الهائجة، وطمأنينة النفوس القلقة، والحيلولة دون إزهاق أرواح بريئة... وذلك بأتباع الحكومة البريطانية سياستها الحكيمة

القائمة على حل المشاكل عن طريق سلمي. كان في إمكان حكومة بريطانيا أن تحول دون ثورة فلسطين وذلك بإيقاف الهجرة اليهودية. وكان فخامة المندوب السامي، السير أرثر واكهوب، وكثير من المفكرين الإنكليز، يميلون إلى هذا الحل. وكتب بذلك مرارًا مراسلو الصحف الإنكليزية لا سيما مراسل التايمس. غير أن الحكومة البريطانية، وعلى الأخص وزير المستعمرات، فضلت أتباع سياسة الحديد والنار لإعادة السلام إلى فلسطين، بدعوى أنها لا تخضع لأعمال العنف والتهديد. ولكن هل يعد رجوع الحكومة البريطانية إلى الحق، وإنصافها عرب فلسطين، خضوعًا لتهديد؟! التهديد لا يكون إلا من ند لند. فأين عرب فلسطين الضعفاء من الإمبراطورية البريطانية.

الحقيقة أن حكومة لندن آثرت سياسة النار والحديد، على حل المشاكل عن طريق سلمي لسببين:

أولهما أن للصهيونية نفوذًا كبيرًا على الحكومة البريطانية، وهي لا تستطيع القيام بعمل في فلسطين لا يكون رجال الصهيونية راضين عنه. والصهيونيون يريدون قهر العرب وإذلالهم، ليزيلوا كل ثقة لهم بأنفسهم، وكل أمل لهم في المحافظة على حقوقهم في بلادهم، وعلى عروبة فلسطين.

وثانيهما أن الحكومة البريطانية كانت حينئذ خارجة من أزمة سياسية دولية، أضعفت نفوذها، وخففت من الهيبة الدولية الرهيبة التي كانت لها... فعز عليها إتباع سياسة حل المشاكل عن طريق سلمي مع عرب فلسطين الضعفاء.

٦

موقف البلاد العربية ونهاية الثورة

مجيء اللجنة الملكية

لم ترض البلاد العربية قط عن السياسة الصهيونية. والعرب يرون فيها خطرًا، ليس على فلسطين فحسب، بل على مستقبل جميع البلاد العربية الاقتصادي والسياسي.

ولما شبت نيران الثورة في الأراضي المقدسة، وجه العرب والمسلمون أنظارهم وقلوبهم نحو فلسطين. وعقدوا الاجتماعات، وصاحوا بحياة فلسطين عربية، وأرسلوا الاحتجاجات إلى الدوائر البريطانية الرسمية. ثم أخذوا يمدون فلسطين بالمال والرجال. فودع مئات من الشبان والرجال عائلاتهم، وغادروا بلادهم قادمين إلى نجدة إخوانهم في فلسطين. ويمكن القول إن الثورة العربية الأخيرة في فلسطين، لم تكن ثورة إقليمية، بل كانت ثورة جميع البلاد العربية ضد الاستعمار الصهيوني، وضد السياسة الإنكليزية في فلسطين. وإذا استمرت حكومة جلالته على تنفيذ السياسة الصهيونية، فستقابل مصاعب ليس في فلسطين وحدها، بل في جميع البلاد العربية والإسلامية. وسترغم صديقها العربي على نزع ثقته منها، ومصافحة يد أخرى.

ولم يقتصر عطف البلاد العربية على فلسطين، على الأفراد والجماعات، بل تعدتها إلى الهيئات السياسية الرسمية وإلى الملوك والأمراء. فقد أخذ أعضاء البرلمانات في مصر وسوريا والعراق، يلقون أسئلة عديدة على

حكوماتهم، فيما يتعلق بحالة فلسطين، والأعمال التي تنوي الحكومة إجراءها، لتخفيف الشدائد التي يقاسيها إخوانهم العرب فيها.

وقدم صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى الحكومة البريطانية، بصفته رئيس الوفد المصري، مذكرة قال فيها: «إن مصر التي لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في فلسطين، تعتبر أن الحكومة البريطانية، التي تتخذ من وعد بلفور وسيلة تبرر بها سياستها، قد نفذت هذا الوعد الجائر وبرت به، وذلك بإدخالها هذا العدد الضخم من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وتمليكهم هذه المساحات الواسعة من أجود أراضيها». ودافع مسلمو الهند عن عرب فلسطين وأظهروا عطفهم الشديد على قضيتها. فعقدوا مؤتمرًا في دلهي أيام ١٦ و١٧ و١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٦، برئاسة السيد سليمان الندوي أسموه «مؤتمر فلسطين». وحضر هذا المؤتمر ما ينيف عن ٣٥ ألف. واتخذ فيه المؤتمرون مقررات عنيفة ضد الإنكليز، كان لها صدى في الدوائر الإنكليزية، كما أنهم انذروا اليهود من أن يكونوا صنائع الإنكليز ضد العرب.

وتوسط سمو الأمير عبد الله بين اللجنة العربية العليا، والمندوب السامي، وعمل على إيجاد حل للأزمة الفلسطينية، فتقابل مع أعضاء اللجنة العليا أكثر من مرة، وحادث المندوب السامي مرارًا.

وتداخل ملوك العرب، أصحاب الجلالة الملك عبد العزيز بن السعود، والملك غازي والإمام يحيى، بالقضية الفلسطينية مباشرة، فوضعوا مذكرة مشتركة أرسلوها إلى جلالة ملك بريطانيا، مبدين فيها رأيهم في القضية الفلسطينية.

وعقد صباح ١٨ أغسطس (آب) ١٩٣٦ اجتماع خطير في بغداد، برئاسة جلالة الملك غازي، حضره وزراء العراق وسفير بريطانيا، وبحثوا فيه قضية فلسطين. وعلى أثر هذا الاجتماع قدم القدس في ٢٠ منه السيد نوري السعيد، وزير خارجية العراق حينئذ، ليتوسط بين الشعب العربي في فلسطين وبين الحكومة البريطانية، لإيجاد حل مشرف، وإنهاء الثورة.

حادث فخامة الوزير العربي المندوب السامي مليا، وتقابل مع أعضاء اللجنة العربية العليا ورجالات البلاد. فعرض عليهم رأيه، الذي هو نتيجة لمحادثاته مع الإنكليز، وخلاصته أن توقف اللجنة العربية العليا الإضراب والاضطرابات فتوقف الحكومة الهجرة اليهودية مؤقتًا، وتقوم حكومة العراق بالسعي لدى الحكومة البريطانية لتحقيق مطالب فلسطين المشروعة.

وكان اعتراض اللجنة العربية العليا أن ذلك ليس بالحل النهائي للقضية الفلسطينية، وهو يقضي بالكف عن النضال مقابل وعود، والشعب العربي في فلسطين بات لا يثق بالوعود الإنكليزية ولا يركن إليها. فوضعوا تحفظاتهم، وارتأوا أن يكون التوسط باسم ملوك العرب الثلاثة وأمير شرق الأردن، لا سيما وأن جلالة الملك عبد العزيز كان، قبل شهر، عرض توسطه على الأساس الذي عرضه فخامة نوري باشا السعيد. فأعلم فخامة الوزير اللجنة بأن اختباراته تمكنه من القول بأن لا أمل في تحقيق تحفظاتها، وأنه بكل سرور، يقبل في أن تكون الوساطة باسم ملوك العرب وأمرائهم، وأنه سيتخذ الخطوات اللازمة لذلك.

وفي صباح الاثنين ٢٤ أغسطس (آب) تحدث الوزير مع المندوب، ثم طار إلى عمان لمقابلة سمو الأمير عبد الله، ومنها ذهب طائرًا إلى الإسكندرية لزيارة نجله، تاركًا للجنة العربية العليا وقتًا للتفكير،

ومنتظر إقرارها في شأن وساطته، فإن هي قبلت الوساطة ابرقت إليه فيعود إلى القدس في طريقه إلى تركيا.

عقدت اللجنة العربية العليا، اجتماعًا يوم الأربعاء ٢٦ أغسطس (آب) ١٩٣٦، حضره رجالات فلسطين، ووافقوا بالإجماع على قبول وساطة فخامة نوري باشا السعيد[١].

عاد نوري باشا السعيد من الإسكندرية إلى القدس، وشرع في المفاوضة على أساس كان الجميع متفقين عليه وهو:

أولًا: تصدر اللجنة العربية العليا بيانًا للشعب بوقف الإضراب وأعمال العنف.

ثانيًا: توقف الحكومة الهجرة اليهودية مؤقتًا حتى تأتي اللجنة الملكية وتضع تقريرها.

ثالثًا: تقوم الحكومات العربية الثلاث وإمارة شرق الأردن بالسعي لدى بريطانيا لإنجاز مطالب فلسطين المشروعة، سواء ما كان منها يتعلق بأساس القضية، وما كان منها ناشئًا عن الاضطرابات.

---

(١) أصدرت اللجنة العربية، العليا في ٣١ أغسطس بيانًا هذا نصه:
«استمرت المفاوضات بين اللجنة العربية العليا، وبين فخامة نوري باشا السعيد، وزير خارجية العرق بضعة أيام، وبحثت جميع النقاط التي تتعلق بالقضية العربية الفلسطينية في جو تسوده الثقة والصراحة، فنتج عن ذلك التفاهم التام والموافقة على وساطة الحكومة العراقية، وأصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم، بكل ارتياح واطمئنان. وبناء على ذلك فإن فخامة الوزير سيقوم بالمخابرات الرسمية اللازمة في هذا الشأن، كما أن اللجنة العربية العليا ستعرض الأمر على الأمة بواسطة لجانها القومية في مؤتمر عام لأخذ رأيها والحصول على موافقتها. وستستمر الأمة على إضرابها الشامل بنفس الثبات واليقين اللذين عرفت بهما رافعة الرأس، راسخة الإيمان، متريثة رزينة، إلى أن تصل هذه المفاوضات إلى النتيجة المرغوبة، التي تحفظ لهذه الأمة الباسلة كيانها، وتنيلها حقوقها، وتوصلها إلى أمانيها إن شاء الله».

رابعًا: تصفية الثورة على أساس: إلغاء الغرامات، وقف عمليات التفتيش، أطلاق سراح المعتقلين، والعفو العام عن المتهمين بحوادث الثورة.

ويرى من ذلك أن الحكومة الفلسطينية لم تتقدم كثيرًا عن موقفها السابق. والخطوة الأساسية التي خطتها هي قبولها إيقاف الهجرة مؤقتًا حتى تأتي اللجنة الملكية وتضع تقريرها. وعلى كل حال فلو تم هذا الاتفاق لما دخلت الثورة الفلسطينية في دورها الثاني الحاد، الذي كلف الحكومة البريطانية خسائر عظيمة في المال وفي الأنفس. ولحلت الأزمة الفلسطينية حلا يحفظ الكرامة البريطانية، ويحافظ على صداقة العرب لها. وكان المندوب السامي يميل إلى هذا الحل، ويرغب فيه.

أغاظ الصهيونية تدخل ملوك العرب في القضية الفلسطينية، وعزمت على إحباط المفاوضات، وذلك باستعمال ما لها من نفوذ لدى الحكومة البريطانية، لأنها رأت أنها لا تستطيع إرجاع المندوب السامي عن رأيه من غير تدخل وزير المستعمرات. فقابل زعماؤها، حسب عادتهم، ذوي النفوذ السياسي في لندن.... وكتب الدكتور وايزمن إلى صديق الصهيونية السير أورمسبي غور، وزير المستعمرات، فأجابه الوزير بكتاب هذا نصه:

«عزيزي الدكتور وايزمن،

«أخذت كتابك المؤرخ في ١ سبتمبر (أيلول)، الذي يحتوي على قصاصة من جريدة «بالستاين بوست»، التي نشرت خبرًا عن شروط معينة، وافق عليها المندوب السامي كأسس لتوقيف أعمال العنف وحل الإضراب.

إن المندوب السامي لم يوافق على أية شروط مثل هذه، كما أن الحكومة لا تعرف عنها شيئًا. وفوق ذلك أنه لا توجد أية معلومات كالتي وصلت إلى الوكالة اليهودية بأن المندوب السامي فوض نوري باشا السعيد لأن يعد بالخطوات التي ستلي وقف الاضطرابات، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوقيف الهجرة. كما أنه ليس هنالك تفويض لدى نوري باشا السعيد لإعطاء مثل هذه الوعود، وكذلك نوري باشا نفسه لم يطلب مثل هذا التفويض، كما يقول المندوب السامي. والذي يعرفه المندوب السامي أيضًا أن نوري باشا أبلغ الزعماء العرب في وضوح بأنه لا يمكنه إعطاء مثل هذه الوعود. إن الحكومة والمندوب السامي لم يفوضا نوري باشا السعيد لأن يتوسط في حل مشكلة فلسطين...»

أورمسبي غور

عقد هذا الكتاب المشكلة في البلاد بعد أن كانت سهلة الحل، وبرهن من جديد على أن النفوذ الصهيوني لا يزال مسيطرًا على حكومة جلالته، فساءت الحالة، ودخلت الثورة في دورها الجديد، دور التنظيم... الذي تحدثنا عنه فيما سبق.

***

وكان ملوك العرب، في هذا الوقت العصيب، على اتصال مستمر، فيما بينهم، ومع اللجنة العربية العليا في القدس، للوصول إلى حل للأزمة الفلسطينية. وانتهى بهم الأمر إلى إصدار نداءات، بنص واحد، كان الأول في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦ وبتوقيع جلالة الملك عبد العزيز،

والثاني في ٩ منه بتوقيع جلالة الملك غازي، والثالث في ٩ منه أيضًا بتوقيع سمو الأمير عبد الله. أما نص النداء فهو:

«القدس - بواسطة رئيس اللجنة العربية العليا.

«إلى أبنائنا عرب فلسطين،

«لقد تألمنا كثيرًا للحالة السائدة في فلسطين، فنحن، بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله، ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقنًا للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل. وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم».

عقدت اللجنة العربية العليا، على إثر هذا النداء، جلسة في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول)، قررت فيها إنهاء الإضراب والاضطرابات التي دامت ستة أشهر، ابتداء من يوم الاثنين الموافق ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٦.

وفي ١٢ أكتوبر أصدر فوزي بك القاوقجي بلاغًا قال فيه: «تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب، ونزولًا على طلب اللجنة العربية العليا في القدس، نطلب توقيف أعمال العنف تمامًا، وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل منها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة».

ثم غادر، قائد الثورة البلاد إلى العراق حيث نزل ضيفًا على حكومتها.

وكان الاعتقاد سائدًا بأن وزارة المستعمرات ستوقف الهجرة مؤقتًا وترسل اللجنة الملكية لمباشرة التحقيق.

***

غادرت اللجنة الملكية، التي صدرت براءة بتعيينها من لندن جلالة ملك إنكلترا في ٧ اغسطس (آب): لندن في ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٦، متوجهة إلى فلسطين[1]. وكانت صلاحيتها:

«أن تتثبت من الأسباب الاساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين أواسط شهر أبريل (نيسان)، وأن تحقق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود. وأن تتثبت، بعد تفسير نصوص صك الانتداب تفسيرًا صحيحًا، مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود أية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي أتبعت فيما مضى، أو المتبعة الآن في تنفيذ صك الانتداب. وأن تقوم، إذا اقتنعت بأن أية ظلامات كهذه تستند إلى أساس صحيح، برفع التواصي لإزالة تلك الظلامات ومنع تكرارها»

وفي اليوم الذي غادرت فيه اللجنة الملكية لندن، ألقى وزير المستعمرات بيانًا في مجلس العموم جاء فيه: «وقد نظرت حكومة جلالته بإمعان فيما إذا كان من المقتضى توقيف الهجرة مؤقتًا أو عدم توقيفها أثناء قيام اللجنة الملكية بالتحقيق، فقررت أنه ليس هنالك ثمة أسباب اقتصادية أو أسباب أخرى تبرر هذا التوقيف المؤقت. وفي الوقت ذاته رأت حكومة جلالته أنه من الصواب، في الظروف السائدة الآن في فلسطين، أن تطلب إلى المندوب السامي أن ينظر بتحفظ في

(١) تألفت اللجنة الملكية من النبيل إيرل ييل رئيسًا، وهو راس رامبولد نائب الرئيس ولوري هامونير، وموريس كارتر، وهارولد موريس وريجالند كوبلاند أعضاء، وتولى أعمال السكرتارية. ج.م مارتن من موظفي وزارة المستعمرات.

مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب[1]. وبناء عليه أوصى فخامته أن يحدد جدول الهجرة للعمال، الذي يمنح كل ستة أشهر، والذي آن أوان إصداره في الشهر الماضي، ب ١٨٠٠ شهادة، وقد وافقت حكومة جلالته على هذه التوصية». أي أن أبواب الهجرة ظلت مفتوحة كما كانت سابقًا.

كان هذا البيان تحديًا لشعور العرب، ودليلًا على فقدان حسن النية في حل القضية الفلسطينية، حلًا يضمن حقوق العرب ويحافظ على مصالحهم. فقررت اللجنة العربية العليا مقاطعة اللجنة الملكية، وأصدرت في ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) بيانًا تطلب فيه من الأمة ألا تتعاون مع اللجنة الملكية.

وصلت اللجنة الملكية فلسطين في ١١ نوفمبر (تشرين الثاني)، فلم يحفل بها العرب، ولم يحضروا حفلة افتتاح أعمالها، التي أقامها المندوب السامي في داره. وأرسلت اللجنة العربية العليا كتابًا إلى رئيس اللجنة الملكية النبيل ايرل بيل، رحبت فيه بقدومه وأعضاء لجنته، وأكدت ثقتها وثقة الشعب العربي بهم وبنزاهتهم، وأسفت لبيان وزير المستعمرات الذي حال دون تعاون العرب مع اللجنة الملكية.

فهل أصابت اللجنة العربية العليا في عدم التعاون مع لجنة التحقيق الملكية؟ أو لم يكن من الأفضل، لصالح حقوق العرب، التعاون بكل قوانا مع اللجنة وإيقافها «عمليًا» على ما تقاسيه البلاد من بلاء من جراء السياسة الصهيونية؟ فيذهب بها إلى القرى ومضارب العرب،

(١) عاد الوزير إلى مبدأ مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، وقد رأينا سابقًا، أنها قد نفذت منذ عام ١٩٣٠.

لتلمس وترى البؤس الشديد. وتحشد في طريقها الجماهير على اختلاف أنواعها، صائحة بسقوط وعد بلفور، طالبة بالحياة الحرة في بلادها.

رأى ملوك العرب وامراءها خلاف ما رأت اللجنة العربية العليا، رأوا أنه من صالح العرب، بل من الضروري، التعاون مع اللجنة الملكية. فذهب وفد من القدس إلى الحجاز والعراق وقابل الملكيين العربيين، وأطلعهما على وجهة نظر اللجنة العربية العليا، والأسباب التي دعتها إلى مقاطعة اللجنة الملكية. وعاد الوفد يحمل من كل من صاحبي الجلالة الكتاب التالي:

«المملكة العربية السعودية - ديوان جلالة الملك في ١٨ شوال سنة ١٣٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى حضرة صاحب السماحة الحاج أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا حفظه الله تعالى.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد، فلقد وصل إلينا وفد اللجنة العربية العليا وعرض علينا الموقف الحاضر في فلسطين، والأسباب التي حملت لجنتكم على مقاطعة اللجنة الملكية، وبعد استماعنا لكل ما أبداه الوفد الكريم من مبررات لموقف لجنتكم، وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في إنصاف العرب، فقد رأينا ان المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية، والإدلاء إليها بمطالبكم العادلة، لأن ذلك أضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة أصدقائكم في حسن الدفاع عنكم.

وقد أبدينا للوفد الكريم جميع ما لدينا من الآراء في ذلك، ونحب أن تكونوا على ثقة بأننا لا نألو جهدًا في سبيل مساعدتكم لإصلاح الحال بقدر إمكاننا. وأنا لنرجو من الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير للإسلام والعرب.

واقبلوا احتراماتنا الفائقة»

عبد العزيز

وكان كتاب صاحب الجلالة الملك غازي مطابقًا لكتاب جلالة الملك عبد العزيز. إلا أن تاريخه كان في ٢٠ شوال ١٣٥٥ الموافق ٣ يناير (كانون الثاني)١٩٣٧.

وفي ٦ يناير (كانون الثاني) عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعًا قررت فيه التعاون مع اللجنة الملكية، وفي ١٢ منه بدأت في تقديم الشهادات أمامها.

الخاتمة

الصّهيونيَّة وحلّ القضيَّة الفلسطينيّة

**

١

حلول بريطانيا وأخطار الصّهيونيَّة

قررت اللجنة التي أرسلتها حكومة لندن، على أثر اضطرابات عام ١٩٢٩، لدرس الحالة في فلسطين، أن سبب الاضطرابات الرئيسي هو العداء الشديد بين العرب واليهود، الناجم عن إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وحكمت بأن هذا العداء لا يزول، والسلام لا يعود إلى الأراضي المقدسة ما دام العرب غير مطمئنين إلى مصيرهم في فلسطين.

على أن أحد أعضاء اللجنة، مستر منل، اللورد منل الآن، الصديق الحميم للصهيونية، لم يوافق على هذا الرأي. ودون في: تحفظاته، التي جاءت في تقرير لجنة شو «أن العلاقات (بين العرب واليهود) متوترة دون شك، إلا أن فلسطين من البلاد التي يتغير فيها الجو السياسي بسرعة، فإذا عولجت الحالة باعتناء يمكن الحصول على تعاون الشعبين على إنشاء أمة فلسطينية زاهرة[1]!

ومن الغريب أن نرى الحكومة البريطانية قد رمت عرض الحائط بتقرير لجنة شو، وتقارير خبراء قديرين، وتمسكت برأي اللورد منل! وشاع

(١) تقرير لجنة شو صفحة ٢٣٨.

رأيه بين أعضاء البرلمان وفي الدوائر السياسية البريطانية، وأخذ قادة الرأي السياسي يدينون به، ويعتقدون أن فيه حل القضية الفلسطينية!

أخذت العلاقات بين العرب واليهود تتوتر منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين وأخذ هذا التوتر يزداد مع مرور الأيام، فأصبح عداء، وولدت هذه الحالة اضطرابات عديدة، منها اضطرابات عام ١٩٢٩. ومنذ ذلك التاريخ، الذي أبان فيه المورد مثل رأيه، لم يتغير الجو السياسي الفلسطيني، بل ازداد سوءا أو أصبح أسود فإنما ينذر بالعواصف الشديدة، وبدل التعاون، بين العرب واليهود، اشتد العداء، وأدى إلى حوادث عام ١٩٣٦ الدامية.

ومن نواقص السياسة البريطانية، بوجه عام، عدم اعتبارها أحكام التاريخ في حل الصعاب السياسية. فالشيء الذي تعلق عليه بريطانيا الآمال لحل القضية الفلسطينية، وهو صهر العرب واليهود، وتكوين شعب فلسطيني منها، هو حلم خيالي غير قابل التحقيق أبدا. لأن اليهودي لن يتغير، ولأن العربي لن يقبل بجنسيته بديلا. لقد تحمل اليهود العذاب والاضطهاد طيلة ٢٥ قرنا، في سبيل المحافظة على عاداتهم واخلاقهم التي تميزهم، تمييزا تاما، عن بقية الشعوب، وتجعل منهم طائفة خاصة[1]. وهل تجهل بريطانيا أن اليهود يأتون فلسطين، لا ليضيعوا فيها صفاتهم وعاداتهم وأخلاقهم، بل ليحققوا فيها آمالهم القومية؟

والعرب شعب فخور بعروبته، ناضل في سبيل المحافظة عليها قرونا،

(١) ربما يكون يهود فرنسا وحدهم قد تخلوا عن عاداتهم الموروثة، وامتزجوا بالشعب القرني صبحوا جزءا منه.

وضحى في سبيلها كثيرا. ولا قيمة للجنسية الفلسطينية في نظر العرب. هم لا يعترفون بها. ولم يكف قط عرب فلسطين عن اعتبار أنفسهم جزءا من الشعب العربي المحيط. وليس من المعقول، بل من المحال، لن يتركوا مدينتهم الغنية وعاداتهم الموروثة منذ قرون عديدة، ليمتزجوا مع شعب هو غريب عنهم في كل شيء.

ها قد مضى على الاحتلال البريطاني لفلسطين نحو عشرين عاما، كانت عاملا على إيجاد العداء بين العرب واليهود وتأصيله، بدلا من التوفيق بينها، وسبب ذلك السياسة الصهيونية التي تتبع هدفا لا يمّكن مصالح العرب من مقابلة المصالح اليهودية

ومما يؤسف له أن تكون اللجنة الملكية، التي أتت فلسطين ودرست الحالة فيها، عقب ثورة عام ١٩٣٦، قد فكرت في إيجاد حل للقضية الفلسطينية عن طريق تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: يشتمل القسم الأول، وهو القسم المهم على السهل الساحلي، ويمتد من عكا حتى غزة، وعلى سهل ابن عامر وسهل الحولة. ويكون خاصا باليهود، تشاد لهم فيه مملكة مستقلة، يكون لها حق التسلح والدفاع، وتدخل عصبة الأمم، وترسل السفراء إلى الدول ويشتمل القسم الثاني على القدس وبيت لحم وحيفا، ويظل تحت الانتداب البريطاني. وأما القسم الثالث فيتألف مما بقي من فلسطين، وهو جبال جرداء، ويكون خاصا بالعرب. ويكون العرب فيه مستقلين او ملحقين بشرق الاردن.

غريب أن تفكر الحكومة البريطانية في مثل هذا الحل، الذي هو بمثابة تعقيد للقضية الفلسطينية. وإن عملت حكومة جلالته على تنفيذ هذه الفكرة، فإنها ترمي لا إلى حل القضية الفلسطينية، حلا عادلا، يعيد السلام إلى البلاد، وإنما إلى تعقيدها وإبقاء أسباب النزاع والاضطرابات

فيها. لأن هذا الحل يمنح اليهود الشطر الطيب من فلسطين، ويبقى للعرب جبالها التي لا تستطيع العيش اقتصاديا إذا فصلت عنها السهول. ولن يرضى العرب بهذا الحل الذي هو اعتداء صارخ على حقوقهم، والذي يرمي إلى القضاء عليهم، تحت ستار الاستقلال.

هذا الحل لا يزيل أسباب العداء بين العرب واليهود، بل يزيدها شدة وتأصلا. ولا سبيل إلى إيجاد التوفيق بينهم، في فلسطين وخارجها، إلا بتغير السياسة الصهيونية ذات الأخطار العديدة.

إن الصهيونية خطر على العرب وعلى الإنكليز وعلى سلام العالم، وعلى اليهود أنفسهم.

إن هدف الصهيونية الأساسي الاستيلاء على فلسطين وجعلها مملكة يهودية. ولتحقيق ذلك، سيعمل اليهود على إخراج العرب منها، وإزالة جميع آثار مدنيتهم فيها. وفلسطين بحكم سكانها وتاريخها مقاطعة عربية. فاستيلاء اليهود عليها أو على قسم منها، خسارة مادية ومعنوية للشعب العربي، ولا ضرورة لتوضيح الخسارة المادية، ولتقرير الخسارة المعنوية، يكفي أن يتذكر المرء الدور الذي لعبته فلسطين في تاريخ العرب، ومالها من مكان مقدس في نفوس المسلمين والمسيحيين منهم.

ومن جهة ثانية فإن وجود مملكة يهودية في قلب الممالك العربية، يكون سبب اضطرابات على اختلاف أنواعها، لعدة أسباب: يعتبر العرب اليهود غرباء عنهم، في أخلاقهم، وفى عاداتهم وفي ثقافتهم ومدنيتهم. وسيعتبروهم أعداء. لأن العرب لن يرضوا أبدا بضباع فلسطين أو قسم منها. ومهما تكن قوتهم، سيقاتلون اليهود، دون انقطاع، لاسترجاع فلسطين. والعرب لا يجهلون أن اليهود، بعد استيلائهم على فلسطين، يعملون لتأسيس « مملكة اسرائيل «على أن تمتد من حدود مصر حتى

الفـرات، وأقوالهـم أكـبر دليـل عـلى ذلـك. وطبيعـي أن يكـون العـرب أعـداء المطامـع الصهيونيـة الاسـتعمارية في الـشرق العـربي.

تغضـب بريطانيـا جميـع الأقطـار العربيـة الإسـلامية بمسـاعدتها الصهيونيـة، وبعـدم محافظتهـا حتـى عـلى بعـض حقـوق العـرب في فلسـطين التـي مـن واجبهـا المحافظـة عليهـا. إن وضعيتهـا هـذه لشـديدة الخطـر عليهـا، لأنهـا تخـسر صداقـة هـذه البـلاد، في حـين أن في إمكانهـا الاعتـماد عـلى قـوى هـذه البـلاد الهائلـة، لأن مصالـح البـلاد العربيـة والإسـلامية لا تتضـارب مـع مصالحهـا. أمـا إذا كانـت بريطانيـا لا تعتـبر مطالبهـم، وبـدلا مـن حمايتهـم تسـاعد الصهيونيـين الذيـن يريـدون إيقـاع الـضرر بهـم، فيضطـر العـرب والمسـلمون إلى التحـول ضدهـا.

الاختلافـات الدوليـة شـديدة، وسـتؤدى إلى حـرب لم يـرو التاريـخ لهـا مثيـلا.. وجميـع الـدول آخـذة في الاسـتعداد لهـا اسـتعدادا حربيـا بالتسـلح، واسـتعدادا سياسـيا بعقـد الاتفاقـات والمحالفـات مـع الـدول الأخـرى. والخـلاف عـلى أشـده بـين بريطانيـا وإيطاليـا. وأهـم المعـارك في الحـرب المقبلـة سـتكون بينهـما. وكل مـن الدولتـين جـادة في الاسـتعداد لهـذه الحرب بـكل مـا لديهـا مـن قـوة. ويسـتعمل الآن السـنيور موسـوليني مهارتـه السياسـية في تسـوية الخلافـات مـع دول البحـر الأبيـض المتوسـط، ونيـل صداقـة العـالم العـربي والإسـلامي، عـلى أسـاس تبـادل المصالـح لعلمـه أن الدولـة التـي تنـال مسـاعدتها، لا سـيما مسـاعدة الـشرق العـربي في الحـرب المقبلـة، يكـون النـصر حليفهـا. وقـد نجـح فى هـذا المضـمار الى حـد.

والعـالم العـربي والإسـلامي، صديـق لبريطانيـا عـلى أنـه لا تـزال بينهـما خلافـات أهمهـا المشـكلة الفلسـطينية وليـدة السياسـة الصهيونيـة. وقـد أظهـرت الثـورة الفلسـطينية الأخـيرة تعلّـق العـرب الشـديد بفلسـطين

وعـدم تخليهـم عنهـا، واهتـمام المسـلمين بقضيتهـا. فـإذا سـوت بريطانيـا الخـلاف مـع البـلاد العربيـة، وحلـت القضيـة الفلسـطينية عـلى أسـاس يبقـي جميـع الأراضي المقدسـة عربيـة، ويحفـظ حقـوق العـرب فيهـا، تأصلـت صداقـة العـرب معهـا، وأصبـح في إمكانهـا الاعتـماد عـلى قـوى البـلاد العربيـة، لان مصالحهـا حينئـذ لا تكـون متضاربـة. أمـا إن هـي حلـت القضيـة الفلسـطينية حـلا لا يلائـم العـرب، فسـتضطرهم إلى تحقيـق آمالهـم الوطنيـة باتحادهـم مـع دولـة اخـرى.

وقـد زادت اليـوم أهميـة صداقـة العـرب لبريطانيـا عـما كانـت عليـه قبـل الحـرب لأسـباب عـدة، منهـا مـا يتعلـق بأنابيـب البـترول: إن فـوز الأسـطولين البريطانيـين البحـري والجـوي، في حـرب مقبلـة تقـع في البحـر الأبيـض المتوسـط، يتوقـف عـلى حسـن تموينهـا بالبـترول... ومسـتودع هـذا البـترول حيفـا، وهـو يـأتي مـن العـراق البلـد العـربي، ويمـر مـن بـلاد جميعهـا عربيـة. ولأجـل أن يصـل هـذا البـترول الى حيفـا وجـب ان تكـون جميـع هـذه البـلاد العربيـة صديقـة بريطانيـا، وإلا فمحـال عـلى حكومـة لنـدن تأمـين تمويـن أسـاطيلها، مهـما خصصـت للمحافظـة عـلى أنابيـب البـترول مـن قـوة. ذلـك التمويـن الـذي يتوقـف عـلى اسـتمراره بانتظـام الأمـل في الفـوز في الحـرب المقبلـة.

لم تولّـد الصهيونيـة المشـكلة الفلسـطينية فحسـب، وأنـام سـتجعل منهـا خطـرا عـلى السـلام العالمـي.

إن تعلـق العـرب بفلسـطين يفـوق حـد الوصـف، ودليـل ذلـك اشـتراك الـشرق العـربي بالرجـال والمـال، في ثـورة فلسـطين عـام ١٩٣٦، وتدخـل ملوكهـم وأمرائهـم في قضيتهـا. ولـو تمكنـت الصهيونيـة مـن الاسـتيلاء عـلى فلسـطين، أو عـلى قسـم منهـا، بمسـاعدة الحـراب البريطانيـة، فـان العـرب

لـن يخضعـوا لذلـك، ولـن يقبلـوا بـه، وسـيواصلون النضـال حتـى يسـترجعوا مـا اغتصـب مـن بلادهـم.

سـتكون فلسـطين في الـشرق، مثـل مـا كانـت «الألـزاس واللورين» في الغـرب. سـتكون سـبب اضطرابـات متواصلـة، تـؤدي في كل وقـت إلى اختـلاف أو قتـال عالمـي، وكـما قـال بريـان رجـل العلـم الكبـير: «السـلم لا يتجـزأ، لهـذا يكـون عالميـا وإلا لا يكـون».

وإن في السياسـة الصهيونيـة أضرارا لليهـود أنفسـهم. ولـكي نقـف عليهـا، يجـب معرفـة المسـألة اليهوديـة، وهـل تحلهـا فلسـطين؟

٢

فلسطين لا تحل المسألة اليهودية

العامـلان الرئيسـيان في المسـألة اليهوديـة هـما: العـدد الكبـير لليهـود المضطهديـن في العـالم، والآمـال القوميـة التـي يعمـل لتحقيقهـا الجنـس اليهـودي.

بـين الملايـين الخمسـة عـشر مـن يهـود العـالم، يوجـد عـشرة ملايـين، مضطهديـن أو غـير مرغـوب فيهـم، خطـأ أو صوابـا، في البـلاد التـي يعيشـون فيهـا، صرح الدكتـور وايزمـن، أمـام اللجنـة الملكيـة، في ٢٥ نوفمـبر (تشريـن الثـاني)١٩٣٦، أن في اوروبـا الشرقيـة وحدهـا نحـو سـتة ملايـين مـن اليهـود غـير المرغـوب فيهـم، «حكـم عليهـم أن يعيشـوا بصـورة غـير مسـتقرة لا يـدرون مـاذا يأتيهـم بـه الغـد «، وأن موجـة الاضطهـاد اليهـودي انتقلـت

حتـى إلى أوروبـا الغربيـة[1].

قيـل إن سـبب ذلـك بريريـة الشـعوب وعـدم تأهلهـا مـع الجنس اليهـودي... ونسـبت الاضطهـادات، التـي تقـع عـلى اليهـود أينـما حلـوا إلى لعنـة اللـه التـي جـاءت في التـوراة... إن السـبب أبسـط بكثـير مـن ذلـك: هـو بـذل اليهـود قواهـم دائمـا في المحافظـة عـلى صفاتهـم الخاصـة والعيـش مبتعديـن، في الاخـلاق والعـادات والثقافـة، عـن الأمـة التـي يعيشـون بينهـا، وهـا هـم اليـوم يرمـون إلى تشـكيل أمـة مـن الذيـن يدينـون بديـن مـوسى. إنهـم هـم سـبب الكـره الـذي يحيـط بهـم والاضطهـادات التـي تلحـق بهـم أينهـا حلـوا، لاعتبارهـم أنفسـهم دائمـا غربـاء عـن المجتمـع الـذي يعيشـون فيـه. ولـولا ذلـك لعـاش اليهـود بأمـان، ولمـا كان مـن داع لتفريقهـم عـن بقيـة أفـراد الأمـة التـي هـم منهـا. أمـا قـول الدكتـور وايزمـن «إننـا نسـعى في كل بلـد نعيـش فيـه أن نصبـح جـزءا لا يتجـزأ مـن سـكانه نتمنـى ذلـك ونسـعى ونجـد للحصـول عليـه، ولكننـا لم نصـل في الواقـع إلى هـذا الهـدف[2]، فقـول مخالـف للحقيقـة، ويظهـر خطـأه التاريـخ والوقائـع.

هـل تحقـق فلسـطين آمـال اليهـود، وهـل في إمكانهـا حمايـة العـشرة الملايـين مـن اليهـود غـير المرغـوب فيهـم في العـالم؟

هـذا مـا لا نعتقـده. فالأمـر الواقـع، قبـل كل شيء، يجعـل ذلـك محـالا. فمـن الوجهـة العمليـة يسـتحيل إدخـال هـذه الملايـين العـشرة فلسـطين وتأمـين معيشـتهم فيهـا. في فلسـطين الآن نحـو ١،٣٥٠،٠٠٠ سـاكنا، ومعـدل السـكان في الكيلـو مـتر المربـع مـن مجمـوع مسـاحة البـلاد، يزيـد عـن ٩٠

(١) راجع شهادة الدكتور وايزمن من أمام اللجنة الملكية. نشرات الوكالة اليهودية رقم (١) ١٩٣٧، صفحة ٢، ٥، ١٠.

(٢) نشرات الوكالة اليهودية. رقم (١) ١٩٣٧، صفحة ١١.

شخصا، مع العلم بأن ثلاثة أرباع الأراضي غير قابلة للزراعة. وأثبت الخبراء عام ١٩٣٠ أن ليس في فلسطين مكانا لمهاجرين جدد، دون أن يحلوا مكان أهالي البلاد، وأن مواردها تكاد لا تسد حاجة السكان.

وليست فلسطين حقل عمل يستطيع فيه اليهود استثمار مواهبهم الخاصة في التجارة والصناعة. ولا يمكن أن تكون مركزا صناعيا ولا مركزا تجاريا، وإنما هي بلاد زراعية. ولم يكن اليهود يوما مزارعين قديرين. لقد فشلت التجربة التي أجريت في الروسيا، خلال القرن التاسع عشر، لتشكيل طبقة من المزارعين اليهود، ولم تنجح أيضا المحاولة التي قام اليهود بها، في أواخر ذلك القرن، لإنشاء مستعمرات زراعية في الأرجنتين. وقد فضل اليهود الهجرة إلى المدن الأميركية، حيث يستطيعون استغلال مواهبهم، وفي فلسطين اليوم يفضل اليهود سكنى المدن. و«نسبة اليهود المشتغلين في الزراعة قد تناقصت في السنوات الاخيرة بسبب نزوح عدد منهم إلى المدن الكبيرة[1]»، ولو فرضنا جدلا أن اليهود مزارعون قديرون، ففلسطين لا تتسع لهم لضيق مساحتها وقلة الأراضي الزراعية فيها.

لو تمكن اليهود من جعل فلسطين دولة لبني إسرائيل، فانهم لا يحلون المسألة اليهودية، بل يعقدونها ويزيدون في صعوبتها.

عندما يصبح لليهود بلاد خاصة بهم، تعتبرهم الأمم غرباء في بلادها وتعمل على إخراجهم منها. وبالفعل فإنه منذ أن أعطي تصريح بلفور اشتدت اضطهادات اليهود في أوروبا الشرقية، وانتقلت منها إلى غيرها من البلدان بحجة أن اليهود غرباء يجب ترحيلهم إلى» بلدهم فلسطين»!

(١) نشرات الوكالة اليهودية رقم (١)، صفحة ٣٤.

والمحادثات التي جرت في لندن، أواخر عام ١٩٣٦، بين الكولونيل بيك وزير خارجية بولونيا، ومستر ايدن وزير خارجية بريطانيا العظمى، بشأن تسهيل هجرة يهود بولونيا إلى فلسطين هي مثال واضح.... كانت البلاد العربية حتى عام ١٩١٨ ملجأ لليهود المضطهدين في أوروبا، وجميع المؤرخين يؤكدون أنهم كانوا فيها عائشين بسلام، لهم ما لبقية السكان من حقوق - والدكتور وايزمن لا ينكر ذلك، وقد قال إنه «عندما طرد اليهود من اسبانيا في نهاية القرن الخامس عشر، قصد مائنا ألف شخص منهم إلى البلدان الشرقية، وإن تنس لا تنس تلك الحفاوة البالغة التي قابلنا بها العالم الاسلامي» إن البغض بين العرب واليهود الصهيونيين يبدأ من تاريخ (الوطن القومي اليهودي). ومنذ ذلك التاريخ تأصل البغض وانتشر الى جميع البلاد العربية.

إن فلسطين، نظرا لمساحتها، وموقعها في قلب البلاد العربية، ومواردها الاقتصادية، لا تحل المسألة اليهودية. بل وجود دولة يهودية في فلسطين، أو في قسم منها، يجعل الاضطهاد الذي يلاقيه اليهود في العالم شديدا ويوسع رقعته. وستكون فلسطين هاوية تتلاشى فيها رؤوس أموال اليهود ومجهوداتهم. وأخيرا إن جعل فلسطين دولة يهودية يرغم العرب الذين عاش أجدادهم فيها زيادة عن ثلاثة عشر قرنا، على الرحيل من وطنهم. وإرغام هذا الشعب على مغادرة بلاده في سبيل تخفيف شقاء جماعة ليس العرب مسؤولين عن شقائهم. لا يعد غلطة سياسية كبرى فحسب، بل هو عمل جائر مناف لكل عدالة وإنسانية.

٣

الحل العملي العادل

قال تصريح بلفور وصك الانتداب بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين... وقد فسرت حكومة جلالته هذا القول عام ١٩٢٢ «بان عبارات التصريح المنوه عنه لا تشير إلى تحويل فلسطين بجملتها وطنا قوميا لليهود، وإنما تعني أن وطنا كهذا يؤسس في فلسطين». فاذا تركنا الآن جانبا وجهة النظر العربية التي لا تعترف بوطن قومي لليهود بالمرة، نجد أن (الوطن القومي اليهودي) محدود.. حسب نص التصريح وصك الانتداب وروحهما، ومن الطبيعي أنه متى وصل الوطن القومي إلى الحد المعين يكون قد تم انشاؤه، ويجب عندئذ إيقاف أعمال البناء، لأنه إذا تجاوز الوطن القومي ذلك الحد تصبح فلسطين وطنا قوميا لليهود، بدلا من أن يكون الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وطبيعة الحال توجب أن يكون للوطن القومي اليهودي في فلسطين حد. لان اقتصاديات البلاد محدودة. وطبيعي أن تكون مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد محدودة أيضا فمتى وصلت هذه المقدرة حدها الأقصى، أصبح من المحال عمليا توسيع الوطن القومي دون التعدي على حقوق الغير الحيوية. ومتى اعتدى على حقوق الغير وجب اعتبار إنشائه قد تم وانتهى. وعلى هذا المبدأ القائل بأن للوطن القومي اليهودي في فلسطين حدا، يمكن الوصول إلى

حل القضية الفلسطينية، حلا لصالح اليهود والإنكليز والعرب، ويجعل السلام مستتبا في الأراضي المقدسة.

وقبل التكلم عن الحل، يجب معرفة ما إذا كان الوطن القومي اليهودي في فلسطين قد تم انشاؤه، بالنسبة إلى صك الانتداب أم لا. لقد أثبتت اللجان الرسمية، والخبراء الرسميون منذ عام ١٩٣٠، أن مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد انتهت، وتعدى الوطن القوى اليهودي على حقوق العرب وألحق بهم أضرارا، وهذا ما يعنى أن الوطن القومي قد اجتاز الحدود التي خطها له تصريح بلفور وصك الانتداب:

أصبح عدد اليهود اليوم في فلسطين لا يقل عن ٤٥٠٠٠٠، بعد أن كان عددهم ١٩١٨ لا يزيد عن ٠٥٥٠٠٠ اي أن عددهم أصبح يقرب من نصف عدد سكان العرب في البلاد، وقد استولى اليهود على أخصب الأراضي، وعلى مرافق الحياة الاقتصادية، وأصبحت لهم مستعمرات ومدن خاصة بهم، ذات بوليس يهودي وإدارة يهودية مستقلة عن الحكومة. ولهم كنس ومحاكم ومستشفيات ومكاتب، وجامعة ومدارس تدرس بالعبرية، وإدارة خاصة للمعارف، ولهم جرائد عديدة تصدر بلغتهم، التي أصبحت إحدى اللغات الرسمية في فلسطين. وفي الواقع فان اليهود في فلسطين مستقلون استقلالا داخليا واسعا عن الحكومة.

إن مصلحة اليهود عموما تقضي عليهم بالاكتفاء بهذا القدر والوقوف عند هذا الحد، وترك مطامع الصهيونية جانبا. لأنه لا يمكن، كما رأينا سابقا، أن تحل فلسطين المشكلة اليهودية، ولأن» الامبرياليزم « الصهيوني يحرض البلاد العربية والإسلامية على اليهود، فيفقد اليهود صداقة هذه البلاد، ويزداد بالنتيجة عدد اليهود المضطهدين في العالم..

على اليهود أن يقصروا علاقاتهم بفلسطين على الناحية الثقافية والروحية. يأتي اليهود إلى فلسطين من جهات الدنيا الأربع، يستمدون منها الروح الدينية، ويتلقون فيها الثقافة العبرية، ثم يعودون إلى البلاد التي يمارسون فيها أعمالهم شاعرين بالصلة الثقافية التى توحد بينهم من فوق الحدود.... ويصبح اليهود الحاليون في فلسطين العربية جزءا من السكان لهم ما للعرب وعليهم ما عليهم.

يتمكن اليهود عندئذ من التفاهم مع العرب والعيش بينهم بوئام وسلام لأن تخوف العرب من ان يغمروا قوميا وسياسيا يزول، فيعمل الجميع معا لتقدم البلاد وخير جميع السكان، ثم تفتح الأسواق التجارية العربية والإسلامية لمصنوعات اليهود، ويتعامل فيها تجارهم فيربحون ويترون، كما كانوا يفعلون طيلة القرون السابقة. أما إن لم يترك اليهود السياسة الصهيونية فإن « المملكة اليهودية « تهدم ما بني من (الوطن القومي).

وإلى هذا النوع من الوطن اليهودي دعي تصريح بلفور، الذي جاء تفسيره الرسمي في الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢. فقد قال فيه مستر تشرسل، وزير المستعمرات حينئذ (متى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالا، بل زيادة في الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم، حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والجنسية).

وكثير من عقلاء اليهود ومفكريهم غير راضين عن السياسة الصهيونية ويميلون إلى حل يوصل الى التفاهم بين العرب واليهود، ويمكنهما من العمل معا لتقدم البلاد ولخدمة الانسانية.

سيعترض البعض على هذا الحل قائلين أين تذهب ملايين اليهود المضطهدة؟ على المعترضين أن يعلموا أن إيجاد مملكة يهودية في قسم من فلسطين أو فيها أجمع، لا يحل المشكلة اليهودية، بل يعقدها، ويزيد في عدد المضطهدين منهم، كما رأينا ذلك فيما تقدم. ولذا فإن مصلحة اليهود عامة تقضي بإيجاد حل لمشكلتهم خارج فلسطين.

إنني لا أود الدخول في تفاصيل هذه المسألة. غير أنه يجب القول إجمالا بأن ليس من العدل ولا من الصواب حل المشكلة اليهودية على نفقة شعب آخر، ولا يحق لأحد نزع بلاد شعب وإعطاؤها لشعب آخر، مهما كانت تلك البلاد قليلة السكان، إذ لسكان تلك البلاد وحدهم الحق في خيرات بلادهم.

ومن حلول المشكلة اليهودية إيجاد بلاد واسعة تستطيع استيعاب بني إسرائيل، على أن يكون أه تلك البلاد راغبين في سكنى اليهود بينهم من تلقاء أنفسهم وعن طيب خاطر. فتحل عندئذ المشكلة اليهودية دون أن توقع أضرارا بالغير، وليس هذا فرضيا، فقد عرضت روسيا على اليهود مقاطعة «بيرو بيدجان»، ومساحتها معادلة لمساحة هولندا وبلجيكا معا، مع قرض مالي للمهاجرين اليهود، لتكون تلك المقاطعة جمهورية يهودية، مستقلة استقلالا داخليا. وقد توطن فيها حتى الآن نحو خمسين ألف يهودي، فلو أن الصهيونية صرفت مجهوداتها في

هـذه البـلاد الواسـعة التـي عرضتهـا عليهـا روسـيا، لأسـعفت ملايـين اليهـود المضطهديـن، ولحافظـت عـلى المكانـة التـي لليهـود في البـلاد العربيـة.

عـلى أن الفكـرة الصهيونيـة التـي تعمـل عـلى جعـل الديانـة الموسـوية جنسـية يهوديـة والتـي تريـد جمـع معظـم بنـي إسرائيـل في مـكان واحـد تجعـل منـه مملكـة خاصـة بهـم، لهـي فكـرة تعـود عـلى يهـود العـالم بـأضرار عظيمـة مـن الوجهتـين الدوليـة والاقتصاديـة.

إن إجـاد جنسـية وبـلاد خاصـة باليهـود، يجعـل سـكان جميـع البـلاد الأخـرى ينظـرون إلى اليهـود الذيـن يعيشـون بينهـم أغرابـا، ويحملهـم عـلى أن يعملـوا لإخراجهـم مـن بلادهـم كـما أسـلفنا.

وإن أكـبر عامـل عـلى ثـراء اليهـود واسـتيلائهم عـلى الأسـواق الماليـة العالميـة وتربعهـم في أهـم المراكـز في مختلـف الـدول، وتمكنهـم مـن نـشر نفوذهـم عـلى مؤسسـة جنيـف وعـلى السياسـة الدوليـة، هـو انتشـارهم في مختلـف البلـدان، واكتسـابهم جنسـيتها، فلـو أن السياسـة الصهيونيـة تحققـت منـذ سـنين، لمـا رأينـا اليـوم مسـيو بلـوم عـلى رأس الحكومـة الفرنسـية، والسرجـون سـايمن وزيـرا لماليـة بريطانيـا وهـور بليشـا وزيـرا الحربيبتهـا، وآخريـن غيرهـا مـن اليهـود يتقلبـون في مختلـف وزاراتهـا، والرفيـق ليتفينـوف وزيـرا لخارجيـة روسـيا.

ولليهـود مقـدرة فائقـة في التجـارة، غـير انهـم لا يـثرون إن وجـدوا وحدهـم. فـإذا تمكـن الصهيونيـون مـن جمـع بنـى إسرائيـل في مـكان واحـد، كسـدت تجارتهـم وزالـت أرباحهـم، وفقـدوا المركـز المـالي الـدولي الـذي يتمتعـون بـه.

يظهر لنا، لجميع هذه الاسباب، بأن خير حل للمشكلة اليهودية، هو الحل الذي يحفظ لبني إسرائيل عوامل سر نجاحهم في جميع أعمالهم، وهذا الحل يتكون في إيجاد وضعية دولية خاصة باليهود. أي أن يعيش اليهود في البلاد التي هم فيها، وأن يكونوا مخلصين نحو حكوماتها، ويقومون بجميع الواجبات التى يقوم بها أهل البلاد، وأن تعترف لهم هذه الدول بحقوق خاصة فيما يتعلق بديانهم وعاداتهم ولغتهم. وأن تكون هذه الحكومات مسؤولة عن ذلك أمام مجلس دولي، سواء كان عصبة الأمم أم غيرها، وتكون في الوقت عينه فلسطين مركزا روحيا وثقافيا لهم. كما ذكرنا ذلك أعلاه، وهكذا يعيش اليهود بسلام، ويستفيدوا من المحيط الذي هم فيه، وتتوطد علاقهم الروحية والثقافية بفلسطين. بهذا تحل المشكلة اليهودية والقضية الفلسطينية معا. وحينئذ لا يذهب اليهود ضحية شعور قومي مصطنع، يعود عليهم وعلى غيرهم بعظيم الأضرار.

***

إن الحكومة المنتدية مسؤولة عما يقع في فلسطين من أضرار للعرب واليهود والإنكليز أنفسهم، لأنها لم تتبع سياسة عادلة قابلة للتنفيذ، ولأنها لم ترجع عن هذه السياسة عندما رأت سوء عواقبها، واجب الحكومة المنتدية ان تحل القضية الفلسطينية حلا عادلا، يزيل أسباب العداء بين العرب واليهود ويكون حلا نهائيا.

يجب على حكومة جلالته إنصافا للعرب، وخدمة لفائدة اليهود عامة، وحرصا على المصالح البريطانية، أن تترك سياسة «ترك الأمور تسير على أعنتها»، وأن تعدل عن الحلول المؤقتة، فتفهم الصهيونية ازدواجيتها

بخصوص الوطن القومي اليهودي، قد انتهت وأنها قد قامت بما وعدتها به، وما أوجبه عليها صك الانتداب.

على الحكومة إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لأنها بلاد عربية لا يمكن أن يسلم العرب بتهويدها، ولان مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد انتهت، فعادت المهاجرة على أهل البلاد بإضرار عظيمة، واستمرارها مخالف للعادة السادسة من صك الانتداب.

وعلى الحكومة المنتدبة أن تمتنع بيع أراضي العرب إلى الصهيونيين، لأنها قليلة ولا تسد حاجة المزارعين من العرب. وقد أوجد انتقال هذه الأراضي إلى الصهيونيين طبقة عظيمة من المزارعين الذين هم الآن بدون أرض ولا عمل... واستمرار بيع الأراضي العربية الى الصهيونيين يخالف روح منك الانتداب ونصبه الذي يقضي بالمحافظة على حقوق اهل البلاد ووضعيتهم.

وعلى الحكومة المنتدبة إنهاء الانتداب، وتأسيس حكومة وطنية بنسبة السكان، مسؤولة أمام برلمان ينتخبه سكان البلاد، ويمثل فيه العرب واليهود حسب نسبهم العددية. وتعقد الحكومة البريطانية مع حكومة فلسطين معاهدة صداقة تضمن لها مصالحها في فلسطين، كما فعلت مع العراق، وكما فعلت فرنسا مع سوريا. ثم تدخل الحكومة الجديدة عصبة الأمم، فيزول الخلاف وتتواثق الصداقة بين العرب والحكومة البريطانية من جهة، ويزول العداء بين العرب واليهود من جهة ثانية.

هذا هو الحل العادل العملي للقضية الفلسطينية، الذي يثبت الأمن ويعيد السلام إلى الأرض المقدسة، ويجمع بين مصالح العرب واليهود والحكومة البريطانية، على أن تحقيقه يحتاج إلى جرأة وإقدام، ويتطلب

مـن حكومـة جلالتـه حسـن النيـة، والحـزم مـع البرهـان عـلى أن النفـوذ الصهيـوني لا يسـيطر عليهـا.

ملاحظة وشكر

**

جاء في مقدمة هذا الكتاب، صفحة ٩، أن الفصل الخامس من الكتاب الثالث لم يوضع بالفرنسية. والصحيح أنه كُتب بالفرنسية، وترجمته إلى العربية مع تعديل وإضافة. وكان بودي أن أضع فصلا سادسا، وقد نوّهت عنه، ألفت النظر فيه إلى بعض الأعمال الواجب الاهتمام بها للتغلب على الصهيونية، والتي لم تهتم بها القيادة في البلاد، مع ذكر شيء عن نظام الأحزاب وضرر تعددها في فلسطين. فوجدت أن ذلك يخرج عن موضوع الكتاب، فعدلت عنه. غير أني آمل أن تسمح لي أوقات فراغي فأضع كتابا عن «السياسة والأحزاب في فلسطين «، أتناول فيه بحث المواضيع التي لم تتسع لها دائرة هذا الكتاب.

تمت ترجمة هذا الكتاب وتم طبعه بمدة لا تزيد عن الشهرين، واضطرني ضيق الوقت إلى ألا أعيد النظر في معظم فصوله، وألا اقرأ مجموع الكتاب قبل طبعه إذ طبع كل فصل منه، قبل أن أنتهي من كتابة الفصل الذي يليه.

أشكر الاستاذين السيد عارف العزوني، والسيد محمود سيف الدين الإيراني صاحبي مطبعة الفجر، لاعتنائهما بطبع الكتاب.

يافا – فلسطين

٣٠ مايو ١٩٣٧

يوسف هيكل

الملحق الأولّ

صكّ الانتداب على فِلَسطين

**

لما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد اتفقت - تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم - على أن تعهد إلى دولة منتدبة، تختارها الدول المذكورة، في إدارة شؤون فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي تعينها الدول المذكورة.

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧، وصادقت عليه الدول المذكورة، بأن ينشأ في فلسطين وطن قوي للشعب اليهودي، مع البيان الجلي بأن لا يفعل شيء يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطرائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن، ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى. ولما كان ذلك اعترافا بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين، والبواعث التي تبعث على إعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين.

ولما كان الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص التالية، وعرض على مجلس عصبة الأمم لموافقتها عليه.

ولما كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الانتداب لفلسطين، وتعهدت

بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم، طبقا للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت المادة ٢٢ المتقدمة الذكر (في الفقرة ٨) تنص على أن درجة السلطة والسيطرة أو الإدارة التي تكون للدولة المنتدبة، إذا لم يتم الاتفاق عليها بين أعضاء عصبة الأمم، فإن مجلس عصبة الأمم ينص على ذلك نصا صريحا، فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور، محدد شروطه ونصوصه بما يأتي:

١- يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة إلا حيث أقيمت لها حدود في نصوص صك الانتداب هذا.

٢- تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي، كما جاء في ديباجة هذا الصك، وترقية أنظمة الحكم الذاتي، وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان.

٣- يجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الاحوال.

٤- يعترف (بهيئة) يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما

ويعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها فيما تقدم، ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم

مـن التدابـر، بعـد استشـارة الحكومـة البريطانيـة، للحصـول عـلى معونـة جميـع اليهـود الذيـن يبقـون المسـاعدة في إنشـاء الوطـن القومـي اليهـودي.

٥- تكـون الدولـة المنتدبـة مسـؤولة عـن عـدم التنـازل عـن شيء مـن أراضي فلسـطين او تأجـيره أو وضعـه تحـت حكومـة دولـة اجنبيـة.

٦- عـلى حكومـة فلسـطين مـع كفالـة عـدم إلحـاق الـضرر بحقـوق جميـع طوائـف الأهـالي، أن تسـهل هجـرة اليهـود (الى فلسـطين) في أحـوال مناسـبة، وتنشـط بالاتفـاق مـع الهيئـة اليهوديـة المشـار إليهـا في المـادة ٤ اسـتقرار اليهـود في الأراضي الزراعيـة وفي جملتهـا الأراضي المـدورة والأراضي البـور (الـوات) غـير المطلوبـة للأعـمال العموميـة.

٧- يتعـين عـلى حكومـة فلسـطين أن تسـن قانونـا للجنسـية يتضمـن نصوصـا بتسـهيل حصـول اليهـود الذيـن يتخـذون فلسـطين مقامـا دائمـا لهـم عـلى الرعويـة الفلسـطينية.

٨- إن امتيـازات الأجانـب، وفي جملتهـا المحاكـم القنصليـة وحمايـة القنصليـات ورعاياهـا، وهـي التـي كان الأجانـب يتمتعـون بهـا بحكـم الامتيـازات أو العـرف في السـلطنة العثمانيـة، لا تكـون نافـذة في فلسـطين، ولكـن متـى انتهـى أجـل الانتـداب فـإن هـذه الامتيـازات تعـاد برمتهـا أو مع التعديـل الـذي يكـون قـد تـم عليـه الاتفـاق بـين الـدول صاحبـة الشـأن، إلا إذا كانـت الـدول التـي ظـل رعاياهـا يتمتعـون بالامتيـازات المذكـورة في اول آب ١٩١٤ قـد سـبقت فتنازلـت عـن حـق تلـك الامتيـازات أو وافقـت عـلى عـدم تطبيقهـا لأجـل مسـمى.

٩- الدولـة المنتدبـة مسـؤولة عـن أن يكفـل النظـام القضـائي الـذي ينشـأ في فلسـطين الحقـوق القضائيـة للأجانـب والوطنيـين، ويضمـن عـام الضـمان

احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف، ولا سيما إدارة الأوقاف طبقا للشريعة الدينية وشروط الواقفين.

١٠- تكون المعاهدة المبرمة، بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية عن تسليم الرعايا الأجانب المطلوبين من فلسطين، مرعية إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك على فلسطين

١١ - تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور فى ما له علاقة بترقية البلاد، ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة أو سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة أو التي ستوجد فيما بعد فيها، بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها وعليها أيضا أن توجد نظاما للأراضي يلائم حاجات البلاد، مع مراعاة أمور أخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع إكثار المهاجرة واستغلال أعظم ما يُستطاع من الأرض.

ويجوز لإدارة البلاد أن تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تجري أو تستثمر، بشروط الإنصاف والعدل، الأعمال والمصالح والمنافع العمومية، وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها، وانما يشترط في هذه الاتفاقات أن الأرباح التي توزعها الهيئة القائمة بالعمل لا تتجاوز مباشرة أو غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال. وكل ما يزيد على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها. ١٢

١٢ - يعهد للدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية،

وللدولة المنتدبة الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم حماية سفرائها وقناصلها.

١٣ - تتقلد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى المواضع المقدسة والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الأمن العام والآداب، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك، بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازما لتنفيذ نصوص هذه المادة، بشرط أن لا يفسر شيء في هذا الانتداب تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض للأملاك الإسلامية أو التدخل في إدارة المعاهد الاسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات.

١٤- تؤاف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوي المتعلقة بالأماكن المقدسة، والحقوق والدعاوي التي تختص الطوائف الدينية المختلفة في فلسطين، ويعرض المشروع الذي يتبع في تعيين هذه المجنة وتأليفها ووقائعها على مجلس عصبة الأمم ليوافق عليها، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس.

١٥ - يجب على الدولة المنتدبة أن تتحقق أن الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع، بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط، ويجب أن لا يكون هناك تمييز من أي نوع كان بين سكان فلسطين بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، وأن لا يُحرم شخص ما من دخول فلسطين بسبب اعتقاده الدني فقط.

يجب ألا تحرم أي طائفة كانت من حق المحافظة على مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم، إذا كان ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تعرضها الإدارة (الحكومة)

١٦ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين، فإذا روعي هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ تدابير في فلسطين لإعاقة أعمال مثل هذه الهيئات أو التعرض لها او الإجحاف بأي ممثل لها أو عضو فيها بسبب دينه وجنسيته.

١٧- يجوز لإدارة (حكومة) فلسطين أن تنظم على قاعدة اختيارية، القوات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام والدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن تكون تحت إشراف الدولة المنتدبة، ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين استخدام هذه القوات لأغراض أخرى غير الأغراض المعينة فيما تقدم إلا بموافقة الدولة المنتدبة، وفيما عدا هذه الأغراض لا يجوز لإدارة فلسطين أن تجمع قوات عسكرية أو بحرية أو جوية ولا أن تبقيها عندها.

وليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين. ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانيها للدولة لحركات القوات ونقل الوقود والمهمات.

١٨ - يجب على الدولة المنتدبة أن تكفل عدم التحيز في فلسطين على رعايا أية دولة تكون عضوا في عصبة الامم (وفى جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدول)، إذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة أو

أيـة دولـة أجنبيـة كانـت في الأمـور المتعلقـة بالضرائـب أو التجـارة أو الملاحـة أو تعاطـى الصنائـع أو المهـن أو في معاملـة السـفن التجاريـة او الطيـارات الاهليـة. وكذلـك يجـب ألا يكـون هنـاك تحيـز في فلسـطين ضـد قـروض يكـون منشـأها في بـلاد مـن بلـدان الـدول المذكـورة أو تكـون مرسـلة إليهـا. وتطلـق حريـة مـرور المتاجـر (الترانسـيت)غير البـلاد المشـمولة بالانتـداب بـشروط عادلـة.

ومـع مراعـاة مـا تقـدم وسـائر شروط صـك الانتـداب هـذا يجـوز لإدارة فلسـطين أن تفـرض بإشـارة الدولـة المنتدبـة مـن الضرائـب والرسـوم الجمركيـة مـا تـراه ضروريـا، وتتخـذ مـن التدابـير مـا تظنـه صالحـا لزيـادة ترقيـة المـوارد الطبيعيـة في البـلاد وصـون مصالـح السـكان، ويجـوز لهـا أن تعقـد بإشـارة الدولـة المنتدبـة اتفاقـا جمركيـا خاصـا مـع أي دولـة كانـت أملاكهـا كلهـا داخلـة في تركيـا الآسـيوية أو شـبه جزيـرة العـرب في سـنة ١٩١٤.

١٩ - تحافـظ الدولـة المنتدبـة بالنيابـة عـن الإدارة (إدارة فلسـطين) عـلى كل اتفـاق مـن الاتفاقـات الدوليـة العامـة المعقـودة حتـى الآن والتـي قـد تعقـد بموافقـة عصبـة الأمـم في مـا بعـد مـن جهـة الاتجـار بالرقيـق والاتجـار بالسـلاح والذخـيرة أو الاتجـار بالمخـدرات أو تتعلـق بالمسـاواة التجاريـة وحريـة المـرور (الترانسـيت) والملاحـة والطـيران وبالمواصـلات البريديـة والبرقيـة واللاسـلكية بالممتلـكات الأدبيـة والفنيـة والصناعيـة.

٢٠ - تعـاون الحكومـة المنتدبـة بالنيابـة عـن إدارة فلسـطين في تنفيـذ كل سياسـة مشـتركة تقررهـا عصبـة الأمـم لمنـع انتشـار الأمـراض وفي جملهـا أمـراض النباتـات والحيوانـات ومكافحتهـا بقـدر مـا تسـمح بـه الأحـوال الدينيـة والاجتماعيـة وسـواها مـن الأحـوال.

٢١ - تضع الدولة المنتدبة، وتنفذ في السنة الاولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب، قانونا خاصا بالآثار والماديات ينطبق على الأحكام الآتية، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا كل الدول الداخلة في عصبة الأمم للمساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية

(١) يجب أن يفهم من لفظة «العاديات « كل ما نتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠

(٢) إن التشريع الحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد ويجب على كل شخص يكتشف أثرا، بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة، أن يُعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه

(٣) لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات إلا لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة استحواذه، ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من البلاد إلا بأذن تلك السلطة.

(٤) كل شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمدا أو إهمالا يجب أن يجازى جزاء معينا.

(٥) ممنوع كل حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات إلا بأذن من السلطة ذات الشأن وإلا غرم المخالف غرامة مالية.

(٦) توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية موقتا أو دائما في الأراضي التي تحتوي على فائدة تاريخية أو أثرية.

(٧) لا تعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا لأشخاص يقدمون أدلة كافية على اختبارهم الاثري. وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص ألا تستثني علماء أمة ما.

(٨) يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي. فإذا تعذر الاقتسام لأسباب علمية يُعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل. ٢٢

٢٢ - تكون الإنكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية في فلسطين، فكل عبارة أو كتابة بالعربية على طوابع أو عملة في فلسطين تكرر بالعبرانية وكل عبارة أو كتابة بالعبرانية تكرر بالعربية. ٢٣

٢٣ - تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين أيام راحة مشروعة لأفراد تلك الطائفة..

٢٤ - تقدم الدولة المنتدبة لمجلس عصبة الامم تقريرا سنويا يرتاح إليه المجلس عن التدابير التي اتخذت في أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر في أثناء السنة مع التقارير.

٢٥ - يحق للدولة المنتدبة بسماح مجلس عصبة الأمم أن تؤجل أو توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للأحوال المحلية الحاضرة في الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين، كما سيعين في آخر الأمر، وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ما تراه ملائما لتلك الأحوال بشرط ألا يعمل عمل يكون مخالفا لشروط المواد ١٥ و١٦ و١٨.

٢٦ - توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر في عصبة الأمم يتعلق بتفسير شروط صك الانتداب أو تطبيقها يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنصوص عليها في المادة الرابعة عشر من عهد عصبة الأمم إذا لم يمكن حله بالمفاوضات.

٢٧- يلـزم موافقـة مجلـس عصبـة الأمـم عـلى كل تعديـل في شروط صـك الانتـداب هـذا.

٢٨- يتخـذ مجلـس عصبـة الأمـم مـن التدابـير في حالـة انتهـاء الانتـداب المغـول بموجـب هـذا الصـك للدولـة المنتديـة مـا يـراه ضروريـا لصـون اسـتمرار الحقـوق المكتسـبة في المادتـين ١٣ و١٤ عـلى الـدوام بضـمان العصبـة، ويسـتخدم نفـوذه لأن يكفـل بضـمان العصبـة احـترام حكومـة فلسـطين الاحـترام التـام للعهـود الماليـة التـي أخذتهـا إدارة فلسـطين عـلى عاتقهـا في عهـد الانتـداب، وفي جملـة ذلـك حقـوق الموظفـين في المعـاش والمكافـأة.

تـودع الصـورة الأصليـة مـن هـذا الصـك في محفوظـات عصبـة الأمـم وترسـل صـور مصـدق عليهـا بواسـطة السـكرتير لعصبـة الأمـم إلى جميـع أعضـاء العصبـة.

الملحق الثّاني

حكم القضاء في نسف مدينة يافا القديمة

**

رقم القضية ٤٤ - ١٩٣٦ في المحكمة العليا بصفتها محكمة عدل، أمام سعادة قاضي القضاة البريطاني السير فرانس ميخائيل مكدونل، والقاضي الأول المستر ماننغ.

المدعي: جورج ميخائيل القصير. وكيله المحامي مغنم مغنم.

المدعى ضدها: النائب العام، حاكم اللواء. وكيلها المستر كنتروفتش محامي الحكومة المركزي.

هذه القضية عبارة عن طلب إصدار أمر إلى المدعى ضدهما ليبينا الأسباب التي تمنعهما من إلغاء الأمر المبلغ للمدعي المقتضي هدم داره الواقعة في مدينة يافا القديمة.

١

قرار قاضي القضاة

نظرا لخطورة هذه القضية وأهميتها قد خرجنا عن الأصول المتبعة في محكمة العدل العليا من إصدار قرار واحد، فوضع كل منا قراره على حدة برغم اتفاقنا في النتيجة، وسيتلو كل منا قراره.

كانت هذه المحكمة قد أصدرت قرارا تمهيديا بتاريخ ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٣٦ موجها إلى النائب العام وحاكم لواء يافا بوجوب

حضورها (إذا أرادا) أمام هذه المحكمة ليبينا الأسباب التي لا تمنعها عن هدم دار المدعي المذكور.

في الجلسة الأولى لسماع هذه القضية أبرز المدعي لهذه المحكمة بلاغا رسميا رقم ١١٥ - ٣٦ مؤرخا في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٣٦، صادرا من الحكومة ومنشورا بأمرها في صحف اليوم وهذا نصه:

« ان الحكومة على وشك البدء في مشروع يرمي إلى توسيع وتحسين المدينة القديمة في يافا وذلك ببناء طريقين يفيدان كلا من الحي والمدينة، وستكون الخطوة الأولى الضرورية هدم وإزالة بعض الأبنية الموجودة المزدحمة وغير الصحية، ويستفاد الآن من وجود فرقة من المهندسين الملكيين في فلسطين للبدء في هذه الأعمال، وستدفع الحكومة تعويضات لأصحاب الأملاك التي سيشملها الهدم بإخلاء منازلهم، ويطلب إليهم لصالحهم أن يطيعوا الإنذار بلا تردد، وسيصحب أعمال الهدم الأولية انفجارات وتحطيم الأبنية الساقطة من وقت لآخر. وعلى سكان يافا وتل أبيب وما جاورهما أن لا يندهشوا أو يستولي عليهم الفزع عندما يسمعون هذه الأصوات. وينصح أصحاب المنازل في المدينة القديمة، وأصحاب المنازل الذين تقع منازلهم على بعد ربع ميل منها أن يبقوا نوافذ بيوتهم مفتوحة لكيلا ينكسر زجاجها بسبب الانفجار».

وقيل لنا من قبل وكيل المدعي واعترف بذلك وكيل الحكومة أنه قد توزع في مدينة يافا القديمة بالبدء بالطيارة إعلانات مطبوعة لا تحتوي على توقيع أو عنوان، ومؤشر على أحدها بحرف ExA)) وقع في حيازة المدعي ومطبوع باللغة العربية ونصه كما يأتي.

«إن الحكومة تنوي القيام بمشروع لأجل فتح طرق وإدخال تحسينات في المدينة القديمة بيافا، ويتناول هذا المشروع هدم عدد من الأبنية الحالية تدفع عنها تعويضات مناسبة، أي أنه ينظر في كل مسألة بحسب استحقاقها، وستقوم القوات العسكرية بعملية الهدم. إن سكان المدينة القديمة المحافظين على القانون سوف لا يصيبهم ضرر، ولكن إذا حصلت مقاومه فإن العسكرية تستعمل القوة للقيام بالعمل».

وقد ذيل هذا الإعلان باللغة العربية أيضا بعبارة (طبع بمطبعة حكومة فلسطين في القدس) وهذه هي البادرة الوحيدة التي تدل على مصدر هذا الاعلان.

بعد أن استلم المدعي هذا الاعلان المطبوع وبتاريخ ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٣٦، تبلغ إنذارا آخر مؤشرا عليه بحرف (Ex B) مطبوع على الآلة الكاتبة بلغتين رسميتين من اللغات الرسمية الثلاث، وكان باللغة العربية والإنكليزية ونصه ما يلي:

إلى حنا ميخائيل وإخوانه. قطعة ٧٠٤ قسيمة ١٣٢ يافا..

«وفقا لمشروع تنظيم البلدة القديمة في يافا، إن بيتك ربما يهدم لذلك يجب عليك إخلاءه قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأحد الواقع في ٢٨-٦-٣٦ لذلك لا ينظر إلى أي طلب تعويض عن العفش أو الحوائج التي تبقى في بيتك بعد تلك الساعة «.

وعلى هذا المستند أيضا لا يوجد توقيع أو عنوان يشير إلى مصدره. وقد قال لنا وكيل المدعي، ولم يخالفه وكيل المدعى عليهما أن الكلمات المستعملة في اللغة الإنكليزية في هذا الإنذار وهي مشروع فتح طريق

في مدينة يافا القديمة قد ترجمت إلى اللغة العربية بلفظ (مشروع تنظيم المدينة) بيافا.

قام المدعي هذه القضية باستدعاء دعواه على كل من السكرتير العام لحكومة فلسطين والنائب العام وحاكم لوائه يافا ومدير البوليس العام وقائد فرقة المهندسين الملكيين بيافا.

ولكن المحكمة لم تبلغ سوى حاكم لواء يافا والنائب العام، وذلك لأن الإعلانين المشار إليهما أعلاه وكذلك البلاغ الرسمي المشار إليه لم يذكر فيها سوى مسألة فتح الطرق وتنظيم وتحسين المدينة وأمور أخرى مماثلة داخلة تحت قانون تنظيم المدن وضمن إدارة لجنة التنظيم التي يرأسها حاكم اللواء قانونا.

وفي يوم الجلسة حضر أمامنا المستر كنتروفتش وكيل مساعد محامي الحكومة المركزي بالوكالة عن حاكم لواء يافا وعن النائب العام لحكومة فلسطين، وأبرز لنا شهادات بالقسم من حاكم اللواء ومن السكرتير العام لحكومة فلسطين (لسبب لا نعلمه) يبين فيها أن الهدم المنوي إجراؤه لبيت المدعي لم يكن بأمرهما أو بتعليمات صادرة منها وأبرز أيضا شهادة بالقسم من النائب العام بنفس المعنى مع ادعاء آخر أن اعتقاده وما توصل إليه من المعلومات تدل على أن الهدم المنوي إجراؤه على البيت المذكور أما هو بموجب المادة الخامسة لأمر مجلس الملك الخاص بشأن الدفاع عن فلسطين لسنه ١٩٣١، وأخيرا أبرز لنا ايضا شهادة بالقسم من الكولونيل سيونز القائد العسكري في اللواء الجنوبي يقول أن هدم البيت المذكور كان منويا إجراؤه من قبل القوى الحربية تحت قيادته و موجب تعليمات استلمها من فخامة المندوب السامي لحكومة فلسطين. إن الجزء المهم من الفقرة الخامسة

من المادة الخامسة لأمر مجلس الملك الخاص بشأن الدفاع عن فلسطين لسنة ١٩٣١ الذي هّه المندوب السامي بموجب أمره الصادر بتاريخ ١٩ ابريل (نيسان) ١٩٣٦ ينص على أنه لا يجوز للمندوب السامي، إذا رأى ذلك ضروريا لأجل الدفاع عن فلسطين، أن يأمر بهدم (وليس نسف) أي بناء ونقله من محل الى آخر».

لا بد من الملاحظة أن هذه الصلاحية هي فقط للهدم وليست للنسف وأن هذه السلطة أعطيت لأجل الدفاع عن فلسطين، وليس للقيام بإصلاحات وتحسينات في المدينة كما ورد في البلاغ الرسمي المطبوع، والإنذار المطبوع على الآلة الكاتبة أن الفقرة العاشرة من المادة الخامسة لأمر مجلس الملك الخاص المشار إليه أعلاه تنص فيما تنص على أنه يحق لكل شخص تهدم أو تتلف أمواله غير المنقولة أو المنقولة بموجب هذا الامر أن يأخذ تعويضا عن ذلك من خزينة فلسطين وأن مبالغ التعويض تقرر بموجب أنظمة يضمها المندوب السامي. إلا أن المادة الرابعة للفقرة الرابعة (١) من نفس الأمر تنص على أنه يحق للمندوب السامي أن يضع أنظمة يبين فيها كيفية دفع التعويض المبين في الفقرة العاشرة من المادة الخامسة المشار إليها أعلاه. وجدير بالذكر أن هذه الانظمة التي مضى عليها القانون لم تصدر فعلا.

لا يمكنني أن أوافق وكيل المدعى عليهما على ادعائه عدم إمكان تطبيق الفكرة الخامسة من المادة الخامسة لأمر مجلس الملك الخاص قبل أن توضع الأنظمة المشار إليها أعلاه بشأن التعويض، وإني مضطر أن أوضح بأن نص الفقرة الأخيرة من الإنذار المطبوع على الآلة الكاتبة والمؤشر عليه بحرف (Ex.B) الذي ورد فيه بأنه لا يقبل اي ادعاء بتعويض بشأن الأثاث أو سائر الموجودات التي تبقى في البيت

بعد الساعة السابعة من مساء ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٣٦ لا يوجد مبرر قانوني حتى في أمر مجلس الملك الخاص المشار إليه أعلاه، ويتنافى مع نص الفقرة العاشرة من المادة الخامسة التي تعطى الحق بالتعويض عن إتلاف البضاعة عدا عن الاموال غير المنقولة.

دهشنا عندما أخبرنا وكيل مساعد محامي الحكومة أثناء دفاعه بأنه لا يعلم ولا يوجد لديه تعليمات بخصوص الشخص المسؤول عن تخطير أو إصدار الإعلان المطبوع والإنذار المطبوع على الآلة الكاتبة. وبعد أن قال أمامنا أن حاكم لواء يافا كان مسؤولا عن توزيع هذه الإعلانات عاد فعدل تصريحه هذا وقال «يجوز أن حاكم اللواء قد فعل هذا «.

وبالنظر للشهادات بالقسم التي أبرزت لنا، يظهر لنا جليا بأننا لا نستطيع أن نصدر قرارا قطعيا كما جاء في القرار التمهيدي الذي أصدرته هذه المحكمة ضد حاكم اللواء والنائب العام لأن الإجراءات التي تتخذ بموجب الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من أمر مجلس الملك الخاص لا تتعلق بهذين الموظفين أو أحدهما.

غير أن المدعي في هذه القضية قد قام بخدمة عامة بتقدمه هذه الدعوى وإظهار ما يجب ان ندعوه «منتهى عدم الشجاعة الأدبية الفريدة في بابها» من قبل الإدارة في فلسطين فيما يتعلق بهذه الحوادث.

وإني لا استغرب ألا أجد في هذه الظروف موظفا واحدا مسؤولا في حكومة فلسطين يرضى أن يضع إمضاءه على هذه الإعلانات والإنذارات المذكورة.

أما فيما يتعلق بمصدر هذه الإعلانات فإن محامي الحكومة المركزي صرح أمامنا بأن الأمر بقي مغلقا عليه ومخفيا عنه وأنه يجهله بنانا. وفي الحقيقة أن هذا القول غريب كما أنه مدهش. وأما فيما يختص بتوزيع هذه الإعلانات والإنذارات فإنه رفض أن يبين بالتأكيد من كان المسؤول عنها.

ولا شك أنه كان مما يشرف الحكومة أكثر لو أنها بدلا من أن تذر الرماد في عيون الشعب بادعائها أن الموحي لعملية الهدم هو التحسين والتجميل والعمل لتنظيم المدينة أو رعاية الصحة العامة، قالت بصدق وبسالة أن الهدم المنوي إجراؤه كان المقصود الأساسي منه الدفاع عن فلسطين الذي يعنى - كما يجوز أن يعتقد كل شخص - أن ذلك يقصد به التسهيل لدخول القوى العسكرية وقوي البوليس إلى الأحياء الخاصة بالسكان في المدينة المذكورة.

ولا نشك أن محكمة العدل تكون قد قصرت بواجبها وجرحت العدالة، إذا لم تبد رأيها بصراحة تامة في مسألة ظاهرة علنا كهذه ثابت فيها التنصل والإبهام من قبل الحكومة.

ويجب على الحكومة عندما تقوم بتنفيذ السلطات المحولة لها في أي وقت كان أن تكون صريحة وصادقة في كل ما تفعل، وعندما تقوم بتنفيذ أية إجراءات استثنائية شديدة مثل السلطات المعطاة لها بموجب أمر مجلس الملك الخاص المشار إليه، يجب عليها أن تفعل ذلك بكل صراحة وصدق، وعدم قيامها بذلك لا يمكن أن ينال الرضا بل هو موجب للتأنيب.

بناء على ما ذكرته من الأسباب تضطر هذه المحكمة أن تلغي الأمر التمهيدي الذي أصدرته سابقا، والأسباب التي بينتها، وجب على هذه

المحكمة أن تعلن عدم رضاها عن كل ما يجري بأن تلغي الأمر دون أن تقرر المصاريف والرسوم الصالح المدعى عليهما.

صدر في اليوم الثالث من شهر يوليو (تموز) ١٩٣٦.

قاضي القضاة

ميخائيل مكروني

٢

قرار القاضي البريطاني الأول

(القسم الأول كما في القرار الذي اصدره سعادة قاضي القضاة)

بتاريخ ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٣٦. صدر بلاغ رسمي في فلسطين رقم ١١٥ - ٣٦ (سبق نصه) وتبع ذلك إنذارات لسكان هذا القسم من يافا أن يخلوا بيوتهم وأن يتخذوا إجراءات أخرى.

وفي نفس الشهر وزع على سكان يافا إعلان باللغة العربية ويظهر من الإعلان المذكور انه صادر من مطبعة حكومة فلسطين في القدس. ولا ينكر وكيل الحكومة أن الحكومة مسؤولة عن ذلك الإعلان: سبق (نصه).

لا يوجد في البلاغ الرسمي ولا في الإعلان المذكور أعلاه أن المشروع المنوي القيام به يتعلق بالدفاع عن فلسطين. إن العبارات الواردة فيه تشير إلى أن الحكومة تنوي القيام بما يسمونه مشروع تنظيم في يافا، وأنهم

يـودون أن يسـتفيدوا مـن وجـود المهندسـين الملكيـين للقيـام بهـذه الغايـة، ويجـب أن يذكـر بـكل صراحـة أن فرقـة المهندسـين الملكيـين لم تجلـب لهـذه الغايـة، ولكـن نظـرا لوجودهـا فالحكومـة انتهـزت الفرصـة للقيـام بالمـشروع أثنـاء وجودهـا.

توجـد قوانـين محليـة تتعلـق بتنظيـم المـدن في فلسـطين، ويمكـن أن يقـال إن ملخصهـا يفيـد الغايـة المطلوبـة في هـذه القضيـة إذ أنـه عندمـا يُـراد اسـتملاك أي أرض لأي مـشروع، يجـب أن يُدفـع لصاحـب الملـك بعـد مخابرتـه للاتفـاق، وإذا لم يتـم الاتفـاق فـإن مقـدار التعويـض يقـرر مـن قبـل محكمـه الأراضي.

يتاريـخ ٢٦ يونيـو (حزيـران) ١٩٣٦ تبلـغ المدعـي إعلانـا (سـبق نصـه) ولا تنكـر الحكومـة أنهـا مسـؤولة عـن تبليـغ هـذا الإعـلان إلا أن هـذا الإعـلان لم يحتـو عـلى أيـة إشـارة بـأن القيـام بالمـشروع في المدينـة القديمـة لـه أي علاقـة بمقاصـد الدفـاع عـن فلسـطين.

ومـن سـياق المرافعـة التـي جـرت أمامنـا أعتقـد ان المدعـي كان محقـا في اعتقـاده بـأن الحكومـة تنـوي القيـام بمـشروع في المدينـة، وذلـك أن الحكومـة لم تعـرض عليـه أي تعويـض ولم تخابـره للاتفـاق عـلى تعويـض لذلـك لم يسـتغرب أبـدا أنـه أقـام هـذه القضيـة بتاريـخ ٢٧ يونيـو (حزيـران) وهـو اليـوم التـالي لتاريـخ تبليغـه الإعـلان المشـار إليـه أعـلاه، وقـد طلـب المدعـي في اسـتدعائه جلـب السـكرتير العـام والنائـب العـام وحاكـم لـواء يافـا ومديـر البوليـس العـام وقائـد فرقـة المهندسـين الملكيـين في يافـا.

وبمـا أن المـشروع في الظاهـرة كان يتعلـق بتنظيـم المدينـة لذلـك كان المسـؤول ذلـك هـو حاكـم لـواء يافـا، ولذلـك لم يعـط أمـر تمهيـدي ضـد

السكرتير العام أو مدير البوليس العام أو قائد فرقة المهندسين الملكيين، إنما أعطي الأمر ضد حاكم اللواء وضد النائب العام باعتباره ممثلا للحكومة.

وبتاريخ ١ يوليو (تموز) ١٩٣٦، حضر أمامنا المستر كنتروفتش بالنيابة عن المدعى عليهم ليدافع ضد الأمر التمهيدي، وقد أبرز لنا شهادات بالقسم تنص على أن الهدم المنوي إجراؤه في بيت المدعي لا علاقة له بمشروع تنظيم المدينة أو تحسين مدينة يافا، وإنما القيام بمشروع الهدم كان بموجب تعليمات المندوب السامي وفقا للفقرة الخامسة من أمر مجلس الملك الخاص بشأن الدفاع عن فلسطين لعام ١٩٣١، والذي أصبح ساريا بموجب أمر المندوب السامي المؤرخ في ١٩ ابريل (نيسان) ١٩٣١، ولهذا فلا دخل ولا علاقة للنائب العام أو لحاكم لواء يافا في الموضوع.

إن المستر كنتروفتش وجد نفسه في مركز لا يحسد عليه، إذ كان من الواجب عليه أن يفسر مواقع مشوهة يظهر أنه يمكن تفسيرها إذ قال إن الحكومة سارت على سياسة الغش والخداع، ولكنه قال بغير أدب: لو قيل لسكان يافا أن بيوتهم ستهدم وفقا لنصوص أمر الملك الخاص لتعذر عليهم فهم الحقيقة، ولذلك وجب أن يقال لهم بأن بيوتهم ستهدم لصالحهم ولتحسين المدينة. وقد كان مجمل كلامه « لو قلنا لهم الحقيقة لتعذر إفهامهم، لذلك اعتقدنا أن الأفضل لهم الكذب». أما أنا فلا يمكنني مطلقا أن أقبل أو أسمع هكذا مرافعة، ولا يمكننى أن أفهم كيف كان السكان يخدعون فيما لو قيلت لهم الحقيقة، وربما دهشوا واستغربوا لو قيل لهم أن هدم بيوتهم هو أمر ضروري للدفاع عن فلسطين، وهذا ربما يعنيه المستر كنتروفتش. ولكن الحقيقة

الناصعة أن الأهالي خدعوا بصورة فظيعة. إن هذه القضية هي واحدة من قضايا متعددة قدمت لهذه المحكمة، فلو قيلت الحقيقة بصدق وصراحة لهؤلاء الاشخاص أن بيوتهم ستهدم بموجب المادة المخصوصة من أمر مجلس الملك الخاص، لكانت توفرت عليهم نفقات باهظة دفعوها لهذه المحكمة.

لم يكن من الضروري تبليغ إعلان بموجب هذه المادة، ولكن ما دام أن إعلانا تبلغ فقد كان يجب أن يحتوي هذا الإعلان على الحقيقة والصدق خلاف لما جاء فيه

. إن المادة المذكورة تخوّل المندوب السامي، اذا رأى ذلك ضروريا لأجل الدفاع عن فلسطين، أن يأمر بهدم أي بناء، ومن هذا يظهر جليا أن ذلك من صلاحية المندوب السامي المطلقة. وعندما يأمر بهدم أي بناء فلا بد من الاعتقاد بأنه هو يعتقد أن ذلك ضروريا للدفاع عن فلسطين. ولكن إذا نظرنا إلى البلاغ الرسمي المبين أعلاه، وإلى الإعلان الموزع في يافا والإنذار الذي تبلغ إلى المدعي، لا بد للإنسان أن يخامره شك قوي بأنه عندما فكر في المشروع لأول مرة لم يكن هنالك أي قصد في عقول مديري المشروع أن يسندوا قانونية ذلك إلى مجلس الملك الخاص.

إننا بالنظر للشهادات بالقسم التي أبرزت لنا لا نصل إلى غاية نافعة إذا أصدرنا أمرا نهائيا في هذه القضية، وأرى نفسي مضطرا أن أقبل البيان أي بيان الحكومة بإن الهدم المنوي إجراؤه كان يُقصد القيام به وفقا لأمر مجلس الملك الخاص، ولكن هذا الأمر أخفي عن سكان يافا لئلا يتمكنوا من فهمه لكونهم ليسوا بمحامين كما وكيل الحكومة، وهذا ما قاله الوكيل المذكور الذي قال أن الأهالي ربما يدهشون

عندما يقال لهم أن هدم بيوتهم ضروري للدفاع عن فلسطين، وأن تلك البيوت ستنسف بالديناميت بينما القانون لا يخول الحكومة إلا صلاحية الهدم. وعلى كل حال فإن الحكومة قررت أن تخفي الحقيقة وأن « تضع عسلا على العلقم « بقولها لهم أن المشروع كان فقط لتحسين يافا، وبهذا جعلتهم يعتقدون جزما أن إجراءات الحكومة غير قانونية. ومما زاد في الطين بلة ما ظهر الآن من قول وكيل الحكومة بأن بيت المدعي لا يشمله مشروع الهدم مع أنه أمر بأن يخلي محله في وقت قصير جدا لهذه الغاية.

يظهر مما تقدم أن إتلاف أو هدم بيت المستدعي لم يكن أبدا ضروريا للدفاع عن فلسطين ولكن استنتج مما جرى أنه أمر بإخلائه ليتجنب خطر وقوع الحجارة المتناثرة من نسف البيوت المجاورة.

إن ما ذكرته يقوي النقطة التي وردت فيما سبق لأنه يوجد فرق عظيم بين السلطة في الهدم والسلطة بالنسف بالديناميت. توجد رواية شهيرة جدا تصف إدارة أية حكومة «كمكتب دولاب دوار». وتخصص تلك الدائرة العمل الأمور خلافا لمجراها الطبيعي. ويظهر أن شيئا مشابها لذلك قد وجد طريقه في فلسطين، ولكن حقيقة العمل أخفيت بكل حرص، والدليل على ذلك أن المستر كنتروفتش، وكيل الحكومة، لا يوجد لديه أية تعليمات عن الشخص المسؤول عن الغلطة الاصلية.

إني أوافق مع قاضي القضاة بأن الأمر التمهيدي يجب أن يلغى ولكن بدون رسوم.

صدر في اليوم الثالث من شهر يوليو (تموز) ١٩٣٦.

القاضي البريطاني الأول.

ر. ج. مانغ

الملحق الثّالث

مذكرة كبار موظفي الحكومة العرب

**

يا صاحب الفخامة:

نحن أصحاب التواقيع، موظفي العرب من الدرجة الأولى في الخدمة، نشعر بأن الواجب يحتم علينا أن نعرض الأمور الآتية على فخامتكم:

١- بالإضافة إلى واجباتنا العامة كموظفي حكومة يقع على عاتقنا واجب خاص بصفة كوننا موظفين عرب، هو أن تكون صلة الوصل بين السلطة والشعب العربي الذي تصل به بطبيعة الحال اتصالا وثيقا، وان توضح للشعب أعمال الحكومة على حقيقتها، وأن نبين للحكومة شعور الشعب العربي واحتياجاته.

لقد كنا ندرك دائما أن هذه الناحية من واجباتنا هي ناحية أساسية لا سيما لفقدان الهيئات التمثيلية في البلاد. وقد كنا وما زلنا عند ذلك الاعتبار نفسه، ولهذا نتقدم في كثير من الاحترام بعرض ما يأتي:

٢ - إن السبب الحقيقي للتذمر الحاضر هو أن الشعب العربي بكامل طبقاته وطوائفه يشعر شعورا عميقا بانه مظلوم، وبأنه لم يُلتفت في الماضي الالتفات الكافي إلى شكاويه المشروعة رغم ما أجراه فيها من تحقيقات محققون رسميون نزيهون من أصحاب الخبرة فأقروا بصحتها إلى حد كبير. ونتج عن ذلك أن تولدت في العرب حالة أشبه باليأس، وليست حالة القلق الحاضرة في الواقع سوى تعبير عن ذلك اليأس.

٣- لا بد لنا من تقرير الواقع وهو أن شعور اليأس هذا يرجع سببه الأكبر إلى فقدان ثقة العرب بقيمة الوعود والتأكيدات الرسمية التي قطعت لهم، وإلى ما أصابهم من ذعر حقيقي بسبب إذعان حكومة جلالته للضغط الصهيوني من حين لآخر، والحق أن ثقتهم قد تزعزعت بشدة سنة ١٩٣١ حينما أصدر رئيس الوزارة البريطانية كتابه إلى الدكتور وايزمن تفسيرا للكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٣٠، وحديثا عندما هوجم مشروعا المجلس التشريعي وتحديد بيع الأراضي مهاجمة عنيفة في البرلمان البريطاني مما حول عدم ثقتهم إلى يأس، وإنا لنخدع الحكومة ونؤذي ضمائرنا إن أخفينا اعتقادنا بأن ما يشعر به العرب من تذمر هو شعور صادق له ما يبرره

٤- لقد حاولنا منذ حدثت الاضطرابات الحالية كل منا ضمن دائرة عمله بأن نستعمل نفوذنا لترجع الأمور إلى حالها الطبيعي، لاسيما بعد أن أعلن أن حكومة جلالته قد عزمت على إيفاد لجنة ملكية، ولقد تحملنا كثيرا من المشاق في سبيل إقناع الشعب بأن رجوع الأمور إلى حالها الطبيعي هو شرط لتعيين اللجنة الملكية، ولكن جهودنا كلها ضاعت سدى وكنا نواجه في كل مكان ارتيابا في إخلاص الحكومة فيما عرضت حتى لم نظفر في مساعينا لإعادة السلام بشيء سوى مقت الشعب وسوء ظنه، ولذلك فقد أصبح مستحيلا علينا أن نؤدي واجبنا النافع كوسطاء بين السلطة والشعب العربي.

٥- عندما نتأمل عمق وسعة الشعور الذي تجيش به نفوس العرب اليوم يتبين لنا أن الحكومة على ما يظهر لا تدرك، إدراكا تاما، كل العوامل الداخلية التي ولدت الحالة الحاضرة، وحجتنا على هذا الذي قد يزعم أنه وهم هي أننا أشد اتصالا بحقيقة آراء الشعب من

غيرنا حتى أقرب مستشاري فخامتك إليك. ونحن نعتقد بصورة خاصة أن ناحية أساسية من نواحي هذا التذمر قد تغاضت عنها الحكومة، ذلك هو الإدراك بأنه لا يمكن قتل الشعور بالقوة. لا شك أن لدى الحكومة من شتى الوسائل ما يمكنها من إخماد حركة التمرد الحالي على مدار الأيام، ولكن الشعور سيظل دائما مصدر اضطرابات وإقلاق وإذن فستفشل القوة حتما في إخماد الشعور. والسبيل الوحيد إلى إزالته هو إزالة العوامل التي ولدته. ولكن لم يقم دليل واحد بعد على أن الحكومة قد أدركت هذا الاتجاه القويم.

٦- حقا ان الحكومة قد أعلنت بأن لجنة ملكية ستعين للتحقيق في المظالم ووضع التواصي، بيد أنها لا تعنى الآن بالسياسة العليا وإنما تعنى بالحالة الراهنة التي تزهق فيها أرواح وتتلف أموال كل يوم. فإعلان اللجنة الملكية لم يزل القلق وذلك لفقدان الثقة كما أشرنا سابقا. وإذن فالذي نطلب الآن هو القيام بعمل يعيد إلى نفوس العرب الثقة التي فقدوها وينهي المأزق الحاضر. وإنا نعتقد، باعتبارنا موظفين يدركون واجبهم المزدوج نحو الحكومة والبلاد جميعا دون تغرض لفئة ما، أن الحكومة نفسها هي التي يجب أن تبدأ في الظروف الحاضرة في حل العقدة، وأن عملها هذا ينبغي أن يجري بأسرع ما يمكن.

٧- إن المأزق في وضعه الحالي يرجع إلى الهجرة. وبكلمة أخرى أن الاختيار بين العودة حالا إلى الحالات الطبيعية وبين استمرار الاضطرابات وسفك الدماء استمرارا دائميا لا يعتمد على سياسة ما أو مبدأ ما، وإنما يعتمد اعتمادا تاما على ما يتخذ من تدابير آتية، يعنى البت في أمر الهجرة اتوقف أم لا. ولعلنا لا نكون مسرفين إذا أشرنا إلى أن أولى المسائل التي ستواجه عند التحقيقات المقترحة هي مسألة الهجرة. يضاف إلى

ما تقدم أن هنالك سوابق هامة لمثل هذا الإيقاف المطلوب وذلك أن الهجرة قد وقفت قبل التحقيق في اضطرابات ١٩٢٩، في اضطرابات ١٩٣٣، ولم توقف الهجرة فحسب وإنما سحبت أيضا شهادات الهجرة التي كانت أصدرت قبلها.

٨- ولسنا نتردد الآن بعد ما أجرينا من بحث عميق مريح للضمير في أن نوصي بإيقاف الهجرة باعتباره الحل الوحيد العادل الشريف للخروج من المأزق الحاضر.

٩- تعلم أنه قد يحتج بأن هيبة الحكومة في خطر، وأنه لا يمكن أن تذعن للعنف دون أن تخسر هيبتها. وقد كنا نعضد هذه الحجة أو أنا لا نعتقد أن الحكومة نفسها تعتبر مسؤولة إلى حد ما عن هذه النفسية التي أنتجت العنف

انا لنعتقد بداهة أن النظام والسلطان أساس كل حكومة فاضلة. ولكن السلطان يعنى بتأمين العدل للجميع، وحينما لا يجري العدل أو تتزعزع الثقة ينهار السلطان، ويكون من الخطل في إدراك حقيقة الهيبة أن يتوهم إمكان إعادته بالقوة.

وفي حالة ايقاف الهجرة تكون الحكومة قد ربحت بكونها أوجدت حلا موفقا فضلا عن أن هيبتها وسلطانها لا يخسران شيئا.

١٠- وإنا لنثق أن فخامتكم لا تسيئون فهم العوامل التي أهابت بنا إلى تقديم هذه المذكرة، فهي عوامل من وحي ضمائرنا قبل كل شيء. ففي هذه الأسابيع المؤلمة إذ كان أبناء وطننا، وربما أقاربنا أيضا يفقدون حياتهم يوما فيوما، كنا نبذل كل جهد في تذكر واجباتنا كموظفين ونشعر أن ضمائرنا توحي إلينا أن نحتج على سياسة العنف التي

تسلكها الحكومة بالرغم عن وجود وسائل شريفة تؤدى فورا إلى انهاء هذا الشقاق، وما يتولد منه من سفك دماء وآلام تزداد يوما بعد يوم

١١- نقدم هذه المذكرة في نسخ أربع كي ترفع حالا إلى وزير المستعمرات، وبالنظر إلى خطورة الحالة ومركزنا الحرج نرجو أن تبرقوا فخامتكم محتوياتها إلى الوزير، وأن تتكرموا بتبليغنا الجواب بأسرع ما يمكن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

«التواقيع»

لقد مثّل النشر عبر العصور أداةً للتمدّد والاحتواء، وهو بذلك استطاع أن يمتلك قُدرة استثنائية على التجدّد والتنوّع في حركته وتحوّلاته التقنية، بدءًا من الإيماءة ومرورًا بالنقش ثم الطباعة على الورق، ليُشكّل بذلك ضوءًا مُتعدّد الطبقات، يَقبضُ بوميضه على أحاسيسنا المتغيّرة بفعل الزّمن.

إن تمدّدًا على هذا النّحو، يمكنه أن يقلّص المسافة، وأن يُجسّد حاجتنا إلى التنقّل عبر المحطات العابرة للتاريخ، بل يُثري تجاربنا في تشكيل القوالب الحيّة لذاكرة لا تغيب.

فتلك التحوّلات التي أنتجتها التكنولوجيا لم تأتِ صدفةً، إنها انبثاقُنا المبتكر نحو خلق الترابط مع الآخر في هذا العالم الوسيع.

ضمن تلك الرؤية، صمّمت وزارة الثقافة مشروعها نحو النشر الرقمي ليقينها بضرورة توسيع نطاق النّشر وإتاحته أمام أكبر عدد ممكن من الباحثين والدارسين والقُرّاء.

وزير الثقافة
عماد عبدالله حمدان